جـامعة محمـد الـصديـق بن يحـــي – جـيجل–
كليـــة العلوم الإنسانية والإجتماعية
قسم علم الاجتماع

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: علم الاجتماع

تخصص: علم اجتماع التربية

مذكرة بعنوان:

آليــات الضبـط الاجتماعــي وجنوح الأحداث بالأحيــاء السكنيـة الجديــدة

– دراسة ميدانية بالمركز المختص في إعادة التربية –بالطاهير–

مذكرة مكملة لنيل شهــادة الماستر في علم الاجتماع

تخصص: علم اجتماع التربية

إعداد الطالبتين:

– دليلة يحياوي

– صورية بوفدش

إشراف الأستاذة:

❖ د. كواهي الربيع

لجنـــــــــة المناقشـــــــــة:

		رئيسا
د. كواهي الربيع	جامعة جيجل	مشرفا
		مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

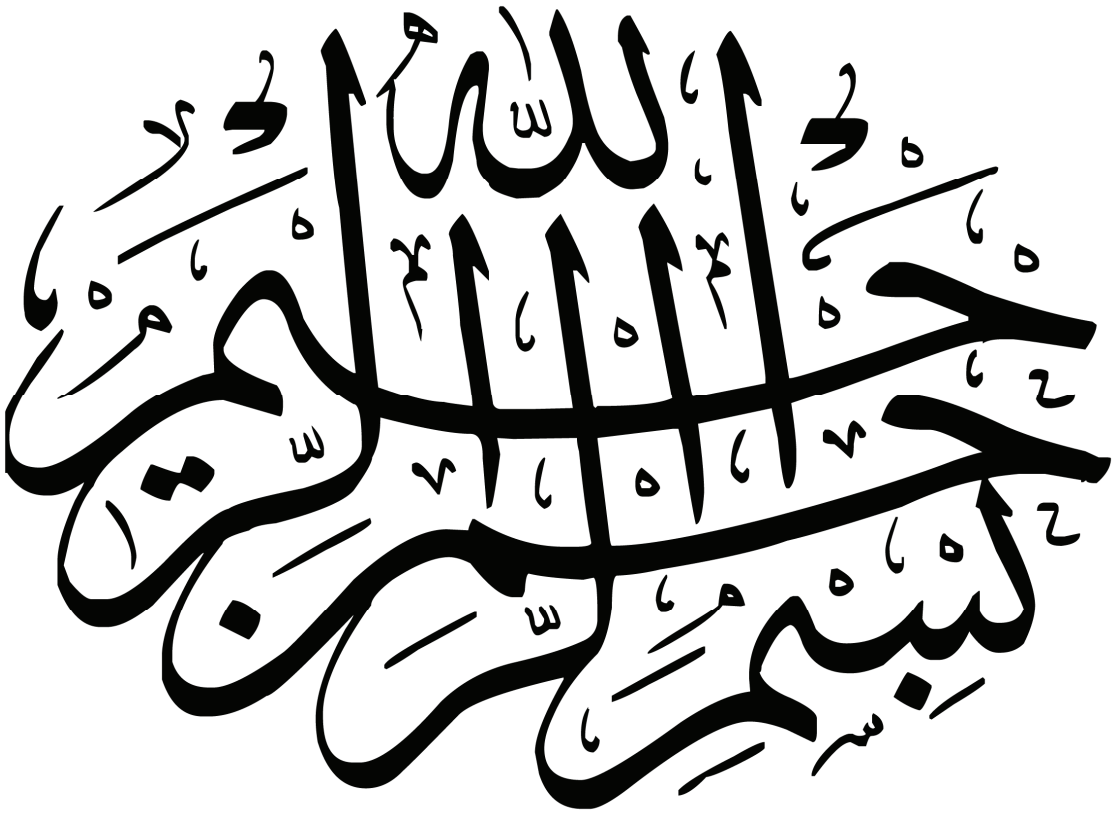

﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون

وستردّون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون﴾

سورة التوبة الآية : 104

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أعاننا في عملنا هدا

الحمد لله الذي يسر سبيلنا وأنار دربنا

نتوجه بخالص شكرنا للذي ساندنا وأمدنا بيد المساعدة منذ بداية هده الدراسة ولم يبخل علينا بتوجيهاته

الأستاذ **كواهي الربيع"**

ولا يفوتنا في هدا المقام آن نشكر جميع أساتذة علم الاجتماع على ما قدموه لنا من دعم وبالأخص الأستاذ " **بولبينة جمال"**

كما نتوجه بخالص شكرنا إلى مدير المركز المختص في إعادة التربية بالطاهير "**اوقاسي عبد الحميد**" على تشجيعاته ومرافقته لنا منذ بداية هدا العمل ولتقديمه كل التسهيلات والمساعدة

دون أن ننسى أن نقدم شكرنا إلى الطاقم البيداغوجي والطاقم الإداري بالمركز والى المبحوثين(الأحداث)

وفي الأخير كل من وقف إلى جانبنا ولو بكلمة بعثت فينا الأمل وجعلتنا نتحدى الصعاب

وفي ذكركم وشكركم مفخرة لنا.

يحياوي ليلية ** بوفنش صورية

فهـــرس

المحتويـــات

المحتوى	الصفحة
بسملة	
شكر	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
مقدمة	أ – ج
الإطار النظري	
الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة	
أولا: الإشكالية	05
ثانيا: أهمية الدراسة	07
ثالثا: أسباب الدراسة	07
رابعا: أهداف الدراسة	08
خامسا: فرضيات الدراسة	09
سادسا: مفاهيم الدراسة	09
سابعا: الدراسات السابقة	17
الفصل الثاني: آليات الضبط الاجتماعي	
تمهيد	32
أولا: بدايات الضبط الاجتماعي	33
ثانيا: أهمية الضبط الاجتماعي	34
رابعا: آليات الضبط الاجتماعي الغير رسمية	35
1- التنشئة الأسرية	39
2- الدين	44
3- العادات والتقاليد	48
4- التقاليد الاجتماعية	55
5- الأعراف الاجتماعية	58
خامسا: آليات الضبط الاجتماعي الرسمية	61

1- القانون	63
2- المحاكم	65
3- الشرطة	65
4- النسق الجزائي	65
5- ضوابط إعادة المذنب إلى مجتمعه المحلي	67
سادسا: النظريات المفسرة للضبط الاجتماعي	68
خلاصة الفصل	77
الفصل الثالث: جنوح الأحداث	
تمهيد	79
أولا: تعريف جنوح الأحداث	78
ثانيا: الأسباب المؤدية إلى جنوح الأحداث	78
ثالثا: أشكال جنوح الأحداث	81
رابعا: الأساليب العلاجية وطرق علاج جنوح الأحداث	84
خامسا: مؤسسات رعاية الأحداث في الجزائر	86
سادسا: مؤسسات التكفل بالأحداث الجانحين	87
سابعا: النظريات المفسرة لجنوح الأحداث	93
خلاصة الفصل	100
الفصل الرابع: الأحياء السكنية الجديدة	
تمهيد	102
أولا: تعريف الأحياء السكنية الجديدة	103
ثانيا: الغرض من تشييد الأحياء السكنية الجديدة	103
ثالثا: أنواع السكنات بالأحياء الجديدة	106
رابعا: العوامل المشكلة لعلاقات الجيرة في الأحياء السكنية الجديدة	109
خامسا: أسباب وعوامل الجنوح في الأحياء السكنية الجديدة	110
سادسا: أشكال الإنحراف داخل الأحياء السكنية الجديدة	113
سابعا: النظريات المفسرة للأحياء السكنية الجديدة	115
خلاصة الفصل	121
الإطار التطبيقي	

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة	
تمهيد	123
أولا: التذكير بالفرضيات	124
ثانيا: مجالات الدراسة	124
1- المجال البشري	124
2- المجال المكاني	125
3- المجال الزماني	126
ثالثا: منهج الدراسة	127
رابعا: مجتمع البحث	127
خامسا: أدوات جمع المعلومات	128
1- الملاحظة	128
2- المقابلة	129
3- الاستمارة	129
4- الوثائق والسجلات	132
سادسا: أساليب معالجة البيانات	132
خلاصة الفصل	135
الفصل السادس: عرض وتحليل بيانات الدراسة	
تمهيد	137
أولا: تحليل البيانات وتفسيرها	138
ثانيا: عرض وتحليل نتائج المقابلة	222
خلاصة الفصل	225
الفصل السابع: مناقشة نتائج الدراسة	
تمهيد	227
أولا: مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات	228
ثانيا: مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة	237
ثالثا: مناقشة النتائج في ضوء الأطر النظرية	238
رابعا: النتائج العامة للدراسة	241
خامسا: الاقتراحات والقضايا التي تثيرها الدراسة	246

خلاصة الفصل	248
خاتمة	250
قائمة المراجع	253
الملاحق	–
ملخص الدراسة	–

فهـــرس

الجداول

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	يوضح الفرق بين العادات الفردية والجماعية	53
02	وصف أفراد مجتمع البحث حسب التحليل الكمي البسيط	133
03	وصف أفراد مجتمع البحث حسب التحليل الكمي المركب	133
04	يبين جنس أفراد مجتمع البحث	138
05	يوضح توزيع أفراد مجموعة البحث حسب السن	138
06	يبين المستوى التعليمي لأفراد مجتمع البحث	140
07	يوضح عدد أفراد أسرة (إخوة) مجتمع البحث	141
08	يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير مكان الإقامة	142
09	يوضح سبب دخول أفراد مجتمع البحث إلى المراكز	143
10	يبين نوع الفعل المرتكب من طرف الحدث	144
11	يوضح كيفية ارتكاب أفراد مجتمع البحث للجناية أو الجنحة	145
12	يوضح نوع أسرة الحدث	146
13	تتكون أسر وأفراد مجتمع البحث من	147
14	يوضح المستوى التعليمي لأب وأم أفراد مجتمع البحث	148
15	15-1- يوضح مهنة أباء أفراد مجتمع البحث	150
	15-2-يوضح مهنة أمهات أفراد مجتمع البحث	150
16	يوضح الجدول الدخل الفردي للوالدين	152
17	يبين مدة إقامة أفراد مجتمع البحث في أحيائهم السكنية	153
18	يوضح مكان الإقامة السابق	154
19	يوضح نوعية السكن السابق	155
20	يوضح أسباب الانتقال إلى الحي السكني الجديد	156
21	يوضح نوع السكن بالحي السكني الجديد	157
22	يوضح ما نوع العمارة	158

23	يوضح ملكية العمارة	159
24	يوضح ما إذا كان الحث يشعر بضيق في السكن	160
25	يوضح ما إذا كان الحث يشعر بضيق في السكن	161
26	يوضح مكان قضاء وقت الفراغ لأفراد مجتمع البحث	162
27	يوضح الرضا عن الحي الجديد	164
28	يوضح طبيعة الصلات التي تربط أفراد مجتمع البحث مع الجيران بالحي السكني الجديد	164
29	يوضح طبيعة العلاقة مع الأحداث	166
30	يوضح في حالة وجود نزاعات بين أفراد مجتمع البحث وجيرانهم	167
31	يوضح الرضا عن الأصدقاء بالحي السكني الجديد	168
32	يوضح الرضا عن الأصدقاء بالحي السكني الجديد	169
33	يوضح ما نوع السلوكات اللاأخلاقية السائدة في حيك	169
34	يوضح ما سبب وجود هذه السلوكيات في الحي حسب آراء أفراد مجتمع البحث	171
35	يوضح حدوث الانفصال بين الوالدين	172
36	يوضح مع من يعيش الحدث	173
37	يوضح احتمال وفاة الأب والأم	174
38	يوضح احتمال زواج الأب للمرة الثانية	175
39	يوضح احتمال زواج الأم للمرة الثانية	175
40	يوضح العلاقة بين أفراد مجتمع البحث وأهلهم	176
41	يوضح العلاقة بين أفراد مجتمع البحث وإخوتهم	178
42	يوضح حدوث نزاعات بالبيت يكون:	179
43	يوضح موقف أفراد مجتمع البحث عند حدوث نزاعات	180
44	يوضح مدى إتاحة الفرصة من طرف الآباء لإبداء آراء أبنائهم	180
45	يوضح عند سماح والدين أفراد مجتمع البحث لهم بإبداء أرائهم كيف يأخذوها	159

46	يوضح تصرفات الوالدين مع الأحداث عندما تحدث تصرفات خاطئة من أفراد مجتمع البحث	182
47	يوضح المواضيع التي يتحدث الآباء فيهم مع الأحداث	182
48	يوضح إلى من يشرف على الحدث بصفة دائمة ومستمرة	183
49	يوضح إلى من يصغي الحدث أكثر	184
50	يوضح مدى توفير الأسرة ما يحتاج من مأكل وملبس وعلاج	185
51	يوضح من يوفر حاجيات الحدث	187
52	يوضح توفير الأسر حاجيات الحدث من لعب وحنان وحب	188
53	يوضح شعورك بالأمان داخل أسرتك يكون	189
54	يوضح مراقبة ومتابعة أسرتك لك بالشارع والمدرسة يكون	191
55	يوضح من يشرف علَى مراقبة الأحداث في الشارع أو المدرسة	192
56	يوضح تحديد أوقات الدخول والخروج من البيت من طرف أسرة أفراد مجتمع البحث يكون	193
57	يوضح في حالة الإيجاب ما هو موقفك	194
58	يوضح حث الأسرة أبنائها على المواظبة على الصلاة	195
59	يوضح إدا كانت أسرة أفراد مجتمع البحث ترغمهم على أداء فريضة الصلاة كيف تكون ردة الفعل	196
60	يوضح ما إذا كان يرافق الآباء أبنائهم إلى المسجد	197
61	يوضح حث الأسرة للأبناء على قراءة وحفظ القران الكريم	198
62	يوضح جزاء ومكافأة الأسرة للحدث عند حفظ وقراءة القرآن	199
63	يوضح تشجيع الأسر لأبنائهم على مشاهدة البرامج الدينية	200
64	يوضح ما إذا تشجع الأسرة أبنائها على الصوم	201
65	يوضح حث الأسرة أبنائها عن الصدق والأمانة والاحترام والعفو ومساعدة الآخرين	202
66	يوضح في حالة حث الأسرة أبنائها عن الصدق والأمانة والاحترام ومساعدة والعفو الآخرين يكون عن طريق	203
67	يوضح حث الأسر أبائها على الأعمال التطوعية	204

68	يوضح تدخل أسرتك في المظهر العام	205
69	يوضح حول ماذا تتدخل الأسر في المظهر العام	206
70	يوضح مرافقة أفراد مجتمع البحث أسرهم لزيارة الأقارب	207
71	يوضح مدى طلب الأسر مشاركة أفراد مجتمع البحث في استقبال الأعياد الدينية (عيد الفطر، عيد الأضحى، المولد النبوي الشريف)	208
72	يوضح نهي الأسر أفراد مجتمع البحث عن الاحتفال بالأعياد الغربية الدخيلة (رأس السنة الميلادية، عيد الحب، عيد الكذب)	209
73	يوضح مدى مرافقة أفراد مجتمع البحث أسرهم إلى الأعراس	211
74	يوضح وجود المؤسسات الرسمية للضبط الاجتماعي	212
75	يوضح المؤسسات الرسمية للضبط الاجتماعي الموجودة في الأحياء السكنية الجديدة	213
76	يوضح عند حدوث مناوشات واعتداءات في الحي السكني لأفراد مجتمع البحث يتدخل:	213
77	يوضح موقف الحدث من تدخل الأجهزة الأمنية	214
78	يوضح ما إذا كانت سياسة الردع والجزاء هي الوسيلة الوحيدة لعلاج الجنوح السكني لأفراد مجتمع البحث حسب رأيهم	216
79	يوضح ما إذا يعتبر الحدث دخوله إلى المركز ردع وعقاب أو حماية وإصلاح	217
80	يوضح الخدمات التي يقدمها المركز للأحداث	218
81	يوضح مدى استفادة أفراد مجتمع البحث الأحداث من المركز	218
82	يوضح من يستلم الحدث عند خروجه من المركز	220
83	يبين مدى كفاية القوانين 15-12 وقانون محاربة عصابات الأحياء لعلاج ظاهرة جنوح الأحداث والوقاية منها	221

فهـــرس

الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	يوضح أنواع ووظائف الضبط الاجتماعي	38
02	يمثل آليات النسق الرسمي للضبط الاجتماعي	66
03	يمثل جنس أفراد مجتمع البحث	138
04	يمثل توزيع أفراد مجتمع البحث حسب السن	139
05	يبين المستوى التعليمي لأفراد مجتمع البحث	140
06	يوضح عدد أفراد أسرة (إخوة) مجتمع البحث	141
07	يمثل توزيع المبحوثين حسب متغير مكان الإقامة	142
08	يوضح سبب دخول أفراد مجتمع البحث إلى المراكز	143
09	يبين نوع الفعل المرتكب من طرف الحدث	144
10	يمثل كيفية ارتكاب أفراد مجتمع البحث للجناية أو الجنحة	145
11	يوضح نوع أسرة الحدث	146
12	تتكون أسر وأفراد مجتمع البحث من	147
13	يوضح المستوى التعليمي لأب وأم أفراد مجتمع البحث	149
14	يوضح مهنة أباء أفراد مجتمع البحث	150
15	يوضح مهنة أمهات أفراد مجتمع البحث	151
16	يوضح الجدول الدخل الفردي للوالدين	152
17	يبين مدة إقامة أفراد مجتمع البحث في أحيائهم السكنية	153
18	يوضح مكان الإقامة السابق	154
19	يوضح نوعية السكن السابق	155
20	يوضح أسباب الانتقال إلى الحي السكني الجديد	156
21	يوضح نوع السكن بالحي السكني الجديد	158
22	يوضح ما نوع العمارة	159
23	يوضح ملكية العمارة	159
24	يوضح ما إذا كان الحث يشعر بضيق في السكن	161
25	يوضح ما إذا كان الحث يشعر بضيق في السكن	162

26	يوضح مكان قضاء وقت الفراغ لأفراد مجتمع البحث	163
27	يوضح الرضا عن الحي الجديد	164
28	يوضح أسباب عدم الرضا عن الحي الجديد	165
29	يوضح طبيعة الصلات التي تربط أفراد مجتمع البحث مع الجيران بالحي السكني الجديد	166
30	يوضح طبيعة العلاقة مع الأحداث	167
31	يوضح في حالة وجود نزاعات بين أفراد مجتمع البحث وجيرانهم	168
32	يوضح الرضا عن الأصدقاء بالحي السكني الجديد	169
33	يوضح الرضا عن الأصدقاء بالحي السكني الجديد	170
34	يوضح ما نوع السلوكات اللاأخلاقية السائدة في حيك	171
35	يوضح ما سبب وجود هذه السلوكيات في الحي حسب آراء أفراد مجتمع البحث	172
36	يوضح حدوث الانفصال بين الوالدين	174
37	يوضح مع من يعيش الحدث	174
38	يوضح احتمال وفاة الأب والأم	175
39	يوضح احتمال زواج الأب للمرة الثانية	176
40	يوضح احتمال زواج الأم للمرة الثانية	176
41	يوضح العلاقة بين أفراد مجتمع البحث وأهلهم	178
42	يوضح العلاقة بين أفراد مجتمع البحث وإخوتهم	179
43	يوضح حدوث نزاعات بالبيت يكون:	180
44	يوضح موقف أفراد مجتمع البحث عند حدوث نزاعات	181
45	يوضح مدى إتاحة الفرصة من طرف الآباء لإبداء آراء أبنائهم	182
46	يوضح عند سماح والدين أفراد مجتمع البحث لهم بإبداء أرائهم كيف يأخذوها	183
47	يوضح تصرفات الوالدين مع الأحداث عندما تحدث تصرفات خاطئة من أفراد مجتمع البحث	184
48	يوضح المواضيع التي يتحدث الآباء فيهم مع الأحداث	185
49	يوضح إلى من يشرف على الحدث بصفة دائمة ومستمرة	186

50	يوضح إلى من يصغي الحدث أكثر	187
51	يوضح مدى توفير الأسرة ما يحتاج من مأكل وملبس وعلاج	188
52	يوضح من يوفر حاجيات الحدث	189
53	يوضح توفير الأسر حاجيات الحدث من لعب وحنان وحب	190
54	يوضح شعورك بالأمان داخل أسرتك يكون	191
55	يوضح مراقبة ومتابعة أسرتك لك بالشارع والمدرسة يكون	192
56	يوضح من يشرف علَى مراقبة الأحداث في الشارع أو المدرسة	193
57	يوضح تحديد أوقات الدخول والخروج من البيت من طرف أسرة أفراد مجتمع البحث	194
58	يوضح في حالة الإيجاب ما هو موقفك	195
59	يوضح حث الأسرة أبنائها على المواظبة على الصلاة	196
60	يوضح إدا كانت أسرة أفراد مجتمع البحث ترغمهم على أداء فريضة الصلاة كيف تكون ردة الفعل	197
61	يوضح ما إذا كان يرافق الآباء أبنائهم إلى المسجد	198
62	يوضح حث الأسرة للأبناء على قراءة وحفظ القران الكريم	200
63	يوضح جزاء ومكافأة الأسرة للحدث عند حفظ وقراءة القرآن	200
64	يوضح تشجيع الأسر لأبنائهم على مشاهدة البرامج الدينية	202
65	يوضح ما إذا تشجع الأسرة أبنائها على الصوم	203
66	يوضح حث الأسرة أبنائها عن الصدق والأمانة والاحترام والعفو ومساعدة الآخرين	204
67	يوضح في حالة حث الأسرة أبنائها عن الصدق والأمانة والاحترام ومساعدة والعفو الآخرين يكون عن طريق	204
68	يوضح حث الأسر أبائها على الأعمال التطوعية	206
69	يوضح تدخل أسرتك في المظهر العام	207
70	يوضح حول ماذا تتدخل الأسر في المظهر العام	207
71	يوضح مرافقة أفراد مجتمع البحث أسرهم لزيارة الأقارب	209
72	يوضح مدى طلب الأسر مشاركة أفراد مجتمع البحث في استقبال الأعياد الدينية	210

	(عيد الفطر، عيد الأضحى، المولد النبوي الشريف)	
73	يوضح نهي الأسر أفراد مجتمع البحث عن الاحتفال بالأعياد الغربية الدخيلة (رأس السنة الميلادية، عيد الحب، عيد الكذب)	211
74	يوضح مدى مرافقة أفراد مجتمع البحث أسرهم إلى الأعراس	212
75	يوضح وجود المؤسسات الرسمية للضبط الاجتماعي	213
76	يوضح المؤسسات الرسمية للضبط الاجتماعي الموجودة في الأحياء السكنية الجديدة	214
77	يوضح عند حدوث مناوشات واعتداءات في الحي السكني لأفراد مجتمع البحث يتدخل:	214
78	يوضح موقف الحدث من تدخل الأجهزة الأمنية	216
79	يوضح ما إذا كانت سياسة الردع والجزاء هي الوسيلة الوحيدة لعلاج الجنوح السكني لأفراد مجتمع البحث حسب رأيهم	217
80	يوضح ما إذا يعتبر الحدث دخوله إلى المركز ردع وعقاب أو حماية وإصلاح؟	218
81	يوضح الخدمات التي يقدمها المركز للأحداث	219
82	يوضح مدى استفادة أفراد مجتمع البحث الأحداث من المركز	220
83	يوضح من يستلم الحدث عند خروجه من المركز	222

مقدمـــة

تمر المجتمعات الإنسانية بمراحل مختلفة من التطور والتغير الذي تنعكس آثاره المختلفة على شعوبها، والباحث في هذه المجتمعات يجد أنها تعاني من وجود مشاكل وسلوكيات كثيرة تترك آثارها السلبية على العديد من أفراد المجتمع والأسرة، التي تعد الخلية الأولى في المجتمع.

تعتبر مشكلة جنوح الأحداث من أهم المشكلات الاجتماعية نظرا لما يترتب عليها من أخطار وآثار سلبية تعكس على الأسرة بشكل خاص وعلى المجتمع بشكل عام، فهي كانت وما تزال وستبقى موضوعا خصبا للباحثين باعتبارها مشكلة طالما عانت منها مختلف دول العالم باختلاف مستوياتهم وذلك لما تنطوي عليه من مضاعفات تساهم في تأخير تقدم المجتمع وتطوره.

فنجد أن مشكلة جنوح الأحداث تنوعت وتعددت بتعدد العوامل المساهمة فيها واختلاف وجهات نظر المختصين فيها، لاسيما نجد هذه الظاهرة بكثرة أو أكثر شيوعا في الأحياء السكنية الجديدة، وذلك لأن سكان هذه الأحياء يختلفون في نمط تنشئتهم ومكتسباتهم القبلية ومناطق عيشهم قديما وهذا ما جعل من هذه الأحياء السكنية الجديدة مقرا لأنماط وأشكال انحراف الأحداث، أي أن أشخاص هذه الأحياء يختلفون في عاداتهم وتقاليدهم وأعرافهم وقواعدهم الدينية، وهذا ما أدى إلى صراع دائم بين أشخاصها وتوليهم سلوكيات انحرافية خطيرة وهذا ما يستدعي تدخل آليات الضبط الرسمية كالشرطة والدرك والوطني وفرقة محاربة الأحداث المنحرفين ... الخ، وهذا من أجل الحد أو علاج مثل هذه الإنحرافات.

ومن هنا كان اهتمامنا منصبا على دراسة آليات الضبط الاجتماعي وانحراف الأحداث في الأحياء السكنية الجديدة، حيث كان اختيارنا لموضوع آليات الضبط الاجتماعي وانحراف الأحداث في الأحياء السكنية الجديدة بغرض معرفة مدى مساهمة آليات الضبط الاجتماعي في علاج جنوح الأحداث في الأحياء السكنية الجديدة، وضمن هذا الهدف انقسمت دراستنا إلى إطارين:

الإطار النظري: والذي يأتي بعد المقدمة والتي تمثل تقديما للموضوع المدروس ويضم الإطار النظري 4 فصول.

الفصل الأول: من الجانب النظري والذي جاء تحت عنوان الإطار المفاهيمي للدراسة، ويتضمن تحديد إشكالية الدراسة، فرضيات الدراسة، أسباب اختيار موضوع الدراسة، أهمية وأهداف الدراسة، مفاهيم الدراسة، والدراسات السابقة.

أما **الفصل الثاني** فقد جاء تحت عنوان آليات الضبط الاجتماعي وتناولنا فيه بدايات الضبط الاجتماعي ومفهومه وأهميته وأهدافه ثم مفهوم آليات الضبط الاجتماعي وظائف آليات الضبط الاجتماعي وأخيرا آليات الضبط الاجتماعي الغير رسمية والرسمية ثم النظريات التي تناولت آليات الضبط الاجتماعي.

أما **الفصل الثالث** تطرقنا فيه إلى مفهوم جنوح الأحداث ثم الأسباب المؤدية إلى جنوح الأحداث ثم إلى أشكال جنوح الأحداث، ثم إلى الأساليب العلاجية والوقائية لجنوح الأحداث ثم إلى مؤسسات رعاية الأحداث في الجزائر، ثم تطرقنا إلى دور المؤسسات الأمنية في ضبط جرائم الأحداث وأخير إلى النظريات المفسرة لجنوح الأحداث.

أما **الفصل الرابع** فقد تطرقنا فيه إلى مفهوم الأحياء السكنية الجديدة ثم إلى الغرض من تشيد الأحياء السكنية الجديدة،ثم إلى أنواع السكنات بالأحياء الجديدة،ثم تطرقنا إلى العوامل المشكلة لعلاقات الجيرة في الأحياء السكنية الجديدة،ثم إلى أسباب وعوامل الجنوح في الأحياء السكنية الجديدة، ثم إلى أشكال الانحراف داخل الأحياء السكنية الجديدة، وأخيرا نظريات الأحياء السكنية الجديدة.

هدا بالنسبة للجانب النظري أما للجانب الميداني فقد احتوى ثلاث فصول على النحو التالي:

الفصل الخامس تناولنا فيه الإجراءات المنهجية للدراسة، حيت تم التطرق إلى مجالات الدراسة الثلاثة المكاني والبشري والزماني ، بالإضافة إلى تحديد مجتمع البحث وخصائصه، والمنهج المستخدم في الدراسة،ثم إلى أدوات جمع البيانات، ثم مصادر جمع المعلومات، وأخيرا أساليب معالجة البيانات.

أما **الفصل السادس** تناولنا فيه تحليل البيانات الميدانية وتفسيريها وفقا لفرضيات الدراسة، حيث تم عرض البيانات الميدانية وتحليلها من خلال التوزيعات التكرارية والنسب المئوية بالإضافة إلى عرض وتحليل نتائج المقابلات التي قدمت لها قراءات تحليلة.

أما **الفصل السابع** والأخير فقد تطرقنا فيه إلى مناقشة نتائج الدراسة التي توصلنا إليها من خلال تحليل البيانات ،فقد تطرقنا إلى مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات الجزئية ثم الفرضية الرئيسية،ثم مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة ثم مناقشة النتائج في ضوء الأطر النظرية ،ثم توصلنا

إلى النتائج العامة للدراسة، وأخيرا قمنا بإعطاء جملة من الاقتراحات مع بعض القضايا التي أثارتها دراستنا.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

أولا: إشكالية الدراسة

ثانيا: أهمية الدراسة

ثالثا: أسباب اختيار الدراسة

رابعا: أهداف الدراسة

خامسا: فرضيات الدراسة

سادسا: مفاهيم الدراسة

سابعا: الدراسات السابقة

أولا: إشكالية الدراسة

لقد توالت التغيرات الاجتماعية على المجتمع الجزائري في العقود القليلة الماضية لعل أبرزها ظاهرة العولمة وما رافقها من ثورة معلوماتية، حيث أحدثت تغيرات في المواقف والاتجاهات والقيم الإنسانية لدى أفراد المجتمع وبشكل سريع ومروع، إذ يتوقع الباحثون أن تتم في عمر الجيل الواحد تغيرات متتالية وعديدة وما صاحبها من مشاكل التمدن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والهجرة الريفية بعد الاستقلال، إلا أنها في تزايد مستمر خاصة في الفترة الأخيرة وذلك لما مرت به البلاد مثل الهزة العنيفة التي شهدها الريف الجزائري خلال التسعينات، حيث حدث نتيجة هذه الأحداث– نزوح ريفي بأعداد هائلة في صورة إجبار ضمني نتيجة العنف الذي حل بمحيطهم خاصة.

وازداد الضغط السكاني على المدن والتجمعات الحضرية وما صاحبه من أزمة في السكن، وظهرت أحياء شعبية وبيوت هشة، فشرعت الدولة في عصرنة الأحياء الشعبية والتجمعات السكانية الحضرية والبيوت القصديرية، التي تعد آيلة للزوال والهدم من خلال إقامة مشاريع تنموية لتوفير سكنات لائقة للمواطنين، الذين يعانون من أزمة في السكن، وأمام غياب دراسات استشرافية طويلة المدى، تم نقل هؤلاء السكان بصورة جماعية نحو أحياء جديدة بالمدن، وظهرت بسرعة صور خطيرة من الانحرافات داخل هذه الأحياء، الذي صنفه خبراء القانون الجزائري في خانة الجنايات والجنح المشددة، تجلى الأمر بوضوح في اتساع الهوة بين السكان الجدد وأهالي المنطقة القدامى، إذ تبين للجميع حدوث شرخ اجتماعي في هذه الأحياء الجديدة بالمدن وشكلت مع مرور الوقت مسرحا لعدة شجارات ومواجهات عنيفة.

في حين أصبحت هذه الأحياء السكنية الجديدة بؤر لجميع أنواع السلوكات الانحرافية وتشكيل علاقات اجتماعية على أسس غير مستقرة وغير ثابتة مما خلق اضطرابات اجتماعية وآفات أخلاقية ترجمت في الواقع بالسلوك العدواني، كالسرقة والاعتداء الجسدي وغيرها، فكان لذلك أثره الواضح خاصة على فئة الشباب والتي تمثل حوالي أرباع المجتمع الجزائري.

فمظاهر جنوح الأحداث تتعلق أساسا بصغار السن فهم عماد المستقبل وأمل المجتمع والعمود الفقري له، فإن جنوحهم خطر على أنفسهم وعلى مجتمعهم، فالأحداث الجانحون شكلوا بدورهم فئة ذات صعوبات اجتماعية وتربوية وسلوكية، تستحق الالتفات والانتباه للانشغال لأوضاعهم وإيجاد المخارج التي تتكفل بإعادة إدماجهم وما يتلاءم وطبيعتهم الفيزيولوجية والاجتماعية، أدى بالعديد من الدول إلى بذل

جهد معتبر للتغلب على هذه الظاهرة المرضية أو الحد من انتشارها من خلال إجراء عدة بحوث ودراسات في إطار مختلف الاتجاهات الفكرية والنظريات المختلفة التي تعتبر إطارا أكاديميا ومنبعا معرفيا لهذه الظاهرة، حيث اهتم علماء الاجتماع بالعامل الاجتماعي وذلك انطلاقا من فكرة أن كل فرد يعيش في سياق اجتماعي وهذا قد يكون مولدا للجنوح.

من خلال تأثير آليات اجتماعية بصورتها الرسمية وغير الرسمية التي تحدد سلوك الجماعة وتضبط تصرفات أفرادها من خلال استخدام الضبط الاجتماعي الذي يحظى باهتمام قوي ومتزايد من طرف العلماء والباحثين لأنه يعتبر عاملا مؤثرا في السلوك، لأن الحياة الاجتماعية ترتكز بالضرورة على شيء من التنظيم وأن كل تنظيم يتضمن بالضرورة نوعا من الضبط ويعتبر ابن خلدون أول رائد لمفهوم الضبط الاجتماعي الذي أشار في مقدمته إلى موضوع الضبط الاجتماعي بصورة أكثر وضوحا وتحديدا في قوله: "إن الاجتماع للبشر ضروري ولا بد لهم في الاجتماع من وازع حاكم يرجعون إليه وحكمه فيهم إما أن يستند إلى شرع منزل من عند الله يوجب انقيادهم إليه وما يتوقعونه من ثواب أو عقاب ذلك الحاكم بعد معرفته بمصالحهم أو إلى سياسة عقلية، فالأولى يحصل نفعها في الدنيا والآخرة والثانية يحصل نفعها في الدنيا فقط"، كما يرى أن الإنسان بحاجة إلى سلطة ضابطة لسلوكه الاجتماعي، وأن عمران المدينة بحاجة إلى تدخل ذوي الشأن والسلطان من أجل فاعلية النوازع وحماية المنشئات".[1]

ومن هنا جاءت دراستنا الحالية لتبرز تأثير آليات الضبط الاجتماعي على جنوح الأحداث في الأحياء الجديدة.

وعلى ضوء ما سبق نطرح التساؤل التالي:

- ما هي علاقة آليات الضبط الاجتماعي بجنوح الأحداث في الأحياء السكنية الجديدة؟

وتفرعت عنه التساؤلات الجزئية التالية:

- هل تساهم وضعية الأحياء السكنية الجديدة في تراجع القيم الأسرية؟
- هل تراجع آليات الضبط الاجتماعي غير رسمية يرجع إلى تخلي الأسرة عن مسؤولياتها تجاه أبنائها بالأحياء السكنية الجديدة؟

[1] عبد الرحمن ابن خلدون: المقدمة: المكتبة التجارية، القاهرة، ب س، ص302.

- هل تساهم بعض آليات الضبط الاجتماعي الرسمية في علاج جنوح الأحداث بالأحياء السكنية الجديدة؟

ثانيا: أهمية الدراسة

إن لكل دراسة أكاديمية أهميتها التي تدفع الباحث لسير أغوارها، ومحاولة التوصل إلى نتائج تجيب عن تساؤلاته، ويكون طريقه في ذلك الأدوات المختلفة للبحث العلمي ومناهجه مع استخدامها بطريقة علمية موضوعية.

_وعليه فإن أهمية الدراسة الراهنة تكمن في الأزمة الحقيقية التي تعيشها وضعية الأحياء السكنية الجديدة على المستوى الوطني عموما وعلى مستوى ولاية جيجل على الخصوص، وإعطاء الصورة الحقيقية لواقع الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي لهذه الأحياء في خضم التصور والتغير الحضري، بحيث أصبحت هذه الأحياء بؤر للانحراف ومرتع للمنحرفين.

- قيمة الموضوع من الناحية الاجتماعية والأخلاقية والتربوية.

_قد تفيد دراستنا مؤسسات التنشئة الاجتماعية من خلال نتائجها باعتبارها من المواضيع التي يثيرها مجال التخصص بالاشتراك مع مختلف العلوم الأخرى، التي تهتم بهذا المجال في معرفة أكثر آليات الضبط الاجتماعية فعالية في الحد من جنوح الأحداث والاعتماد عليها في تقويم سلوكهم. [1]

ثالثا: أسباب اختيار الدراسة

لا يمكن لأي باحث أن يشرع في دراسة موضوع ما دون أن يكون ذلك الموضوع قد أثار في ذهنه جملة من التساؤلات تستدعي الإجابة عنها عن طريق الدراسة العلمية لذلك فإن أسباب اختيار موضوع الدراسة الحالية تتلخص فيما يلي:

- بحكم المعايشة اليومية لهذه لظاهرة جنوح الأحداث والرغبة في الاطلاع على خباياها وبحكم عمل إحدى الطالبتين بالمركز المختص في إعادة التربية فقد لاحظنا أن الأحداث الذي يدخلون المركز أغلبهم

[1] عبد الهادي الجوهري، أصول علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، سنة 1997، ص ص 98، 99.

ينحدرون من أحياء جديدة بالمدن. وهذا ما دفعنا إلى محاولة الكشف عن واقع الضبط الاجتماعي في هذه الأحياء السكنية الجديدة

– يعتبر بروز بعض الظواهر السلبية في الأحياء السكنية الجديدة مثل حرب عصابات الأحياء من مواضيع الحال.

– قلة الدراسات و المواضيع التي تناولت آليات الضبط الاجتماعي في الأحياء الجديدة، وجنوح الأحداث، حيث أن معظم الدراسات تناولت موضوع الضبط الاجتماعي وموضوع الجنوح بصفة عامة ولم تخص بذلك في الأحياء السكنية الجديدة.

– محاولة تحسيس المجتمع وخاصة العاملين بمجال رعاية وحماية الأحداث الجانحين بمدى خطورة هذه الظاهرة لتفعيل آليات الضبط الاجتماعي الأنجع للحد من الظاهرة في الأحياء السكنية الجديدة.

رابعا: أهداف الدراسة

إن لكل دراسة هدف أو غرض يجعلها ذات قيمة علمية، والهدف من الدراسة يفهم عادة على أنه السبب الذي من أجله قام الباحث بإعداد هذه الدراسة والبحث العلمي هو الذي يسعى إلى تحقيق أهداف عامة غير شخصية ذات قيمة ودلالة علمية.

1–الوصول إلى العلاقة الموجودة بين الضبط الاجتماعي وانحراف الأحداث في الأحياء السكنية الجذيدة.

2–محاولة وصف وتحليل واقع الأحياء السكنية الجديدة خاصة ما يتعلق بالسلوك الانحرافي المتفشي بها وإبراز تأثير آليات الضبط الاجتماعي على ذلك.

3–التعرف على الانعكاسات السلبية الناجمة عن ظاهرة الأحياء السكنية الجديدة.

4–إبراز الجانب المنوط بالأسرة وما لها من مركز مؤثر من خلال المسؤولية الملقاة علىها في غرس وترسيخ القيم الأخلاقية في أبنائها.

5-إبراز الدور الهام لآليات الضبط الاجتماعي الرسمية في المجتمع كبديل لقصور الضوابط الغير رسمية، واستخلاص النتائج التي تسمح لنا بالكشف عن الميكانيزمات التي تتحكم في جنوح الأحداث والحفاظ على البناء الاجتماعي وبالتالي تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات. [1]

خامسا: فرضيات الدراسة

- **الفرضية الرئيسية:**

لآليات الضبط الاجتماعي علاقة بجنوح الأحداث في الأحياء السكنية الجديدة

- **الفرضيات الفرعية:**

- تساهم وضعية الأحياء السكنية الجديدة في تراجع القيم الأسرية.
- تراجع آليات الضبط الاجتماعي غير رسمية يرجع إلى تخلي الأسرة عن مسؤولياتها اتجاه أبنائها بالأحياء السكينة الجديدة.
- تساهم بعض آليات الضبط الاجتماعي الرسمية في علاج جنوح الأحداث بالأحياء السكنية الجديدة.

سادسا: مفاهيم الدراسة

1: مفاهيم آليات الضبط الاجتماعي

تعريف آليات الضبط الاجتماعي:

هي الأدوات المستخدمة في الحفاظ على استقرار وديمومة ورقي وتقدم النظام الاجتماعي، وهي العصب الرئيسي في جسم المجتمع تربط عناصر المجتمع من أفراد وجماعات بشكل منضبط عرفيا ورسميا.

وتعتبر أيضا آليات الضبط الاجتماعي بمثابة الصيغ الإجرائية للحد من الظواهر الانحرافية والإجرامية وتمكين المؤسسات من أداء وظائفها الاجتماعية بطرق إيجابية وفاعلية لذا فإن الخلل الذي

[1] محمد شفيق، البحث العلمي، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، سنة 1998، ص 55.

يصيب المجتمع يرجع بالدرجة الأولى إلى نوع وطبيعة الضوابط السائدة فيه ووسائل تطبيقها أو الجهات المسؤولة عن تنفيذها. [1]

تعريف الضبط الاجتماعي:

لغويا: (الضبط) مصدر الفعل ضبط يضبط ويضبطُ ، ضبطا فهو ضابط والمفعول مضبوط، ضبط لسانه: حفظه بالحزم، حفظا بليغا.

ضبط عمله: أتقنه، أحكمه، ضبط ساعته: طابقها مع الوقت الجاري. ضبطوا اللص: ألقوا عليه القبض.ضبط أعصابه سيطر عليها يضبط نفسه في لحظات الغضب.

العلوم المضبوطة: هي العلوم المحكمة أو الدقيقة التي تقوم على قياس المقادير كالحساب والهندسة.

ضبط البلاد: قام بأمرها قياما ليس فيه نقص.

التعريف الاصطلاحي للضبط الاجتماعي:

هناك عدة تعريفات للضبط الاجتماعي حيث اختلف العلماء في تعريفهم للضبط الاجتماعي، وذلك بسبب توجهاتهم النظرية حيث عرف "**روس**" الضبط الاجتماعي بأنه: "السيطرة الاجتماعية المقصودة التي تؤدي إلى وظيفة معينة في المجتمع".[2]

ويعرف "**مورس لوسن**" الضبط الاجتماعي: "بأنه مجموعة من الوسائل يستخدمها الأفراد للحد أو لمنع الانحراف".[3]

---

[1] عن ناصر حسين القريشي: الضبط الاجتماعية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2011، ض 123.

[2] محمد عاطف عيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص 418.

[3] إبراهيم مدكور: معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1975، ص 357.

ويعرفه "**ماكيفد**" على أنه "وظيفة للحفاظ على البناء الاجتماعي من خلال أشكال القوى ذات التأثير الفعال التي تعمل على تدعيم التماسك الاجتماعي وضبط سلوك الأفراد من خلال احترام معتقدات المجتمع وعاداته وقيمه ومعاييره".[1]

ويعرفه "**جورج جورفيتش**" على أنه "مجموعة من الأنماط الثقافية التي يعتمد عليها المجتمع في ضبط التوتر والصراع".[2]

من خلال ما تقدم من تعريفات للضبط الاجتماعي يتضح أنها تتفق جميعا، ويتبين بأن الضبط الاجتماعي هو عبارة عن ضوابط ووسائل متعارف عليها توجه وتضبط سلوك الأفراد وتمنعهم من الانحراف، فالضبط الاجتماعي يطلق عليه مجموعة الآليات والأسس والسياسات المجتمعية والسياسية، التي يتولى مسؤولية توجيه وتفسير سلوك الأفراد في مجتمع ما سعيا للوصول إلى الالتزام والإتباع التام للقواعد الحاكمة للمجتمع.

2: مفاهيم جنوح الأحداث

1- الجنوح: لعل من الصعب العثور على تعريف لمفهوم الجنوح يحيط بجوانبه ويلم بكل عناصره ومركباته فقد تناول العلماء هذا المفهوم من زاوية اهتمامه، ومن خلال ميدان نشاطه، وقبل استعراض التعريفات المختلفة لهذا المصطلح لابد أن نتطرق إلى الأصل اللغوي.

التعريف اللغوي:

أصل كلمة جنح في اللغة العربية اشتقاق الكلمة لغويا هو جَنَحَ يَجْنَحُ، جُنُوحا، والجُنُوح هو الإثم.

والجُنْحَةُ تعتبر من حيث جسامتها فوق المخالفة ودون الجناية، وهي فعل غير مشروع توافرت فيه نية الإجرام وتقرر حاله عقوبة قانونية.

---

[1] ماكيفيد: المجتمع، ترجمة علي أحمد حسين: مكتبة الهيئة المصرية، القاهرة، 1961، ص 273.

[2] السالم خالد عبد الرحمن: نظرية الضبط الاجتماعي في الإسلام، بدون دار نشر، الرياض، ط 1، 2000، ص 27.

التعريف الإصطلاحي للجنوح:

من الناحية القانونية:

يوجد اتفاق بين العديد من الباحثين المهتمين بهذا المجال، ومنه نذكر تعريف كوسن الذي يرى أن مفهوم الجنوح يعني مخالفة يقوم بها الجانح ويعاقب عليها القانون، كما يشير إلى أي عمل يقود إلى إلحاق الأذى بالآخرين.

أما **بول كابان** يرى الجنوح من الناحية القانونية هو فعل أو نوع من السلوك أو موقف يمكن أن يعرض على المحكوم ويصدر فيه حكم قضائي، أي أن الجنوح في القانون يحيط بكل ما يرتكبه الحدث من أفعال يحرمها القانون أي كان تصنيفها. [1]

من الناحية النفسية:

فهو يمثل سلوكا شاذا مرضيا ناتجا عن اضطرابات نفسية، وخلل في تكوين الأنا ونموها، وهذا المضطرب يكون نتيجة لعدم التعديل اللازم في الدوافع الفطرية ووفقا لذاك يعتبر علماء النفس جنوح الأحداث سلوكا لا اجتماعيا يقوم على الصراع النفسي بين الفرد ونفسه وبينه وبين الجماعة التي ينتمي إليها.

كما يعرف **فرويد** الجنوح على أنه اضطراب في عملية التطبيع الاجتماعي حيث اعتبره تواصلا للميول والاتجاهات المضادة للمجتمع، أي أن فرويد ينظر للجانح على أنه نتاج طبيعي لسوء عملية التنشئة الاجتماعية للأفراد الذين ينشئون متمردين وثائرين على قيم المجتمع وضوابطه وقوانينه.

ومن الناحية الاجتماعية:

يكاد يجمع علماء الاجتماع الذين تناولوا مفهوم الجنوح على أن السلوك الجانح وفقا للمفهوم الاجتماعي يعتبر جزءا من ثقافة الجماعة التي ينتمي إليها الحدث الجانح ولذلك فإن هذا السلوك الجانح يرتبط بدراسة طبيعة العلاقات الاجتماعية التي تربط الفرد بأفراد الجماعة التي يعيش فيها، ويعرفه: [2]

---

[1] علي محمد جعفر: الأحداث المنحرفون، المؤسسة الجامعية للدراسات الجامعية والنشر اللبنانية، ط 2، 1990، ص ص 9، 10.

[2] المرجع نفسه، ص 11.

روبرت ميرتون يعرف الجنوح بأنه لا ينشأ نتيجة دوافع وبواعث فردية للخروج عن قواعد الإجتماعي، لكنه يتشكل نتيجة تعاون كل من النظام الإجتماعي و ثقافة المجتمع على نشأته و تطوره .

كما يرى أحمد خليفة: أن الجنوح يشمل عوامل اجتماعية ذات صلة بشخصية الحدث والتي تتمثل في الظروف الاجتماعية والعائلية والثقافية وحتى المادية التي لها أثر كبير في تكوين الشخصية الاجتماعية للحدث.

التعريف الإجرائي للجنوح:

سلوك يصدر عن الحدث أو المراهق يخرج تماما عن المعايير الاجتماعية للمجتمع والتي لا تتماشى مع سَنه ول هو تتوافق مع قيمه الأسرية والاجتماعيةوالتَي تتعارض مع كذلك مع السلوكات التي تشكل الرابط الاجتماعي السليم.

2-الحدث: يمثل العمر الزمني عاملا حاسما وضروريا في عملية تحديد سن الحداثة، حيث يختلف تحديدها من مجتمع إلى آخر وقد أعطيت تعاريف كثيرة للحدث سواء جاءت في المراتب الخاصة بالجانحين أو في قوانين العقوبات والإجراءات الجزائية.

* **الحدث في اللغة العربية:**

الحدث في اللغة العربية هو الفتي في السن، أي الشاب، فإذا ذكرت السن قلت حديث السن، والأنثى حدثة، ويقال الغلام القريب السن والمولود حدث، كذلك هو جمع أحداث من الحداثة عكس القدم.[1]

* **الحدث في الشريعة الإسلامية:**

الأصل في الشريعة الإسلامية أن الحدث هو كل شخص لم يبلغ الحلم وذلك لقوله تعالى: ﴿وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم﴾.

[1] محمد عارف، الجريمة في المجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط 2، 1981، ص 04.

ولقد جعل الاحتلام حدا فاصلا بين مرحلتي الطفولة ومرحلة البلوغ والتكليف لكون الاحتلام دليلا على كمال العقل وهو مناط التكليف، فهو قوة تطرأ على الشخص وتنقله من حالة الطفولة إلى حالة الرجوع وبلوغ الحلم.

فعند الشافعية وبعض الحنفية ببلوغ سن الخامسة عشر أما المالكية ورواية لأبي حنيفة فيرون أن الشخص يظل حدثا منذ مولده حتى سن الثامنة عشرة، ما لم تظهر عليه علامات البلوغ قبل ذلك. [1]

التعريف الاصطلاحي:

*** من الناحية الاجتماعية:**

الحدث أو الطفل في علم الاجتماع بوجه عام هو الصغير منذ ولادته وحتى يتم له النضج الاجتماعي وتتكامل لديه عناصر الرشد، وإذا كان من السهل حسب هذا التعريف تحديد بداية مرحلة الطفولة أو الحداثة إذ أنها تبدأ بالميلاد غير أن تحديد نهاية هذه المرحلة ليس بتلك السهولة ولهذا فإن علماء الاجتماع اختلفوا في تحديد الفترة التي تنتهي عنها تلك المرحلة، في حين رأى آخرون أن مفهوم الحدث يظل ملازما للطفل منذ مولده حتى طور البلوغ. [2]

يعرف القانون الحداثة بأنها الفترة المحددة من الصغر والتي تنعدم فيها المسؤولية الجنائية ببلوغ السن التي حددها القانون للرشد والتي يفرض فيه أن الحدث أصبح مؤهلا للمسؤولية، ويختلف تحديد سن الحدث في بعض المجتمعات، وعلى ضوء ما تقدم، فإن التعريف القانوني للحدث في التشريع الجزائري هو الصغير في الفترة من بلوغ الثالثة عشر وحتى بلوغه السن التي حددها القانون للمرشد وهي في التشريع الجزائري 18 عشر سنة. [3]

التعريف الإجرائي للحدث:

الحدث هو الطفل أو الصغير منذ ولادته حتى يبلغ مرحلة النضج وتتكامل له جميع عناصر الرشد.

---

[1] جعفر عبد الأمير، أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث، عالم المعرفة، بيروت، ص 43.

[2] عبد الرحمن العيساوي، حقوق الطفل في ضوء الدراسات النفسية، مؤتمر الطفل، الإسكندرية، 1988، ص ص 10، 11.

[3] المرجع نفسه، ص11

3-جنوح الأحداث:

يشير هذا المصطلح أساسا إلى الأفعال الاجتماعية التي يقوم بها الأحداث وتكون ممنوعة قانونيا أو غير موافق عليها اجتماعيا وعلى الرغم أنه مصطلح الحدث يعرف بطرق متعددة، إلا أنه في الغالب يشمل سن الطفولة والمراهقة، كما أن الأفعال الاجتماعية التي توصف بأنها انحرافات أحداث تختلف بطريقة ملحوظة من تشريع لآخر، ويرى الدارسون في هذا الميدان أنه بالإضافة إلى المخالفات التي إذا ارتكبها البالغون لأوقفتهم تحت طائلة القانون، فإن قائمة المخالفات التي يرتكبها الأحداث تشتمل إلى جانب ذلك على كل الأفعال التي تميز عادة مرحلة الطفولة والمراهقة.

2-وهناك من يرى أن جنوح الأحداث هو سلوك مضاد للمجتمع يستحق نوعا من العقاب أو أنه سلوك يخرق القانون، أو أنه مجموع المخالفات المرتكبة والمشهر بها والمتابع والمعاقب عليها. [1]

التعريف الإصطلاحي:

التعريف القانوني لجنوح الأحداث:

بعد البحث والإطلاع تبين أن أغلب التشريعات في قوانين الأحداث والقوانين الجنائية لم تضع تعريفا محددا ودقيقا لجنوح الأحداث وإنما تكتفي تلك التشريعات بتعريف الحدث الجانح بصفة خاصة من خلال تحديد من الحدث، وبيان أنواع الجرائم التي يتورط فيها الأحداث والبالغون على حد سواء، ومحاولة من بعض الباحثين بتعريف الحدث قانونا بأنه الصغير الذي بلغ السن التي حددها القانون للتمييز، ولم يتجاوز السن التي حددها لبلوغ الرشد، ويبدو من هذا التعريف أن تحديد السن تم تركه لقانون البلد ليحدد سن التميز وسن الرشد والحد الأدنى والحد الأعلى لمسائلة الحدث حنائيا عما يرتكبه من أفعال متعارضة مع أحكام القانون.

وعرف الجنوح قانونا بأنه فعل نصت عليه القوانين الجنائية فجرمته وقرنته بعقاب، وبأنه كل خروج على ما هو مألوف من السلوك، دون أن يبلغ حد الإخلال بالأمن الاجتماعي بصورة ملحوظة أو خطرة، تهدد الاستقلال الداخلي للمجتمع، وإن كل الجنوح والانحراف ترد نتائجه السيئة على مرتكبيه، ويمكن أن

[1] فاطمة المنتصر الكتاني: الاتجاهات الوالدية في التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بمخاوف الذات لدى الأطفال، دار الشروق للنشر، عمان، 2000، ص ص 90، 91.

ينتقل إلى أحد سواه، وفي الاتفاقيات الدولية عرف جنوح الأحداث المؤتمر الثاني التابع للأمم المتحدة والمنعقد في لندن 1960 بشأن منع الجريمة ومعاملة المجرمين بأنه الصغير المتورط في الجريمة. [1]

مفهوم جنوح الأحداث في علم الاجتماع:

مفهوم الجنوح لدى الاجتماعيين معنى أكثر اتساعا وشمولا منه في القانون، ولهذا يشمل المفهوم الاجتماعي للجنوح أو الانحراف كل سلوك ينطوي على انتهاك للتوقعات أو المشاعر أو المعايير الاجتماعية، سواء كان هذا السلوك مؤثما جنائيا أم لم يكن كذلك، وهذا يعني أن مفهوم الجنوح في القانون هو أضيق نطاقا منه في علم الاجتماع، ومن أجل ذلك يشمل المفهوم الاجتماعي للانحراف أو الجنوح كل مخالفة يرتكبها الفرد لقواعد السلوك الاجتماعي التي يرسمها المجتمع، وذلك بصرف النظر عن الطبيعة القانونية أو الجنائية لذلك السلوك وينظر الاجتماعيون لجنوح الأحداث بأنه موقف اجتماعي يخضع فيه صغير السن لعامل أو أكثر من العوامل ذات القوة، مما يؤدي به إلى السلوك غير المتوافق.[2]

مفهوم جنوح الأحداث في علم النفس:

ويرى علماء الاتجاه النفسي أن جنوح الأحداث سلوك غير اجتماعي أو مضاد للمجتمع يقوم على عدم التوافق أو الصراع بين الفرد ونفسه وبين الفرد والجماعة وشرط أن يكون هذا الصراع والسلوك الاجتماعي سمة واتجاها نفسيا ثابتا يقوم عليه شخصية الحدث الجانح ويستند عليه مع أغلبية مواقف حياته وأحداثها.[3]

التعريف الإجرائي لجنوح الأحداث: يعرف بأنه سلوك غير اجتماعي يقوم على الصراع بين الفرد ونفسه، وبين الفرد والجماعة يقوم به الفرد ما لم يتم نضوجه النفسي والاجتماعي ولم تتكامل عنده عناصر الرشد.

---

[1] محمد عبد القادر قواسمية: جنوح الأحداث في التشريع الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1995، ص 61.

[2] المرجع نفسه، ص61

[3] محي الدين مختار: التنشئة الاجتماعية المفهوم والأهداف، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 9، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1998.

3: مفاهيم الأحياء السكنية الجديدة

تعريف الحي: يعرف الحي من وجهة سيكولوجية بأنه مجموعة من الأماكن السكنية التي يمنحه سكانه خصائص الارتباط الاجتماعي والمصلحة المشتركة، ويؤثر بعضهم على بعض، وهو المكان الذي يشعر فيه هؤلاء السكان بالانتماء للمجتمع الذي يعيشون فيه. [1]

من خلال هذا التعريف يمكن القول أن الحي وحدة سكنية يتميز سكانها بخصائص اجتماعية معينة، ونقصد به وحدة عمرانية لها تنظيم مجالي معين، حيث يشغل مساحة من الأرض تقع من ضمن حدود المدينة، بمعنى آخر هو ذلك النمط التنظيمي الذي يعيش فيه الإنسان، وبهذا يمثل المجال بين السكن الجغرافي والاجتماعي ول شيء يتخصص بوظائف معينة كالوظائف الإدارية والتجارية أو السكنية.

كما يقترن مفهوم الحي بمفهوم آخر وهو المنطقة التي تدلى بمفهوم أكثر توضيحا حيث أن مفهومها يشمل المكان الاجتماعي المحدود، كما يشمل المكان الذي له حدود جغرافية معينة. [2]

مفهوم الأحياء السكنية الجديدة: هو العمران الذي يخضع لخطة موضوعية يقوم على تنفيذها جهاز حكومي يتولى الإشراف على توجهه وتنظيمه وتجهيزه بالمرافق العامة ويخضع سكان المدينة لهذه الخطة ويلتزمون بها منعا لفوضى البناء وعشوائية النمو. [3]

سابعا: الدراسات السابقة

إن أي علم من العلوم يتميز بالطابع التراكمي، فالباحث يبدأ من حيث ينتهي الآخرون، وفي هذا الإطار ينبغي على كل باحث الإطلاع على ما كتب وتوصل إليه العلم في مجال بحثه خاصة في التخصصات التي لها علاقة لهذا البحث بصفة عامة، لذلك يعتبر الاطلاع على الدراسات السابقة وخاصة التي تمت بصلة مباشرة أو غير مباشرة بمشكلة أو موضوع الدراسة من الخطوات الهامة، إذ نتعلم من أعمال الآخرين كيف صممت بحوثهم، وما هي الأدوات التي يستخدمونها؟ وما هي الصعوبات والأخطاء لكي

---

[1] السيد حنفي: عوض سكان المدينة بين الزمان والمكان، الكتاب العالمي، الإسكندرية، مصر، 1997، ص 195.

[2] المرجع نفسه، ص 195.

[3] جميلة العلوي، واقع الأحياء المتخلفة لمجتمع سطيف، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 2007، ص 09.

نتجنبها؟ وفيما أفادتنا هذه الدراسات؟ ثم ما هي النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات السابقة والتي يستعين بها الباحث في تفسير ومقارنة نتائجه معها. [1]

ومن هنا يمكن القول أن هذه المرحلة تستهدف عدة أهداف أساسية هي:

- التعرف على مناهج وأدوات تلك الدراسات التي أجريت في مجال جنوح الأحداث والضبط الاجتماعي والأحياء الجديدة.
- التعرف على النتائج التي تعد بمثابة فروض قد تكون بحاجة إلى اختبار وتحقق.
- الاستفادة من بعض الخصوصيات الثقافية والتاريخية التي لها علاقة كبيرة بنتائج الدراسة، ونحن نتطرق لهذه الدراسات للتدليل على الخصائص والسمات المشتركة بين الظواهر الاجتماعية رغم اختلافها في الزمان والمكان.

الدراسة الأولى: دراسة جزائرية حول الضبط الاجتماعي ودورها في الحد من السلوك الإجرامي:

عنوان الدراسة: دور الضبط الاجتماعي في الحد من السلوك الإجرامي.

الدرجة العلمية: لنيل شهادة الماستر.

إعداد: سعي سعاد. [2]

السنة: 2013- 2014.

القسم: قسم علم الاجتماع التربوي.

تساؤلات الدراسة:

التساؤل الرئيسي: ما مدى مساهمة الضبط الاجتماعي في الحد من السلوك الإجرامي في المجتمع الجزائري؟

[1] عبد العزيز غالب ناجي، جناح الأحداث في المجتمع اليمني، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، 2004، ص 46.

[2] سعي سعاد، دور الضبط الاجتماعي في الحد من السلوك الإجرامي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم علم الاجتماع التربوي، 2013- 2014.

التساؤلات الجزئية:

- هل يساهم الضبط الاجتماعي فعلا في الحد من السلوك الإجرامي؟
- كيف يساهم الضبط الاجتماعي في الحد من السلوك الإجرامي؟
- ما هو العامل الذي يشكل ضبطا اجتماعيا عند الفرد؟

مجال الدراسة:

تمت هذه الدراسة بمدينة مستغانم نظرا للتنوع وتعدد الأحياء السكنية التي تتشكل منها، إذ يوجد الأحياء الفقيرة والشعبية وكذلك الراقية، أما المجال البشري فيتمثل في مجموعة من الشباب المنحرفين من مدينة مستغانم.

العينة: اعتمدت الباحثة أسلوب العينة العشوائية المنتظمة حيث تمثل النموذج الأفضل الذي يتناسب مع موضوع الدراسة.

المنهج المتبع في الدراسة:

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي وذلك من أجل وضع تمحور دقيق يسمح للقارئ بالوقوف على حقيقة دور الضبط الاجتماعي في الحد من السلوك الإجرامي في المجتمع الجزائري.

أدوات الدراسة:

اعتمدت الباحثة على الملاحظة والمقابلة.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الضبط الاجتماعي يساهم بشكل كبير في الحد من السلوكيات المنحرفة لدى الأفراد.

وأن الأجهزة الأمنية أو القانون يساهم بتسليط أقصى عقوبة من أجل ردع المجرمين، كما تشير الدراسة إلى توفير مناصب شغل للشباب من شأنه أن يساهم في عدول الشباب عن تلك السلوكيات الانحرافية.

أن القانون يلعب دورا كبيرا في ضبط الأفراد عندما يضعف الوازع الديني عند الفرد أو عندما تعجز الضوابط العرفية في ضبط الأفراد.

ومن خلال النتائج المتحصل عليها في هذه الدراسة سنعمل على معرفة مدى التقارب بين نتائجها والنتائج المتحصل عليها في دراستنا.

الدراسة الثانية: دراسة خاصة بالجنوح

دراسة عربية بعنوان: اتجاهات العاملين في قضايا الأحداث الجانحين لمحافظة مسقط نحو العوامل المساهمة في جنوح الأحداث.

الدرجة العلمية: مذكرة للحصول على شهادة الماجستير.

إعداد: مريم بنت عبد الله بن سواد النحوية. [1]

السنة: 2012- 2013م.

القسم: قسم تربية – تخصص إرشاد نفسي.

تساؤلات الدراسة:

ما درجة ومستوى اتجاهات العاملين في قضايا الأحداث الجانحون لمحافظة مسقط تحو العوامل المساهمة في جنوحهم؟

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($2 \geq 0,05$) في اتجاهات العاملين في قضايا الأحداث الجانحين بمحافظة مسقط نحو العوامل المساهمة في جنوحهم تبعا للنوع الاجتماعي والعمر والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة في العمل مع الأحداث الجانحين بشكل عام والمسار الوظيفي، مكان العمل؟

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على درجة ومستوى العاملين في قضايا الأحداث الجانحين نحو العوامل الذاتية والاجتماعية والقيمية الاقتصادية والتشريعية والقانونية المساهمة في جنوح الأحداث.

[1] مريم بنت بعد الله بن سواد النحوية، اتجاهات العاملين في قضايا الأحداث الجانحين بمحافظة مسقط نحو العوامل المساهمة في جنوح الأحداث، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير، قسم تربية، تخصص إرشاد نفسي، 2012- 2013.

مجال الدراسة:

تمت هذه الدراسة بدائرة شؤون الأحداث بوزارة التنمية داخل دار الإصلاح بالسجن المركزي.

أما المجال البشري يتمثل في عينة مكونة من 160 فرد وشملت العينة العاملين في دائرة شؤون الأحداث من مرافقين اجتماعيين ومحاميين والعاملون معهم داخل دار الإصلاح.

العينة:

تكون مجتمع الدراسة من فئتين هما الأحداث الجانحون المودعين في دور الفتيان التابعة لإدارة الحماية بوزارة الشؤون الاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة، والعاملون لديهم، وفيما يلي وصف موجز لكل من هذه الفئتين:

عينة الجانحين:

وتكونت من جميع الأحداث الجانحين الذكور في أقسام رعاية الأحداث بمراكز دور الفتيان بدولة الإمارات العربية.

حيث استخدم الباحث أسلوب الحصر الشامل مطبقا استبانة على جميع الأحداث الموجودين فترة إجراء الدراسة.

قام الباحث وبالتنسيق مع الأخصائيين في دور الفتيان بتوزيع أداة الدراسة على (90) جاني.

وبعد ذلك تم فرز جميع الاستبانات الموزعة على أفراد العينة، فاستبعد الباحث مجموعة من الاستبانات، وذلك لعدم الإجابة على بعض البنود وبشكل كامل وسليم، وقد حصل الباحث على عينة مكونة من (70) جانحا بنسبة (64%) من مجتمع الدراسة.

عينة العاملين:

وتألفت من جميع أفراد مجتمع العاملين في مراكز الفتيان بدولة الإمارات والبالغ عددهم (23) فردا، والذين كانوا على تماس مباشر مع أفراد عينة الجانين،

منهج الدراسة:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي.

أدوات الدراسة:

ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد من طرف الباحثة على الاستبانة كما اعتمدت الباحثة على المقابلة من أجل الحصول على البيانات المطلوبة بمشاركة ومساعدة من أخصائي المركز.

كما اعتمدت الباحثة المعالجة الإحصائية من أجل تحليل البيانات التي تم الحصول عليها وحللت باستخدام الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss).

وقد توافقت النتائج التي توصلت إليها الباحثة مع فرضيات الدراسة وأكدت على العوامل الاجتماعية (سوء استغلال وقت الفراغ، مظاهر الانحلال الخلقي، تدني المستوى التعليمي، تأثير رفاق السوء، عرض مظاهر العنف في وسائل الإعلام والسينما، ضعف تزويد الأسرة بالإرشاد والتوجيه التربوي والاجتماعي، عدم وجود إدارة شرطية تختص بالأحداث، عدم وجود دور لاستقبال العنف الأسري، الازدحام والكثافة السكانية في مقر الإقامة) كما أكدت على العوامل الذاتية الخاصة بالحدث، مثل (عدم شعوره بالقبول....) والعوامل الأسرية (غياب رب الأسرة المتكرر ولفترات طويلة، قلة العطف والمودة والتفاهم داخل الأسرة، كثرة الخلافات بين الوالدين، ضعف الإشراف والتوجيه من قل الوالدين، ضعف الاتصال بين الأسرة، ومراكز التنشئة والأندية الاجتماعية.

أفادت هذه الدراسة في إثراء الدراسة الحالية في التعرف على العوامل الأسرية والاجتماعية التي تؤدي إلى الجنوح باستخراج مؤشرات والتي أفادت بدورها في صياغة أسئلة الاستمارة.

الدراسة الثالثة: دراسة عربية حول الضبط الاجتماعي.

عنوان الدراسة: رؤية الطلاب مدى فعالية مؤسسات الضبط الاجتماعي في مواجهة العنف المدرسي.

الدرجة العلمية: دراسة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير.

إعداد: أحمد محمد الهادي إبراهيم. [1]

السنة: 2017- 2018.

القسم: آداب/ علم الاجتماع جامعة المنصورة.

تساؤلات الدراسة:

- ما دور مؤسسات الضبط الاجتماعي في تحقيق الضبط الاجتماعي من وجهة نظر طلاب المرحلة الثانوية.
- ما مفهوم العنف المدرسي ومستوياته وأسبابه ومظاهره عند طلاب المرحلة الثانوية؟
- ما الصعوبات التي تحد من دور مؤسسات الضبط الاجتماعي في مواجهة العنف المدرسي من وجهة تنظر الطلاب؟
- ما مدى تأثير العنف المدرسي على المدارس الثانوية بأداء مؤسسات الضبط الاجتماعي؟
- ما أهم الآثار المترتبة على القصور في دور مؤسسات الضبط الاجتماعي في المدارس الثانوية في مركز دكرنس دهقلية على كل من المعلم والزملاء وإدارة المدرسة وأثاث المدرسة.
- كيف يمكن الاستفادة من الجهود التي تبذلها الدول المتقدمة من خلال تفعيل مؤسسات الضبط الاجتماعي لمواجهة العنف المدرسي والحد من تأثيراتها السلبية في ظل ظروف المجتمع المصري.
- ما التصور المقترح للدور المنشود لمؤسسات الضبط الاجتماعي للقيام بدورها المنشود في مواجهة العنف المدرسي من وجهة نظر طلاب المرحلة الثانوية؟

[1] أحمد محمد عبد الهادي إبراهيم، رؤية الطلاب لمدى فعالية مؤسسات الضبط الاجتماعي في مواجهة العنف المدرسي، رسالة ماجستير، جامعة المنصورة، السنة الجامعية 2017- 2018.

مجال الدراسة:

تمت الدراسة بمركز ذكرنس يقع بدقهلية بمصر.

أما المجال البشري يتمثل في عينة من طلاب المرحلة الثانوية مكونة من 367 فرد قاموا بممارسة العنف المدرسي خلال السنة.

العينة:

استعمل الباحث العينة القصدية باختيار أفراد العينة وهم الطلاب الذين مارسوا العنف خلال العام عددهم 367 طالب من مجموع 6799 طالب في المدارس الثانوية.

منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي في دراسته لأنها من الدراسات الاستطلاعية التي تتطلب التقصي عن الحقائق العلمية والفحص الدقيق لها.

أدوات الدراسة:

استعمل الباحث الاستبيان لجميع البيانات عن موضوع دراسته وضَح الباحث نظرة الطلاب لمؤسسات الضبط الاجتماعي تؤكد على أهمية قيام هذه المؤسسات بدورها من الجوانب التالية:

- الأسرة: تعليم الأبناء، كيفية اختيار الرفقة الصالحة.... الخ.
- المدرسة: الاهتمام بالأنشطة الترفيهية، الرقابة الجيدة على المعلمين للشرح في الحصص للقضاء على الدروس الخصوصية، العقاب الحازم للطلاب المشاغبين وإبعادهم عن المدرسة... إلى غير ذلك.
- دور العبادة: اختيار العلماء الذين يفقهون الدين الصحيح، إبعاد دور العبادة عن الحديث في الأمور السياسية التي تفرق الناس.
- وسائل الإعلام والاتصال: منع الأفلام العنيفة والتي تحرض على العنف.

إلا أن هذه الدراسة أغفلت دور المؤسسات الرسمية في مواجهة العنف المدرسي.

من خلال نتائج الدراسة نرى مدى أهمية الضبط الاجتماعي في تجنب المراهق من السلوك العدواني، فالمراهقين الذين يعانون من نقص في ميكانيزمات الضبط الاجتماعي غير قادرين على التحكم في سلوكياتهم العنيفة.

الدراسة الرابعة: دراسة جزائرية عن جنوح الأحداث:

عنوان: الخريطة الاجتماعية لجنوح الأحداث

الدرجة العلمية: أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه.

إعداد: سمية حومر. [1]

السنة: 2009/ 2010.

القسم: قسم علم الاجتماع الحضري.

تساؤلات الدراسة:

إلى أي مدى تؤثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية (البيئية الطبيعية في زيادة معدلات جنوح الأحداث)؟

هل تلعب الهجرة الريفية نحو المجتمع الحضري دورا أساسيا في جنوح الأحداث؟

هل تساهم أساليب التنشئة الأسرية الخاطئة المتبعة من طرف أولياء الأحداث في جنوحهم؟

ما طبيعة التوزيع الجغرافي لجنوح الأحداث؟

ما ترتيب أنماط الجنوح لدى الأحداث الجانحين؟

مجال الدراسة:

تمت الدراسة بمركز رعاية الأحداث بقسنطينة وعين مليلة وعنابة وورقلة أما عن المجال البشري يتمثل في عينة من الأحداث مكونة من 67 حدث جانحا موزعين كالتالي:

[1] سمية حومر، الخريطة الاجتماعية للجنوح الأحداث، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه قسم علم الاجتماع الحضري، 2009، 2010.

- 15 حدث بمركز رعاية الأحداث إناث بقسنطينة.
- 20 حدث بمركز رعاية الأحداث بعين مليلة.
- 15 حدث بمركز رعاية الأحداث بعنابة.
- 17 حدث بمركز رعاية الأحداث بورقلة.

العينة:

استعملت الباحثة عينة المسح الشامل لمجتمع الدراسة لأن أعداد أفراد المجتمع الأصلي صغير.

منهج الدراسة: اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي.

أدوات الدراسة:

استخدمت الباحثة المقابلة والملاحظة والاستمارة باعتبارهم وسائل تتناسب والغرض من الدراسة.

وكانت النتائج المتوصل إليها متوافقة مع الفرضيات، إذ يلاحظ أنه توجد علاقة بين نوع المنطقة ونوع الجنحة المرتكبة من طرف أفراد العينة، وأن الكثير من الانحرافات والانحلال الخلقي يكون داخل المدينة وذلك سبب التباين الثقافي واتساع شبكة العلاقات الاجتماعية خاصة في الأحياء الشعبية والعادية والتي تكون أماكن جذب كل الشرائح الاجتماعية وخاصة المراهقين لأنهم أكثر تأثرا بالتمدن.

وكلما كانت الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها الحدث متوترة وسيئة كلما زادت من الوقوع في الانحراف كطلاق الوالدين واليتم، بالإضافة إلى ضيق في السكن ومحدودية دخل الأفراد وغيرها.

كما أن المعاملة الأسرية المتميزة باللامبالاة والقسوة وعدم تلبية حاجيات الحدث ورفض الأعمال التي يحبها، ومنه شعور الحدث بأنه فرد غير مقبول في وسطه الأسري، كلها تخلق له اضطرابات نفسية.

إن هذه الدراسة أفادتنا في معرفة العلاقة بين طبيعة الموقع الجغرافي والاجتماعي وجنوح الأحداث ومختلف الأسباب التي أدت إلى الجنوح، إلا أنها أغفلت واقع الضوابط الاجتماعية في هذه المواقع الجغرافية.

الدراسة الخامسة: دراسة جزائرية

عنوان الدراسة: الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية والاجتماعية على الشباب.

الدرجة العلمية: لنيل شهادة الماجستير.

إعداد: علي بوعناقة. [1]

السنة: 1982- 1983.

القسم: علم الاجتماع الحضري.

تساؤلات الدراسة:

- هل يمكن أن يخلق الاحتقان السكني بالأحياء غير المخططة توترا نفسيا لدى الشباب؟
- هل يمكن للأوضاع الاجتماعية المضطربة للأسرة داخل هذه الأحياء أن تكون سبيل للانحراف؟
- هل يمكن للظروف الاقتصادية للأسرة داخل الأحياء غير المخططة أن تدفع الشباب إلى الانحراف؟

مجال الدراسة:

تمت الدراسة بمدينة قسنطينة على الأحياء غير المخططة أما المجال البشري يتمثل في سكان الأحياء الفوضوية والقصديرية بالإضافة إلى سكان الأحياء غير المخططة على الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (12 سنة- 22 سنة) وقد بلغ عدد أفراد العينة 152 فرد.

العينة: استخدم الباحث عينة عشوائية.

منهج الدراسة: اتبع الباحث المنهج السببي المقارن من أجل معرفة إذا كان الميل للانحراف أكثر انتشارا عند الأفراد الذين تعرضوا لعدم الإشباع التام لحاجاتهم الاجتماعية والنفسية والجسدية وتنمية قدراتهم من حالة الركود والخمول إلى حالة العمل والإنتاج.

أدوات الدراسة:

[1] علي بوعناقة، الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية والاجتماعية على الشباب، دراسة ميدانية لمدينة قسنطينة، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 1982- 1983.

استخدم الباحث الاستمارة احتوت على 52 سؤال:

وقد كشفت الدراسة عن ارتفاع نسبة المشاجرات في الأحياء غير المخططة، حيث يحصل الشباب منها على نصيب وافر من التشاؤم توجه إليهم وإهانات أو ضرب إلى غير ذلك، كما كشفت على أن تظهر أفعال مخلة بالأعراف التربوية والاجتماعية كالقمار والسرقة وانتشار المخدرات وضعف الوازع الديني في هذه الأحياء.

إن كل الظروف السكنية (الإيكولوجية) والظروف الأسرية الاجتماعية تتعاون في جعل أحوالهم الحياتية أكثر صعوبة من الشباب في الأحياء المخططة.

وأكد الباحث على الهجرة والحراك الاجتماعي مع الظروف السكنية تشكل التربة الخصبة للانحراف.

لاشك أن هذه الدراسة تفيد موضوع دراستنا في معرفة الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأفراد بهذه الأحياء، بالإضافة إلى بعض الجوانب النظرية مثل واقع الضوابط الدينية والعرفية بهذه الأحياء ومدى مساهمتها في دفع الشباب للانحراف.

الدراسة السادسة: دراسة حول الأحياء السكنية الجديدة

عنوان الدراسة: العنف بالأحياء السكنية الجديدة.

الدرجة العلمية: دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير.

إعداد: سلمى مصيبح.[1]

السنة: 2004- 2005.

القسم: علم الاجتماع الحضري.

[1] سلمى مصيبح، العنف بالأحياء السكنية الجديدة، دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، علم اجتماع الحضري، 2004- 2005.

تساؤلات الدراسة:

- هل استفحال ظاهرة العنف في المدينة الجديدة –على منجلي– هو نتيجة لتباين الانتماء الجغرافي للسكان؟ أي هل قدومهم من أحياء مختلفة هو الذي شجع على تفشي هذه الظاهرة؟ وهل هو نتيجة اختلاف ذهنياتهم؟
- هل العنف في هذا الوسط الجديد هو وليد البيئة السابقة؟ بمعنى آخر هل هو العنف –وليد الأحياء المتخلفة؟
- هل العنف هو نتيجة عدم تكيف سكان المدرسة مع هذا الوسط الجديد؟

مجال الدراسة:

تمت الدراسة بالمدينة الجديدة فهي تقع في الناحية الشرقية للوحدة الجوارية رقم "07" وهي عبارة عن تجمع سكني يحتوي على 500 مسكن تقطن به 500 عائلة كما شمل المجال ثانوية وحديقة عامة لم تفتح بعد.

أما عن المجال البشري يتمثل 500 مسكن بكثافة سكانية تقدر بـ 2257 نسمة، كما كانت السكنات به من نوع F2، F3 في مجملها.

العينة: استعملت الباحثة العينة العشوائية المنتظمة بغرض اختيار سكنات العينة.

منهج الدراسة: اعتمدت الباحثة في دراستها المنهج الوصفي التحليلي.

أدوات الدراسة:

استخدمت الباحثة الملاحظة والمقابلة والاستمارة كما اعتمدت على الوثائق والسجلات.

وكانت النتائج المتوصل إليها متوافقة مع الفرضيات إذ يلاحظ:

أن اختلاف مكان الإقامة السابق لسكان المدينة الجديدة –علي منجلي– واختلاف ذهنياتهم يخلق صعوبة المعاشرة فيما بينهم في محيط واحد مما أدى إلى صراعات واضطرابات عنيفة بين الأفراد وظهور أمراض اجتماعية مختلفة لاسيما أن نسبة البطالة مرتفعة في وسط الشباب وعدد رجال الأمن غير كاف توفير الأمن بالوسط الحضري الجديد على منجلي رغم المجهودات الجبارة التي يبذلونها.

– تعتبر المدينة الجديدة حديثة النشأة إلا أنها عرفت تدفقا كبيرا خاصة من الأحياء الشعبية الفقيرة والأحياء القصديرية لمدينة قسنطينة مما أدى إلى انتشار الطبقة العمالية البسيطة، وسيطرة الفئة الاجتماعية المتوسطة في المنطقة.

– الأحياء المتخلفة شكل السبل المضيئة لانتشار أنماط العنف في المجتمع. وأكثر أنماط العنف انتشارا بالمدينة الجديدة هي قضايا الاعتداء على الممتلكات هي السرقة بمختلف أنواعها.

– عجز الكثير من الأسر عن التكيف مع الوسط الحضري الجديد وإحساسهم بالاغتراب في هذا المجال الحضري الجديد.

– عدم توفر ثقافة العمارات عند سكان الأحياء المتخلفة سيما الفوضوية والقصديرية لذا وجب دراسة ثقافة السكان قبل إنجاز الأنماط السكينة المتعددة بغرض تحقيق التكافؤ بينها.

– تمايز ثقافة سكان وسط المدينة أو المدينة القديمة عن سكان أطرافها، حيث لوحظ أن سكان الأطراف– المدينة أكثر عنفا من سكان وسط المدينة.

استفدنا من هذه الدراسة في معرفة بعض الجوانب النظرية المتعلقة بفصل الحاصل بالأحياء الجديدة حول الإطلاع على أنواع السكنات، كما أفادتنا في تصميم أداة جمع البيانات (الاستمارة).

الفصل الثاني: آليات الضبط الاجتماعي

تمهيد

أولا: بدايات الضبط الاجتماعي

ثانيا: أهمية الضبط الاجتماعي

ثالثا: وظائف الضبط الاجتماعي

رابعا: آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمية

خامسا: آليات الضبط الاجتماعي الرسمية

سادسا: النظريات المفسرة للضبط الاجتماعي

خلاصة الفصل

تمهيد:

تَشكل الضبط الاجتماعي مع وجود المجتمعات البشرية وكان على الدوام إلزامي للفرد في المجتمع فالفرد لم يكن حرا في أعماله وأفعاله بل ظل دائما محاطا بقيود وقواعد تحدد أحكامه وتوجهها، وقد حضي الضبط الاجتماعي بمكانة مهمة في دراسات علم الاجتماع منذ نشأته حتى اليوم، حيث اهتم الباحثون في هذا العلم بدراسة النظم والأنساق الاجتماعية ودورها في تعديل سلوك أعضاء المجتمع وتدعيم النظام الاجتماعي .

ويعد الضبط الاجتماعي من أهم مقومات المجتمع الإنساني، فلا يوجد أي تنظيم اجتماعي دون ضوابط للسلوك الإنساني تحدد الأدوار الاجتماعية والأوامر والنواهي، والمسموح والممنوع ضمن قوالب سلوكية، أو عادات أو قوانين أو معتقدات دينية، أو قيم اجتماعية ورموز حضارية.

يكتسب الفرد مظاهر الضبط الاجتماعي من قيم وثقافة وعادات وتراث مجتمعهم، وذلك عن طريق مؤسسات اجتماعية مختلفة، أولها الأسرة التي تقوم بتعليم أطفالها مظاهر الضبط الاجتماعي، وغاياته ومبرراته غير عملية التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها.

وسيكون موضوع الضبط الاجتماعي وآلياته موضوع بحثنا حيث سنتطرق إلى:

أولا: ماهية آليات الضبط الاجتماعي من خلال بدايات الضبط الاجتماعي وأهميته ووظائف آليات الضبط الاجتماعي وأهدافه.

ثانيا: آليات الضبط الاجتماعي الغير رسمية التي تتمثل في التنشئة الأسرية والقيم الدينية ،العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية.

ثالثا: آليات الضبط الاجتماعي الرسمية التي تطرقنا خلالها إلى سبل سير آليات الضبط الاجتماعي الرسمية ثم إلى ذكر الآليات الرسمية للضبط وهي القانون، المحاكم، الشرطة، النسق الجزائي، الغرامة المالية وضوابط لإعادة المذنب إلى مجتمعه، مثل المراكز المتخصصة.

رابعا: الاتجاهات النظرية التي تناولت الضبط الاجتماعي.

أولا: بدايات الضبط الاجتماعي

يذهب بعض الباحثين إلى أن فكرة الضبط الاجتماعي ظهرت على يد "أوجيست كونت"، وذلك عندما أشار إلى أهمية الدراسة الاجتماعية للنظام الاجتماعي والدور الذي يمارسه الدين والأخلاق والمعرفة في تدعيم النظام، أما "إميل دوركايم" فقد أشار إلى فكرة الضبط من خلال دراسته للرموز الجمعية والقيم والمثل والنظم الأخلاقية والسياسية والقانونية التي تعتبر قواعد للسلوك. [1]

وبالنسبة للضبط الاجتماعي كمصطلح، فإنه جرى كلا من "جورج جورفيش"، و"إدوارد روس" و "هربرت سبنسر"، هو أول من استخدم مصطلح الضبط الاجتماعي سنة 1893م، غير أن سبنسر لم يعط المصطلح أي مدلول خاص. [2]

وتزايد الاهتمام بهذا الموضوع حين دعت الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع إلى تخصيص دورة انعقدت سنة 1917م لبحث موضوع الضبط الاجتماعي وبذلك جاءت دراسة "إدوارد روس" لتفتح بؤرة لدراسة الضبط الاجتماعي من طرف العلماء كموضوع يستحق البحث والتحليل والدراسة،[3] وفي بداية الخمسينات ساهم "تالكوت بارسونز" في المفهوم، إذ اعتبره وسيلة فعالة لكي يتحقق التوازن داخل النسق الاجتماعي،[4] وفي نهاية الستينات شهد المفهوم حالة من التراجع والركود، إلى أن ظهرت بوادر جديدة في التسعينات حيث أصدر "داريو ميلوسي" مؤلفا بعنوان "دولة الضبط الاجتماعي" سنة 1990، حيث نظر إلى المفهوم من وجهة نظر الدولة، واعتبره أداة لتحقيق السيادة والقوة، ولهدا تعمل الدولة على توسيع أجهزة الضبط الاجتماعي الرسمية وفي منتصف التسعينات ظهرت بوادر جديدة تدعو إلى تكوين نظرية خاصة بالضبط الاجتماعي في محاولة إحيائه من جديد. [5]

---

[1] سامية محمد جابر، القانون والضوابط الاجتماعية، مدخل علم الاجتماع إلى فهم التوازن في المجتمع، مصر، 1997، ص 34.

[2] عبد الله رشدان، علم الاجتماع التربية ، دار الشروق للنشر، الأردن، ط 1، 1999مذ، ص 189.

[3] حسن الساعاتي، علم الاجتماع القانوني، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، ط 3، 1968م، ص 05.

[4] عدلي السمري، الثابت والمتغير في آليات الضبط الاجتماعي، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، مصر، ط 1، 2003، ص 15.

[5] أمال عبد الحميد وآخرين، الانحراف والضبط الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط 1، 2000م، ص 13.

مفهوم الضبط الاجتماعي:

ويعرف الضبط الاجتماعي على أنه "مجموعة من الأنماط الثقافية التي يعتمد عليها المجتمع في ضبط التوتر والصراع".[1]

ثانيا: أهمية الضبط الاجتماعي

إن أهمية الضبط الاجتماعي في كونه ضرورة لاستقرار النظم والمؤسسات الاجتماعية وضمانا لسيرورتها وفاعليتها والمحافظة على أنساقها الاجتماعية، ويعتبر ابن خلدون أن الضبط الاجتماعي ضرورة اجتماعية وحفاظا على النظام وصون للملك ومنعا لاعتداء الأفراد أو الهيئات على البعض الآخر وتحقيقا للصالح العام إن الضبط الاجتماعي مهما اختلفت المفاهيم حوله إلا أن المتفق عليه بين جميع العلماء الاجتماع والمفكرين والفلاسفة أنه يهدف إلى تحقيق التوازن داخل البناء الاجتماعي، ومن هنا يمكن تحديد أهمية الضبط الاجتماعي فيما يلي: [2]

- الضبط الاجتماعي ضرورة لتنظيم العلاقات بين الأفراد وبين الفرد والمجتمع ويعتبر أداة من أجل النظام والقضاء على الفوضى واحترام حقوق وحريات الآخرين، كما يشكل أداة للحيلولة دون الجنوح وتعديلا للانحرافات والحالات غير السوية في المنظمات الاجتماعية حتى يضمن فعاليتها في أداء وظائفها.
- العمل على تحقيق الامتثال للمعايير وقيم الجماعة الاجتماعية، لكي يشعر أفرادها بشعور جمعي واحد يجمع بينهم كقاسم مشترك يوحدهم.
- يستند الضبط الاجتماعي مجموع الأعراف والأخلاق والمعايير والاتجاهات والمواقف التي يقوم عليها أي مجتمع مما يشكل خلفية ومرجعية للضبط الاجتماعي.
- من خلال الضبط الاجتماعي يتم احترام الحق العام والخاص والنظام الاجتماعي.
- من خلال الضبط الاجتماعي تمارس الرقابة الاجتماعية سواء من خلال المعايير الاجتماعية أو المعايير القانونية التي تتميز بالتوافق فيما بينها.

---

[1] السالم خالد عبد الرحمن، نظرية الضبط الاجتماعي في الإسلام، بدون دار نشر، الرياض، ط 1، 2000، ص 27.

[2] د. حسام الدين محمود فياض، الضبط الاجتماعي (تعريفه، أهميته، أنواعه، آلياته، نظرياته)، دراسة سوسيولوجية تحليلية، مكتبة نحو علم اجتماع تنويري ط1، 2018م، ص ص 6، 7,

- الضبط الاجتماعي تمارسه كل المؤسسات سواء المعنية بالتنشئة الاجتماعية مثل الأسرة، أو المدرسة، أو المؤسسات المجمعية الرسمية، وغير الرسمية، أو حتى داخل المؤسسة المهنية.
- الضبط الاجتماعي يعزز القيم والمعايير السلوكية كمصدر للدوافع والمواقف والاتجاهات.
- من خلال الضبط الاجتماعي يعتبر الدين من أهم وأقوى الآليات،لأنه يؤدي وظائف اجتماعية مهمة من بينها تقوية الروابط الاجتماعية من خلال وحدة العقيدة والشعائر، كما أنه يضمن حالة الاستقرار التي يتطلع إليها المجتمع من خلال حفظ التوازن لأن في النهاية الضوابط الدينية تحمل صفة الإلزام، كما أنها تتميز بالترغيب والترهيب. [1]

تعريف آليات الضبط الاجتماعي:

هي الأدوات المستخدمة في الحفاظ على استقرار وديمومة ورقي وتقدم النظام الاجتماعي، وهي العصب الرئيسي في جسم المجتمع تربط عناصر المجتمع من أفراد وجماعات بشكل منضبط عرفيا ورسميا.

ثالثا: وظائف آليات الضبط الاجتماعي

إذا أردنا أن نتعرف في الحياة اليومية على معلومات وحقائق وظواهر حول الضبط الاجتماعي، علينا الخوض في موضوع آليات الضبط الاجتماعي ابتغاء ما تؤول إليه من وظائف إيجابية نقدمها للأفراد خاصة والمجتمع عامة وسوف نعرضها كالآتي:[2]

أ- مساعدة الأفراد في تشكيل تنظيمات اجتماعية:

من خلال تقديم أو طرح معايير ومبادئ وقيم اجتماعية ضابطة للسلوك وحق الأفراد على الالتزام بها إذا أرادوا تحقيق أهداف معنوية لا مادية تخدم المجتمع وعادة ما تكون هذه المعايير والمبادئ والقيم الضابطة غير معتمدة على الثقافة النسبية أو بالرؤية السياسية المحافظة ولا حتى بالمنفعة الاقتصادية الثابتة لمجموعة أفراد معينين أو متغيرين بل هي آليات تشجع الأفراد على التماسك والتضامن لكي لا

[1] د. حسام الدين محمود فياض، مرجع سابق، ص 8.

[2] المرجع نفسه، ص9.

تنفرط علائقهم أو يتمزق نسيج وحدتهم الاجتماعية دون محاباة شريحة اجتماعية على حساب شريحة أخرى، وهذه وظيفة اجتماعية إيجابية موحدة لا مفرقة.

ب- اختزال الضوابط القسرية أو القمعية:

عادة ما ينطوي النسق القانوني على قواعد ومبادئ عادلة تقوم بتنظيم حقوق وواجبات الأفراد، ويضع هذا النسق بذات الوقت عقوبات لازمة وقسرية على كل من يخترقها أو ينحرف عنها لكن عند وجود آليات عرفية ضبطية وتنظيمية توجه أفراد المجتمع في تعاملهم اليومي وحياتهم المعيشية فإنها تساعد قواعد ومبادئ النسق القانوني في تطبيقها وعدم اللجوء إليها إلا وقت الاختراق التي تعكس عدم التزام الأفراد بآليات الضبط العرفية، وهنا تمس (هذه الآليات) آليات وقائية وبشكل غير مباشر في تطبيق قواعد النسق القانوني مما جعل هذا الأخير بعيدا عن الخوض في بحر العقوبات الرادعة والقسرية بل تقلل منا مهامه الضبطية.[1]

ج- تحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد:

موقعيا كان أو دوريا أو طبقيا وعرقيا دون محاباة ومجاملة سواء كان ذلك في تفاعلهم أو تعاملهم مع مفردات الحياة الاجتماعية اليومية، نقول خضوع الجميع دون تمييز بين الفقير والغني أو الكبير أو الصغير أو بين الحاكم والمحكوم أو بين المثقف أو الجاهل أو بين الذكر والأنثى أو بين الحرفي والمهني، مثل ضوابط حول تبادل الهدايا وفي المناسبات الأسرية والاجتماعية أو تبادل الزيارات في مناسبات الأعراس والعزاء أو التزامات الأب والأم تجاه أبنائهم والتزاما الأبناء تجاه والديهم والتزامات الزوجة أمام زوجها وهكذا، إنها وظيفة موضوعية محايدة وليست شرائحية أو متحيزة.

د- حماية النظام الاجتماعي:

إن لكل مجمع خبراته الاجتماعية التي تبلورت عن أحداث ومشاكل وصراعات سبق له أن مر بها وعايشها وتجاوزها واكتسب منها خبرة ثرية يستخدمها لحماية نظامه الاجتماعي من تهديدات تأتي من الداخل ومن الخارج وغاليا ما تترجم هذه الحماية على شكل التزام واحترام مبادئه وأهدافه في العلاقات والتعامل مع الآخر بشفافية دقيقة من خلال ممارسة أنشطته في الحياة الاجتماعية العامة فإن وظيفة

[1] محسن خليل العمر، مرجع سابق، ص ص 181، 182.

الضبط الاجتماعي في هذا السياق توازي فكرة الاستقرار وليس الثبات إذ أن هذه الأخيرة تعني الجمود أو السبات بينما تعني الأولى (الاستقرار) وعدم الاضطراب والتشنج والتصارع بين عناصر النظام الاجتماعي التي تساعد على النمو الهادئ والتطور المتدرج والمتسلسل وليس المفاجئ. [1]

هـ- المحافظة على التضامن الاجتماعي:

وظيفة الضبط الاجتماعي هنا هي ابتغاء اللحمة والتآزر والتضامن بين الأفراد لكي يلتفوا حول معايير ومبادئ وقيم المجتمع ،وأن لا يعيشوا على هامشة أو معزولين بعضهم عن بعض وبالآن نفسه عدم التفكير بتهديد وإيذاء المجتمع بانحرافات سلوكية وخروقات قانونية وليس بالضرورة أن يكون هناك تضامن ميكانيكي ولا بأس أن يكون تضامنا عضويا يتمتع أفراده بقدر معين من الحرية في التصرف والتفكير مع الالتزام المحوري بآليات النظام الاجتماعي، ونقيض ذلك يعني انفراط الحلقات الاجتماعية في اتصالاتها وكل حلقة أو شريحة تعزف على هواها الذي يذهب فيما بعد إلى تبلور جذر اجتماعية وثقافية متباعدة ومنعزلة على الرغم من عيشها في مجتمع واحد.

و- وقاية الأفراد من الانخراط والانزلاق في مهاوئ الانحراف والإجرام:

للإحاطة بهذه الوظيفة الضبطية نسجل ما توقع به آليات الضبط العرفية من عقوبات معنوية على الأفراد المارقين عنها مثل الوصم الاجتماعي ولغط الناس والإشاعات والفضائح والنبذ الاجتماعي في التفاعل والعلاقات والعمل والمصاهرة ونظرة الناس الدونية لهم عندما تصيب هذه العقوبات الاجتماعية للمارقين عنها مثل (المحرمات والتقديسات، والممنوعات والاحتشامات والاحترامات والالتزامات الأخلاقية) جميعها تكون بمثابة دروس وعبر اجتماعية ذات صفة وقائية يتحاشاها الأفراد العاديين لكي لا يكونوا مارقين لها وتقع عليهم عقوبات اجتماعية عرفية، أي تضحي دروس حصينة يتحصن بها الفرد لكي لا يوهم أو ينبذ أو ينحرف عن ضوابط مجتمعه نقول يمثل المارقون هنا رموز سيئة وسلبية لا يقتدي بها الفرد العادي ويتجنب التفكير بخرق معايير ومبادئ ضوابط مجتمعه حتى لو خضع لظروف اجتماعية أو مادية قاسية. [2]

---

[1] محسن خليل العمر: مرجع سابق ،ص ص 183، 184.

[2] المرجع نفسه، ص ص 184، 185.

شكل رقم (01): يوضح أنواع وظائف الضبط الاجتماعي:

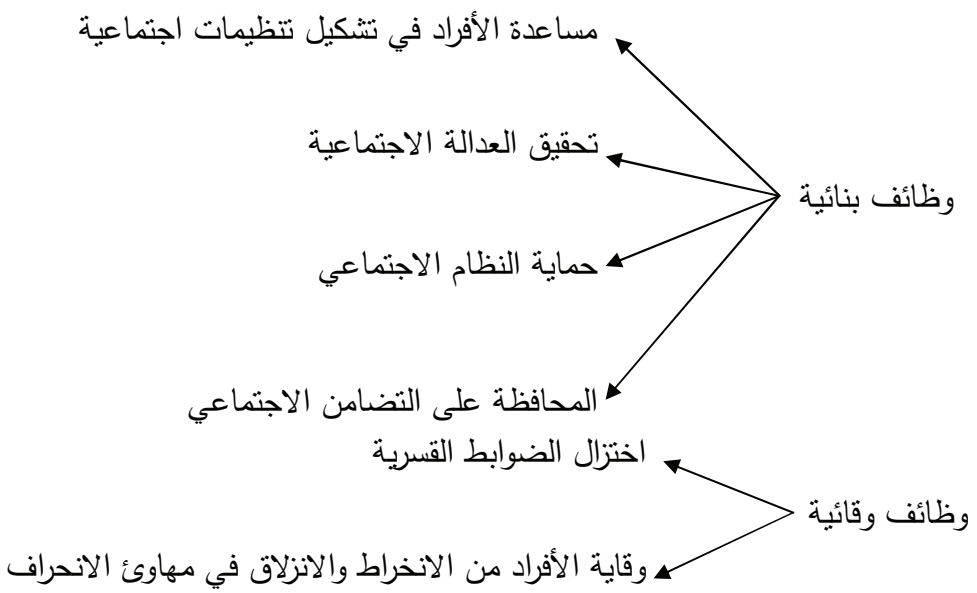

رابعا: أهداف الضبط الاجتماعي

- العمل على تحقيق الامتثال للمعايير وقيم الاجتماعية لكي يشعر أفرادها بشعور جمعي واحد يجمع بينهم كقاسم مشترك، وهنا نركز على عنصر الامتثال لا الخضوع عن طريق القهر والإلزام، لأن متى اهتدى ممارس الضبط لتحقيق الامتثال أصبح الفرد بمقتضاه مقتنعا وبالتالي يصبح الفرد عنصر نافع للمجتمع.
- المحافظة على درجة عالية من التضامن الاجتماعي بين أفراد الجماعة الاجتماعية من أجل دوام بقائها ومكانتها.
- دعم وتعزيز أصحاب المواقع العليا ممن يملكون سلطته ونفوذه اجتماعيا أي الفئة الحاكمة وهذا يعني أن أفراد السلطة الحاكمة يستخدمون وسائل الضبط سواء أكانت رسمية قسرية إلزامية قانونية أو غير رسمية بهدف دعم مشروعية حكمهم الفئوي داخل مجتمعهم وهنا يتحقق الضبط بشكل قسري وناجح.
- احترام الحق العام والخاص والنظام الاجتماعي.
- ارقاء السلوك الاجتماعي بشكل يصبح يتماشى وينسجم مع جميع القرارات التي تسود المجتمع بالغا هدف الالتزام والانضباط.

- منع التجاوزات والفروقات الفردية ومعاقبة معترفيها عن طريق لآليات الضبط التي تتحرك وفق الانحراف السلوكي الصادر عن صاحبه مثل الشرطة والمحاكم والمعايير العرفية وسخط الناس إلى غير ذلك من الآليات لا تتصور بالضرورة أن تنجح هذه الآلية في نفع الفرد وعقابه إذا تبينت استجابة الفرد لتلك الآليات الموجهة لها ونحوه وقد يتجاوب وينسجم لذلك. [1]

خامسا: آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمية

1- التنشئة الأسرية:

تعريف التنشئة الأسرية:

الأسرة مؤسسة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية والأسرية، كما تعتبر أيضا أهم وكالة اجتماعية، فهي أول صورة للحياة وأول خلية يرتبط بها الإنسان وهي ضرورية لبقائه.

أشكال التنشئة الأسرية:

تتكون التنشئة الأسرية من نوعين هما: [2]

أ- **التنشئة الأسرية المقصودة:** يكون هذا الشكل من التنشئة في كل من الأسرة والمدرسة، فالأسرة تعلم أبنائها اللغة والآداب والسلوك وفق نظامها الثقافي واتجاهاتها وتحدد لهم الطرق والأساليب والأدوات التي تتصل بهذه الثقافة وقيمها ومعاييرها، كما أن التعليم المدرسي في مراحله المختلفة يكون تعليما مقصودا له أهدافه، وطرقه وأساليبه ونظمه ومناهجه التي تتصل بتربية الأفراد وتنشئتهم تنشئة اجتماعية معينة.

ب- **التنشئة الأسرية غير المقصودة:** تتم في كل مؤسسات التنشئة ما عدا المدرسة، حيث يكون أوضح من خلال المسجد، وسائل الإعلام والتلفزيون، السينما والمسرح وغيرها من المؤسسات التي تسهم في عملية التنشئة، ففي هذه المؤسسات تتم عملية التنشئة بصورة غير مباشرة، حيث يكتسب الأفراد عادات المجتمع وتقاليده وقيمه ومعاييره ومختلف أنماط السلوك التي ترغب الدولة في توصيلها وغرسها في المواطنين.[3]

---

[1] الجابري خالد فرج: دور مؤسسات الضبط في الأمن الاجتماعي، بيت الحكمة، الرياض ،د.ط، ص 52.

[2] وجيه الفرج الحسن، التنشئة الاجتماعية لطفل ما قبل المدرة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، د. س، ص 19.

[3] عبد الله زاهي الرشدان، التربية والتنشئة الاجتماعية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص 23.

تختلف التنشئة الأسرية وفقا لنمط الحياة في المجتمع، ففي المجتمعات البسيطة تقوم التنشئة الأسرية على أساس التفكير والتمييز والاختيار، لذلك فإن هذه المجتمعات تتنوع وتكثر فيها مؤسسات التنشئة غير مقصودة.[1]

أهداف التنشئة الأسرية:

من أهم أهداف التنشئة الأسرية ما يلي: [2]

- تعريف الطفل كيف يتصرف بطريقة إنسانية.
- تلقين الطفل قيم ومعايير وأهداف الجماعة الاجتماعية التي ينتمي إليها.
- تلقين المنشئ للنظم الأساسية والتي تبدأ من التدريب على أعمال عادات النظافة حتى الامتثال لثقافة المجتمع، فضلا عن تلقين مستويات الطموح.
- تعليم المنشئ الأدوار الاجتماعية.
- إكساب المنشئ شخصيته في المجتمع.
- دمج المنشئ بالحياة الاجتماعية من خلال إكسابه المعايير والقيم والنظم الأساسية وأدواره الاجتماعية.

العوامل المؤثرة في التنشئة الأسرية:

من بين العوامل المؤثرة في التنشئة ما يلي: [3]

1- **حجم الأسرة:** تتسم اتجاهات الآباء في الأسرة كبيرة الحجم بالإهمال لأنه يصعب عليهم الاهتمام بأمور كل أبناء الأسرة، ويصعب عليهم حثهم على السلوك المقبول اجتماعيا، إذ بينت الدراسات أن بعض أبناء الأسر كبيرة الحجم يتمتعون بالاستقلالية، أي الاعتماد على النفس والتوافق مع ظروف حياتهم مما تحتويه من صعوبات وإحباطات.

---

[1] وجيه الفرج الحسن، المرجع السابق، ص 20

[2] عمر معن خليل، التنشئة الاجتماعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 148.

[3] عامر مصباح، التنشئة الاجتماعية والسلوك الانحرافي لتلميذ المرحلة الثانوية، شركة دار الأمة، الجزائر، 2003، ص 87.

بينما الأسر الصغيرة تتسم اتجاهات الوالدين فيها بالتعاون المتبادل بين الآباء وأبنائهم بتقدير الحب والاهتمام وتكوين العادات الاجتماعية التي تفيد الأبناء في حياتهم.

2- **اتجاهات الوالدين:** يقصد باتجاهات الوالدين مجموع الأساليب والأنماط التي تتبع في عملية التنشئة الاجتماعية للأطفال داخل الأسرة، سواء كانت هذه الاتجاهات عفوية أو مقصودة، وقد تحدث الباحثون كثيرا عن تأثير اتجاهات الوالدين في التنشئة، ومن هذه الاتجاهات: العقاب، التسامح، التسلط، ...الخ، فإذا كانت درجة العدوانية مرتفعة في سلوك الآباء واستعمالهم لوسائل سلطوية في ضبط سلوك الأطفال، فهذا يؤثر على شكل نموذجي في سلوك الأطفال وعاداتهم، وتشير الكثير من الدراسات إلى أن درجة الارتباط والدفء في العلاقة بين الأطفال والكبار قد تؤدي بالطفل إلى أن يكون ذات سلوك مشدد على الآخرين أو يكون ضحية اعتداء غيره.

3- **الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأسرة:** يعتبر الوضع الاقتصادي أحد العوامل المسؤولة عن شخصية الطفل ونموه الاجتماعي، حيث تعجز الأسر ذات الوضع الاقتصادي المنخفض عن تلبية حاجيات أبنائها، وما أثبتته الدراسات التي أجريت حول تأثير الوضع الاقتصادي على حياة الأسرة، أن هناك ارتباط إيجابيا بين المورد المالي للأسرة وأنواع الفرص التي تقدمها لنمو أبنائها.

ومن المعروف أن هناك مشكلات وتوترات نفسية واجتماعية ناتجة عن حالة عدم الإشباع ومن الناحية الاجتماعية تشير الدراسات إلى أن الأسرة المتصدعة نتيجة انفصال الزوجين بالطلاق مثلا ينشأ أبنائها بطريقة أكثر عرضة للانحراف.

4- **الموقع الجغرافي للأسرة:** إن البيئة الأسرية والاتجاهات الوالدية في عملية التنشئة تختلف باختلاف الموقع الجغرافي من المدينة إلى الريف، وهذا راجع لطبيعة الحياة الاجتماعية في المدينة والريف، فالأسرة الريفية يساهم فيها الطفل داخل البيت منذ بلوغه عشر سنوات، على عكس الطفل في المدينة، إذ يعتمد على دخل العائلة إلى غاية إكمال دراسته، كما أن الأسرة الريفية تميل إلى تبني اتجاه الاستغلال والتسلط والتشجيع على الإنجاز في عملية التنشئة الاجتماعية، في حين أن الأسرة في المدينة تعتمد على أنماط مغايرة في عملية التنشئة، فالآباء في هذه الأسرة أقل تشدد في السيطرة على الأبناء، بالإضافة إلى تبني أسلوب الحماية الزائدة.

5- **الأخوة:** للأخوة تأثير كبير في عملية التنشئة للطفل وذلك من خلال علاقتهم ببعضهم البعض، فطبيعة العلاقة بين الأبناء أنفسهم وطبيعة التفاعل بينهم تساهم في تحديد توجهات الأطفال في حياتهم المستقبلية،[1] فإذا كانت هناك توتر في العلاقة وأنانية في التعامل وعدم تحمل الأبناء لبعضهم البعض يؤدي بالأبناء إلى التفكير في الاستقلال عن الأسرة، ومن جانب آخر فإن التوافق في العلاقة بين الأبناء أو توترها يرجع إلى طبيعة العلاقة الوالدية للأطفال، فإذا كان هناك تمييز بين الأبناء من شأنه إثارة روح التنافس والغيرة بين الإخوة. [2]

أساليب التنشئة الأسرية:

يقوم الآباء بتربية أبنائهم وإعدادهم للحياة المعيشية في المجتمع، عن طريق تنمية أساليب التنشئة ومن بين هذه الأساليب ما يلي:

أ- **أساليب التنشئة الأسرية السوية:**

1- **السواء:** وقد يكون هذا الأسلوب هو أنسب الأنماط التي تحقق الصحة النفسية للأطفال، ذلك أن هذا النمط يتضمن تجنب الأساليب التربوية غير السوية، يتضمن من جهة أخرى تطبيق أسس الصحة النفسية وممارستها أثناء عملية التطبيع الاجتماعي للأطفال ويترتب على هذا الأسلوب التوافق والتكيف النفسي والاجتماعي.

2- **أسلوب الثواب والعقاب:** يستخدم الآباء هذه الطريقة لتدريب أبنائهم على اكتساب سلوك يعتبرونه مقبول من قبل الآخرين، فالطفل يكافئ عندما يساعده أخاه الأكبر منه في تلبية حاجاته أو يساعد والدته في الأعمال البسيطة الملائمة لسنه، أو عندما يسمح لصديقه أن يشاركه في أدواته أو عندما يقدم الشكر أو الاعتذار لغير في المواقف التي تتطلب ذلك، في حين يعاقب حين لا يمتثل للأوامر والتعليمات الموجهة إليه من الكبار.

3- **أسلوب التشجيع:** يقصد به الإثابة المعنوية والمادة لتنمية اعتماد الأطفال على أنفسهم والمشاركة في حل مشكلاته واتخاذ القرارات وتعزيز إتباعهم لأسس ثقافة مجتمعهم ومبادئها، وقد يندرج الآباء والأمهات في توجيه أبنائهم وتلقينهم المعايير الاجتماعية بلطف ولين حتى يتمكنوا من إتقان ثقافة مجتمعهم

[1] عامر مصباح، مرجع سابق، ص 88.

[2] عامر مصباح، مرجع سابق، ص 89.

ويستطيعون أداء أدوارهم بشكل إيجابي، من خلال حثهم ودفعهم برفق إلى إتباع السلوك المقبول اجتماعيا ونبذ السلوك الغير مقبول عن طريق تعزيز السلوك السوي وحثهم على الاستمرار فيه. [1]

ب- أساليب التنشئة الأسرية الغير سوية:

أ- **الحماية الزائدة:** الواقع أن الحماية الزائدة قد تسلب رغبة الطفل في التحرر والاستقلال حيث يتدخل الوالدين في شؤون الطفل باستمرار ويقومون نيابة عنه بالواجبات، ومن ثم تتاح للطفل فرصة اختيار أنشطته المختلفة بنفسه، وبالتالي قد يجد صعوبة في تحمله المسؤولية في مستقبل حياته، مما يؤثر في مركز الضبط لديه.

ب- إهمال الوالدين: والإهمال نوع آخر من الاتجاهات الوالدية الغير سوية، والإهمال نوع من العقاب النفسي، إذ زاد عن الحد المعقول المعتدل أثر على نمو الطفل الاجتماعي بل أعاقه، ومن بين أسباب الإهمال ما يلي:

- انفصال الطفل عن والديه، فالطفل حساس جدا لبعد أمه عنه حتى لو كان ذلك لفترات قصيرة، فإن هذه الفترات كافية لأن تشعره بأنه مهمل، وبالتالي ينتابه الشعور بالقلق.

- قد ينجم الإهمال أيضا من كثرة عدد الأبناء، فيجد الآباء صعوبة في تحقيق احتياجات أطفالهم، مما ينجم عنه شعور الطفل بأنه مهمل.

- قد يرجع الإهمال إلى عمل كل من الأب والأم وحين عودتهم إلى المنزل يشعرون بالإجهاد والتعب بالتالي يقل الاهتمام بالطفل.

ج- أسلوب التذبذب: يعتبر من أشد الأنواع والأنماط خطورة على الطفل، وعلى صحته النفسية ويتضمن التقلب في معاملة الطفل بين اللين والشدة، يثاب على العمل مرة ويعاقب عليه مرة أخرى، وهذا التأرجح بين الثواب والعقاب والمدح والذم، اللين والقسوة، تجعل الطفل في حيرة من أمره، دائم القلق غير مستقر، ويترتب على هذا النمط شخصية متقلبة متذبذبة، وجاء في دراسات عدة أسلوب التذبذب في المعاملة وعدم الاتساق فيها يرتبط بظهور السلوكيات القبيحة وأن الآباء في معظم الأسر السيئة والذين كانوا غير متسقين وثابتين في تنشئتهم وعقابهم لأطفالهم أن يولدون فيهم المزيد من المخالفات وخاصة العنف وأن المعاملة بهذا الشكل أي إتباع الشدة والتسلط أحيانا والرضا أحيانا أخرى لا يدرك السلطة في بيئته.[2]

---

[1] صالح محمد أبو جادو، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار المسيرة، عمان، 2006، ص 220.

[2] المرجع نفسه، ص 221.

د- أسلوب الرفض: هو إدراك الطفل من خلال معاملة والديه له أنهم لا يتقبلانه إنهما كثيرا الانتقاد له، ولا يبديان مشاعر الود والحب نحوه، لا يقيمان وزنا لرغباته بل العكس، حيث يشعر الطفل بالتباعد بينه وبين والديه، وعليه فإن الطفل من جراء هذه المعاملة يشعر أنه غير مرغوب فيه.

هـ- أسلوب القسوة: ويبدو ذلك في استخدام أساليب العقاب البدني والضرب أو التهديد به، ويتضمن ذلك ناحيتين هما: نوع العقوبة ودرجة العقاب، وهناك نوعان لنوع العقوبة هما: العقاب البدني الشديد والعقاب النفسي، وقد يجمع الآباء بين النوعين وتتجلى درجة العقوبة في إفراط الآباء في العقاب، مما يولد لدى الأبناء الشعور بالتعسف والظلم والطغيان، مما يؤدي إلى ظهور ضمير المتزمت القاسي عند الأبناء، كما تمتلئ نفسية الطفل بقدر من الكراهية، فتسبب له توترا وألما شديدا يشعره بتهديد كيانه وشخصيته، وتؤدي الصرامة والقسوة مع الأبناء إلى تكوين شخصيات ضعيفة، لا تقوي الناحية الهدامة في الضمير وكذا إضعاف الذات قد يؤدي ذلك إلى الانحرافات السلوكية.

و- تسلط الوالدين: ونقصد بتسلط الوالدين فرض القيود المتشددة على الطفل والتحكم الزائد، طالبين من الطفل أن يسلك وفقا لمعايير قد لا تناسب عمره أو نموه وتأخذ مظاهر التسلط أشكال كثيرة كالنهي، فغاليا ما تقابل رغبات الطفل ومطالبه بكلمة (لا)، أو الأمر أو العقاب البدني.

ز- أسلوب التفرقة: إن التفرقة أسلوب يتضمن التفضيل والتميز وعدم النزاهة والمساواة بين الأبناء في الرعاية والعناية والاهتمام الموجه إليهم، بسبب الجنس والسن أو المرض أو اللون، أو لأي ابن سبب آخر ويتجلى السلوك الوالدي المتحيز بأن يبدي الوالدين حب أكبر للابن الأصغر أو الأكبر أو يفضل البنون على البنات أو العكس، وأن يعطي الأبناء الأولوية أو امتيازات مادية أو معنوية أكثر من باقي إخوته. [1]

2- الدين:

- **تعريف الدين:** الدين مفهوم يصعب حصره وتحديده في تعريف واحد وعلى حد تعبير جيمس فريزر فإن صياغة تعريف من شأنه إرضاء كل الآراء المتصارعة حول الدين هو أمر غير ممكن التحقق، وهذا الأمر جعل كل باحث يعرف الدين انطلاقا من منظوره الخاص وحسب توجهه، فقد عرفه سبنسر بأنه الإحساس الذي نشعر به حينما نغوص في بحر الأسرار، وهناك من عرفه بأنه الغريزة التي تدفعنا نحو السعادة، ولكن من يلاحظ على هذه التعريف هو أنها تركز على الجانب الفلسفي (النظري) للدين والمتمثل في الشعور والإحساس.

[1] مايسة أحمد النيال، التنشئة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 56.

ومما لا شك فيه هو أن الدين ليس مقتصرا على الإحساس والمشاعر إنما يتعداها إلى جوانب أخرى تتعلق بالإنسان ونشاطاته وهنا يقول الأب **شاتل** :"الدين هو واجبات المخلوق نحو الخالق ونحو الآخرين ونحو نفسه".[1]

وفي نفس السياق يرى آخرون بأن "الدين هو العبادة والعبادة عمل مزدوج فهي عمل عقلي يعترف الإنسان بقوة سامية، وعمل قلبي يتجه به إلى رحمة تلك القوة".

- **الحاجة الإنسانية للدين:**

إن من دواعي نشأة الدين وظهوره، الحاجة الإنسانية أو الحاجة الاجتماعية، حيث أن شعور الإنسان بالنقص جعله يبحث عن كل شيء يعوض به ذلك النقص، ووجد ما يعوض نقصه في الدين، الذي يمكنه من تحقيق ذاته وتفسير كل ما يحيط به من ظواهر عجز العقل عن تفسيرها، بالإضافة إلى إجابته عن الأسئلة المطروحة التي كانت تراوده وتحيره مثل فكرة الموت، الحياة، أجل الإنسان، أجل العالم... الخ.

ولقد تجلى أول شكل ومظهر من الدين في اعتقاد الإنسان بأن هناك قوى عليا لها القدرة والسلطة المطلقة، التي يفتقر إليها هو، في إدارة وتسيير شؤون الكون، وبالتالي أخذ يقترب من تلك القوى ويستعملها لصالحه فكانت هذه الخطوة هي النشأة الأولى للدين بجانبه الأول نظري وهو الإيمان بوجود قوى أعلى وأسمى من الإنسان والثاني عملي وهو محاولة استمالة هذه القوى.

وبالتالي الدين حاجة فطرية وضرورة اجتماعية لابد منها وهو خاصية إنسانية محضة، حيث أن فهم الإنسان من حيث كونه إنسان يتطلب فهم عقيدته الدينية ومن جهة أخرى فإن حاجة الإنسان إلى الدين تزامنت مع حاجته إلى تأسيس المجتمع ولهذا رأى دوركايم أن الدين هو وليد المجتمع، حيث أنه لا يوجد دين بدون مجتمع ولا مجتمع بدون دين، وحتى مجتمع من الملحدين سيكون بدون شك بدون إله ولكن لا ينتج عن ذلك أنه سيكون بلا دين ولا اعتقاد، ومن الناحية السوسيولوجية، فإن الظروف والأوضاع الاجتماعية لها دور في دفع الإنسان إلى البحث عن دين يتدين به، وقد تجلى هنا بوضوح في المجتمع العربي وبالتحديد في شبه الجزيرة العربية ومكة خلال مرحلة الجاهلية حيث أن الظروف السائدة آنذاك عجلت بضرورة وحتمية ظهور الدين الإسلامي، فجاء هذا الدين تلبية لحاجات إنسانية وضرورة

[1] حسن علي مصطفى، نشأة الدين بين التصور الإنساني، مؤسسة الإسراء، قسنطينة، طَ 1، 1991، ص 21.

اجتماعية هي "إصلاح حال الناس وتقويم أفكارهم وسلوكاتهم، وتطوير مستوى حياتهم وحثهم على الالتزام بالقيم الحميدة والابتعاد عن المحرمات والخبائث والشرور التي تضر الناس وتخرب البلاد". [1]

وعلاوة على ذلك فإن الدين جاء مع الإنسان وميزه عن غيره من الكائنات وعليه فإن هذا يدل على أن هناك رابط بين النفس البشرية والحاجة إلى الدين أو الاعتقاد بشكل تام.

- **فعالية الدين في عملية التنشئة الاجتماعية:**

تعد التنشئة الاجتماعية من الأمور المهمة في حياة الكائن البشري لأنه بواسطته يتحول من كائن حيواني إلى كائن بشري، فالتنشئة الاجتماعية هي عملية إعداد وتكوين الفرد وذلك بإكسابه ثقافة وقيم مجتمعه، وكذا طرق وأساليب التكييف مع الوسط الاجتماعي، حيث أنها تبدأ من مرحلة الميلاد وتستمر معه طيلة حياته، وتتجلى أهمية التنشئة في حياة الفرد في كونها العملية الوحيدة التي يمكن الفرد من الاندماج الاجتماعي مع جنسه.

وتنقسم التنشئة الاجتماعية إلى عدة أنواع فهناك التنشئة الأسرية والتنشئة السياسية والتنشئة الدينية، حيث أن هذه الأخيرة هي من أهم أشكال التنشئة الاجتماعية وقد سميت بهذا الاسم لأنها تعتمد على الدين كأداة ووسيلة أساسية لتنشئة الفرد وتربيته. [2]

وقد أشارت الباحثة سعاد جبر سعيد إلى أهمية التنشئة الدينية في المجتمع، حيث أن المقصود بهذه العملية حسبها هو "إعداد الأفراد وتعهدهم وتهذيب أخلاقهم في ظل المرجعية العقدية التي تستهدف بناء شخصية مسلمة سوية متزنة في ذاتها ومجتمعها وأهدافها الدنيوية والأخروية".

ونظرا لأهمية هذه العلمية الاجتماعية، خصص المجتمع عدة مؤسسات وأجهزة اجتماعية لتنفيذها، ومن ضمن هذه المؤسسات الأسرة، المدرسة، الجامعات، دور العبادة... الخ، وفي هذا السياق تعد الأسرة أول مؤسسة اجتماعية يخول لها المجتمع القيام بتنشئة الأفراد وهذا انطلاقا من كونها "أول خلية يتكون

---

[1] فهمي سليم الغزوي وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط 3، 2006، ص 242.

[2] محمد أبو يحي وآخرون، الثقافة الإسلامية ثقافة المسلم وتحديات العصر، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2000، ص 349.

منها البنيان الاجتماعي، وهي أساس الاستقرار في الحياة الاجتماعية إذ لا يمكننا أن نتصور حياة الإنسانية إذا لم تكن منتظمة في أسر".[1]

ومن جهة أخرى فإن الأسرة أو العائلة "بكل ما تحمله من دلالات مختلفة هي الخلية القاعدية والنواة المنتجة للمجتمع ولكيانه الروحي والمادي" وفيها يتلقى الفرد كل ما يتعلق بثقافته ودينه وعادات وتقاليد مجتمعه، ولذا قال النبي صلى الله عله وسلم "كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه".

وهذا يدل على أنه إذا كان للدين دور ومساهمة في تنشئة الفرد فإن الأسرة هي المسؤولة عن نجاحه وفعالية الدين في هذه العملية، خاصة أن الدين يمثل عامل ضبط في حياة الفرد، كلما ازداد يقين الفرد بعقيدة معينة زاد التزامه فكريا وسلوكيا بمقتضياتها، وإذا كانت العقيدة تسهم في صياغة الشخصية المتماسكة فإنها كذلك تسهم في تماسك الجماعة وتحقيق التكامل على مستوى المجتمع كله. [2]

هذا من جهة ومن جهة أخرى إن في التربية الدينية إحداث للسلوك المرغوب الذي هو الغاية والهدف الأساسي لعملية تكوين الفرد وإعداده، وبالتالي هناك تفاعل متبادل بين الأسرة والدين في عملية التنشئة الاجتماعية ويعتبر التعليم الديني في المدرسة في المجتمعات الإسلامية وخاصة الجزائرية محطة تعليمية وتنشئوية مهمة في حياة الفرد في مرحلة الطفولة، حيث يتعلم الطفل الصغير أصول وتعاليم دينه وكيف يتعامل مع غيره ويندمج في مجتمعه من خلال مادة التربية الإسلامية أو العلوم الشرعية نظرا لأهمية هذه الأخيرة ودورها في تنشئة الطفل بشكل سوي يقوم المجتمع الجزائري بتشجيع الأطفال الصغار على الذهاب إلى دور العبادة كالمسجد أو الجامع أو المدارس القرآنية من أجل حفظ القرآن وتلقي بعض الدروس والقيم الدينية. [3]

- **أهمية النظام الديني في المجتمع:**

إن النظام بصفة عامة هو مطلب من المطالب المهمة في حياة الإنسان والنظام الديني جزء لا يتجزأ من النظام الاجتماعي العام، ولكنه يتميز عن غيره من النظم لكونه يستمد مبادئه وقوانينه من

---

[1] سعاد جبر سعيد، سيكولوجية التنشئة الأسرية للفتيات، عالم الكتب الحديث، د. ب. ن، 2008، ص 09.

[2] المرجع نفسه، ص 10.

[3] قابز مراد دندش، علم الاجتماع التربوي بين التأليف والتدريس، دار قباء للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1، 2003، ص 295.

مصدر إلهي ويهتم بإدارة المقدس من الحياة الاجتماعية للفرد، الأمر الذي يجعله يحتاط بسياج من الرهبة والخضوع أكثر من أي نظام اجتماعي آخر.

ومن هذا تظهر مكانة وأهمية النظام الديني في المجتمع فهو الذي يمكننا من التمييز بين ما هو مقدس وما هو مدنس كما أنه يمثل نظاما شاملا ومتكاملا "يرشد إلى الحق في الاعتقادات وإلى الخير في السلوك والمعاملات"، ولهذا جعل دوركايم النظام الديني في قمة النظم الاجتماعية، وبين ان الاشكال الأولى لمظاهر الحياة الاجتماعية كانت منبثقة من النظام الديني، وهذا يعني أن النظام الديني نظام قديم عرفته جميع المجتمعات البشرية سواء كانت بدائية أو متحضرة فهو أول نظام عرفه الإنسان في حياته.[1]

ونظرا لأهمية النظام الديني تلجأ الدولة إلى الاستعانة به من أجل تحقيق أهدافها "فالدولة تستجير بالدين طمعا في إسباغ الشرعية على نفسها في مجتمع متدين، أو مجتمع ما تزال الطبقة تمثل فيه مرجعا معياريا لقياس الأشياء مثل المجتمع العربي.

وعليه فإن النظم الدينية لا يمكن الاستغناء عنها في الوجود الاجتماعي فهي "تسد حاجة المجتمع وذلك بدعوة الأفراد إلى الاتجاه نحو تصورات وعقائد روحية واحدة والالتفاف حول محراب واحد والاتحاد في النداءات والدعوات والتأملات... مما يدعم وحدة المجتمع ويصون بناءه وعن أهميته النظام الديني في الحياة الاجتماعية والإنسانية يقول أحدهم "نظام الحياة لا يستقيم حتى يتم هذا التعاون والتناسق وفق منهج الله وشرعه".

3- العادات الاجتماعية:

- **تعريف العادات الاجتماعية:**

صورة من صور السلوك الاجتماعي استمرت فترة طويلة من الزمن واستقرت في مجتمع معين وأصبحت تقليدية وهي أساليب للفكر والعمل ترتبط بجماعة فرعية أو بمجتمع بأسره. [2]

- **خصائص العادات الاجتماعية:** هناك عدة خصائص تتميز بها العادات الاجتماعية وهي تتميز:

---

[1] مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه، الكتاب الثاني، المدخل إلى علم الاجتماع، مكتبة الأنجلو المصرية، 2006، ص 179.

[2] ابن منظور، لسان العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2003، ص 39.

– كونها إجراء ظهر بالتدرج دون رغبة صريحة بأن يصطنع دون سلطة رسمية إعلامه أو تطبيقه أو حمايته، فالعادات يساندها الميل العام: "فليست هناك سلطة رسمية تدعو الناس إلى الخروج إلى الحدائق يوم الجمعة مثلا...."

– العادات هي الأكثر تلقائية من بين قواعد السلوك الاجتماعية.

– تستند إلى إجراءات تختلف عن إجراءات القانون فجزاءات القانون تتميز باستقدام القوة المنظمة، بينما الإجراءات الاجتماعية عبارة عن مظاهر متعددة من الضبط الاجتماعي غير الرسمي.

– تتفاعل في كل مناسبات حياتنا على مدى طويل.

– تتصف هذه العادات بأنها طرق للتصرف تأخذ في الظهور بأساليب مختلفة منها المصادقة والمحاولة والخطأ والتجربة وعند اصطناعها لا يبقى إلا إتباعها وقبولها.

– تظهر وتحتوي بنفس الطريقة أي دون إلغاء رسمي.

– العادات الاجتماعية بما ورائها من قوة اكتسبتها بحكم التقاليد تنظم كل مناسبة في حياة الجماعة وترسم لكل عضو من أعضائها حقوقه وواجباته كما تعمل على التوفيق بين مطالبه ومصالحه من جهة، وبين مطالب الجماعة ومصالحها من جهة أخرى.

– لا تقوم العادات الاجتماعية إلا كعلاقة اجتماعية، فإذا كنت أذهب لحضور مناسبة عرس لأن هذا واجب ولأن الجماعة التي أنتسب إليها تفعل ذلك أنني إذا تخلفت عن أداء هذا الواجب تعرضت للاستهجان من الجماعة أو إذا كان ذاهب لحضور العرس يمهد إلى السبيل إنجاز بعض الأعمال النافعة أو يمكن من بعض الاتصالات الاجتماعية، ففي جميع هذه الحالات يكون سلوكي مطابقا لعادات الاجتماعية.

– العادات الاجتماعية تتميز بالثبات وعدم التغيير والجمود النسبي سبب غرسها في نفوسنا وأفكارنا، وتعود الأفراد عليها والأخذ بمقتضياتها.

وتكشف لنا الطبيعة الخاصة للعادات الاجتماعية عن طريق دراسة مجموعة كبيرة والعادات الاجتماعية التي لا يتم أدائها إلا بطريقة جماعية مثل الاحتفالات والحفلات العامة من أي نوع، وهي تستمد مدلولاتها من أن الناس يلتقون معا وباشتراكهم في مناسبة تهم الجميع يستحدث كل منهم الوعي الاجتماعي للآخر.

– العادات الاجتماعية المنتشرة في جميع المجتمعات فلا يمكن تصور مجتمع بدون عادات اجتماعية، لأن العادات تعتبر ضرورة اجتماعية وعاملا أساسيا من أقوى عوامل ضبط العلاقات بين الأفراد، فهي تتضمن الأوامر والنواهي والواجب والجائز والمحلل والمحرم والمستحسن والمستهجن. . . الخ. [1]

– تتميز العادات الاجتماعية كظاهرة اجتماعية بالنسبية، فهي تختلف من مجتمع إلى آخر كما أنها تتغير بالنسبة لنفس المجتمع من زمن إلى آخر، كما أن أفراد المجتمع يعتقدون أن عاداتهم الاجتماعية هي الأفضل والأهم من عادات غيرهم في المجتمعات الأخرى، وأن عاداتهم جديرة بالتقدير والتقديس.

- **نشأة وتطور العادات الاجتماعية:**

يرجع بعض العلماء ومنهم "سمنر" نشوء العادات الاجتماعية إلى الحاجات الضرورية الحيوية التي تتطلب الإرضاء والإشباع، وأنه لكي يتم إرضاء الحاجات الضرورية لا بد من قيام الناس أفراد وجماعات بأفعال أو طرق مختلفة من النشاط يغلب عليها المحاولة والعشوائية، وهذه الأساليب التي يمارسها الناس إرضاء لحاجاتهم الضرورية، تتكرر مرة بعد الأخرى ويوما بعد يوم وسنة بعد سنة، و أثناء هذا التكرار لا يلبث الناس عن طريق التجربة والخطأ "أن يكشفوا أن هناك طرقا ناجحة صائبة ومفيدة وطرقا فاشلة وغير صائبة وضارة "وهم بالطبع يختارون الطرق والأساليب التي نجحت في إشباع حاجاتهم ويعتبروها صالحة وسليمة ومجزية، لذلك يتبعونها كما يتجنبوا الطرق والأساليب التي فشلت في إرضاء حاجاتهم أو التي سببت لهم آلاما وأضرارا تؤثر على رفاهيتهم وسعادتهم.

ويرى سمنر أن الناس لما تظهر لهم صلاحية أسلوب ما أو قيمة طريقة ما من طرق السلوك في إرضاء حاجاتهم، فإنهم يرغبونها ويكرروها في كل مناسبة تتطلبها ويتمسكون بها مع مرور الزمن، وبذلك تتبلور وتصبح عادة اجتماعية يتعارف عليها الناس ويعملون على ترسيخها وتأصيلها وتثبيتها في نفوس الأفراد، كما يعمل أيضا على نقلها بين أفراد الجيل الواحد ونقلها إلى الأجيال المتعاقبة في شكل أعراف وتقاليد تحرص عليها الجماعة وتحترمها، فما دامت قد أصبحت ضرورية لسلامة البنيان الاجتماعي والرفاهية الجماعية، فهي تمثل التصرفات الصحيحة والصائبة والسلوك المتسم بالصواب والخير والحكمة.[2]

---

[1] أبو الغار إبراهيم، دراسات في علم الاجتماع القانوني، دار المعارف، مصر، ط 1، 1968، ص 70.

[2] خشاب أحمد، الضبط والتنظيم الاجتماعي، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر ط2، 1959،ص75

ويلخص سمنر طريقة نشوء وتطور العادات الاجتماعية في أن البشر قد توصلوا إلى هذه الطرق الشعبية أو آداب السلوك بالمحاولة والخطأ أي بالتجربة خلال تعامل الناس مع بعضهم البعض.... والطرق الشعبية النسبية أي أن لكل مجتمع طرائقه في المعيشة وهي طرائق يعتني بها أفراده، ويعتقدون بها لأنهم ألقوها منذ حداثة نسبهم ولم يعرفوا غيرها، ولأنها تسهل عليهم تعاملهم بعضهم مع بعض فهم اعتدوها إلى درجة أنهم يتصرفون بطريقة آلية.[1]

أي دون أن يتوقف الفرد يسأل نفسه عن الطريقة التي يتناول بها الطعام، أو التي يرحب بها بالضيف أو التي يحيي بها فرد آخر فالفرد يتصرف تلقائيا، ودون وعي منه ما دام في المحيط الذي نشأ فيه وكبر وتطبع.

ويوضح الدكتور حسن الساعاتي كيفية ترسيخ العادات الاجتماعية بقوله "لأن ما يفعله الإنسان مرة ويستحسنه فإنه يود أن غيره يفعله أيضا، ولاسيما إذا كان استمر هذا الميل من جيل إلى آخر قويت هذه العادة، ويمكن القول بأن العرف والتقاليد كالدرب كلما تطرقه المارة تمهد وسهل السير فيه، حتى أنه لا يستطيعون في آخر الأمر العدول عنه إلى درب آخر غير مطروق، ويزيدها قوة أصعب دور كلف به الأنبياء والمرسلون تغيير عادات القوم المتوارثة أي تقاليدهم وهكذا يتضح أن العادات الاجتماعية نشأت وتترسخ من خلال ما يلي:[2]

- ✓ الشعور.
- ✓ المحاولة والتجربة والخطأ.
- ✓ الاستحسان.
- ✓ التقليد.
- ✓ التعود (الترسخ).

- **أنواع العادات الاجتماعية:**

يمكن تقسيمها إلى نوعين فردية وجماعية:

[1] خشاب أحمد: مرجع سابق،ص76.

[2] المرجع نفسه، ص 77.

العادات الفردية:

وهي ظاهرة شخصية يمكن أن تتكون وتمارس في حالات العزلة عن المجتمع، ويكاد يكون الإنسان مجموع العادات تمشي على الأرض، بل أن قيمته تعتمد في بعض الأحيان على عاداته، فطريقة لبسه ونظافته وكلامه ومشيه وأكله وشربه وعنايته بحاجات بدنه من رياضة واستحمام وعقله من تهذيب وتربية وما شابه، كلها عادات فردية ستهم في نجاح المرء وانسجامه في الحياة.

العادات الجماعية:

إذا نشأت عادة تبعا للظروف مشتركة في مجتمع معين ومارسها عدد كبير، فمن الممكن أن تصبح عادة جماعية، فهي مجموعة من الأفعال والأعمال وألوان السلوك، التي تنشأ في قلب الجماعة، وبصفة تلقائية لتحقيق أغراض تتعلق بمظاهر سلوكها وأوضاعها، وتمثل ضرورة اجتماعية تستمد قوتها من هذه الضرورة، لذلك من الصعب على الأفراد الخروج من مقتضياتها. [1]

العادات التقليدية:

وهي قديمة ومتوارثة عبر الأجيال، مستمرة مع استمرار الحياة رغم أنه من يوجدها قد يختفي، تربط الماضي بالحاضر، كما تحفظ الموروث الثقافي واعتبرها كل من كلاكهون Kluckhom وكلي Kelly "وسائل إرشاد توجه سلوك الناس في المجتمع"[2] وذلك لأنها تخطط للفرد سلوك حياته الذي ترتضيه الجماعة مثل: كيفية القيام بحفلات الزفاف.

عادات حديثة:

وهي التي يسميها الناس بالموضات وهي كل ما يدخل المجتمع من ممارسات جديدة على شكل موضات، بحيث تتقبلها الجماعة وتنتشر وأحيانا تكون مدة بقائها قصيرة وتعبر عن اللباس والهيئة وتمس أفكار الناس ومعتقداتهم، مثل استعمال قاعات الحفلات في الأعراس تعتبر عادة جديدة، حيث اعتبرت هذه الممارسة موضة جديدة كانت تقتصر على أصحاب المال، ولكن الآن انتشرت وأصبح يقوم بها كل العائلات، إلا أن هذه العادات الجديدة ليست ثابتة بل تزول مع زوال درجة تأثيرها وتأثر الأشخاص بها،

---

[1] جلال مديولي، الإجتماع الثقافي، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1979، ص 79.

[2] فوزية ذياب، القيم والعادات الاجتماعية، مع بحث ميداني لبعض العادات، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص 152.

إذ قد تتأثر بها الجماعة لوقت معين ثم يتركها، لذلك يمكن القول أنها عادات آنية مرتبطة بالفترة التي وجدت فيها، وبالحاجة التي وجدت من أجلها، وعموما فإن العادة الجمعية تملك سلطة أكثر من العادة الفردية خصوصا وأنها تحفظ كيان المجتمع وتنظم سلوكيات الأفراد.

جدول رقم: 01 يوضح الفرق بين العادات الفردية والجماعية: [1]

العادات الفردية	العادات الجماعية
– تمارس تلقائيا نتيجة حاجة الفرد لها.	– هي أساليب توجدها الجماعة بهدف إشباع حاجاتهما، نابعة عن الوجدان الشعبي من أجل تنظيم الأفراد وضبط حياتهم.
– تظهر كطريقة أولية في العمل أو التفكير قد لا يشترك فيها الأفراد لأنها خاصة بفرد واحد. – لا يحاسب من لا يخضع لها.	– تتنافاها الأجيال لأنهم يتوارثونها ضمن إرث اجتماعي وثقافي. – يقوم بها عامة الأفراد ويشتركون فيها إذ يعتبرونها أساس وحدتهم. – تخضع العادات صاحبها لقانون الحتمية عندما تكون جماعية وبذلك منها من يتحول إلى عرف يعاقب من يخرج عن إطاره.
– يمارسها صاحبها دون أي إشكال لأنه هو الذي يفتعلها ثم يتبناها.	– تعتبر أحد وسائل الضبط الاجتماعي وأداة للتنظيم لذلك هي إلزامية.

- **وظائف العادات الاجتماعية:**

– **الوظيفة الإرشادية:**

تعمل العادات الاجتماعية على إرشاد الفرد وتوجيهه، وذلك من خلال ما تقدمه له من أساليب عامة للسلوك، يوجدها المجتمع في إطار عملية التفاعل التاريخي والاجتماعي وما على الفرد إلا أن يمتثل لهذا السلوك بعد أن يتشربها ويقوم بها وهو يتلقاها من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، وبالتالي تعمل هذه العادات على توجيه سلوكه وترشده إلى ما يرتضيه فيه المجتمع.

[1] فوزية دياب، مرجع سابق، ص 152.

- **الوظيفة الجمالية:**

تعمل العادات الاجتماعية على إرشاد الفرد إلى ما هو حسن من السلوك وجميل هذا الجمال الذي يتخذ طابع المحسوس أو الطابع الروحي- الوجداني، وذلك لأن الفرد يتعلم من العادات الاجتماعية القواعد والأسس التي تمكنه أن يتكيف مع مجتمعه، ويظهر ذلك في آداب المعاملة وعاداتها، لأن عن طريقها تتحدد معايير السلوك وطرق التعامل اللائقة مع الأفراد.

- **الوظيفة التنبؤية:**

تمكننا العادات الاجتماعية من التنبؤ بسلوك الأفراد مما يساعد الجماعة على الاستمرار في الحياة الاجتماعية، وهذا ما يجعل العادات مرشدات للسلوك حيث عندما نعرف عادات القوم يمكننا أن نتنبأ بسلوك الأفراد، وهذا ما يحافظ على استقرار الجماعة واستمرارها. [1]

- **الوظيفة الضبطية التنظيمية:**

من وظائف العادات الأساسية تنظيم وضبط المعاملات بين الأفراد وعلاقاتهم بما تتضمنه من أوامر ونواهي، إذ هي بمثابة القانون أو الدستور الشفهي، وعند الخروج عنه يختل توازن المجتمع، مما يفرض احترامه، لذلك نستخلص أن العادات الاجتماعية وسيلة مهمة في تحقيق النظام والضبط حتى تحافظ على كيان المجتمع وتماسكه خصوصا، وأنها تشترك في القيام بها عدد كبير من أفراد الجماعة حتى تصبح ذات سلطة مطلقة إذا يقوم كل الأفراد بأفعال موحدة معبرة عن قيم مشتركة وتنمي في داخلهم روح الجماعة. [2]

---

[1] إسعد فايزة: العادات الاجتماعية والتقاليد في الوسط الحضري بين التقليد والحداثة، رسالة دكتوراه، جامعة وهران، 2011- 2012، ص 113.

[2] المرجع نفسه، ص 114.

4- التقاليد الاجتماعية:

- مفهوم التقاليد:

لغويا: نعثر على مفهوم التقليد في الجذر "قلد" و"قلدته قلادة" أي جعلتها في عنقه، ومنه التقليد في الدين بعين المحافظة على الأمانة وذلك بوضعها في العنق.

أما **سوسيولوجيا:** اكتسب مفهوم التقليد بعدا جديدا يعبر عن مدى ارتباط حاضر المجتمع بماضيه، كما يشكل أساس مستقبله، لذلك باء هذا مفهوم يعبر عن ارتباط الإنسان الاجتماعي بتراثه المادي- الروحي، ومحاولة بعثه من جديد، عن طريق إعادة إنتاجه ماديا أو روحيا بإقامة احتفالات المعبرة عن مناسبات معينة، فترتدي في كل احتفال منها طابعا خاصا به، وأنواع معينة من السلوك الطقسي والرمزي، غالبا ما يكون مفهوم، أو غير مفكر فيه فيأخذ طابعا شعبيا. [1]

فالتقاليد عبارة عن طائفة من قواعد السلوك الخاصة بطبقة معينة أو طائفة أو بيئة محلية محددة النطاق، وتنشأ تلك القواعد من الرضا والاتفاق الجمعي على إجراءات وأوضاع معينة خاصة بالمجتمع المحدود الذي تنشأ فيه، ولذلك فهي تستمد قوتها من قوة المجتمع الذي اصطلح عليها كما تفرض سلطتها على الأفراد باسمه ومزودة بصفة الإلزام والإجبار، وعلاوة على ذلك فهي مميزة للطبقة التي تأخذ بها واحترامها علامة مؤكدة على مبلغ تضامن هذه الطبقة وحرصها على تحقيق قوتها الذاتية، ومن التقاليد ما يتصل بالمقومات الإنسانية بالجماعة، ومنها ما يتصل بالروتين في حياة المجتمع. [2]

- خصائص التقاليد:

فكرة التوريث أو التقاليد تنتقل من السلف إلى الخلف، ويزيد التقاليد قوة أن آباءنا يتمسكون بها وعليها حريصين لذلك كان أصعب دور كلف به الأنبياء والرسل تغير عادات القوم المتوارثة وتقاليدهم. [3]

1- فكرة التعمد (القصد) حيث أن نقل التقاليد من جانب السلف إلى الخلف مقصودة ومتعمدة ويتم ذلك من خلال التنشئة الاجتماعية.

---

[1] عاطف عطية، المجتمع، الدين، التقاليد، بحث في إشكالية العلاقة بين الثقافة والدين والسياسة، لبنان، جروس برس، ط 1، 1993، ص 48.

[2] ناصر ثابت، دراسات في علم الاجتماع التربوي، الكويت، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 1999، ص 141.

[3] بوحوش عمر، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الجزائر، ط 3، 2001، ص 143.

2- فكرة التمسك بالتقاليد والحرص عليها من جانب الخلف المقتبسين وهذه إشارة إلى التقبل الواعي وليس السلبي لهذه العادات القديمة، والمقصود بالتقبل الواعي تقبل بفعالية وإرادة ورغبة، وممارستها مع الشعور الواعي وبالاعتزاز والإعجاب بها لأنها قديما تأتينا من آبائنا الذين نعتز ونعجب بهم.

3- صعوبة تغيير التقاليد ذلك أن التقاليد تأتينا من آبائنا، وما دمنا نحبهم ونعجب بهم فإننا نطيعهم ونأخذ عنهم تقاليدهم ونعتز ونفتخر بها، وتحرص عليها ونتمسك بها تمسك واعيا وبذلك تستقر في سلوكنا ويصبح من الصعب علينا أن نرضى عنها بديلا، لذلك ينظر إلى التقاليد من مفهومها الاجتماعي لمعنى الوديعة أي أنها العادات التي سلمها الجيل القديم إلى الجيل الجديد في شكل وديعة ثمينة.

4- تمتاز التقاليد بأنها عادات مريحة لأنها تعطي الناس شعورا بالأمن والطمأنينة، فالتمسك بالتقليد لا يتطلب أعمال الفكر وإجهاده ولا شحن القريحة والذكاء اعتمادا على ما في القديم من خير وصواب. [1]

5- الرمزية حيث تتسم التقاليد التي تعتبر عادات صعبة وقواعد سلوكية تنظيمية، بأنها تثبت وترسخ عن طريق ظاهرة اجتماعية هامة وهي الرمزية، فأية جماعة منظمة سواء كانت طائفة دينية أو نقابة مهنية أو غرفة تجارية أو جمعية أو أهلية أو مؤسسة خيرية.... الخ، لا يمكن أن يحتفظ بوحدتها وقوتها إلا إذا كانت لها بطريقة شعورية أو لا شعورية- رموزها وشعائرها الخاصة، التي تعمل على أن تثبت في نفوس أعضائها بطريقة آلية روتينية ولا شعورية أحيانا معاني هذه الرموز وما تنطوي عليه من قوة وما تلعبه من دور إيجابي في تدعيم التربية الاجتماعية، عن طريق صيانة الآداب العامة الضابطة ولطرقات الأفراد المنتمية إلى تلك الجماعة أو المؤسسة.

6- القهر والإلزام الاجتماعي الذي يتبلور في أنواع الجزاءات المتباينة التي يتعرض لها كل من ينتهك هذه التقاليد.

- أهمية التقاليد:

تعتبر التقاليد عادات مهمة لأنها ترشد الناس بطريقة سهلة ومريحة إلى جميع طرق التعرف الصائبة والملائمة في مختلف أمور الحياة وبذلك فهي تهيئ لهم المعيشة والعمل المشترك وذلك لأنها:

1- تمد الناس بمجموعة من الأنماط السلوكية الجاهزة والمعدة من قبل لكي يتبعونها للتسهيل عليهم تحقيق حاجاتهم الأساسية من مأكل ومشرب ومسكن، وبذلك يستطيعون المحافظة على بقائهم واستمرارهم.

[1] مرام طلعت، سين وجيم عن علم الاجتماع، مؤسسة الرسالة، عمان، ط 1، 1984، ص 119.

2- تضع القوانين والنظم وترسم الأساليب، والتصرفات التي تتيح للناس التعاون والتفاعل فيما بينهم وتعلمهم كيف يتكيفون مع المواقف البيئية المختلفة وكيف يستجيبون لهذه المواقف استجابة موحدة تجنبهم الصراع والفرقة وتحافظ على تماسكهم. [1]

- الأساليب المدعمة للتقاليد:

أ- الشعائر:

تشكل الشعائر نوعا من الممارسات الجماعية، التي تتم وفق قوانين وقواعد تقرها الجماعة، وذلك من أجل متابعة بعض الأفعال والأقوال بغرض تحقيق حماية معينة والتي يجب أن تتكرر كما هي دون أن تمسها أي تغيير في الشكل، وغاليا ما ترتبط الشعائر بالمجال الديني، لتشكل سلوك يرتبط بواسطته الفرد بخالقه وهذا ما جعل الشعائر تتصف بالقدسية، ويوجد شعائر تتعلق بما يقوم به الإنسان في الحياة اليومية، كشعائر الزواج والتي تتكرر وتحافظ على التقاليد، وبذلك يمكننا أن نعتبر الشعائر كل ما يصدر عن الإنسان من إشارات أو أفعال يعبر بها عن شيء ما خلال عملياته الاتصالية. [2]

ب- الرموز:

يعتبر الرمز وسيلة هامة للتعبير عن النشاط الإنساني الاجتماعي، وحسب وايت فإن الرمز هو "شيء يكتسب قيمته أو معناه ممن يستخدمونه" وهذا ما يجعل الرموز تختلف من مجتمع لآخر، وقد حدد العلماء له وظيفتان وظيفة اتصالية لأن بفضل الرموز يمكن لأفراد المجتمع أن يتواصلوا ووظيفة المشاركة ولكن عند تحليل الرموز علميا نستنتج أن لها وظيفة ثالثة وهي وظيفة إيحائية أي أن بواسطتها يستدل المجتمع على العديد من الأمور، أي أن لها إيحاءات ودلالات لا يفهمها إلا المجتمع الذي يؤسس هذه الرموز، وبذلك فإن الرمز في حد ذاته فهو معبر عما يتضمنه شعور الأفراد، ويحافظ الناس عن الرموز القديمة لأنها تحمل في مضامينها مدلولات سامية، وذكريات تمت بصلة عالم الأجداد، وتحمل في طياتها نوعا من الانفعالية الجماعية.

---

[1] مرام طلعت، مرجع سابق، ص 120.

[2] عبد الغني عماد، سوسيولوجيا الثقافة، المفاهيم والإشكاليات من الحداثة إلى العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، 2016، ص 170.

ج- الاحتفالات:

هي عبارة عن ممارسات اجتماعية لها طابع الرسمية تعبر بوضوح عن شعور الناس حين تلتقي فيها الشعائر والطقوس والرموز، وبذلك تمارس في مختلف المناسبات مرتبطة بعواطف وأحاسيس معبرة عن المعاني السامية، لذلك لا يستغني عنها الأفراد ولا يبتعدون عن التفكير فيها وممارستها عند كل مناسبة يومية. [1]

- **طرق وانتقال التقاليد:**

أيا كان التعرف لمصطلح التقاليد فإنها تنتقل من خلال ثلاثة طرق:

1- التقاليد الشفهية: وتنتقل عن طريق الشفهي مثل الأمثال والخرافات والأساطير والقصص وتتمثل في الأمثال السائرة والكلمات المشهورة.

2- التقاليد المكتوبة والمدونة: وهي التي تتمثل في رموز وتحمل معاني خاصة عند الجماعة بالإضافة إلى الآثار والمخلفات والمؤلفات المكتوبة التي تتركها جماعة وهي تقاليد ظهرت بظهور الكتابة.

3- تقاليد تنتقل بالتجربة: فالحياة لا تعتمد فقط على الأفكار والتصورات، بل تعتمد أيضا على الأعمال والأفعال أو ما يسمى بأنواع السلوك الجماعي، وما يقوم به الأفراد في الجماعة من طقوس وممارسات في حياتهم الاجتماعية، فطريقة الزراعة والحصاد والوسائل المستخدمة تنتقل مباشرة من السلف إلى الخلف عن طريق الملاحظة المباشرة والتقليد والممارسة. [2]

5- الأعراف الاجتماعية:

- **تعريف العرف:**

العرف في اللغة ضد الذكر والاسم من الاعتراف بمعنى الإقرار، وهو ما استقر في النفوس من جهة شهادات العقول وتلقته الطباع السليمة بالقبول، ويكاد يكون هناك اتفاق بين العلماء على أن اصطلاح العرف يطلق على العادات التي تمتاز بارتفاعها ارتفاعا كبيرا في إجبارها والزامها وبضرورتها لرفاهية المجتمع أو الحفاظ على كيانه.

---

[1] عبد الغني عماد، مرجع سابق، ص 170.

[2] المرجع نفسه، ص171.

ويعرف سمنر العرف بأنه "المعنى المتداول للاستعمال والعادات والتقاليد عندما تتضمن حكما بأنها تؤدي إلى رفاهية المجتمع ومصلحته العامة وإنها تمارس إلزامها على الفرد لكي يطيعها ويكون سلوكه مطبقا لها على الرغم من أنها غير مفروضة عليه من سلطة رسمية معينة. [1]

- أركان العرف:

1- **الركن المادي:** قوام الركن المادي للعرف هو اعتياد الناس على نوع من السلوك في خصوص أمر من أمور حياتهم الاجتماعية، حيث تنشأ بينهم عادة نتيجة إتباعهم لسلوك معين وإطراء العمل له، فهي عادة لا تفرضها سلطة معينة كما هي الحال بالنسبة إلى القانون لا توصي بها جهة معينة كما هي الحال بالنسبة إلى القواعد التي يستقر عليها القضاء أو الفقه، وتنشأ مما يضعه الأفراد من قواعد في ضوء الظروف المحيطة بهم، فقد يحصل أن عددا قليلا من الأشخاص يسلكون طريقة معينة في تنظيمهم أمر يعنيهم بوحي من عقولهم وعلى هذه الظروف التي تحيط بهم، تم تكرار هذا المسلك من غيرهم بحكم غريزة حسب التقليد، والميل إلى ما هو مألوف، وإيثاره على غير المعروف، وهكذا تستمر حتى تصبح ثابتة.[2] ويرسخ أثرها في النفوس، ومن ثم يشترط في العامة التي يقوم عليها الركن المادي للعرف ما يلي:

- ✓ يجب أن تكون العادة العامة: حيث لا تكون قاصرة على أشخاص معينين بالذات وإنما توجه إلى الأشخاص بصفاتهم لا بنواتهم، فقد تكون شاملة لكل إقليم الدولة وقد تقتصر على جهة معينة من هذا الإقليم فيكون العرف حينئذ مهنيا أو طائفيا.
- ✓ يجب أن تكون العادة قديمة، بمعنى أن يكون قد مضى على نشوئها مدة طويلة بحيث تدل على رسوخ أثرها في النفوس، وقيام العرف مستمر على أساسها.
- ✓ يشترط في الأخير ألا تكون العادة مخالفة للنظام العام أو الآداب العامة في المجتمع إذ أن العرف الذي ينطوي على هذه المخالفة لا يكون عرفا.

1عبد الغني عماد: مرجع سابق ص172

[1] عاطف غيث محمد: مشاكل اجتماعية وسلوك انحرافي، دار المعرفة الجامعية، مصر، د. ط، ص 36.

[2] عبد الكريم زيدان: الوجيز في أصول الفقه، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 213.

2- الركن المعنوي:

عقيدة الإلزام: لا يكفي لقيام العرف أن تتكون العادة من الشروط التي ذكرناها بل يجب أن يتوفر الركن المادي للعرف بمعنى أن يتولد الاعتقاد لدى الناس بأن هذه العادة ملزمة باعتبار لها جزاء مادي توقعه السلطة العامة جبرا على من يخالفها، شأنها في ذلك شأن القاعدة التشريعية سواء بسواء.

يتكون هذا الاعتقاد تدريجيا حتى يأتي الوقت الذي يصبح فيه أمرا محققا لذاك ففي مرحلة هذا التكوين قد تختلف المحاكم في أن عادة معينة قد أصبحت عرفا، كما أن البعض قد يراها مجرد عادة لا ترقى إلى مرتبة العرف ثم يعود بعد ذلك يعتبرها عرفا، جاء الوقت الذي يسوء الاعتقاد فيه والذي يميز العرف عن العادة بالمعنى الذي قدمناه هو الركن المعنوي. [1]

- شروط العرف:

ينبغي أن تتوفر في العرف عدة شروط لكي يصبح معمولا به وهي: [2]

- ✓ أن يكون عاما بين الناس، أن يكون الناس على دراية به.
- ✓ أن يكون ثابتا يتبعه الناس بطريقة منظمة.
- ✓ أن يكون قديما منذ فترة طويلة، فالعرف لا يعتبر عرفا إلا إذا كان لظهوره مدة زمنية.
- ✓ أن لا يكون العرف مخالفا للقانون والنظام العام.
- ✓ أن يكون ملزما وهذا الشرط المهم والذي يميز العرف عن العادة ويعني هذا أن يدرك الناس وجوب إتباع ما ساروا عليه معتقدين في وجود جزاء قانوني له لأنه يكسب حقا يمكن المطالبة به وعلى السلطة العامة أن تحققه لصاحبه.

- أهمية العرف بالنسبة للمجتمع:

1- يمثل العرف كنوع من العادات الاجتماعية نسقا من أنساق المجتمع المعياري ويتميز باعتباره أهم أدوات الضبط الاجتماعي وأقواها.

---

[1] عبد الكريم زيدان، المرجع السابق، ص 214.

[2] عبد الرزاق المنهوري، وأحمد حشمث: أصول القانون، مطبعة دار التأليف والنشر، القاهرة، 1950، ص 87.

لذلك يعتبر قلب العادات الاجتماعية لقد أكد "كنزلي ديفنتر" على أهمية العرف بالنسبة لباقي العادات وشبهه بالنواة وأهميتها بالنسبة للبروتبلازم في الخلية الحية، فالعادات الاجتماعية الجسم والمادة أما العرف هو القلب والروح والجوهر بالنسبة لها.

2- لذلك قيل أن العرف في سيطرته وضغطه على الناس، كالسيد المطاع لذلك قيل أن العرف سلطان أو طاغية، وبخاصة في المجتمعات البدائية والجماعات الريفية والمنعزلة حيث يقوم في هذه المجتمعات مقام القوانين الوضعية المقننة.

3- وحتى في المجتمعات الحضرية والمعقدة التي تسود فيها القوانين المقننة لا يزال الناس كمايقول "ديوي" و"همبر" محكومين في سلوكهم وأعمالهم بالمظهر العرفي للضبط أي السنن والأعراف الآمرة، أكثر من كونهم محكومين بالمظهر الشكلي الظاهري للضبط الاجتماعي أي بالقانون، فالعرف يقف للناس دائما بالمرصاد سواء وجد القانون الوضعي أو لم يوجد عقاب العرف قد يكون أقصى من عقاب القانون، فالعرف يعاقب عقابا مباشرا وسريعا ليس فيه تأخير مثل القانون وإجراءاته، أنه يعاقب بالاحتقار والازدراء والكلام الجارح والتهكم والاستهجان.

4- والخلاصة أن العرف وسيلة مهمة وجوهرية وأساسية في الضبط الاجتماعي ويحكم في وجود القانون وفي عدم وجوده وتظهر أهمية العرف في الضبط الاجتماعي، أي في رعاية القيم الروحية والخلقية عندما يحكم هو بتحريم شيء يحلله القانون. [1]

سادسا: آليات الضبط الرسمية

هذا النوع من الضبط يختلف عن الضبط الاجتماعي العرفي من حيث استقدام وكالاته ودوائره والقوة في معالجة الخارجين عن القانون والجانحين من أجل تنفيذ مسؤولياتها الرسمية المكلفة بها من قبل الحكومة والقانون، حتى لو كان هناك فردا اقترف جنوحا ضد آخر (مثل السارق والشال) فإن هذا الفعل السلوكي يعد تهديدا للمجتمع ذاته، وهذا يشير إلى أن القوى المجتمعة تستطيع إيقاف السلوك الانحرافي حتى لو لم يكن هناك منصة تقدم شكوى أو تذمر، إلا أن الأجهزة القانونية والشرعية تعتبر هذا السلوك

[1] الصاري محمد مبارك، محصد البحث العلمي وأسسه وطريقة كتابته، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط1، 1999، ص 53.

بأنه مهدد للمجتمع ومن أجل حماية الحق العام تتدخل هذه الأجهزة لتنفذ مسؤوليتها في حماية القانون والمجتمع على السواء. [1]

وعلى ضوء ما سبق فإن الانحراف يعبر عن مصدر حقيقي وواقعي لتمزيق النظام الاجتماعي وعلى هدا الأخير أن يعالج ما حصل من تهديد أو إيذاء أو كسر أو إضرار لكي يتم الاتعاظ مما حدث وألا تتكرر مرة ثانية.

- سبل سير الضبط الاجتماعي الرسمي:

1- التحقير والإهانة Insolation: المتمثلة في السجن أو الإعدام أو النفي أو الحجز.

2- إعادة التكامل reinsulation: أي محاولة جعل المنحرف يتصرف بشكل سوي وسليم من خلال استخدام القوة الممنوعة من قبل الحكومة والقانون التي تبدأ بالتعذيب وتنتهي بالعلاج النفسي.

3- التكيف adapration: يمكن السير في هذا السبيل عندما يكشف المجتمع بأن الطريق الوحيد لتجنب تمزيقه لا يتم إلا بواسطة تكييف الجانح للحياة السوية الطبيعية. [2]

- آليات الضبط الاجتماعي الرسمية:

وتختص به مجموعة من المؤسسات الرسمية ويقوم على القهر والإلزام من قبل هذه المؤسسات والعاملين بها ويقوم المختصون بهذه المؤسسات برضع لوائح وقوانين واجبة التنفيذ ووضع عقوبات لمن يخالف هذه القوانين واعتباره منحرفا يؤدي خللا وظيفيا داخل البناء الاجتماعي ومن ثم على المؤسسة الرسمية المختصة عقابه حتى يعود المجتمع إلى توازنه، ويكتسب هذا الأسلوب شرعية وأهمية فرض الدولة له بالقوة وممارسة السلطات الرسمية التي يخولها لها الدستور في فرض هذا الأسلوب، وإجبار الناس عليه وقبول الناس له خوفا من العقاب والجزاء الذي يقع عليهم إذا ما خالفوا هذه القوانين ومن هنا فإن التزام الأفراد بالضبط الاجتماعي الرسمي واللجوء إلى مؤسساته وآلياته كثيرا ما يكون عن طريق الإجبار وليس الاختيار أي أنهم مضطرين إلى ذلك. [3]

---

[1] معين خليل العمر، مرجع سابق، ص 150.

[2] المرجع نفسه، ص 151.

[3] فتحي عبد الله سالم الطالبي، دور وسائل الضبط الاجتماعي في الحد من الجريمة، مجلة القرطاس، العدد الثاني عشر (12)، يناير 2021، كلية التربية تيجي، جامعة الزنتان، ص 06.

ومن آليات الضبط الاجتماعي الرسمية ما يلي:

1- القانون:

القانون: كلمة غير عربية مشتقة من كلمة يونانية معناها الأصل، والأمل بمعناها الشائع عبارة عن العرف أو القاعدة الاجتماعية العامة، ولذلك كانت الأصول بهذا المعنى أقرب إلى القانون في مضمونه من حيث الإلزام، فنحن إذا نقول أن "الأصول أن نفعل كذا وكذا" وإنما نعني أنه يجب فعل ذلك بناءا على قاعدة اجتماعي عامة تعارف الناس عليها في المجتمع، وتؤدي كلمة القانون في اللغات الأجنبية معنيين أحدهما موضوعي وهو القانون بمعناه المعروف، والثاني ذاتي، وهو العدل أو الصواب.

ويعد القانون أحد العناصر المهمة في الضبط الاجتماعي، وذلك لأنه يعمل على تقنينين وتنظيم السلوك الإنساني، وتقوم السلطة الرسمية العامة بفرضه وكذلك تفسيره وقد يكون من بين ما يميز القانون عن بقية العناصر الأخرى المساهمة في عملية الضبط الاجتماعي أن القانون كما يفهمه الفقهاء القانون "أن لا جريمة بلا نص ولا عقوبة بلا قانون" وتظهر الحاجة الماسة للقانون كعنصر مهم من عناصر الضبط الاجتماعي، كلما زاد التطور والازدهار في المجتمع الإنساني واتسعت علاقاته الأفقية والعمودية، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي للمجتمع، وزاد عدد السكان المتوافق مع التعدد الأثني والديني، المذهبي والقومي، وضعفت أواصر العلاقات وحلت محلها علاقة الوجه للوجه face to face relation ship، وهذا الوصف والكيفية، فإن القانون يعني "كل العمليات التي يحافظ بها على كل القواعد المعترف بقوة إلزامها ويفترض تطبيقها بما في ذلك الدوافع، والقيم التي تؤثر في القضاء، وكل القوى المتشعبة الحيوانية، التي تمنع أغلبية الناس من المثول أمام القاضي بصورة مطلقة".[1] وليس من شك أن المجتمعات تتفاعل فيما بينها بدرجة تطور ورقي النظام القانون الذي يعطي أكثر من مؤشر على استقرار المجتمع وفعالية نظام الضبط الاجتماعي، إذ لا يمكن أن يرتقي النظام القانون أو القانون في مجتمع تعمه الاضطرابات والفوضى، ولذلك نرى على مدار التاريخ أنه متى حل الرفاء والاستقرار ظهرت إشراقة القانون لينظم مختلف جوانب الحياة.[2]

---

[1] محمد عاطف غيث: علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1987، ص 382.

[2] إبراهيم أبو الغار: علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي، مكتبة الشروق، القاهرة،1985، ص 221.

أهمية القانون:

إن القانون من أهم الوسائل الرسمية للضبط الاجتماعي باعتباره ضرورة للحياة الاجتماعية ويتجلى ذلك من خلال وظائفه والتي تنحصر في مجموعتين من الوظائف الاجتماعية وهي كالآتي:

- **الوظائف التوزيعية:**

تنطلق هذه الوظيفة من أن القانون في جوهره يقوم على تنظيم الحقوق والحريات، وتتجلى فكرة التوزيع أن كل فرد يعرف ما له من حقوق وما لديه من واجبات، ولما كانت الحقوق والواجبات قيما اجتماعية فإن توزيعها بواسطة القانون معناه توزيع القيم الاجتماعية كلها، بما فيه القيم الاقتصادية على أعضاء الجماعة.

- **الوظيفة التنظيمية:**

تقر هذه الوظيفة أن توزيع الحقوق والحريات توزيعا عادلا ومتوازنا لا بد من وجود قوة أو سلطة يتم فرض التوزيع عن طريقها ويحافظ عليها، وهذا سر ومبرر وجود الحكومة أو الدولة وضمان التنظيم يكون من خلال الهيئات والمؤسسات المرتبطة بتطبيق القانون، وهناك من يرى أهمية القانون تكمن في تأثيره على السلوك البشري من خلال: [1]

- ✓ دفع السلوك البشري دفعا محددا نحو الأهداف.
- ✓ تشكيل السلوك البشري الذي يتطلبه القانون من خلال التكرار والإعادة.
- ✓ الإجبار البدني الذي يتبع أشكال السلوك الذي يحدده القانون.

دور القانون في الامتثال والتماسك الاجتماعي:

إن دراسة القانون وفهمه يمكن الفرد من معرفة حدود حقوقه وواجباته والسياقات التي من خلالها ممارسة حقوقه والآليات التي يتبعها القانون لحل المنازعات والخلافات والمشكلات وكذلك يحدد الأساليب التي يستخدمها الأفراد في تنظيم حاجاتهم الاجتماعية، لأن القانون وما يحمله من خصائص الامتثال وما يتمتع به من مؤسسات وهيئات تسهر على تطبيقه فإنه يعمل على محاربة الإنحراف والقضاء عليه، مما

[1] حسام الدين فياض، مرجع سابق، ص ص 13، 14.

يضمن للمجتمع تماسكه، كما أن القانون هو الوسيلة التي يعالج بها المجتمع نفسه ويحافظ على كيانه ووجوده، ومن هنا كان الخروج على تعاليم القانون تهديدا للتماسك الاجتماعي وللمثل الاجتماعية والثقافية والقيم الاجتماعية، كما يعتبر إقرار هذه التعاليم وفرضها على الناس من أهم عوامل الضبط الاجتماعي.

وفي النهاية يمكننا القول بأن القانون لم يضع اعتباطا وإنما يعكس إرادة مجتمعه ترجمتها جماعة سياسية، كما أن قواعده مصحوبة بجزاءات عقابية. [1]

2- المحاكم:

مؤسسة تقوم بتطبيق القانون وتحقق العدالة الرسمية المناطة لدوائر الحكومة والاستماع إلى الشهود قبل اتخاذ القرار بحق المذنب، واستنادا إلى المواد القانونية المعتمدة تستطيع استخدام القوة بشكل دقيق وليس بشكل عشوائي لكي لا تسيء استخدام القوة لذلك فإن إجراءاتها القانونية غالبا ما تكون مطولة وغير متسرعة ومدروسة من جميع جوانبها، بذات الوقت لها الصلاحية في منع الشرطة من استخدام القوة غير الضرورية أو ليس في مكانها.

وهناك نوعين من المحاكم: الأولى تنظر إلى القضايا الخاصة وأخرى تنظر بالقضايا العليا المميزة.[2]

3- الشرطة:

جهاز تنفيذي يقوم بمساعدة وخدمة المحكمة في حل النزاعات التي تقع بين الأفراد من أجل تحقيق العدالة ومنع الفساد الإداري، بتعبير آخر إنه تنظيم رسمي متخصص في حماية المجتمع وأفراده من خلال تطبيق القانون المرعي. [3]

4- النسق الجزائي:

أي نسق فرعي يقوم بمهمة متابعة الأفراد الذين يخترقون نصوص القانون وروحه، أو الذين يخترقونه.

---

[1] حسام الدين فياض، المرجع نفسه، ص 15.

[2] المرجع نفسه، ص16.

[3] محسن خليل العمر: مرجع سابق، ص 154.

يتضمن هذا النسق الفرعي السجن، ومراكز التوقيف ودور الإصلاح ومراكز حجز المدمنين على المخدرات ومؤسسات الإفراج المشروط وبرامج الأحكام الخاصة.

أنظر الشكل الذي يمثل آليات النسق الرسمي للضبط الاجتماعي.

شكل رقم 02: يمثل آليات النسق الرسمي للضبط الاجتماعي[1]

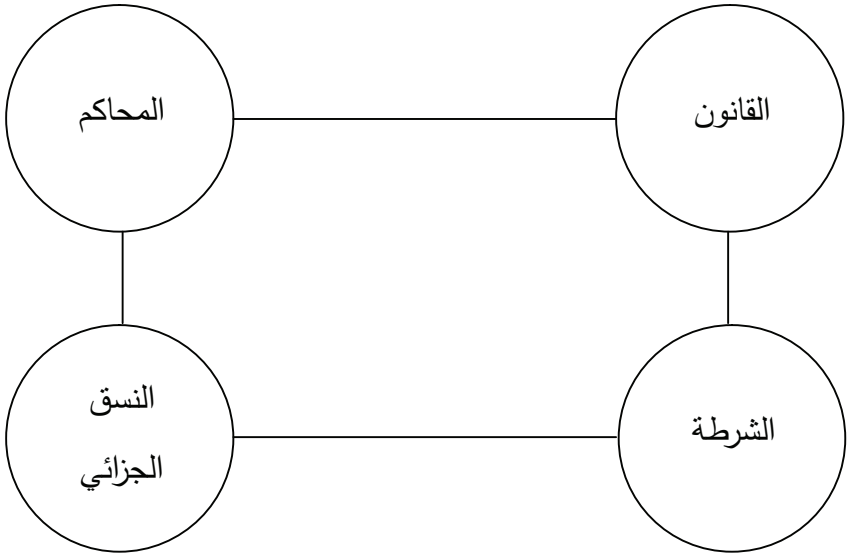

إن هذه الضوابط الرسمية مالت إلى المرونة والمعالجة وابتعدت عن الصرامة والردع، لكنها لا تخرج عن كونها سالبة للحرية الفردية لإيقاف تطاول الجاني ولحماية الضحية منه، كل هذا يهدف إلى إيقاف تكرار حدوث انحرافات مستقبلية وفروقات قانونية عند الفرد وعند الآخرين لأنه تتم رؤية المنحرف على أنه عقلاني ويدرك ما يفعله لذلك يحتاج إلى عقوبة لكي لا يكرر انحرافه ثانية، أو يستمر فيه، علاوة على عدم ضرب المعايير والقيم الاجتماعية عرض الحائط، وتفقد معناها وجدواها ويقل وزنها في ميزان الضبط الاجتماعي، فإذا تكاثر أعداد المنحرفين في المجتمع يشير ذلك إلى عدم احترام الأفراد لمعايير ثقافتهم علاوة على الانفلات الأمني وإن هذه المعايير الثقافية عاجزة عن معاقبة الخارجين عنها، ولا توجد لدى الثقافة الاجتماعية بدائل تعاقب عليها الخارجين عنها،لذلك جاءت معاقبة المجتمع للخارجين عن قوانينه لكي يعزز وجودها في ثقافته بذات الوقت لتدعيم المستوى العام للسلوك المقبول فيه.

ويتضمن النسق الجزائي ما يلي:

[1] محسن خليل العمر، المرجع السابق، ص 154.

4-1- الحبس أو السجن:

تاريخيا ساد استخدام حبس المذنب أو المجرم كعقوبة في المدينة الغربية منذ بداية القرن السابع عشر،إلا أن ذلك لا يعني إنها لم تكن معروفة في الآونة القديمة بل كانت معتمدة مع الأشخاص المراد إعدامهم او نفيهم أو تعذيبهم جسديا، لحين تأتي فترة تنفيذ العقوبة، ببساطة كانت المجتمعات الأولية (البدائية) غير قادرة على تقديم الخدمات الغذائية والصحية للمحبوسين لفترة طويلة من الزمن فكانت تميل إلى نفي المجرم إلى خارج المجتمع بعيدا عنه، أي كانت أرخص الطرق وأقلها كلفة في سجن المذنب ولا تميل للصرف عليه طيلة حياته داخل السجن وأنها كانت تعتقد أنه من السخف والحماقة في حبس شخص ما ولا يوجد أمل من إيقافه على قيد الحياة إذا كان يهدد سلامة المجتمع وأمنه مرة ثانية، وأنها ترى أيضا أن الحبس لفترة زمنية قصيرة لا معنى له إلا في حالة وجود أمل في إعادة تأهيله ودمجه في المجتمع. [1]

4-2- الغرامة المالية:

لها نفس وظيفة الحبس من حيث حرمانه، ففي الأولى تحرم حرية الفرد وفي الثانية الحرمان من مشاركة المذنب في الأنشطة الاجتماعية كرغبته في شراء بعض الأشياء والحاجات أو الحصول على خدمات يحتاجها ويرغب بها.

5- **ضوابط إعادة المذنب إلى مجتمعه المحلي:** هي أحد الأشكال الحديثة للعقوبات ومن نوع الغير عقابية من اجل إعادته إلى الحياة الاجتماعية السوية وذلك عن طريق توجيه المنحرف وتعليمه السلوك القويم مثل إيوائه في مأوى خاص أو تدريبه في دورات ومدارس وبرامج تدريبية مهنية وإكسابه مهارة يفتقدها لكي يعيش عيشة شريفة ونزيهة إنها أشبه بالعمليات الجراحية التجميلية (لتغير مظهرا قبيحا بارزا على هيئته) تساعد الفرد بالمشاركة في المجتمع بطريق أكثر سهولة وبناء علاقات اجتماعية ودية، إنما مثل هذه الممارسات الضبطية التأهيلية عادة ما تكون مكلفة حاليا أكثر من أي تقنية أخرى أكثر من كافة العزل.

كذلك التكييف له كلفة مالية واجتماعية عالية بسبب متطلبة من المذنب والمجتمع على السواء، أي يطالب المجتمع بأن يغير نظرته الوصمية للمذنب وعلى الأخير أن يتخلى عن سلوكه الإجرامي ويتبنى سلوكا سويا مقبولا من قبل المجتمع الذي يعيش فيه.

---

[1] معين خليل العمر، مرجع سابق، ص ص 155، 156.

لذلك ظهر برنامج الإفراج المشروط وبرنامج المراقبة وما لهذه البرامج من جماعات أمنية وضبطية متخصصة بهذا تتطلب الاعتماد المالي لها من أجل تنفيذ متطلباتها العلاجية والتكييفية. [1]

سابعا: نظريات الضبط الاجتماعي

يحتوي تراث علم الاجتماع العديد من إسهامات علماء الاجتماع في دراسة مفهوم الضبط الاجتماعي، ويمكن تقسيم أهو الاتجاهات النظرية في دراسة الضبط الاجتماعي إلى اتجاهين رئيسيين: أولهما الاتجاهات الكلاسيكية وثانيهما الاتجاهات المعاصرة.

1: النظريات التقليدية

أ- البنائية الوظيفية:

يذهب أنصار هذا المنظور البنائي الوظيفي وكبناء كلي ويتكون من مجموعة من الأجزاء المترابطة، وأن كل جزء له وظيفة أو دور يؤديه للمحافظة على استمرارية المجتمع، وجميع هذه الأجزاء تتعاون فيما بينها للوفاء بالاحتياجات الأساسية للمجتمع وأن هناك آليات وظيفتها الأساسية تحقيق التساند الوظيفي داخل المجتمع باعتباره نسقا، ويعد الإجماع القيمي مصدرا أساسيا لضبط سلوك أفراد المجتمع باعتباره نسقا، ويعد الإجماع القيمي مصدرا أساسيا لضبط سلوك أفراد المجتمع ودفعهم نحو الامتثال للمتطلبات الوظيفية للنسق. [2]

يأتي دوركايم على رأس رواد المنظور البنائي الوظيفي، حيث يرى أن هناك قواعد أخلاقية طبيعية وظيفتها الأساسية ضبط سلوك الأفراد في المجتمع، وقد تناول دوركايم القواعد الأخلاقية الجمعية بطرق مختلفة ومفهومات متباينة، فاستخدم في محاولاته المبكرة فكرة الضمير الجمعي في كتابة تقسيم العمل في المجتمع على النحو التالي "يشكل مجموع المعتقدات والآراء المشتركة بين أفراد المجتمع العاديين نسقا محددا له حياته الخاصة به يطلق عليه البعض الضمير المشترك أو الضمير الجمعي شيء مختلف تماما عن الضمائر الفردية على الرغم من أن وجود الضمير الجمعي لا يمكن أن يتحقق إلا في الضمائر الفردية".

---

[1] محمد الجوهري وآخرون، علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص40.

[2] المرجع نفسه، ص41.

ويحدد أنتوني جيدنز أربعة أبعاد للضمير الجمعي في نمطي التضامن الآلي والعضوي هي: الحجم، الكثافة، الصرامة... ففي حالة المجتمع الذي يسوده التضامن الآلي يشمل الضمير الجمعي كل أفراد المجتمع ويؤمن به الأفراد إيمانا قويا أما في حالة التضامن العضوي فإن الضمير الجمعي محدود كثيرا ولا يمارس سطوته وسيطرته على جميع أفراد المجتمع، ويتجلى ذلك في حلول القانون التقويمي كل القانون القمعي. [1]

كما يطرح دوركايم أيضا مفهوم أكثر تحديدا وديناميةوهو التيارات الاجتماعية من بداية الخمسينات في القرن العشرين برز الاهتمام بدراسة وتحليل مفهوم الانحراف في ضوء منظور الضبط الاجتماعي، ففي هذه الفترة طرح علماء النظريات تفسيرات متعددة للجنوح من خلال مقولة الضبط الاجتماعي وتمثل هذه النظريات بداية المداخل المعاصرة لتفسير الجريمة والانحراف منذ عصر دوركايم، فهذه المقولة يتبناها كثيرون.

أما المدخل الثاني في نظرية الضبط قد قدمه والتر ريكلس وعادة ما يطلق على عمل "ريكلس" "نظرية الكبح"، ويذهب ريكلس إلى الجنوح يعد نتاجا للتفاعل بين شكلين من أشكال الضبط، ضبط داخلي وضبط خارجي. [2]

ويركز ريكلس على أن الأفراد يتعرضون لعوامل طرد وجذب تجاه السلوك المنحرف ويتوقف تأثير العوامل الدافعة إلى ارتكاب السلوك المنحرف على قوة الضبط الداخلية والخارجية، عند الفرد، وبالتالي إذا كان تصوره عن ذاته شيئا، فإن الضوابط الاجتماعية الخارجية سوف تمارس تأثيرا ضعيفا على الفرد ويصبح احتمال ارتكابه السلوك المنحرف أكثر قوة وفي المقابل لو كان تصور الفرد عن ذاته جيدا فإنه سوف يقاوم الضبط الاجتماعي الخارجي الضعيف، ويرفض ارتكاب الأفعال الجانحة، اعتبر ريكلس الضبط الداخلي أكثر أهمية من الضبط الخارجي. [3]

---

[1] جورج ريتزر، رواد علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وآخرون: دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 172.

[2] Rekless, Watter, and Simon dimity, pioneering with self concept as vulnerability factor in delin quenag, giminology and police science, 1967, p p 515- 523.

[3] عدلي السمري: الثابت والمتغير في آليات الضبط الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط 1، 2003، ص 20.

ب- نظرية سمنر: نظرية الضوابط التلقائية:

اهتم سمنر في كتابه عن الطرائق الشعبية بدراسة مسائل الضبط الاجتماعي وخصوصا ما تعلق ببلورة وتقنين الأنماط التقليدية، وهو يقول بهذا الصدد: "إن طرائق الشعبية عبارة عن عادات المجتمع وأعرافه، وطالما أنها محتفظة بفاعليتها فهي تحكم –بالضرورة– السلوك الاجتماعي، وبالتالي تصبح ضرورة لنجاح الأجيال المتعاقبة.

أما عن السنن الاجتماعية، فهو يرى أنها تتضمن الحكم الذي يوصل إلى الخير الاجتماعي، ويمارس عملية القهر على الفرد لكي يلزمه بإتباعها، وهو لا يرتبط بأية سلطة ومن ثم فإن الفكرة الأساسية عند سمنر تنصب على أن الصفة الرئيسية للواقع الاجتماعي، تتبين من علاقات الأفراد المتبادلة، تعرض نفسها بطريقة واضحة في تنظيم السلوك عن طريق العادات الشعبية، إذ أنها تعمل على ضبط التفاعل الاجتماعي وهي ليست من خلق الإرادة الإنسانية.

وللأعراف أهمية بالغة عند سمنر، لأنها هي التي تخلق النظم والقوانين والنظام عبارة عن فكرة وبناء، ويفرق سمنر بين النظم الاجتماعية العادية والنظم المقننة، أي القوانين، وهو يرى أنه من المستحيل أن نضع حدا فاصلا بين الأطراف والقوانين والفرق بينهما يكون في صورة الجزاءات ذاتها، حيث أن الجزاءات القانونية تعتبر أكثر عقلانية وتنظمها من الجزاءات العرفية. [1]

ج- نظرية كولي: نظرية الضبط الذاتي:

وكان موقف كولي من المجتمع ووحداته موقفا واقعيا خالصا، حيث أنه أصر على تأكيد عدم انقسام الكل الاجتماعي إلى أجزائه، وذهب إلى أن الحياة الروحية التي تعتبر عنصرا دائما في الواقع الاجتماعي إلى أجزائه، وذهب إلى أن الحياة الروحية التي تعتبر عنصرا دائما في الواقع الاجتماعي، تكشف عن ذاتها في كلمات مثل: نحن والذات وفي هذا الصدد أكد كولي أهمية الرموز والأنماط والمستويات الجمعية، والقيم والمثل، التي تعتبر موجهات للعملية الاجتماعية، ولعلمية التنظيم الاجتماعي وطالما أن تلك العملية الأخيرة تعتبر موجهة عن طريق القيم، والمثل الاجتماعية فإن الضبط الاجتماعي إذن هو تلك العلمية المستمرة التي تكمن في الخلق الذاتي للمجتمع أي أنه ضبط ذاتي يقوم به المجتمع.

[1] سامية محمد جابر، مرجع سابق، ص 97.

فالمجتمع هو الذي يضبط وهو ينضبط في الوقت نفسه، وبناء على ذلك فالأفراد ليسو منعزلين عن العقل الاجتماعي، بل هم جزء منه، والضبط الاجتماعي يفرض على الكل الاجتماعي وبواسطته، وهو يظهر في المجتمعات الشاملة والجماعات الخاصة أيضا. وقد رفض كولي تلك الفكرة التي مؤداها أن أوجه النشاط الاجتماعي تتحرك أو تندفع عن طريق الغرائز، واستخلص كولي من ذلك أن سلوك الفرد ينضبط إلى حد كبير من خلال نمو الضمير، الذي يتم عن طريق المشارك، ولو أن هذه العملية تتم بطريقة غير شعورية وغير مقصودة، ولذلك فإن الضبط عند كولي متضمن في المجتمع ذاته، وه الذي ينتقل عن طريق المشاركة، ومن بين الأفكار الشائعة التي يمكن إسنادها على كوي فكرة الجماعة الأولية، حيث أكد في كتابه عن الطبيعة الإنسانية والنظام الاجتماعي دور التنظيمات القائمة على المودة والعلاقات المباشرة في تطوير ونمو الذات الاجتماعي وبالتالي أثرها الهام في عملية الضبط الاجتماعي لسلوك. [1]

2: النظريات الحديثة والمعاصرة

أ- نظرية بارسونز:

انطلقت نظرية بارسونز في الضبط الاجتماعي من نقطة مرجعية محددة وهي إطار الفعل الاجتماعي، ولذلك لا يمكن فهم نظريته هذه إلا بالرجوع إلى نظرية الفعل الاجتماعي ومما يمكن استنتاجه من إطلاعنا على هذه النظرية: [2]

1. إن الأفعال التي يقوم بها الفاعل لا تتحدد إلا عن طريق(أهدافه أو أغراضه أو غاياته).

2. أن الفعل غالبا ما يتضمن انتقاء الوسائل التي تحقق تلك الأهداف وبناء على ذلك فإنه يمكن التمييز بين الأهداف والوسائل.

3. غالبا ما تتحدد الأهداف لدى الفاعل الواحد، لذلك فإن الأفعال التي تتم طبقا لأحد الأهداف، لابد أن تؤثر في الأفعال التي تتم طبقا للأهداف الأخرى، وأن تتأثر بها.

4. إن تحقيق الأهداف وانتقاء الوسائل كثيرا ما يتم من خلالها مواقف تؤثر في المجال الفعل برمته.

5. كثيرا ما يكون في ذهن الفاعل بعض الأفكار التي تتعلق بطبيعة أهدافه وبإمكانية تحقيقها.

---

[1] سامية جابر، المرجع السابق، ص 98.

[2] غريب محمد سيد أحمد، سامية محمد جابر، علم الاجتماع السلوك الانحرافي، دار المعرفة الجامعية، مصر، د. ط، 2008، ص ص 109، 110.

6. أن الفعل لا يتأثر بالموقف، بل وبمعرفة الفاعل، وكيفية إدراكه لهذا الموقف أيضا.

7. تكون عند الفاعل بعض المشاعر أو الانطباعات الإيجابية التي تؤثر على إدراكه للمواقف.

8. تكون لدى الفاعل بعض المعايير والقيم التي تحكم اختياره للأهداف وتنظيمه لها في مخطط محدد للأولويات.

9. توجد عند الفاعل بعض الأفكار أو نماذج المعرفة التي تؤثر في إدراكه الانتقائي للمواقف.

وبناءا على ذلك فإن الفعل الاجتماعي الذي يقوم به الفاعل يكون محكوما بعدة عوامل منها على أفكاره ومشاعره، وانطباعاته ومعاييره وقيمه، هذه المعايير وتلك القيم لا تحكم أفعاله فقط، ولكنها تحكم أفعال هؤلاء الأشخاص الذين يشتركون معه في الفعل، ولذلك فإن الفعل على توقع الشخص لما يجب أن يفعله، وما يفعله الأشخاص الآخرين، وتعتبر العلاقة المزدوجة بين الأنا والآخر، والتي تعتمد على الحاجة والإشباع أساس التكامل والتوقعات الأخرى. [1]

ويميز بارسونز نمطين من هذه الآليات:

النمط الأول: هو التنشئة الاجتماعية التي تعتبر آلية لتكوين الدافعية نحو تحقيق توقعات الدور.

النمط الثاني: وهو الضبط الاجتماعي وهو الآلية التي تعمل على تدعيم الدافعية نحو تحقيق توقعات الدور.

ويعتقد بارسونز أن تلك الدافعية نحو تحقيق التوقعات لا يمكن أن تكون فطرية بل إنها مكتسبة عن طريق التعلم.

ودور عملية التنشئة الاجتماعية فهي تعليم الفرد ما يريده من الآخرين، ولكن عملية التنشئة الاجتماعية لا تكفي وحدها لتكوين تلك الدافعية وتدعيمها، وهنا يأتي دور آلية الضبط الاجتماعي، طالما أن التنشئة غير قادرة على مواجهة جميع الاتجاهات الانحرافية.

فآليات الضبط الاجتماعي في نظر بارسونز هي عملية دافعية تواجه الدوافع التي تنحرف عن طريق توقعات الدور، وتبعا لذلك فهو يمثل عملية لإعادة التوازن ويشمل الضبط الاجتماعي في حد ذاته عدة آليات.

[1] غريب محمد سيد أحمد، سامية محمد جابر، مرجع سابق، ص 112.

وفي هذا الصد نجد أن بارسونز لا يهتم بجوانب الضبط الظاهرة أو الواضحة، وإنما يركز على الجوانب الكامنة ويميز بارسونز بين ثلاثة آليات أساسية وهي: [1]

- الصمود.
- الشامخ.
- تظييق حدود العلاقة إذا احتاج الأمر إلى ذلك.
- ضوابط العلاقات.

تعتبر أهم آليات الضبط الاجتماعي كما أشار إليها بارسونز، ومن ثم نستطيع أن نقول إن نظرية الضبط الاجتماعي عنده هي تحليل للعمليات التي توجد فغي النسق الاجتماعي والتي تميل إلى مواجهة الاتجاهات الانحرافية أو تميل إلى تدعيم الامتثال لتوقعات الدور.

ب- نظرية ناي في الضبط الاجتماعي:

نشر ناي F.I yan nye عام 1998م، دراسة على انحراف من منظور الضبط الاجتماعي ورأى أن هناك مدخلين لدراسة الانحراف عموما: [2]

- افتراض أن أي نوع من السلوك المنحرف ناشئ عن دوافع معينة.
- افتراض أن السلوك المنحرف يحدث نتيجة غياب الضوابط أو إذا كانت الضوابط غير مؤثرة.

حدد ناي في نظريته أربع ميكانيزمات للضبط الاجتماعي التي إذا غابت أو ضعفت ينشأ السلوك المنحرف وهي:

1. الضبط المباشر الذي يفرض من الخارج بوسائل العقاب ووضع القيود والكوابح.
2. الضبط الذاتي (المستدمج ذاتيا) وهذا الضبط يمارس من خلال الوعي.
3. الضبط غير المباشر وهذا الضبط يرتبط بالتوحيد العاطفي مع الوالدين أو أشخاص آخرين غير منحرفين.

---

[1] سامية محمد جابر، المرجع السابق، ص ص 123، 124.

[2] مصلح صالح، الضبط الاجتماعي، الوراق للنشر والتوزيع، لبنان، ط 1، 2004، ص ص 121، 122.

4. الضبط من خلال توفر مسالك (طرق) كثيرة إلى الهدف وإشباع الحاجة.

إن الامتثال والوقاية من الانحراف ينتج عن الضوابط الفعالة على الأفراد فكل الجماعات داخل المجتمع تبدأ في عملية الضبط على الأفراد حالا عند دخول أو قبول هؤلاء الأعضاء في عضويتها، وفي معظم الحالات ربما يعمل جزء من هده المصادر الأربعة للضبط ويعتمد الضبط الإجتماعي في معظم الحالات على مصدر واحد منها، مما يعني أن وسائل الضبط يمكن أن تعمل بصورة مستقلة على حد ما.

فالتنشئة الاجتماعية عضو جديد في الجماعة تتخذ شكل غرس أهداف وقيم الجماعة في ضمير هذا العضو وهذه ترتبط بالعلاقات العاطفية بين الفرد وأعضاء الجماعة مع أنهما أحيانا مستقلين، ويصرف النظر عن درجة النجاح في عملية التنشئة الاجتماعية فإن الروابط العاطفية هي مصدر مستقل للضبط الاجتماعي، فالضبط المباشر الذي يمارسه الوالدين والمدارس وأجهزة الشرطة يمثل مصدرا مستقلا آخر للضبط.

كما أن لقيام الوالدين بتجهيز طرق (مسالك) بداية لإشباع الحاجة لمصدر آخر للضبط الاجتماعي.

كما أن الشخص لا يتم ضبطه بواسطة معايير الضبط الداخلية أو بواسطة العلاقات العاطفية مع غير المنحرفين أو بواسطة الضبط المباشر للوالدين، ولكن إذا توفرت الوسائل غير الانحرافية لإشباع الحاجة وتم إعداد الفرد (تهيئته) لاستخدامها، فمن الممكن كما يرى ناي أن تشكل مصدر ضبط كاف للفرد.

وبالرغم من إمكانية عمل مصادر الضبط بصورة مستقلة عن بعضها البعض، ومهما كانت درجة تأثيرها فالمطلوب أن تعمل جميع الضوابط الأخرى (عدا المصدر الرئيسي) أو القوي ولو في حدها الأدنى أي يجب أن تتضافر جميع مصادر الضبط المطلوب.

تمثل نظرية ناي تقويما منظما لعملية الضبط الاجتماعي، وتأثير العلاقات الأسرية على السلوك الجانح وتعتبر الأسرة لدى ناي أهم مصدر منفرد يعمل لممارسة الضبط على الأحداق والمراهقين خاصة.[1]

[1] مصلح صالح، مرجع سابق، ص 123.

ج- نظرية هو لنجشيد (نظرية التنظيم المجتمعي):

بدأ هو لنجشيد نظريته في الضبط الاجتماعي كما بدأها كثير من الدارسين في هذا المجال، بالإشارة إلى دور الضوابط في توجيه السلوك، فهو يقول أن العادات الشعبية والمدهبيات والنظم تطبق عن طريق مجموعة من الجزاءات التنفيذية التي تعمل على تكامل السلوك، وتنتج الامتثال على مستوى أعضاء المجتمع ككل وعلى ذلك فإن الضوابط التي يمارسها المجتمع تمكن الشخص من التوافق مع توقعات هذا المجتمع وقواعده، ولوائحه، وهي أيضا يلزمه بأن يفعل ذلك وإلا فسوف ينال عقابه إذا انحرف عنها ... ولا يمكن للضوابط أن تكون فعالة إلا من خلال الإطار التنظيمي الذي يحدد مختلف صور الحياة في أية وحدة اجتماعية.

أما الغرض الثاني الذي استخدمه كإطار مرجعي له فهو: أن السلوك الاجتماعي يتم باعتباره استجابة وظيفية للضوابط التي يتعلمها الشخص نتيجة لمشاركته في وسط اجتماعي ثقافي، ولذلك فإن السلوك هو التعبير الموضوعي عن التجربة المنظمة المشتركة التي يكتسبها الشخص عن طريق المشاركة.

إن هذا الموقف دفع هو لنجشيد أن يجعل دراسته التنظيم الاجتماعي، نقطة انطلاق لدراسة الضبط الاجتماعي، فطالما أن السلوك موجه فإنه لابد من دراسة التنظيم ككل.

والتنظيم هو النسق الذي يتكون من القيم والممارسات المتبادلة، والتي توجد في ثقافة معينة وتزود أعضاء المجتمع بالاتجاهات المشتركة وأساليب السلوك المتشابهة.

وباختصار فهو يعتقد أن التنظيم والضبط صورتان غير منفصلتين من تلك العملية التي توجه السلوك نحو الاستجابة التفاعلية الجماعية المتشابهة في طبيعتها، لدرجة أنها تجعل كل أعضاء المجتمع يمثلون استجابات زملائهم نفسها في موقف معين. [1]

يرى هو لنجشيد أن دراسة الضبط تتم على مستويين الأول يتمثل في تحليل بناء الصورة الاجتماعية ووظيفتها التي تنظم السلوك وتضبطه أما المستوى الثاني فهو تحديد العلاقات بين تلك الصور واستجابات الأشخاص لها، ويمكن للباحث في هذا الموضوع أن يركز على تحليل الثقافة

[1] مصلح صالح، مرجع سابق، ص ص 127، 128.

الضابطة، أو تحليل استجابة الأشخاص لتلك الضوابط والواقع أنه لا يمكن القيام بالتحليل على المستوى الثاني ما لم يسبق بتحليل على المستوى الأول والإسهام الأكثر فائدة الذي يمكننا من أن تتوصل إلى تعميمات نظرية هامة يأتي من الدراسات المتعمقة لنظم معينة، ومنهجيات معينة، في مجتمعات محددة وبعد تحقيق هذه المهمة يكون من اليسير أن نتوصل إلى وضع إطار تصوري لحلل الضبط الاجتماعي ويفسره. [1]

[1] مصلح صالح، مرجع سابق، ص 130.

خلاصة الفصل:

تم في هذا الفصل عرض مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بموضوع الضبط الاجتماعي وقد شكلت هذه الموضوعات أساسا للدراسة تم الاستفادة منها في بناء أداتها وصياغة فقراتها، وتحديد مشكلة وأهمية الدراسة والوقوف على مفاهيم الضبط الاجتماعي وآلياته وأساليبه ووسائله من وجهات نظر مختلفة للوصول إلى مفهوم يتناسب وطبيعة المجتمع ونظمه.

الفصل الثالث: جنوح الأحداث

تمهيد

أولا: تعريف الجنوح الأحداث

ثانيا: الأسباب المؤدية إلى جنوح الأحداث

ثالثا: أشكال جنوح الأحداث

رابعا: الأساليب العلاجية وطرق العلاج

خامسا: مؤسسات رعاية الأحداث في الجزائر

سادسا: مؤسسات التكفل بالأحداث

سابعا: النظريات المفسرة لجنوح الأحداث

خلاصة الفصل

تمهيد:

سنتناول في هذه الدراسة أحد المواضيع الأساسية في علم اجتماع التربية، ألا وهو آليات الضبط الاجتماعي وانحراف الأحداث في الأحياء السكنية الجديدة، ذلك أن انحراف الأحداث يعتبر أكثر ظاهرة منتشرة في المجتمعات وخاصة في الوقت الحالي نتيجة للتغيرات والتطورات.

ومن هذا المنطلق سوف نتطرق في هذا الفصل إلى موضوع دراستنا الذي يتمحور في مجمله على تعريف جنوح الأحداث والأسباب المؤدية إلى جنوح الأحداث، وأشكاله وكذلك الأساليب الوقائية والعلاجية ثم ننتقل إلى مؤسسات جنوح الأحداث وكذلك مؤسسات التكفل بالأحداث وأخيرا الاتجاهات النظرية التي تناولت جنوح الأحداث.

أولا: تعريف جنوح الأحداث

إن مفهوم جنوح الأحداث يحمل نفس معنى السلوك الإجرامي لدى البالغ والفرق بين السلوك والجانح والسلوك الإجرامي يتحدد حسب السن القانونية للمجتمع الذي يعيش فيه.[1]

ثانيا: الأسباب المؤدية لجنوح الأحداث

لجنوح الأحداث أسباب متعددة منها أسباب بيولوجية وأسباب نفسية وأسباب اجتماعية نلخصها في ما يلي:

1- الأسباب البيولوجية:

وتتمثل في الاضطرابات الفيزيولوجية التي تحدث في مراحل النمو المتتالية ابتداءا من الحمل والولادة والبلوغ الجنسي والزواج والشيخوخة وإلى العضوية مثل الأمراض والعاهات والتشوهات الخلقية، وعلى سبيل المثال الفصامي يركتب تارة جنح القتل والاغتصاب بدون سبب خاصة في بداية المرض، وهناك باحثون يشيرون إلى الترابط بين الجنوح والمرض الجسمي كمرض السل والأمراض المزمنة وليس المرض فيحد ذاته بل ظروفه هي التي تجعل المريض ينحرف ومن الأسباب البيولوجية الوراثية التي لقيت انتباه الباحثين من خلال الدراسات المعتمدة في هذا المجال، حيث نجد أن نسبة معتبرة من الجانحين تأتي من أوساط خاصة كإدمان الآباء على المشروبات الكحولية، وجنوح الآباء، والأمراض العقلية للآباء وهذا ما يجعل لومبروزو يقول أن هناك مجرم بطبيعته له نمو جسمي، نفسي خاص[2]

2- الأسباب النفسية:

من الأسباب النفسية لجنوح الأحداث القلق، التوتر، والصراع، والإحباط والحرمان والعدوان، عدم التفتح والخجل والاستهتار وعدم المبالاة والشعور بالإثم وتأنيب الضمير،وتقلب الحالة المزاجية والانفعالية والخوف من الفقد، والإهمال وتوتر الاضطرابات العائلية ونقائصها التربوية في توازن الطفل بوجه عام وكذلك تفكك الأسرة والطلاق والصراعات الدائمة بين الوالدين أو الإخوة والعنف والظروف المعيشية العائلية المنحطة، كل هذا يفرز صراعات وحرمان وتشوهات للصور التقمصية مما يفقد الطفل الثقة بنفسه وأسرته ومجتمعه في وقت لاحق والحرمان من السلطة الأبوية والحرمات العائلي والحرمان من التربية

---

[1] محمد أبو العلا عقيدة، أصول علم الإجرام، دار الفكر العربي، ط2، 1994، ص93

[2] جودت بن جابر، علم النفس الاجتماعي، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 347.

يؤثر في تكوين شخصية الطفل وتنظيمها وتوازنها زيادة على ذلك المحيط الجبار الصلب لا يترك المجال للتعبير عن وجود الفرد ورغباته من قساوة عقاب أو إفراط الحماية، وهذا ما يدفع بالطفل إلى العدوان للإنتقام والتمرد ضد من يمثل السلطة الأبوية عليه سواء داخل الأسرة أو خارجها، كذلك من الأسباب المؤدية لجنوح الأحداث المحيط المتأرجح الذي لا يوجد فيه انسجام في السلوك التربوي نحو الطفل، حيث نجد تسامحا عندما يجب الصرامة وقسوة وعندما يتطلب الوضع الرفق وهذا ما يضع الطفل من تكوين مفهوم واضح عن المحرمات والمباحات.

3- الأسباب الإجتماعية:

وتشمل الأسباب الاقتصادية مثل الفقر وازدحام المنزل وانعدام وسائل الراحة والكثافة السكانية وضعف الدخل وغلاء المعيشة وتهميش الشباب وكثرة البطالة وتتجلى كذلك في الخلافات الزوجية والطلاق وإهمال الطفل وفي التدليل الزائد وفي التسلط والسيطرة وفي المعاملة الغير عادلة بين الإخوة، الإتكالية وهناك عوامل اجتماعية خارج المنزل مثل المحيط الذي يتكاثر فيه المحترفون والمتخلفون يسهل القيام بالفعل الجانح ورفقاء السوء وإخفاق المدرسة في تحقيق نمو شخصية الطفل من النواحي الجسمية والعقلية والنفسية وعدم المساواة والتعصب ضد الأقليات وسوء التوافق المهني والضغط الاجتماعي وتصارع القيم بين الثقافات المختلفة والبعد عن الدين وضعف الضمير الإنساني والأخلاقي.[1]

ثالثا: أشكال جنوح الأحداث

يأخذ شكل الانحراف عند الأحداث أو الأطفال القاصرين طابعا خاص وسنحاول ذكر الإنحراف السائد عند هذه الفئة:

1: الهرب: إنه شائع عند الإناث أكثر من الذكور والهرب هو إختفاء مؤقت أو طويل المدى دون تبليغ العائلة، وعندما يتكرر الهرب يؤدي إلى التشرد والهرب عكس التشرد الذي يكون عموما مؤقتا والهرب عند الإناث يصبح تشردا نظرا لرفض العائلة للبنت إذ كل هرب يعتبر عار يمس عرض العائلة وسمعتها، والهرب أسبابه متنوعة منها:

- تخفيف الضغوط الداخلية والخارجية.
- أخذ بعد العلاقات الوجدانية العائلية.
- الهرب من الشك المرتبط بالهوية.

[1] جودت بني جابر، مرجع سابق، ص 348، 349.

- حب المغامرة خاصة عند الطفل ذو الخيال الخصب.
- الخوف من عقاب الوالدين بعد القيام بغلطة، أو فشل مدرسي وهذا تحت تأثير القلق.
- الهروب من الصراعات بين الوالدين وعدم تفاهمهما وشجارهما فكلما كان المحيط قاسيا كلما تكرر الهرب.

2: التشرد: أصبح من ظواهر العصر وخاصة في البلدان الغربية وساهمت الأحداث الاجتماعية في انتشاره مثل: [1]

- الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في بداية القرن العشرين التي أدت إلى بزوغ سبعة ملايين متشرد.
- أزمة الكساد العظيم العالمية 1929م والتي أدت إلى 200.000متشرد.
- في الستينات بزوغ خاص من التشرد مسّ شباب رافضين الوضع الاجتماعي والاقتصادي الذي يعيشون في جماعات تتعاطى المخدرات.

ويشير "بورو" إلى نوعين من المتشردين هما:

1- المتشردون غير المسؤولين كالمتخلف عقليا والفصامي.

2- المتشردون المتعمدون وهم الذين يخرجون عمدا من بيوتهم رفضا للنظام العائلي والاجتماعي ويضاف إلى هذا التشرد المرتبط بالفقر، والتشرد عموما يؤدي إلى الجنوح والتسول والسرقة والبغاء.

3: السرقة: تكون السرقة فردية أو جماعية ونجد أيضا سرقة تحت سيادة أو تأثير راشدين، وتكتسب السرقة معاني كثيرة يجب وضعها في إطارها الخاص حسب ظروف السارق وحسب شخصيته:

أ- السرقة للتحدي سواء لإثبات الوجود والقوة أمام الجماعة، أو لتحدي الوالدين أو المجتمع وهنا يدرك السارق القوانين والقيم لكنه يتمرد عليها.

ب- السرقة التعويضية: وهي ناتجة عن الحرمان العاطفي والشعور بالوحدة.

ج- السرقة للحاجة وتظهر في أوساط الأحداث الذين يعيشون في حالة فقر لا تطاق فيسرقون ليقتاتو و يلبسو، ويتخلى الشباب عن هذا السلوك عندما يجد عملا يساعده على الإستقرار.

[1] جودت بني جابر، مرجع سابق: ص 350، 351.

د-السرقة بالعنف والعدوان للإنتقام من العائلة ونجد وراء هذا السلوك حقدا ونقمة كبيرة تخفي شخصية مضطربة ومريضة، لا يشعر السارق هنا بالذنب ويجد لذة في العنف ولكن هناك حالات أخرى تخفي آلام كبيرة.

4: جريمة القتل: جريمة القتل نادرة عند الأطفال قبل 13 سنة ولكنها تكثر بين 16 و20 سنة وترجع الجريمة إلى أسباب متنوعة منها: [1]

- عند الصراع في حالة النوبات الحادة.
- عند الإفراط في الإنفعال وفي حالة غضب شادة، وحسب مصلحة المراقبة والملاحظة بالوسط المفتوح.

وفي حالات نجد اتحاد الأطفال مع الأم في القيام بالجريمة أو العكس،وحسب الدراسات العالمية وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية جريمة القتل تحدث مبكرا لتسهيل ملكية الأسلحة النارية، حيث هناك أطفال ومراهقين يقتلون أو يجرحون زملائهم في المدارس أو الشوارع، ومن أنواع جرائم القتل التي يقع فيها الأحداث هناك جرائم القتل العمدي والضرب المؤدي إلى الموت

5: المخدرات: إذا كانت السرقة والجريمة والتعدي على العرض تعتبر جنوح موجها نحو الآخر لمجتمع فتعاطي المخدرات جنوح موجه نحو الذات، وبالنسبة إلى علم النفس تعاطي المخدرات والكحول ليس جنوحا بل اضطراب خاص المراهقين يستدعي المساعدة والعلاج بدلا من القمع والعقاب وظاهرة تعاطي المخدرات هي من أعراض العصر لأن المخدرات جديدة بالنسبة إلى المجتمعات ولم تصل خلال العصور السابقة إلى هذا المستوى من الإنتشار والخطورة وخاصة مع المخدرات الاصطناعية، ومن أسباب الإدمان على المخدرات ما يلي: [2]

1- رداءة الظروف الاجتماعية والعائلية والتفكك الأسري، ولكن عددا كبيرا من الشباب يعيشون هذه الظروف دون أن يغرقوا في الإدمان.

2- نقص الإعلام والتربية:وهناك أبحاث عديدة تهتم في هدا المجال بتبعية الطفل لأمه وهذا من خلال الغياب الحقيقي أو المعنوي للأب، والأمر الذي يجعل الطفل يشعر بأنه في حاجة إلى قيود تعلقه بالوالدين سواء الأب أو الأم، ويري أن المخدرات يمكن أن تساعده على ذلك.

---

[1] جودت بني جابر، مرجع سابق، ص 353.

[2] المرجع نفسه، ص 353، 354.

6: الاعتداء على العرض: هي ظاهرة قديمة قدم الإنسان وتشكل نوعا من أشكال الإنحراف السلوكي في المجتمع العام وفي مجتمع الأحداث بشكل خاص حيث تستيقظ الغريزة الحسية في هذه المرحلة وتكون نشيطة، تمكن الحدث بالاعتزاز بالنفس ويدفعه فضوله وجهله للأمور الجنسية إلى اكتشاف هذا التغيير، وقد يؤدي به إلى الرغبة في القيام بأفعال خاطئة ومرفوضة في عادات البلد كالجنسية وانتقام اتجاهها نحو الجنس الآخر فإن الحدث قد ينزلق إلى طرق الجريمة لإتباعها، كذلك نجد من مظاهر الجنوح الجنسي أن هناك كثير من الشباب في سن الأحداث يبيعون حالاتهم إلى راشدين لكسب المال وليس هناك إمكانية إجراء دراسة إحصائية لأنه لا أحد يريد التصريح بها، إلى جانب الاغتصاب والاعتداء على المحارم الذي تزاد نسبته عند الأحداث لأسباب عديدة كما أورد عامر مصباح البعض فيما يلي:عدم قيام البيئة الأسرية على الأخلاق الفاضلة والالتزام الديني واستهتار المحيط الأسري وضعف الوازغ الديني في المجتمع العام، وتعرض الأحداث إلى وسائل الإعلام الأجنبية ومتابعة البرامج الإباحية والشذوذ الجنسي، والتقليد الأعمى للنماذج السلوكية العروضية في الأفلام السينمائية والتلفزيونية.

رابعا: الأساليب العلاجية أو طرق علاج الجنوح الأحداث

1- العلاج الذاتي: هو مجموعة الجهود الموجهة نحو الشخص الحدث لتقوية ذاته حتى يستطيع النهوض بمطالب الحياة بطريقة ايجابية، وهو يركز تدخله على العوامل الذاتية التي كانت سبب في انحراف الحدث ومحاولة الحد من تأثيرها أو على الأقل التخفيف من وتيرة نشاطها ليحدث التغيير الإيجابي في استجابته وسلوكاته، ويعتمد العلاج الذاتي على الأساليب الآتية: [1]

2- المساعدة النفسية: ذلك بمساعدة الحدث على التخلص من مشاعر الخوف والقلق والذنب التي تكونه لديه في بعض المواقف في حياته، عن طريق تنمية واستثمار وتدعيم نواحي القوة والاتجاهات الإيجابية فيه مما يساعد على تأدية وظائفه بصورة واقعية، من خلال منح الفرصة له وتشجيعه في التعبير الحر عن إحساسه وخبراته السابقة، تخلصه منها بطريقة مقبولة تجعله يكتسب الثقة في نفسه من جديد.

3- التوضيح: تتم هذه العملية بمساعدة الحدث على فهم ما لديه من قدرات وكيفية تنظيفها وتوضيح الخطر المحيط به، إلا أن العديد من الأحداث لا يملكون أي دراسة بمشاكلهم مما يحول بينهم وبين رؤية

[1] خيري خليل الجميلي، نظريات في خدمة الفرد بين النظرية والتطبيق، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، مصر، 1999، ص 151.

الأخطار المحيطة بهم، وبالتالي يجب على الأخصائي الاجتماعي توضيح العوامل ذات التأثير المباشر سواء كانت أو ذاتية على سلوك الحدث، وما يجب عمله لاستغلال قدراته في إنجاح وإتمام عملية العلاج.

- **النصيحة:** من واجبات الأخصائي الاجتماعي تقديم النصائح للحدث في مختلف القضايا التي تختار فيها أو التي تتطلب نصيحة من الأخصائي الاجتماعي أو بناءا على طلب الحدث، وذلك لمساعدته على التفكير في طرح وتفسير مشاكله وإيجاد الحلول المناسبة.[1]

- **السلطة:** عن طريق التهذيب والتربية يشعر الحدث بأنه تحت سلطة وواجب عليه اتباعها وهي تمثل لسلطة الوالدين، لتعويده على طاعة والديه والابتعاد عن المروق عن سلطتها باعتباره حالة انحراف.

- **الإقناع:** يتطلب من الأخصائي الاجتماعي رحابة في الصدر ومناقشة الحدث في أرائه الخاطئة ونواحي عدم صوابها، وجد به الواقع عن طريق الإقناع بما يملكه من تأثير عقلي، لأن الحدث قد يكون غير واقعي في نظرته للموقف ويحاول التهرب منه بالعمليات العقلية المختلفة كالتبرير السلبي مثلا، ولهذا يكون الإقناع أنسب أسلوب لتعديل سلكه وتوجيهه للمواجهة المقبولة اجتماعيا.

وهناك أساليب أخرى علاجية لا تقتصر فقط على مؤسسات الخدمة الاجتماعية، وإنما تكون متواصلة ومترابطة مع مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى والمتمثلة في الأسرة عامة أساسية لضبط سلوك الأفراد وتواصل مهام هاته المؤسسات الأخرى [2].

4- العلاج البيئي:

يتمثل في الخدمات الاجتماعية الموجهة لبيئة الحدث أو الظروف المحيطة به بهدف وقف أو تخفيف ضغطها عليه، كتقديم مساعدات مالية أو إيجاد عمل مناسب له أو نقله إلى بيئة أفضل من بيئته الأصلية إذا فقد الأمل في إصلاحه بها أو ذلك لتأمين بيئة سوية مساعدة على نموه بطريقة تجعل منه فردا نافعا في المستقبل ويحظى بقبول في مجتمعه واعتزازه به وينقسم العلاج البيئي بدوره إلى قسمين:

- **خدمات مباشرة :** وهي تلك الخدمات التي تقدم للحدث مباشرة عن طريق الأخصائي الاجتماعي (أو عن طريق شخصية قانونية أو مؤسسة تتكفل بالحدث) على أن يركز هذاالأخير على الاستفادة قدر

---

[1] محمد سلامة محمد غياري، انحراف الأحداث الأسباب والوقائع والعلاج، دار المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط1، 2015، ص 221، ص 222.

[2] خيري خليل الجميلي، مرجع سابق، ص 152.

الإمكان من إمكانيات الحدث أولا ثم الموارد التي تتوفر عليها المؤسسات خاصة[1] إذا كانت تتمتع بمستوى اقتصادي مرتفع، ثم يأتي دور مؤسسات الأحداث من ناحية توفير الخدمات الاجتماعية اللازمة للحدث ومساعدته على الاستفادة منها على الوجه الصحيح، وتعويض ما حرم منه من خدمات خاصة بالأسرة قدر الإمكان، كما يمكن أن هناك خدمات اجتماعية أخرى بمقدورها المساعدة على تقديم الخدمات الاجتماعية المنقوصة، كمؤسسات المساعدة أو الإعانة والمستشفيات والعيادات الخارجية وغيرها من المؤسسات التي يمكنها المساهمة في تحسين ظروف بيئة الحدث وزيادة توافقه معها[2].

- **خدمات غير مباشرة:** هي جهود تستهدف تعديل اتجاهات الوالدين نحوه أو التفاهم على طريقة معاملته وهي تعديل اتجاهات الحدث نفسه لتصبح أقل تعارض مع اتجاهات الأشخاص الموجودين في البيئة التي تتعامل معها، مما يقلل من أثر الضغوط التي تسيطر عليه، ويجب على الأخصائي الاجتماعي (مساعد اجتماعي، وسيط اجتماعي)ان يعمل على ربط الحدث بأسرته وتهيئة هذا الأخير لاستقباله بعد خروجه من المؤسسة تجنبا لتكرار انحرافه أو حدوث مشكلات أخرى، ويتميز هذا النوع من الخدمات بأنه معنوي أكثر منه مادي وله أثر كبير في تعديل بعض الظروف البيئية [3].

خامسا: مؤسسات رعاية الأحداث في الجزائر

من أجل تجسيد سيادة اجتماعية تهتم بالأحداث المنحرفين سواء من حيث الوقاية أو إعادة التربية وكذا الإدماج الاجتماعي، وضعت الدولة الجزائرية وفقا لأمر 64-75 الذي يتضمن إحداث المؤسسات والمصالح المكلفة لحماية الطفولة والمراهقة مؤسسات ومصالح عبر التراب الوطني لمتابعة الأحداث واستقبالهم، وكذا التكفل بهم إذ نصت المادة الأولى من هذا الأمر بأن هذه المؤسسات عبارة عن تدابير مختلفة لأجل تأمين حماية الطفولة والمراهقة في حالة انحراف وتتمثل هذه المصالح والمؤسسات في: [4]

---

[1] علي إسماعيل علي، العلاج القصير في خدمة الفرد والتدخل في مواقف الأزمات، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1995، ص 93، ص 97.

[2] المرجع نفسه، ص 98، ص 99.

[3] محمد سلامة محمد غياري، مرجع سابق، ص 222.

[4] محمد مزيان، الأسرة وانحراف الأحداث، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة جيجل، الجزائر، 2010، ص 84.

1- مصالح الملاحظة والتربية في الوسط المفتوح:

توجد بكل ولاية مصلحة الملاحظة والتربية في الوسط المفتوح وقد تفتح فروعها في دوائر كبرى ومن وظائف هذه المصلحة هي الاهتمام والمتابعة للأحداث في الوسط الطبيعي (الأسرة، المدرسة... الخ) كما تهتم بمتابعة الأحداث الموضوعين تحت نظام الحرية المحروسة الخاصة بالأحداث ذوي الانحراف الخلقي والإدماج الاجتماعي.

2- مراكز الحماية وإعادة التربية:

وهي مؤسسات داخلية تقوم بإيواء الأحداث وسط مراكز مغلقة نسبيا وتعتبر هذه المؤسسات ضرورية في حالة وجود صعوبات للحدث في الوسط الأسري، ونظرا لدرجة خطورته وانحرافه، يوضع الحدث في هذه المؤسسات بأمر من قاضي الأحداث مع إمكانية متابعة التعليم أو التكوين المهني خارج المؤسسة في مؤسسات عادية برعاية ومراقبة المربيين والمتخصصين النفسانيين والأخصائيين الاجتماعيين تتواجد هذه المؤسسات في كل المؤسسات ذات الكثافة السكانية المرتفعة.

سادسا: مؤسسات التكفل بالأحداث الجانحين

1- دور المؤسسات الأمنية في ضبط جرائم الأحداث:

أ- دور الشرطة:

هي أقرب السلطات إلى بيئات المجتمع على اختلاف مستوياتها،وهي أول الأجهزة قدرة على جمع المعلومات عن سلوك الحدث، وتقوم بهذا الدور بوصفها سلطة ضبط إداري فتقي الأحداث من الانحراف وتقوم بضبط جرائمهم خلال أسلوب معين في التعامل معهم، ولمهام جانبيين: [1]

جانب إداري: يتمثل في الدور الوقائي أو الجريمة وقوعها.

جانب قضائي: يتمثل في تدخل بعد وقوع الجريمة لكشف المجرمين.

[1] محمد أحمد الزغبي، أسس علم النفس الجنائي، الأردن، 2001، ص 211.

دور الشرطة في وقاية الأحداث من الانحراف:

يكمن هذا الدور الذي تقوم به في إنقاد الأحداث من الانزلاق في مهاوي الجريمة، عن طريق مساعدتهم في اجتياز هذه المرحلة الشائكة في حياتهم مع تقديم العون لهم ولهذا أوضحت الجمعية العامة لمنظمة الشرطة الدولية الجنائية في اجتماعاتها عام 1954 بهذا الدور لشرطة الأحداث فجاءت توصياتها كالآتي:

- ضرورة التوجيه نحو العمل الوقائي في شأن الأحداث، تأكيد أهمية المشكلات الاجتماعية والإجراءات الوقائية برامج تدريب رجال الشرطة.
- ضرورة توثيق العلاقة بين الشرطة والشعب ودعوة الشعب للمعاونة لأن العلاقة ليست قانونية فحسب بل هي اجتماعية.
- العناية بالأطفال الضالين والذين هجرتهم عائلتهم.
- الاهتمام بالأماكن التي تكون مراكز جذب الأحدث.
- عقد اجتماعات وإلقاء محاضرات في أندية وبيئات الأحداث.
- اشتراك في اللجان التي تراقب عرض وإنتاج الأفلام السينمائية.
- إنشاء أندية للشباب قصد تجنب الأحداث مخاطر قضاء أوقات الفراغ في المحلات والطرقات.
- دعوة المنظمة العامة للدفاع الاجتماعي إلى عقد ندوات يدعي إليها ضباط بهدف تعميق المفاهيم الحديثة لعلاقات بالجمهور وأساليب تطوير هذه العلاقة. [1]

كذلك على الشرطة القيام بإجراء تحريات أو تحقيقات أولية عن ظروف الحدث وأوضاعه الاجتماعية وهذا في حالات معينة:

إذا ساءت معاملة الطفل في أسرته،وكذلك إذا كان أولياء أمور الحدث يدفعونه للجريمة أو إلى أغراض منافية للأطفال.

[1] محمد أحمد الزعبي، المرجع نفسه، ص 212.

كذلك على الشرطة أن تولي عناية خاصة بالأطفال الضالين والمهملين ومجهولين النسب، وكذلك على الشرطة تسليم الأطفال إلى أسر بديلة في حالة عدم إصلاح أسرهم للرعاية لأي سبب والأعمال الوقائية التي يمكن أن تقوم بها. [1]

2-دور قاضي الأحداث:

تنص المادة 449 ق. إ.ج الجزائية الجزائرية: [2]

"إنه يتعين في كل محكمة تقع عقب المجلس القضائي قضائي أو قضاة يختارون لكفاءتهم وللعناية التي يولونها للأحداث، وذلك بقرار من وزير العدل لمدة ثلاثة أعوام". [3]

أما في المحاكم الأخرى فإن قضاة الأحداث يعينون بموجب أمر صادر من رئيس المجلس القضائي بناء على طلب النائب العام ويمكن أن يعهد قاضي تحقيق أو أكثر مكلفين خصوصا بقضايا الأحداث بنفس الشروط التي ذكرت في الفقرة السابقة.

تعين القاضي كدارس لعلم النفس والاجتماع: نظرا لما يتميز به الأحداث من طبائع وعقليات خاصة ومتميزة عن الكبار فهم يحتاجون إلى معاملة خاصة، وما نشؤ محاكم خاصة بالأحداث إلا دليل على ذلك، بأن تضطلع هاته المحاكم بمهمة استجلاء ظروف الانحراف وعوامله، حتى لا يكون للحكم تأثير سلبي على الحدث خاصة إذا كان هذا الحكم معيب، أو غير صائب مما يؤدي بالحدث الجانح المبتدئ إلى صيرورته مجرما معتادا، فوجب على قاضي الأحداث أن يكون على دراسة بنفسية الحدث وكيفية معاملته في لين وفق وملاحظة تصرفاته أثناء مثوله أمامه لمعرفة ما ينم عما بداخله، وأثر الظروف المحيطة به. [4]

وهذا ما أكدته المادة 453 إ.ج. جزائرية، لهذا يحب أن يكون قاضي الأحداث على إطلاع واسع في علم النفس والاجتماع وأساليب التربية الحديثة الخاصة بالطفل وحتى نصوص علم الإجرام لدى الأطفال، وبالتالي يجب أن يكون قاضي الأحداث مربي أكثر منه مطبق لنصوص قانونية جافة.

---

[1] بدرة ميموني معتصم، الاضطرابات النفسية والعقلية عند الطفل المراهق، الجزائر، ط 2، 2005، ص 452.

[2] العيد سليمان، وقاية الأولاد من الانحراف، المجلة العربية، 1990، ص 297.

[3] صبري جرس، مشكلة السلوك السيكوباتي، دار المعارف، مصر، 1999، ص 04

[4] المرجع نفسه، ص ص 04- 07.

3- دور المحكمة:

ينحصر دور المحكمة أساسا في علاج الحدث الجانح وتقويمه بإبعاده عن منابع الجنوح الانحراف وجب عليها أن تكون في أسس علاجية ناجحة بالتقصي عن أسباب الانحراف ومحاولة إزالتها وإبعاد الحدث عنها وإعادة تكيفها مع مجتمعه. [1]

- مرحلة التنفيذ وضمانات الحدث فيها:

إن لقاضي الأحداث صلاحية مراقبة المؤسسات سواء كانت عقابية أو مراكز إعادة التربية، بما أنه قاضي تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد المتهم وإن تبين للقاضي استقامة وصلاح الحدث يستطيع أن يفرج عنه.

وله سلطة كبيرة في مراقبة مدته والتحكم فيها، ويحوز للقاضي في كل حين في قضايا الأحداث أن يأمر بتعديل التدابير التي أمر بها أو العدول عنها بناء على طلب القاصر أو والديه، أو وليه أو وكيل الدولة، ويتولى قاضي الأحداث بناءا على النصوص القانونية بالإشراف والرقابة على تنفيذ الأحكام ويتولى زيارة كافة الجهات التي تتعاون مع محكمة الأحداث. [2]

فتكون المراقبة ولو كل ثلاثة أشهر ولكل حدث ملف خاص بالتنفيذ ويقوم المراقب الاجتماعي بالإشراف على تنفيذ التدابير.

ولا يجوز التنفيذ على الحدث بطريق الإكراه البدني، ولا يلتزم الحدث بأداء أي رسوم أو مصاريف أمام جميع المحاكم في الدعاوى المتعلقة بقضاء الأحداث، وتنفيذ العقوبات المقيدة للحرية في مؤسسات خاصة بالأحداث. [3]

4- دور النيابة العامة:

تقوم النيابة العامة بتوجيه الاتهام إلى المتهم وذلك ببيان الفعل المرتكب واكتمال الأركان القانونية، وما قد يحتوي عليه ظروف مشددة وأخيرا المطالبة بتوقيع العقوبة المنصوص عليها قانونا وتظل النيابة

---

[1] العيد سليمان، مرجع سابق، ص 297.

[2] محمد أحمد الزعبي، مرجع سابق، ص 132.

[3] المرجع نفسه، ص 133.

العامة على اتهامها في كل مراحل أو درجات الدعوة والتقاضي ويقابلها دور الدفاع الذي يحاول التشكيك في حجج الاتهام وعادة طلب براءة المتهم. [1]

يختلف دور النيابة العامة في قضاء الأحداث عن دورها في القضاء العادي فتسعى إلى الحدث بأن تلعب دور الدفاع والدعوى العمومية عند الأحداث تسمى بـ"الدعوى العمومية للطفولة".

ويجب على القاضي شرح محتوى قرار الإتهام في كلمات مبسطة ثم يطلب الجانح الحدث أن يسرد بنفيه تاريخه وقد أكدت أن طريقة العمل هذه أحسن الطرق وللمدعي لعام أن يضيف الجزئيات المرتبطة بالأمر التي نسي الحدث الجانح الإشارة إليها في معرض كلامه. [2]

5- دور المراكز المختصة في التكفل بالأحداث:

تعد مراكز حماية الطفولة التابعة لوزارة الأسرة والتضامن والجالية بالخارج أكثر انفتاحا من مؤسسات الوقاية التابعة للمندوبية العامة للسجون، وذلك راجع إلى كونها تقوم بإيواء الأطفال الذين لم يبلغوا بعد سن الرشد الجنائي، ويوجدون في وضعية صعبة والذين ارتكبوا جنحا ومخالفات، حيث يتم إيداعهم إلى أن تتم إعادة تربيتهم وتأهيلهم مهنيا، اجتماعيا، تربويا ونفسيا، بخلاف مؤسسات الوقاية الخاصة بالذين ارتكبوا جناية أو جريمة يعاقب عليها القانون بعدة سنوات سجنا نافذة.

جل هذه المراكز تلقت دعما، وشهدت عدة إصلاحات سواء على مستوى البنى التحتية أو على مستوى طريقة التعامل مع نزلاءها، من قبل حقوقيين ومربين لإعادة إدماج هؤلاء، هذه الأخيرة التي تقوم بإنشاء عدة مرافق داخل المراكز الإصلاحية، إذ أنها قامت بإنشاء مراكز التكوين المهني وإنعاش الشغل داخل عدد كبير من المراكز الإصلاحية لتدريس بعض الاختصاصات والشعب، وذلك لضمان تعلم مهنة تضمن للنزلاء العيش الجيد بعد خروجهم من المراكز، والتكفل بتشغيلهم في إطار نظام الرعاية اللاحقة، تفاديا لظاهرة العود، أما على مستوى طريقة التعامل مع النزلاء، فإن هذه المراكز منحت عدة حقوق للنزلاء على اعتبار أنهم الفئة المستهدفة للاستفادة من هذه الإصلاحات،[3] وذلك لتوفير جو ملائم يخول لهم القيام بعملية تغيير سلوكهم وإعادة تربيتهم وتأهيلهم وبشكل جيد، بغية خلق أفراد صالحين في المجتمع

---

[1] العيد سليمان، مرجع سابق، ص 300.

[2] المرجع نفسه، ص 302.

[3] مصطفى حجازي، الأحداث الجانحون، دار الطليعة، بيروت، 1981، ص 115.

وفاعلين ناشطين فيه، هذا المجتمع الذي سيطاردهم بوصمتهم الاجتماعية حتى وإن تم إصلاحهم وأصبحوا أشخاصا بعيدين عن الانحراف والجنوح. [1]

- **تبعات التكفل في المراكز على شخصية الحدث:**

إن التواجد داخل مركز إصلاحي لا يعني الابتعاد عن الأعمال المنحرفة والجانحة، فهو عبارة عن مجتمع مصغر، يمارس فيه «سلوكات انحرافية» تتوافق مع وضعيتهم داخل المركز كالتمرد على وقت النوم، والاحتجاج على كمية ونوعية الأكل المقدمة، والقيام أحيانا بسلوكات شاذة فيما بينهم...

أما عن أسباب الدخول إلى هذه المراكز فهي متعددة، حيث تأتي شهادات الأحداث متداخلة فيما بينها، أسباب تكرر نفسها عند التنقل من حدث إلى آخر، مثل الأسباب الاقتصادية كالفقر والبطالة والإقامة في الأحياء الهامشية، وانحراف الوسط الاجتماعي (انحراف أحد الأبوين أو كليهما، غياب القدوة، الإسراف في اللين والتهاون والسلبية أو الإفراط في الصرامة والقسوة وفرض السلطة)، دون إغفال المشاكل النفسية التي تلعب دورا أساسيا في تعزيز عملية المرور إلى الفعل الإجرامي/ الانحرافي، ذلك يتوقف على مدى هشاشة شخصية الفرد ومدى تأثره بالعوامل الخارجية. [2]

خاصة في فترة المراهقة التي تكون مرحلة التحرر من سلطة الآباء، والتمرد على الواقع المعيش، حيث يتصف سلوك المراهق بالإندفاعية وعدم القدرة على ضبط النفس، فيوجه شحناته الانفعالية نحو سلوكات جانحة وغير متفقة مع قوانين المجتمع، وذلك نتيجة الصراعات النفسية الداخلية التي يعاني منها.

لكن قبل الحديث عن لحظة الخروج من المراكز وتبعاتها، يلزم معرفة ما مدى الإصلاح الذي عرفته هؤلاء الأحداث داخل المركز، وهل تمت فعلا إعادة تربيتهم وتقويم سلوكهم. فأحسوا بخطئهم وبأنهم آثمين قاموا بسلوكات جانحة لا تتفق مع قوانين المجتمع وتقاليده، ووجب عليهم تغيير سلوكهم، فالتغيير يجب أن يكون صادرا من دواتهم، وأن تكون لديهم قابلية للتكون مهنيا وتعلم ما ينقصهم وما فقدته من أشياء عند سلوكهم الانحرافي، حيث إن المشرفين على المركز ما هم سوى مسهلين لعملية إعادة التربية والإصلاح، هذا لا يعني أن جميع الظروف مهيأة وملائمة لهم للتكون مهنيا وتربويا، فهناك الاصطدام

[1] مصطفى حجازي، المرجع السابق، ص 116.

[2] جابر عبد الحميد جابر، سيكولوجية التعلم ونظريات التعلم، دار النهضة العربية، القاهرة، 1976، ص 98.

بواقع قدم المناهج المتبعة داخل المركز، غير أن أكثر ما يحز في نفس الأحداث، وما يؤاخذ عليهم بعض المشرفين على تكوينهم، هو معاملتهم وكأنهم أشخاص عاديون وليس كأفراد يعانون لهم مكانة ووضعية خاصة يلزم أخذها بعين الاعتبار، بحيث يجب أن يكون لهؤلاء المشرفين تكوين خاص بهذه الشريحة من المجتمع. [1]

إن هذا العرض المختزل والمصغر لمظاهر حياة فئة خاصة من المجتمع، هذه الفئة التي توجد في مرحلة تشكل نقطة صراع بين مرحلتين في حياة الفرد، مرحلة المراهقة التي تكون بمثابة فوهة البركان الذي يخرج بتراكمات السنين الماضية، من مكتسبات ومخلفات مرحلة الطفولة، فتلعب العوامل النفسية والاجتماعية دورا مهما في تكوين هذا الفرد، إما أن تجعله شخصا متزنا وسويا أو أن تأخذه إلى طريق الانحراف والجنوح، هذا الجنوح الذي يقوده إلى المراكز الإصلاحية ليتم إصلاحه وإعادة تركيبته وتأهيله من أجل إدماجه في المجتمع، واندماجه فيه بشكل جيد، لتبدأ حياته الجديدة وسط هذه المراكز، حياة سيتمرد عليها في اللحظة الأولى، لكن سرعان ما يتعود عليها وبألفها ويتكيف مع المحيطين به، إلى حين مغادرته لها إما باعتباره شخص مؤهلا للعيش في المجتمع، أو شخصا أكثر انحرافا وحقدا على هذا المجتمع. [2]

سابعا: النظريات المفسرة لجنوح الأحداث

❖ النظرية البيولوجية:

لقد امتدت نظرة "أرسطو" في معرفة أخلاق وصفات الفرد عن طريق معرفة صفاته الجسمية إلى علماء الغرب وذلك بواسطة أسلوب الفراسة والكهانة وقد تم تطبيق أسلوب الفراسة على بعض فئات المجرمين معلنين أن الانحراف يرجع في الأساس إلى اختلال النمو الطبيعي لأجزاء الدماغ، إن أصحاب النظرية البيولوجية يعتبرون أن العامل البيولوجي عنصرا أساسيا وحاسما في تشكيل الشخصية وتحديد السلوك ويعتبر العالم الإيطالي" **لومبروزو**" مؤسس المدرسة الوضعية وهو صاحب الفضل في تأسيس النظرية البيولوجية التي اهتمت بدراسة وتحليل المناظر البيولوجية لجسم الإنسان وعلاقة هذه المظاهر بسلوك الإنسان، إذ يرى **لومبروزو** أن هناك علاقة إيجابية بين الصفات الجسمية وانحراف الأطفال

[1] جابر عبد الحميد، المرجع سابق، ص ص 99، 100.

[2] المرجع نفسه، ص 100.

والتشرد حيث يرى أن الأطفال المنحرفين أو الأحداث والمتشردين يتسمون بصفات جسمية قبيحة منذ ولادتهم، كما اعتبر الإنحراف هو نتيجة لتشوهات جماعية وعصبية تخل بالعلاقة بين وظائف الإدارة والقيم الخلقية في الدماغ أو بين مركز الغرائز على السلوك، وقد حدد **لومبروز** مجموعة من السّمات التي تميز الشخص المنحرف بالميلاد على حد اعتقاده وتتمثل هذه السّمات فيما يلي:

- اختلاف الرأس حجما وشكلا عن النمو الشائع في بيئة المنحرف.
- خلل في نصفي الوجه والفك والعينين والتواء الأنف.
- إمتلاء الشفتين والوجنتين وضخامتهما وبروزهما.
- خلل في شكل الذقن. [1]
- طول زائد للذراعين.

ويرى **لومبروزو** أن السلوك المنحرف أو الإنحرافي فطري وطبيعي في الإنسان وهذا في نظريته المجرم المطبوع هو يعتبر إنسان مفطور على الإنحراف ومنه الدراسات التي أجريت في هذا المجال دراسة الذكاء حيث يرى العلماء بأن الإنسان الذكي يحتاج إلى مجتمع وبيئة تقدر له هذا الذكاء وتوظفه لغايات خلاَقة وشريفة وعندما لا يتهيأ له ذلك، فإنه يصاب بالإحباط والنفور من المجتمع الذي يعيش فيه فيلجأ إلى استغلال قدراته وذكائه وإشباع حاجاته ورغباته عن طريق اللجوء إلى السلوك الانحرافي وسوف يقوم به بذكاء.

ولقد وضع **لومبروزو** مجموعة من الخصائص البيولوجية التي يرى أنها تميز الشخص المنحرف عن غيره، وخلاصة فرضياته في تفسير السلوك المنحرف أنه اتجه اتجاها بيولوجيا، حيث أرجع الأسباب إلى تطورات أنثربولوجية معينة، كما أكد الحتمية البيولوجية، واعترف بقوة تأثير هذه الأسباب على الرغم من إختلاف الظروف الاقتصادية واختلاف البيئة، ولذلك يعتقد أن الجريمة ظاهرة حتمية مستمرة رغم جهود السلطات المختصة لعلاجها أو القضاء على أسبابها أو الوقاية منها.

❖ **النظرية النفسية:**

تعتبر النظرية النفسية امتدادا للنظرية البيولوجية بالرغم من رفضها لبعض الآراء والأفكار التي تبنتها مع اهتمامها بالاضطرابات العاطفية وما يشابهها عند الحديث عن المزاج الفردي وقد أرجعت

[1] محمد سلامة، محمد غباري، الدفاع الاجتماعي في مواجهة الجريمة، دار الوفاء للنشر، مصر، 2005، ص 89، 90.

الإنحراف إلى اضطرابات في طبع الإنسان، وقد ربط علماء النفس الجنوح بالاضطرابات العاطفية، ويرون أن تفسير السلوك الجانح ما هو إلا أسلوب حركي لتكوين علاقة مع الأشخاص الآخرين تكمن وراءه دوافع عدوانية كالدافع الجنسي أو العدواني، ويحاول أتباع النظرية النفسية البحث في ذات الإنسان والسير نحو شخصية الجانح لأن مكونات شخصية الفرد الداخلية هي التي تدفعه إلى ارتكاب أي فعل منحرف ولقد سعى "**فرويد**" وهو مؤسس وعميد مدرسة التحليل النفسي التي تسعى لمعرفة مصدر المشكلة أو المرض النفسي من خلال دراسة اللاشعور الذي يشتمل على الذكريات المفرحة والمؤلمة لأي فرد كان،ويقسم **فرويد** الشخصية الإنسانية إلى ثلاثة أقسام وهي كالتالي: [1]

1- الهو: ويشتمل الغرائز الفطرية والشهوات ويسعى الهو إلى إشباع جميع رغبات وشهوات الإنسان بأي وسيلة كانت حتى يتجنب الإنسان الألم والاضطراب.

2- الأنا: وتأتي هذه المرحلة عندما تنمو حواس الطفل وأجهزته العقلية والعصبية وبمجرد إدراكه التام لذاته ومعرفته لبيئته التي تبدأ بالأسرة ثم العالم الخارجي، تزداد رغباته ونزعاته وتتشعب علاقاته، ومع هذا التشعب تبرز هذه الرغبات وتصطدم مع العالم الخارجي الذي قد لا يحقق له جميع رغباته، وهنا يبدأ الصراع وتبدأ الضغوطات النفسية عليه وفي هذه الحالة تعتمد قدرة التوافق على قدرة الأنا على التوافق السليم بين رغبات الفرد وبين الواقع الذي يعيشه،وأن عدم قدرة الأنا على السيطرة يؤدي بالشخص إلى السلوك المرضي أو الجانح بسبب إشباع الدوافع الفطرية بشكل زائد وسيادة اللّذة وإهمال مبدأ الواقع.

3- الأنا الأعلى: ويعرف بالضمير أو الوعي أو النفس اللوامة، ويتضمن المبادئ والمثل والقيم الدينية الموروثة عن طريق التوارث الاجتماعي، ويرتبط نمو الأنا الأعلى على سلامة نمو الذات وتقدر الأنا الأعلى على ضبط الأمر على التأثير، وإذا ما ضعفت الذات العليا فإن هذا يجعلها تتحرر وتفلت من القيم والمثل وتتحرر وبالتالي الدوافع والغرائز، وتبدأ بالتفسير والبحث عن طرق ووسائل الإشباع وتحقيق اللّذة دون النظر أي معيار أو قيمة خلقية أو دينية وهنا يقع الشخص في الإنحراف ويقول أتباع النظرية التحليل النفسي أن الجريمة تنشأ عن العقد النفسية التي تكونت عند الفرد أيام الطفولة بداية من الميلاد وعقده أذيب وعقدة النقص العضوي والتنشئة الأسرية الغير سليمة التي تؤدي إلى تضارب الأجهزة الثلاثة **الأنا والهو والانا الأعلى،** أن عدم قدرة هذه الأجهزة الثلاثة على إشباع رغبات الفرد يؤدي إلى حدوث الجريمة وإلى السلوكات المنحرفة الجانحة والممارسات الإجرامية، كما ركزوا أيضا مؤيدين هذه النظرية

[1] بدرة معتصم ميموني، مرجع سابق، ص 243.

على دور الغرائز كباعث للسلوك الإنساني وخصوصا الغريزة الجنسية التي يفترضون أن لها الدور الأول في تكوين السلوك الإنسان، بالإضافة إلى تأثير الجوانب النفسية في السلوك الجانح الإنحرافي بوجه عام وقد وضعت مدرسة التحليل النفسي مجموعة من الفرضيات حول انحراف الأحداث وهي: [1]

- إن السلوك الانحرافي هو نتيجة لتنشئة اجتماعية غير سوية أو ناقصة.
- أن السلوك الانحرافي في الفرد هو تعبير الفرد عن حالة الإحباط الذي يعاني منه الفرد نتيجة للحرمان من إشباع الحاجات النفسية الاجتماعية الأساسية .
- أن السلوك الانحرافي هو تعبير عن ظاهرة اللامعيارية (الأنومي).

❖ **نظرية الإختلاط التفاضلي:** (كريسي DomlkGressey سنة 1924 وسندرلاند Edwin hcuthenland سنة 1939):

وتندرج نظرية المخالطة الفاضلة تحت فئة النظريات النفسية الاجتماعية المفسرة للسلوك غير السوي، فهي تضع في اعتبارها الاتجاه النفسي والاتجاه الاجتماعي، محاولة في ذلك تحقيق التوازن بين العوامل الفردية والعوامل الاجتماعية عند دراسة السلوك غير السوي، وتنظر النضريات النفسية والاجتماعية إلى الشخصية باعتبارها المتغير الوسيط الذي يكشف عن جوانب البناء الاجتماعي، وما يمارسه من أثر في الشخصية الإنسانية، وانعكاس ذلك الأثر على ما يقوم به الفرد من أفعال وما يشعر به من خصائص وسمات. [2]

تناول كل من **سندرلاند وكريسي** مسألة الضبط الاجتماعي في سياق عرض موضوع العقاب الانتقال في المجتمع الحديث، وذلك في كتابهما الشهير " **علم الجريمة**" الذي نشر في عام 1924 .

وتحدث كل منهما عوامل ضعف الضبط الاجتماعي في النقاط التالية:

- التطور في نمط الأسرة من النمط المعتمد إلى النمط النووي (الأبوين والأولاد).
- التطور في وظائفهما، حيث شاركتها بعض المؤسسات الاجتماعية في بعض الوظائف ونتج عنه ضعف الوحدة الأسرية، ويتجلى ذلك في عدم تقاسم النشاطات والمصالح المشتركة.
- ضعف الجيرة بسبب انتقال الأسرة النووية إلى جيرة فيها السنن غير متجانسة.

---

[1] بدرة معتصم ميموني، مرجع سابق، ص244.

[2] السمري، عدلي محمد وآخرون، علم الاجتماع الجريمة والإنحراف، دار عمان المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2010، ص 48.

– أدت زيادات الإنتقال إلى اتساع حدود التفاعل من المجتمع المحلي إلى الوطن أو العالم كله، مما حجب ظهور أثار السلوك في الحال سواء بالنسبة لأعضاء المجتمع المحلي أو بالنسبة للمشاركين في إطار التفاعل الأوسع.

بسبب الانتقال وجدت ظروف الإبهام وضعف الأجهزة التي كانت تتكفل بالضبط في معظم المجتمعات الأولى[1].

ويرى **وكريسي سندرلاند** ضرورة الحد من العقاب كوسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي ويعتبر أن الضبط الاجتماعي الفعال يولد في ثلاث عناصر هي:

- الضغط والتقدير والاستجابة: حيث يتحقق الامتثال في السلوك إذا توفرت هذه العناصر، أكثر مما يتحقق من خلال الخوف من العقاب.

أ– بمجرد الخوف من العقاب يسبب له أثر رادع،وإنما يتحقق الأثر نتيجة للخوف من فقدان المركز الاجتماعي.

ب– إن الخوف من فقدان المركز الاجتماعي ليس هو الخوف الحقيقي، وإنما ينجم خوف الشخص عن شعوره عند ارتكابه لفعل معين ينتهك به معايير الجماعة والقانون في نفس الوقت، بأن هذا الانتهاك لا يتلاءم مع نظرته لذاته. [2]

وأن هذه الانتهاكات يقلل من تقديره لذاته لذلك يعدل عن القيام لهذا الفعل الشعوري بعدم الارتياح لإنتهاك هذا المعيار، وهذه هي طريقة الضبط الأساسية.

ج– إذن للجماعة المرجعية للشخص دور هام في الضبط الاجتماعي، فهي التي تحدد أن انتهاك المعايير والقانون يتلائم أو لا يتلائم مع مقام أعضائها، لذا فإن الطريقة المؤثرة في الضبط هي الطريقة اللارسمية عن طريق الجماعة التي تكافئ الامتثال بدلا من معاقبة عدم الامتثال.

---

[1] الصالح مصلح، الضبط الاجتماعي، الأردن للوراق للنشر والتوزيع، ط1، 2004، ص 214، ص215.

[2] المرجع نفسه، ص 116، ص 117.

ويقترحان في هذا السياق إستبدال نظام العقاب والتركيز على الجانب الوقائعي من خلال إطراء قيم معينة، وعندما تصبح القوانين المتعلقة بهذه القيم غير ضرورية [1]

تؤكد نظرية **سندرلاند وكريسي** على أهمية الأسرة التي ينتمي إليها الفرد ومدى ما تمارسه عن تأثير على شخصيته وسلوكه، من خلال علاقاته بأفراد الأسرة وتفاعله معهم [2]، لأن التفاعل الأسري هو الإطار الذي يتعلم فيه الفرد ويري **سندرلاند** أن السلوكيات المضادة للأسرة ومن ثم المجتمع هي سلوكيات يتعلمها الفرد ولا يرثها، ويتم تعلم هذه السلوكيات من خلال الاتصال المباشر بالأشخاص ذوي العلاقة القوية مع الفرد مثل الأبوين، والإخوة أكثر مما يحدث من خلال الاتصالات الغير مباشرة كوسائل الإعلام وليبدأ الفرد في ممارسة السلوكيات المضادة للأسرة والمجتمع عندما تكون الأفكار التي تؤكد مخالفة القوانين أقوى من تلك التي تؤكد احترام القوانين وتلعب الأسرة دورا كبيرا في ترجيح أحد هذه الاتجاهين.

❖ **نظرية الوسط الاجتماعي:**

ترى هذه النظرية أن الجريمة وليدة الوسط الاجتماعي الذي توجد فيه وكان من أهم روادها "**لاكساني**" وهو المؤسس الحقيقي لهذه المدرسة وكانت أفكاره حول تفسير السلوك الإجرامي قد جاءت كردة فعل لتطرق أفكار "**لومبروزو**"، فمن ناحية يرى أن الجريمة ظاهرة شاذة في المجتمع ورغم ذلك فكل مجتمع يفرز المجرمين الذين يستحقهم، ومن ناحية أخرى يرى أن الوسط الاجتماعي هو البيئة التي ينمو فيها الإجرام وأن المجرم كالجرثومة التي لا قيمة له منذ اللحظة التي تجد فيها البيئة الصالحة لنموها.

ويرى أيضا أن العوامل الفردية بدون هذه البيئة لا يمكن أن تدفع بمفردها الإنسان إلى الجريمة، فضلا عن ذلك فإن البيئة أو الوسط الاجتماعي الذي ينمو من خلال السلوك الإجرامي يشمل البيئة الطبيعية والثقافية والاجتماعية وأخيرا يرى **لاكساني** أن مقاومة الجريمة يستلزم تغيير وتطوير البيئة على نحو يجعلها أقل صلاحية لإفراز المجرمين ويتم هذا بتطوير وتدعيم التضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع، فالبيئة الاجتماعية هي التي تشكل الفرد على نحو يدفعه عرضا أو بصفة دائمة إلى الجريمة بل

---

[1] الصالح مصلح، المرجع السابق، ص 117.

[2] الصويعي البشير صالح حنان، الخلفية الاقتصادية الاجتماعية للأسرة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي للمرأة بغازي، دار الكتب الوطنية، ط1، 2010، ص 51.

واتخاذها حرفة دائمة له، ويدل على هذا القول بأنه من الملاحظ أن الأغلبية الساحقة من مرتكبي جرائم القتل والسرقة لم يجدوا التربية الصالحة أو الرعاية والرقابة اللازمين خلال مرحلة الطفولة.[1]

فكان الشارع بالنسبة لهم هو المدرسة الحقيقية للإجرام حيث يعيشون مع بعضهم البعض في مجموعات، ثم تحولوا إلى مجرمين محترفين لأسباب عضوية كما ذهب "**لومبروزو**" بل لأنهم اختاروا الجريمة كمهنة لهم، ويرى أصحاب هذه المدرسة أن التقليد هو العامل الأساسي للإجرام فمعظم الأعمال والتصرفات تتم من خلال (القدوة أو المثل) بطرق التقليد ولقد صاغوا للتقليد ثلاثة قوانين:

1- إن الأفراد يقلدون بعضهم البعض على نحو أكبر كلما كانوا متقاربين.
2- في الغالب يقلد المرؤوس رئيسه أو من هم في طبقة أدنى يقلدون المنتمين إلى طبقة أعلى.
3- في حالة وجود تعارض بين الأذواق القديمة والحديثة، فإن الحديث يتم تقليده ويطرد القديم.

ورغم ذلك فإن السلوك الإجرامي لا يرد في مجموعه إلى التقليد لأنه يعتبر أن الإرادة الفردية لها دورها كذلك بعيدا عن تأثير التقليد وهذا يؤدي إلى اعترافه بأن المسؤولية الجنائية أساسها حرية الإرادة وليست الحتمية لما يذهب رواد المدرسة الوضعية الإيطالية.

ونجد أيضا أن الحدث يخضع لضغط عدة عوامل اجتماعية ناتجة عن البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها فتواجده في أسرة تعاني الطلاق وإهمال الأبوين وقساوتهما يؤدي إلى الهروب من الجو الأسري المشحون بالخلافات والمشاكل الأسرية فلا يجد سوى الشارع وجماعة الرفاق بديلا لأسرته فينقاد للانحراف نتيجة التقليد الناجم عن تواجده في وسط اجتماعي منحرف. [2]

---

[1] الكنابيى إدريس، ظاهرة انحراف الأحداث- دراسة اجتماعية الطفولة المنحرفة في المغرب، مطبعة التومي، ط1 ، 1976، ص45

[2] الكنابيى إدريس، مرجع سابق، ص46

خلاصة الفصل:

لا يمكن دراسة ظاهرة جنوح الأحداث ومعرفة نتائجها السلبية على المجتمع أو العائلة، دون معرفة الأسباب والأشكال السلوكية الإجرامية التي تتخذها هذه الظاهرة بعد قيام الأحداث الجانحين بالسلوك الإجرامي، الذي يجلب الضرر والأذى للآخرين ويعرض المجتمعات للمشكلات والسلوكات التي تعرقل عملية تقدمه الاجتماعي ونموه الحضاري.

الفصل الرابع: الأحياء السكنية الجديدة

تمهيد

أولا: تعريف الأحياء السكنية الجديدة

ثانيا: الغرض من تشييد الأحياء السكنية الجديدة

ثالثا: أنواع السكنات بالأحياء الجديدة

رابعا: العوامل المشكلة لعلاقات الجيرة بالأحياء السكنية الجديدة

خامسا: أسباب وعوامل الجنوح في الأحياء السكنية الجديدة

سادسا: أشكال الانحراف داخل الأحياء السكنية الجديدة

سابعا: النظريات المفسرة للأحياء السكنية

خلاصة الفصل

تمهيد:

مرت الجزائر بتحولات اجتماعية واقتصادية جد هامة وتزامن ذلك مع الازدياد في عدد السكان بنسب عالية والتحولات الكبيرة لأنماط العيش التي عرفها المجتمع الجزائري بعد الاستقلال، وتمثلت هذه التحولات على مستوى الهيكل العمراني ونمط البناء، مما دفع الدولة إلى انتهاج سياسة تنموية وإدراج برامج سكنات تمركزت في أحياء معينة من المدن مما أفرز ظواهر اجتماعية سلبية احتضنتها هذه الأحياء، وقد تطرقنا خلال هذا الفصل إلى مفهوم الأحياء السكنية الجديدة،ثم تطرقنا إلى أنواع السكنات في الأحياء السكنية الجديدة والعوامل المشكلة لعلاقات الجيرة في هذه الأحياء، ثم أسباب وعوامل الجنوح في هذه الأحياء السكنية الجديدة، وأيضا أشكال الانحراف في الأحياء السكنية الجديدة، وأخيرا تطرقنا إلى النظريات التي تناولت هذه الأحياء السكنية الجديدة واعتمادا على بعض النماذج التي تمثل هذه الأحياء السكنية الجديدة.

أولا: مفهوم الأحياء السكنية الجديدة

هو العمران الذي يخضع لخطة موضوعية يقوم على تنفيذها جهاز حكومي يتولى الإشراف على توجهه وتنظيمه وتجهيزه بالمرافق العامة ويخضع سكان المدينة لهذه الخطة ويلتزمون بها منعا لفوضى البناء وعشوائية النمو. [1]

ثانيا: الغرض من تشييد الأحياء السكنية الجديدة:

تتشابه دوافع الحكومات في شتى العالم من أجل بناء مناطق حضرية جديدة بتوفير مقومات الحياة الكريمة لأفرادهم ويكون الغرض من ذلك في مجمل النقاط الآتي ذكرها:

1- تخفيف الضغط على المدن الحضرية:

تشهد المدن الكبرى معدلات نمو سكاني سريع جدا سبق عدد المنازل المأهولة لفروقات خيالية، فغالبية هذه المدن (المحافظات والمقاطعات، الولايات والإمارات....الخ) تكون كثافتها مليونية العدد فيولد ذلك اكتظاظ كبير من الأفراد في جميع مناطق المدينة، خاصة في الأحياء الشعبية والفقيرة وتظهر معادلة رياضية بسيطة:

زيادة عدد الزيجات= خلق أزمة سكن= ارتفاع البيوت القصديرية.

المدن الكبرى أصبحت اليوم تشتكي أفرادها من ضغوطات نفسية رهيبة جراء النمو الديموغرافي المتزايد، حيث بلغ عدد السكان المضمن بالجزائر لأول مرة عتبة 40,4 مليون نسمة في 01 يناير 2016 بمعدل ولادات بلغ 1,014,000 ولادة حية بأرقام لم تعرفها الجزائر من قبل، وهو ما يساوي 2700 ولادة حية في اليوم الواحد، مقابل حجم وفيات قدر بـ 174,000 وفاة أما معدلات الزواج لسنة 2014 فسجلت مصالح الحالة المدنية على مستوى بلديات الوطن 386,422 عقد زواج ويقابله 57,462 قضية طلاق عالجتها المحاكم بحسب أرقام وزارة العدل. [2]

---

[1] جميلة العلوي، واقع الأحياء المتخلفة لمجتمع سطيف، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 2007، ص 09.

[2] الديوان الوطني للإحصاء وديموغرافيا الجزائر – 2014، الجزائر، 2014، ص ص 01، 02.

2- الحد من أزمة السكن:

تعاني الجزائر منذ عقود من الزمن على وقع أزمة استعصى حلها على الحكومات المتعاقبة تتمثل في أزمة حصول الفرد على سكن وبدرجة كبيرة في المدن الحضرية، هذا الإشكال برز منذ مطلع التسعينات، بسبب التدهور الأمني الذي عرفته البلاد بما يعرف "بالمأساة الوطنية"، والتي فرضت على السكان نزولهم من الأرياف نحو المدن للبحث عن الأمن والأمان، ساهم هذا النزوح في غلاء أسعار العقارات في حين لجأت بعض العائلات النازحة إلى البناء في الأحياء القصديرية، والتي عكرت جمالة النسيج العمراني الحضري لعدة مدن. [1]

نتج عنها في الأخير ارتفاع أرقام الزواج مما أدى بالضرورة إلى تزايد عدد السكان مقابل مشكل انعدام بيت الزوجية.

باشرت الدولة في إقامة عدة صيغ سكنية موجهة للمواطن ومدعومة من قبلها مثل السكن الاجتماعي التساهمي LSP، السكنات العمومية الترقوية LPPأو الترقوية المدعمة LPA والسكنات الريفية ... الخ.

فمشكل السكن يشكل هاجسا لجميع المسؤولين باعتبارها دينامو التوتر الاجتماعي من جميع الطبقات، نتج عنه احتجاجات شعبية تنتهي بمواجهات حادة مع قوات حفظ النظام وقوات مكافحة الشغب، فهذه المؤشرات السلبية تخلف ما يعرف بالانفجار الاجتماعي، في كل مرة وهو الأمر الذي حذرت منه المقررة الخاصة للأمم المتحدة حول السكن اللائق "**راكيل رولينك**" خلال زيارتها التي قادتها إلى الجزائر في نهاية 2011، وسجلت في تقريرها عدة نقاط سلبية تتضمن مظاهر الفساد التي تميز عملية توزيع السكنات (المحاباة، الجهوية، الرشوة، انعدام الشفافية) [2] كل هذه العوامل دفعت باستحداث وزارة السكن لحل جذري، يتمثل في "البطاقة الوطنية للسكن"، تعمل على فرز المواطنين المستفيدين مسبقا من إعانات الدولة أو أية صيغة سكنية ممكنة. [3]

---

[1] محمد أبو عبد الله، أزمة السكن في الجزائر تهدد بانفجار اجتماعي، جريدة العربي الجديد، لندن، 2015،ص14.

[2] المرجع نفسه، ص15.

[3] البطاقة الوطنية للسكن.

3- توفير الأوعية العقارية:

تشير التقارير الرسمية بوجود عجز كبير في الحصول على وعاء عقاري في المدن الحضرية خاصة الكبرى وترجع جذور هذا الإشكال إلى حالة الفوضى التي ميزت سياسات الإسكان والتعمير السالبة، بحيث لم تحترم فيها أبجديات الهندسة المعمارية وتهيئة الإقليم الصحيحة، مما خلق مشكل عويص لعدة دول عربية في زرع البيوت القصديرية عن طريق الاستيلاء على أراضي الدولة، مما يفرض على السلطات المحلية إما ترحيلهم بإنشاء أحياء جديدة لائقة واسترجاع تلك المساحات، أو تسجيل تلك السكنات وشهرها على مستوى المحافظات العقارية والاعتراف بها، فكان الحل الذي باشرته الحكومة الجزائرية يتمثل في تهديم البنايات الهشة التي تعود للحقبة الاستعمارية، فتستفيد الدولة من هذه الأوعية العقارية الهامة في قلب المدن لإقامة المشاريع التنموية والمشاريع الاقتصادية، والأهم من ذلك هو توفير سكنات وأحياء لائقة للأفراد أحسن من مساكنهم القديمة. [1]

4- تعزيز البنى التحتية:

يرجع أصل مصطلح البنى التحتية ifrastructure إلى اللغة الفرنسية، وهو مركب من شقين فالأول ifra الذي يعني :تحت"/ "أسفل"، والكلمة الثانية التي وجدت في اللغة الفرنسية القديمة التي اشتقتها من اللاتينية كذلك، وهي structra من الفعل struere "بنى"، فهذا اللفظ الأخير كان استخدامه نادرا قبل القرن 20م.

يعتبر صندوق النقد الدولي F.M.I البنى التحتية العمود الفقري للحياة اليومية، وقوام أي نشاط اقتصادي، تحاول العديد من الدول إعادة ترميم البنايات القديمة التي تدل على تاريخ الشعوب، أو قد يتم ترحيل سكانها من أجل الاستفادة من تلك الأراضي، في خلق الاستثمارات، المشاريع التنموية وجلب رؤوس الأموال، وفي بعض الحالات تكون تلك المناطق تعرضت لأحد أشكال التلوث، فتكون الفرصة

[1] Oxford English dicionary online, see more:
https://www.oxforddicionaires.com /définition/English/infrastructure

مواتية لتطهير تلك الأراضي لإعادة استخدامها، سواء من أجل استصلاحها للفلاحة أو لتطوير البنى التحتية. [1]

ويعرف صندوق النقد الدولي البنى التحتية بأنها: "البنى الأساسية التي تسير النشاط الاقتصادي وتدعيمه، ويصنف الخبراء الاقتصاديين مصطلح "البنى التحتية الأساسية" للدلالة على الطرق وسائل المواصلات، توليد الطاقة الكهربائية، أنظمة الاتصالات وسائر المرافق الخدماتية الأخرى.

ثالثا: أنواع السكنات بالأحياء الجديدة

بعد تسجيل تأخر وعجز كبيرين في قطاع السكن، لجأت الدولة إلى اعتماد نماذج أو صيغ سكنية موجهة لكافة الشرائح الاجتماعية، بهدف التقليل من حدة الأزمة المتفاقمة، وفيما يلي سوف نتطرق إلى أهم الصيغ السكنية المتاحة وهي:

1- السكن الاجتماعي الإيجاري:

وهو سكن ممول إجمالا من أموال الدولة يبلغ متوسط حجمه إلى 3 غرف بمساحة مقدرة بـ 60 م2، ويبقى السكن الاجتماعي أحد مهام واهتمامات الدولة، أمام فتح الباب للمستثمرين العموميين والخواص، ويوجه هذا النوع من السكنات للفئات المحرومة التي لا تسمح لها مواردها بتسديد إيجار مرتفع، أو الحصول على سكن ملك، وتعيش في ظروف سكنية غير لائقة، ولكن بشرط عدم الاستفادة المسبقة من أي مسكن أو أرض للبناء، أو دعم مالي من الدولة، حسب المرسوم التنفيذي رقم 98-42 المؤرخ في 1 فيفري 1998، المحدد لشروط إجراءات الاستفادة من المساكن العمومية ذات الطابع الاجتماعي المعروض للإيجار.

[1] صندوق النقد الدولي، حان الوقت لدفعة في مجال البنى التحتية، نشرة صندوق النقد الدولي، واشنطن، العاصمة، 2014، ص 01.

ويتم اختيار المستفيدين بواسطة لجنة من البلدية، مكونة من رئيس المجلس الشعبي البلدي وأعضاء يختارهم الوالي وبعدها يتم معاينة ملفات المترشحين بعد التحقيق الميداني، وترتب هذه الملفات حسب سلم التنقيط الذي يعطي الأولوية لذوي الدخل الضعيف. [1]

2- السكن التساهمي:

هو نمط انتقالي، تتطلبه الفترة الحالية من السكن الاجتماعي إلى السكن الترقوي، حيث أنه موجه للفئات ذات الدخل المتوسط التي لا يحق لها الاستفادة من سكن اجتماعي، وليست لها الإمكانيات للحصول على سكن ترقوي مملك.

ويعرف السكن التساهمي كمسكن أنجز انطلاقا من دعم الدولة، الموجه للحصول على الملكية، بتطبيق المرسوم التنفيذي 304-1995 المؤرخ في 4 أكتوبر 1994، المحدد لقوانين وشروط تدخل الصندوق الوطني للسكن CNL وكيفية دعمه المالي للأسرة.

يقدم الدعم من طرف الصندوق الوطني للسكن كقيمة مالية غير قابلة للتسديد لصالح المستفيدين وتضبط وفقا لدخل المستفيدين مضافا له دخل الزوجة، وتحدد شروط الاستفادة من الدعم كالتالي:

- عدم استفادة المترشح من مسكن في الحظيرة العمومية أو دعم موجه للسكن.
- ليس للمستفيد أي ملكية على بناية ذات استعمال سكني.
- تبرير المدخول الشهري على أن يكون أقل بـ 5 مرات من المدخول الوطني المتوسط المضمون.

يدخل ضمن عدة أنواع ويتميز بتنوع المساحات المقترحة كالتالي:

- F 3: بمساحة مكونة بين 70 م إلى 80 م.
- F 4: بمساحة مكونة بين 80 م إلى 90 م.
- F 5: بمساحة مكونة بين 90 م إلى 110 م.

3- **سكن البيع بالإيجار**: ظهر هذا الشكل من العرض السكني طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 01-105 المؤرخ في 23 أفريل 2001، والذي يحدد بشروط وطرق الحصول على المساكن المنجزة من أموال

[1] لمياء فالق، السكن التطوري في مدينة خنشلة الانعكاس على المجال وعلى الإنتاج السكني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006، ص 42.

عمومية عن طريق البيع بالإيجار، وهو موجه للفئات المتوسطة الدخل التي لا يتجاوز مدخولها 5 أضعاف المدخول الوطني المتوسط المضمون SNMG ويقدم طلب الاستفادة على مستوى وكالة تطوير وترقية السكن AADL،[1] تقدم شروط الأهلية لهذا المسكن وتدفع القيمة الابتدائية بحوالي 25% كحد أدنى من سعر المسكن، والباقي يدفع على مدة 20 سنة.

ويتكون هذا البرنامج من 50% من شقق من نوع F3 بمساحة 70 م، و50% من شقق من نوع F4 بمساحة 85م^2.

وقد شرع في عملية البيع بالإيجار لأول مرة في أوت 2001، ببرمجة 55000 سكن، طبقت كمرحلة أولى في أربع ولايات هي عنابة، قسنطينة، وهران، الجزائر، وقد تمت البرمجة على مرحلتين:

- مرحلة 1: تمت ببناء ألف سكن لتسلم في مارس 2004.
- مرحلة 2: تمت ببناء 35 ألف سكن أخرى بمدة إنجاز 24 شهرا، حيث يساهم الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بـ 81 مليار دج كقروض بنكية يمنحها المستفيدين.

4- **السكن الترقوي المدعم:** هو أحد الصيغ الحديثة التي جرى خلالها خلال السنوات الأخيرة، فإن هذا النوع من السكن موجه للمواطنين الغير مؤهلين لاقتناء سكن اجتماعي، ودخلهم يزيد عن 24000 دج و108000 دج في الشهر.

فإن السكن الترقوي العمومي المعدم هو صيغة جديدة استحدثت بموجب أحكام المرسوم التنفيذي رقم 10-235 في أكتوبر 2010، الذي يحدد مستويات المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة لاقتناء مسكن جماعي، أو بناء مسكن ريفي، ومستويات دخل طالبي هذه السكنات وكذلك كيفية منح هذه المساعدة، حيث أوجد من أجل تعويض السكن التساهمي.

ويعتبر السكن الترقوي المدعم موجه للمرشحين المؤهلين لإعانة الدولة مباشرة ويتم إنجازه عن طريق متعهد في الترقية العقارية وذلك وفقا لأحكام المادة 2 من المرسوم التنفيذي. [2]

[1] لمياء فالق، مرجع سابق، ص ص 42، 43.

[2] لمياء فالق، مرجع سابق، ص 47.

رابعا: العوامل المشكلة لعلاقة الجيرة في الأحياء السكنية الجديدة

هناك عدة عوامل تساهم في تشكيل علاقات الجيرة من بينها ما يلي:

1- العامل الإيكيولوجي:

ظهرت بين الأسر التي تقطن في نفس المكان علاقات جوار رغم التفاوت الطبقي والاجتماعي والثقافي بينها، ويظهر تأثير هذه العوامل على علاقات الجوار جليا من حيث أن هذه الأخيرة تكون داخل مربعات سكنية لوجود حديقة تتوسط كل مربع سكني، إذ يستخدمها السكان كمتنفس لهم ولأبنائهم إضافة إلى الشرفات التي تخلق تفاعل بين الزوجات ومداخل العمارة، كذلك باعتبارها مدخلا عاما لتبادل أفراد السكن الأحاديث واللقاءات. [1]

2- العامل الثقافي:

تساهم العوامل الثقافية في تشكيل جماعات الجيرة، ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى قسمين:

القسم الأول: يتعلق بالأصل الجغرافي، وهو المكتسبات التي تدرج عليها فئة من الناس في منطقة ما فتتميز بها، كاللهجة الواحدة والعادلات والقيم والمعتقدات المشتركة، فالانتماء إلى ثقافة واحدة يسهل عملية التلاقي وتكوين علاقات الجيرة.

القسم الثاني: يتعلق بالمستوى الثقافي التعليمي، إذ يلعب هذا العامل دورا مهما في تكوين علاقة الجيرة التي تكون متينة، لأن هذا التقارب الثقافي يقرب وجهات النظر ويوحد الأفكار ويقوي العلاقات بين الأفراد.[2]

كما يمكن أن تساهم القيم الثقافية الدينية في تقوية علاقات الجيرة خاصة التي تبنى على حسن المعاملة لأنها أمر مهم في تحسين علاقات الجوار، حيث أن النصوص الشرعية دلت على أن الجيران ثلاثة أنواع هم:

أ- جار له ثلاثة حقوق وهو الجار المسلم القريب، له حق الجوار، وحق الإسلام، وحق القربة.

---

[1] محمد الجوهري، سعاد عثمان، دراسة في الأنثروبولوجيا الحضرية، دار المعرفة الجامعية، ط 3، 1991، ص 124.

[2] نورية سوالمية، جماعات الجيرة داخل الأحياء الحضرية (دراسة ميدانية بحي حضري بولاية وهران)، مجلة المرافق للبحوث والدراسات في المسح والتاريخ، العدد 175 بتاريخ 2013.

ب- جار له حقان: وهو الجار المسلم، له حق الجوار وحق الإسلام.

ت- جار له حق واحد وهو الجار الكافر، وله حق الجوار. [1]

3- العامل الاقتصادي والاجتماعي:

يظهر تأثير العامل الاجتماعي والاقتصادي على علاقات الجوار في العلاقات بين الطبقات المتباينة، وفي قيم المنفعة والمصلحة، في حين تظهر علاقات الجوار فيما تتضمنه قيم المشاركة والتعاون بين الأسر التي تنتمي إلى مستوى طبقي مماثل.

كما تساهم المؤسسات المحلية الموجودة في تشكيل ودعم علاقات الجوار بين الأسر، حيث تؤدي هذه المؤسسات المحلية وظيفة مقصودة أو غير مقصودة في تقوية علاقات الجوار بين الأسر، ويتم ذلك من خلال ممارستها لأنشطتها، إذ يلقى فيها أفراد الأسر الخدمات، مما يهيئ الفرصة أمامها للتعرف وتكوين علاقات بينهم. [2]

كما نشير إلى أن تقارب مستوى الدخل والمستوى المعيشي يشجع على الاتصال والتقارب بين الجيران، ويقوي أكثر علاقة الأزواج الذين يوحدهم العمل بالمصلحة الواحدة، وعليه فالعلاقة بين الأسر من نفس الفئة الاجتماعية تكون أكثر ترابطا إذ ما قورنت بين الأسر التي لا تنتمي إلى فئة اجتماعية واحدة. [3]

خامسا: أسباب وعوامل الجنوح في الأحياء السكنية الجديدة

الصورة الأصلية لهذا الموضوع يفترض أن تكون التجمعات السكنية أو المدن الجديدة بيئة اجتماعية تكرس الروابط والعادات، التقاليد المشتركة بين عائلات المنطقة الواحدة، لكن الواقع المعاش أثبت عكس ذلك، فالتقارير الأمنية الصادرة من هذه الأحياء السكنية المستحدثة أعطت وجه مغاير، لم

---

[1] بن سعيد سعاد، علاقات الجيرة في السكنات الحضرية الجديدة، دراسة ميدانية في المدينة الجديدة علي منجلي، قسنطينة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة منتوري، 2006- 2007، ص97

[2] محمد الجوهري، سعاد عثمان، مرجع سابق، ص 124.

[3] نورية سوالمية، مرجع سابق، العدد 175.

ينتبه إليه صناع القرار إلا بعد فوات الأوان، وهي تعود جذورها إلى جملة من الأسباب التي سوف نذكرها في النقاط التالية: [1]

أ- صراع الثقافات:

يبدو للوهلة الأولى أن الثقافات في بلد واحد تكون مشتركة بين الأفراد لكن البحوث الأنتروبولوجية أثبتت عكس ذلك، فمثلا الجزائر تعيش على وقع عدة ثقافات (شاوية، ترقية، صحراوية، قبائلية، ميزابية، شلحية، فرانكفونية... الخ) فشساعة المساحة الجغرافية والوسط الاجتماعي ولد لدى الأفراد عدة عادات وتقاليد موروثة من الأجداد على مر التاريخ.

فنظرية صراع الثقافات conflict of culture لعالم الاجتماع الإجرام الأمريكي "تورستن سيلين" "Sellin Tharstin" التي نشرها في كتابه "تنازع الثقافات، القيم، العادات والتقاليد لدى جماعة أو أفراد معنيين مع غيرهم من الأهالي أو السكان، مما يولد صراعات طائفية، عرفية وتمييزية.

التضارب الثقافي الذي يتمحور في دراستنا يتمثل في العادات والتقاليد التي تميز كل جماعة، فعند ترحيل أصحاب المدن وأصحاب الأحياء الشعبية الحضرية إلى أحياء سكنية جديدة يجلبون إلى تلك الأحياء أنماط عيش جديدة قد لا تنسجم وطبيعة تلك المنطقة خاصة إذا كان أهاليها من المحافظين، مثل: [2]

- تعالي أنغام الموسيقى، الرقص والغناء من المنازل، السيارات أو في الشوارع.
- مظاهر العري والألبسة غير المحتشمة التي تميز المدن الكبرى، نتيجة تأثر الشباب بالثقافة الغربية (ملابس قصيرة، سراويل ضيقة أو ممزقة، تسريحات شهر غريبة ...الخ).
- التلفظ بالألفاظ القبيحة في الحي، أمام عامة الناس دون احترام للمارة وللأهالي فهذه عينة بسيطة من الأمثلة المستمدة من واقعنا والتي تشكل دوامة من المشاكل والمناوشات بين السكان الجدد وأهالي المنطقة، أو قد تنشب شجارات بين الجدد بين بعضهم البعض، فالتنوع الثقافي السكاني في الأحياء السكنية يحمل عدة مظاهر سلبية.

---

[1] محمد عبد الله الوريكات، أصول علمي الإجرام والعقاب، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 2009، ص 108.

[2] المرجع نفسه، ص110.

ب- غياب مقومات الأمن:

يعتبر الأمن من المفاهيم المعقدة التي يصعب إيجاد تعريف مناسب لها، فالمفهوم الضيق منه يشمل السياسات التي تتخذ لتوفير الحماية للأشخاص، وكذا ضمان حرية واستقلالية القرار السياسي في الدولة.

أما المفهوم الواسع للأمن فهو يتضمن "كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة وسلامة أراضيها وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والداخلي، فهو يشمل تحقيق الأمن ببعديه الداخلي والخارجي. [1]

ويعرف الأمن اصطلاحا بأنه "كل ما يحقق سكينة وطمأنينة والاستقرار ويبعث الهدوء وراحة البال ويبعد المخاوف على مستوى الفرد والجماعة"، وترجع للدولة توفير الحماية اللازمة لجميع العائلات حسب المادة 72 من دستور الجزائر لأنه من الحاجيات المادية الضرورية لتحقيق الراحة النفسية للإنسان الذي هو اجتماعي بطبعه. [2]

لذلك نجد أن الأحياء السكنية الجديدة إما تخلو من مراكز الشرطة والدرك، أو تتوفر على إمكانيات مادية وبشرية ضعيفة لا يمكنها مجاراة الكثافة السكانية الكبيرة مما يسهل من عمليات الانفلات الأمني، وفي كثير من الأحياء لا تمارس الشرطة مهام الضبط الإداري Le police administrative للحيلولة دون وقوع الجرائم، وهذا راجع للعجز المسجل على مستوى المراكز الأمنية، التي يمكن أن تقوم بعمل الأمور الروتينية لا غير، تشكل هذه المحطة فائدة كبيرة بالنسبة للجانحين للإفلات من الرقابة الأمنية، وتشكل عصابات إجرامية تنشط في الجرائم المنظمة خاصة ترويج المخدرات والمؤثرات العقلية.

استغل بعض الباحثين والمنحرفين التهاون الأمني والأسري لاختطاف الأطفال من الشوارع، فهذه الظاهرة الداخلية على المجتمع، بدأت في المدن الحضرية والأحياء الجديدة بالمدن. [3]

---

[1] سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، بيروت، 2008، ص 11.

[2] ناصر بن يوسف العرزي، المبادئ الإسلامية لتحقيق الأمن الاجتماعي، أشغال مؤتمر الأمن الاجتماعي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، البحرين، أيام 29- 31 أكتوبر 2007، ص 08.

[3] محمد عمارة، الإسلام والأمن الاجتماعي، دار الشروق، مصر، ط 1، 1998م، ص 13.

ج- نقص التهيئة العمرانية:

تعتبر التهيئة العمرانية حسب المادة 02 من قانون التهيئة العمرانية الإطار الاستدلالي للحفاظ على المجال الجغرافي وحمايته، فهي تهدف إلى الاستعمال الأمثل للمجال الوطني من خلال الهيكلة والتوزيع الحكم الأنشطة والموارد البشرية والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية لاسيما النادرة منها. [1]

تشكل نقص تهيئة الإقليم والعمران إلى شعور السكان بالتهميش الاحتقار وبتقصير مقصود من السلطات في حقهم، ففي كثير من القضايا المماثلة تنتج رد فعل عنيف وغير متوقع من السكان، بالقيام بالاحتجاجات، أعمال الشغب، تحطيم أملاك الغير وقطع الطريق بوضع المتاريس والعجلات ...الخ، فهذه الصورة المتعارف عليها في الواقع اليومي للمواطنين لم تسلم منه الأحياء الشعبية فقط، بل تعدت حمى العنف حتى الأحياء الجديدة بالمدن.

سادسا: أشكال الانحراف داخل الأحياء السكنية الجديدة

1- جرائم ضد المال:

* **السرقة:** في الحقيقة أن قانون العقوبات الجزائري لا يفرق بين السرقة والاختلاس، إذ نجده يقول في المادة 350 أن كل من اختلس شيئا منقولا غير مملوء له يعد سارقا والاختلاس نوع من السرقة، فالسرقة أوسع منه لأنها تشتمل على الاستحواذ على ما يملكه الآخرون بدون وجه حق في حين أن الاختلاس يشتمل غالبا على سرقة الأموال العامة، كذلك يختلفان في الطريقة أو الأسلوب، فالمختلس يسرق في هدوء وتخطيط وتدبير ويحتاج إلى ذكاء أكثر مما يحتاجه اللص الذي يضطر إلى استخدام العنف والقوة.

2- جرائم ضد النفس:

* **جريمة القتل:** سواء كان قتل عمدي مع سبق الإصرار والترصد أو قتل عن طريق التسميم ويحدد قانون العقوبات القتل بأنه "إزهاق روح إنسان عمدا" قانون العقوبات ص 88 مادة 254.

ويقصد بسبق الإصرار والترصد: عقد العزم على ارتكاب الفعل والاعتداء على شخص معين، أما الترصد هو انتظار شخص لفترة طالت أو قصرت في مكان أو أكثر وذلك إما لإزهاق روحه والاعتداء عليه.

---

[1] قانون رقم 87-03 مؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1407هـ الموافق لـ 27 يناير سنة 1997م، المتعلق بالتهيئة العمرانية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 05، نشرت بتاريخ 28 يناير 1987.

* **القذف:** وهو إسناد علني أو إدعاء واقعة من شأنها المساس بشرف أو الهيئة الموجهة إليهم، القذف: ويعاقب على هذا الإدعاء ذلك الإسناد مباشرة أو لطريقة إعادة النشر حتى ولو تم ذلك على وجه التشكيك قانون العقوبات 1991 ص 8 مادة 296.

3- جرائم ضد العقل:

ويدخل ضمن هذه الجرائم أنواع المسكرات استعمالا أو متاجرة ومن بين هذه المسكرات نجد الخمر والمخدرات. [1]

* **الخمر:** يعرف الخمر على أنه عصير العنب إذا الخمر أو هو كل مسكر، والخمر يزيل الضوابط ويضعف الوعي فيطلق العنان للمشاعر العدائية وقد يؤدي إلى الاعتداء الذي يؤدي بدوره إلى جرائم وتزهق الأرواح وتسلب ممتلكات الغير، واختصار تأثير الخمر على الفرد يسبب له مشاكل عديدة وتكلف الدولة خسائر بشرية واقتصادية كثيرة لأنها تدمر الإنسان نفسيا واجتماعيا.

* **المخدرات استعمالا ومتاجرة:** إن استعمال المخدرات له التأثير نفسه الذي يحدثه الخمر خاصة إذا نظرنا إليها من حيث النتائج وربما يكون الإتلاف في درجة التأثير فقط.

أما التسمم هو الاعتداء على حياة إنسان بتأثير مواد مساهمة يمكن أن تؤدي إلى الوفاة، ويدخل ضمن جرائم القتل والانتحار وهي جريمة ضد النفس ويقوم بها الأفراد لأسباب واعتبارات كثيرة فيزهقون أرواحهم وهم على علم بهذه النتيجة.

4- جرائم ضد العرض: البغاء أو الدعارة:

البغاء: هو أعم من الدعارة لأنه يشمل الإناث والذكور ويقصد بها كل من يهب جسمه للعموم بأجر أو بغير أجر.

أما الدعارة فيراد بها الإناث فقط بمعنى استخدام الجسم للعموم لإرضاء الشهوات مقابل أجر أو بدونه.

[1] سلمى مصيبح، العنف بالأحياء السكنية الجديدة، دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علم اجتماع الحضري، 2004-2005، ص ص 99، 100.

الاغتصاب: يعرفه المشرع المصري بأنه من لمس أنثى بغير رضاها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة.

5- جرائم الضرب والعنف:

العنف في أبسط معانيه الاجتماعية وأشدها وضوحا يمكن تعريفه على أنه الاستعمال الغير قانوني لوسائل القسر المادي أو البدني ابتغاء تحقيق غايات شخصية أو اجتماعية على أنه في جوانبه النفسية يحمل معنى آخر من معاني التوتر والانفجار يسهم في تأجيجها داخل الفرد أو الجماعة عوامل كثيرة أبرزها هذا العالم المنقسم على نفسه والذي يعيش فيه الإنسان اليوم عالم التناقضات. [1]

والعنف فعل إرادي معتمد يقصد إلحاق الضرر أو التلف وذلك باستخدام القوة.

سابعا: نظريات الأحياء السكنية الجديدة

- **النظرية الجغرافية:**

تبرز أهمية العامل الجغرافي في مجال الجنوح والجريمة، باعتباره دافعا لارتكاب الأفعال المنافية للقانون، ولقد كشفت عدة دراسات مدى تأثير العامل الجغرافي على ظاهرة الجنوح ويعرف هذا الأخير بأنه تحديد الأقاليم الموجودة على سطح الأرض استنادا إلى الاشتراك في ظاهرة اجتماعية معينة، حيث ركز على الأنماط المكانية، التوزيعات الجغرافية للظواهر الاجتماعية، كمعيار رئيسي لتحديد الأقاليم الجغرافية، فهي الخطوة الأولى لرسم حدود مناطق المشاكل، التي تعتمد على التحليل المكاني والمفسرة للأنماط وتبايناتها مكانيا وزمانيا، حيث كان التركيز على الخرائط التوضيحية للتباينات المكانية لتكرار حدوث الجريمة، تبعتها دراسات عن تباين الأقاليم في الجريمة من حيث التكرار والزمان وقد استمر الحال حتى العشرينيات وقد أطلق عليها المدرسة الجغرافية لاهتماماتها بالتباين بين مختلف المناطق الجغرافية ومحاولة تفسيره على أساس اختلاف خصائص المناطق والأقاليم. [2]

---

[1] سلمى مصيبح، مرجع سابق، ص 101.

[2] مضر خليل العمرود، محمد أحمد عقلة المومني، جغرافية المشكلات الاجتماعية، دار الكندي للنشر والتوزيع، 2000، ص ص 13- 21.

فالدراسات الأولى في علم الاجتماع الإجرامي تعود إلى المدرسة الجغرافية الخرائطية بزعامة **جيري البلجيكي وكتليه** حيث ساعدت هذه المدرسة على ظهور الإحصاءات الجنائية في فرنسا، حيث بين **جيري** العلاقة الموجودة بين المناخ وفصول السنة من ناحية الإجرام ومن ناحية أخرى، [1]وخلص إلى أن جرائم الاعتداء على الأشخاص تبلغ ذروتها في جنوب فرنسا، في حين تبلغ جرائم الاعتداء على الأموال في شمالها.

وخرج **جيري** من خلال هذه النتائج بقانون يربط العلاقة بين الجريمة والطقس وسماه بالقانون الحراري للإنحراف، حيث تزداد الجرائم ضد الأشخاص في الطقس الحار وتزداد جرائم الأموال في المناخ والطقس البارد.

أما **كتليه** فقد قام بدراسة عام 1832 تتعلق بتوزيع الجريمة حسب البيئة طبقا للمناخ والفصول، وخرج بقوانين الأول يتعلق بثبات الإجرام من عام لآخر والثاني سماه بقانون الحرارة الإجرامي.

من خلال مجموعة من الإحصاءات الخاصة بتوزيع الجريمة حسب البيئة والمناخ والفصول حيث قال إن هناك ضريبة تدفع سنويا بصفة منتظمة لأن الجريمة ترتكب كل سنة بنفس النسبة، تحت تأثير عوامل معينة طبيعية واجتماعية.

لذلك جاءت النظرية الجغرافية لتفسير أسباب الجريمة بأنها أسباب جغرافية وبيئية لأن المناخ والفصول والحرارة يؤثر على الأفراد بوصفها عوامل مسببة للسلوك الانحرافي. [2]

ومن هنا يتضح أن طبيعة البيئة تنعكس على نوعية شخصية أفرادها، وهذا ما يؤكده ابن خلدون بقوله تأثير البيئة الجغرافية على الحياة الاجتماعية في تشكيل نوع المجتمع ونوع الحرفة هل هي زراعة أم صناعة أو صيد أو تجارة، بل وتؤثر على أخلاق الناس وطبعهم، ومثال على ذلك الشرق العربي أحسن مناطق العالم لأنه معتدل بين الحرارة الزائدة والجنوب والبرد الشديد في الشمال، أما الأقاليم الغير معتدلة فأهلها غير معتدلين في أحوالهم. [3]

---

[1] علي عبد القادر الفهوجي، علم الإجرام وعلم العقاب، الدار الجامعية لطباعة والنشر، الإسكندرية، 2000، ص 80.

[2] مضر خليل العمر، د. محمد أحمد عقلة المؤمني، مرجع سابق، ص 22.

[3] علي عبد القادر القهوجي، مرجع سابق، ص 81.

الاتجاه التنظيمي:

ينطلق أصحاب هذا الاتجاه أساس من دراسة الأنماط السلوكية الصادرة عن السكان الحضريين، ذلك لتفسير الحياة الحضارية، وتحت هذا الاتجاه نجد النظريات التالية:

1- نظرية حضرية كأسلوب للحياة:

وهي النظرية التي قدمها **ويرت**، حيث يذهب إلى نمو المدينة وتنوعها يؤديان إلى إضعاف العلاقات الاجتماعية بين السكان وأن أساليب الضبط الرسمية تحل محل أساليب الضبط غير الرسمية القائمة على التقاليد والعرف، وبالتالي فإنه مع نمو المدينة وتزايد حجمها تتحول العلاقات بين الأفراد من علاقات شخصية إلى علاقات رسمية.

كما يذهب **ويرث** إلى أن تزايد حجم المدينة يضعف الإقامة في منطقة واحدة، فبذلك تنمو الأحياء المتباعدة ويتضاعف دور وسائل الاتصال في الربط بين السكان وتشكيل اتجاهاتهم. [1]

2- نظرية تحليل المناطق الاجتماعية:

قدم هذه النظرية كل من **أشرف شيفكاي ووندل بل**، والتي ترتكز على ثلاث مفاهيم أساسية هي المكانة الاجتماعية والتحضر، والعزلة ويرتبط بكل مفهوم منها مفاهيم أخرى، فيرتبط بالمكانة الاجتماعية مفهوما المهنة والتعليم ويرتبط بالتحضر مفاهيم هي الخصوبة والمرأة وقوى العمل وسكن الأسرة النووية أما مفهوم العزلة فهو يعني العزلة بحد ذاتها. [2]

الاتجاه القيمي:

يذهب هذا الاتجاه نحو تفسير التنظيمات الإيكولوجية والاجتماعية والحضرية في ضوء القيم الاجتماعية والثقافية وتحديد أنماط استخدام الأرض والبناء الاجتماع بالاستناد إلى التوجيهات القيمية كمتغير أساسي.

---

[1] لوجلي صالح الزوي، علم الاجتماع الحضري، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط 1، 2002، ص 135.

[2] محمد مدحي جابر، جغرافية العمران الريفي والحضري، المكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط 2، 2006، ص 202.

وعلى رأس هذه الأبحاث، تلك التي قدمها **ماكس فيبر** حيث اعتبر القيم التي سيطرت على الأنساق الاجتماعية والثقافية متغيرات مستقلة واتخذت من البناء الاجتماعي متغيرا تابعا، بالإضافة إلى اهتمامه بدور القيم الدينية في تطور المشروعات الاقتصادية.

بالإضافة إلى ذلك فقد ركز أصحاب الاتجاه على أهمية تأثير القيم الدينية في تشكيل البناء الإيكولوجي للمدينة وتحديد ملامح البناء الاجتماعي لها، وبالتعمق في تاريخ المدن القديمة نجد أن العديد منها قد نشأت وتأثرت في هيكلها الفيزيقي وطابعها الاجتماعي بالقيم الدينية مثل روما والقدس ومكة.

ومن هنا تبرز العلاقة بين الوظيفة الدينية وحياة المدن، حيث لعب الدين دورا أساسيا في نشأة وتطور كثير من المدن، ومن أهم الباحثين الذين ركزوا على دور القيم الدينية نجد **ديكنسون جونز**،[1] وذلك من خلال دراسة الجغرافيا الاجتماعية لمدينة بلفاست وأيضا فيشر في دراسة المدن اليوغسلافية.

وبالمقارنة مع الاتجاهات السابقة نجد أن نظريات الاتجاه القيمية هي الأكثر واقعية في تفسير نمو المدن وذلك نظرا للترابط الشديد بين الدين والحياة في المدن، حيث نجد أن العديد من المدن القديمة نشأت ونمت لأن معظمها نشأت حول معابد. [2]

الاتجاه الإيكولوجي:

يعتبر من أهم الاتجاهات التي درست نشأة المدينة وتطورها، يعنى هذا الاتجاه بدراسة التوزيع المكاني للسكان والنشاطات ضمن المساحات المنظمة للمدينة، وكذلك في دراسة العلاقات بين المواقع في وسط المدينة وعلى أطرافها، وترجع الأصول الفكرية التي استمدت منها الإيكولوجيا أساسها النظري والمنهجي إلى كتابات الحتميين القدامى الذين ربطوا بين الظروف المكانية والتحضر، وظهور المدن، كما يعتبر أن ابن خلدون واحد ممن أخذوا بهذا التصور وطوروه، حيث يوضح تأثير الإنسان على العمران البشري والمدينة. [3]

---

[1] سعيد ناصف، المدينة الإسلامية دراسة في نشأة التحضر، مكتبة زهراء، الشرق،القاهرة، د. ط، 1999، ص 28.

[2] المرجع نفسه، ص 29.

[3] حميد خروف بلقاسم سلاطنية، الإشكاليات النظرية والواقع مجتمع المدينة نموذجا، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 1999، ص 11.

ويعتبر أصحاب هذا الاتجاه أن جوهر المدينة يتمثل في تركز عدد كبير من السكان في منطقة محددة يهتم بدراسة تأثير حجم المدينة وكثافتها على التنظيم الاجتماعي وضمن هذا الاتجاه نجد النظريات التالية: [1]

1- نظرية بيرجس الحلقات المتعاقبة متحدة المركز:

وتسمى أيضا نظيرة النطاقات المركزية، صاغ بيرجس هذه النظرية سنة 1923 وهي تتمحور حول فكرة أساسية هي أن البناء الداخلي للمدن يمكن أن يتطور حول دوائر تتحد في مركزها حيث تمثل كل دائرة نوعا معينا من النشاط، وقد طبق هذه الفكرة على مدينة شيكاغو كما وضع وصفا بيانيا للطريقة التي تنمو بها المدينة وتنظيمها المساحي وعالج المدينة في ضوء امتدادها الفيزيقي وتمايزها في المكان. [2]

حيث تتسم المدن بدوائر نظامية من الخارج لاستعمالات مختلفة للأرض تشترك في مركز واحد تسمى منطقة الأعمال المركزية، وهي نقطة تمركز كل الأعمال الرئيسية منها المكاتب والأسواق في المدينة والتي غالبا ما تكون في الأجزاء القديمة.

وقد حدد المناطق التي تتكون منها المدينة: [3]

المنطقة المركزية أو النواة:

وهي المنطقة التي تنتهي إليها خطوط المواصلات التي تصب في المدينة وتتميز هذه المنطقة بأنها أقدم مناطق المدينة وقد أزيلت المباني القديمة وحلت محلها مباني جديدة وتقوم هذه المنطقة بالوظائف الإدارية والتجارية والثقافية، نظرا لأفضلية الموقع من حيث سهولة الوصول إليه أدى إلى زيادة الطلب على الأرض وارتفاع أسعارها.

المنطقة الانتقالية:

وهي المنطقة التي تحيط بنواة المدينة وتصف بسوء الأحوال، حيث تشغلها الأحياء السكنية الفقيرة ويسكنها المهاجرون كما تنتشر فيها الصناعات الخفيفة والشركات التجارية.

---

[1] عادل عبد الغاني محبوب، الاقتصاد الحضري، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، ، 2008، ص 58.

[2] عادل عبد الغاني، المرجع نفسه، ص 59.

[3] فتحي أبو عيانة، جغرافية العمران، دار النهضة العربية، ، بيروت، د. ط، 1999، ص 45.

وهي ناتجة عن التوسع والنمو الذي تتعرض له منطقة الأعمال المركزية وهي في تغير مستمر وتتميز بكثافة سكانية عالية وانخفاض الدخل وانتشار الآفات الاجتماعية.

منطقة سكن العمال:

وهي خاصة بالعمل وأصحاب المهن وأولئك الذين يفضلون السكن في مكان قريب من مركز عملهم.

منطقة سكنية خاصة بالطبقة المتوسطة:

وهي منطقة تغطيها الطبقة المتوسطة من المجتمع من غير العمال من أصحاب المهن الحرة. [1]

منطقة الضواحي:

وهي السكنات التي تقع على أطراف المدن وهي تتكون من عدة نويات مبعثرة تحتوي بعض الأحياء المتخصصة وتمتد على امتداد خطوط المواصلات الطويلة التي تخترق المدينة.

في الأخير يمكن القول أنه لا يمكن إسقاط هذه النظرية على جميع مدن العالم لأنها تعبر عن رؤية متتالية. [2]

[1] فتحي أبو عيانة، مرجع سابق، ص 46.

[2] سعيد ناصف، مرجع سابق، ص 19.

خلاصة الفصل:

أصبحت الأحياء السكنية الجديدة كابوسا تؤرق الفاعلين في هذه الأوساط المستحدثة التي يفترض أن تكون ملاذا آمنا للعائلات، لكن سرعان ما توالت معدلات الجنوح تتزايد في هذه الأحياء السكنية الجديدة، فقد تحولت هذه الأوساط المستحدثة من مشروع تنموي للحد من أزمة السكن إلى بؤر لجميع أشكال وأنماط الانحراف ومرتع للمنحرفين، بشكل يوحي بدق ناقوس الخطر على جميع العائلات، وهذا في ظل غياب الضوابط الاجتماعية التي تحكم هذه الأحياء.

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة

تمهيد

أولا: التذكير بالفرضيات

ثانيا: مجالات الدراسة

ثالثا: منهج الدراسة

رابعا: مجتمع البحث

خامسا: أدوات جمع المعلومات

سادسا: أساليب معالجة البيانات

خلاصة الفصل

تمهيد:

يعتمد التطرق لدراسة أي بحث على إتباع مجموعة من الخطوات المنهجية التي يتبعها الباحث بالتدرج، وذلك من خلال تقسيم محتويات الدراسة إلى جانبين أساسيين مكملين لبعضهما البعض، فالجانب النظري للباحث يكون ناقصا في ظل غياب الجانب الميداني كونه المجال الذي يستطيع الباحث فيه اختيار مدى صحة أو خطأ الفرضيات التي وضعها في الجانب النظري، وهذا ما يدفعنا إلى القول بأن الدراسة الميدانية أكثر أهمية في أي بحث،ومن هنا قد بنيت هذه الدراسة على خطوات منهجية قصد الوصول إلى نتائج منطقية، وتبعا لذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية حيث قمنا بالتذكير بالفرضيات ثم مجالات الدراسة، المنهج المستخدم ومجموعة البحث أو عينة الدراسة وأدوات جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستعملة في تحليل المعطيات.

أولا: التذكير بالفرضيات

1- الفرضية الرئيسية:

لآليات الضبط الاجتماعي علاقة عكسية بجنوح الأحداث في الأحياء السكنية الجديدة.

الفرضيات الفرعية:

- تساهم وضعية الأحياء السكنية الجديدة في تراجع القيم الأسرية.
- تراجع آليات الضبط الاجتماعي الغير رسمية يرجع إلى تخلي الأسرة عن مسؤولياتها تجاه أبنائها بالأحياء السكينة الجديدة.
- تساهم بعض آليات الضبط الاجتماعي الرسمية في علاج جنوح الأحداث بالأحياء السكنية الجديدة.

ثانيا: مجالات الدراسة

1- المجال المكاني:

يقصد بالمجال المكاني النطاق أو الحيز الذي تمت فيه الدراسة وهو المركز المتخصص في إعادة التربية بالطاهير ولاية جيجل- ويقع المركز المتخصص في إعادة التربية بحي زعموش بالطاهير التابعة لولاية جيجل، وتبعد عن مقر الولاية بحوالي 18 كلم شرقا، تبلغ مساحته الكلية نحو 5004,00 م^2، أما المساحة المبنية فتبلغ 128400 م^2، وميزته تتمثل في طابعه المعماري الذي عمل على شكل باخرة ويعد مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يعتمد على ميزانية الدولة، وتشرف عليه مديرية النشاط الاجتماعي، أنشأ بموجب المرسوم رقم 87-261 المؤرخ في 1987/12/01 الصادر عن الجريدة الرسمية رقم 49 سنة 1987.

طاقته الاستيعابية النظرية: 60.

طاقته الاستيعابية الحقيقية: 40.

يستقبل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (13-18) فئة الجانحين وفئة الخطر المعنوي.

أما عن هياكل المركز فيتكون من:

الطابق الأرضي: يتكون من: المطبخ – المطعم، البياضة.

وجزء من الطابق الأرضي مستغل من طرف صندوق التأمينات الاجتماعية.

الطابق الأول: يتكون من:

الإدارة والتي بدورها تشمل على ستة (06) مكاتب.

المخزن، السكن الوظيفي، الجناح البيداغوجي والذي يتكون بدوره من ثلاثة مكاتب، العيادة، الأقسام، المكتبة والنادي.

الطابق الثاني: وهو مستغل بالكامل من طرف مصالح صندوق التأمينات الاجتماعية.

الطابق الثالث: يتكون من المرقد رقم 01، ومكتب للوساطة الاجتماعية ومكتب للمساعد الاجتماعي.

الطابق الرابع: يتكون من المرقد رقم 02 ومكتب.

الطابق الخامس: يتكون من قاعة للنشاطات الرياضية، بالإضافة إلى أجنحة مرافق عامة.

2- المجال البشري:

يتسع المركز المختص في إعادة التربية بالطاهير إلى 120 حدث وهو يستقبل حاليا 09 أحداث وهم من فئة الجانحين، وقد تم وضعهم من طرف قاضي الأحداث وقد اشتملت الدراسة على الأحداث الموضوعين بالمركز خلال السنوات الأخيرة والمقيمين بالأحياء السكنية الجديدة.

أما فيما يخص العاملين بالمؤسسة نجد:

- رئيس مصلحة 1.
- مقتصد رئيسي 1.
- متصرف محلل 1.
- 6 متصرفين إداريين.
- مساعد مهندس مستوى أول 1.
- عون إدارة رئيسي 1.

- عون حفظ البيانات 1.
- رئيس ورشة 1، ورئيس مخزن 1.
- ومربين متخصصين ورئيسين(15) مربي ومساعدة في الحياة اليومية.
- نفساني عيادي.
- 2 نفسانيين تربويين.
- 1 وسيط اجتماعي رئيسي.
- 3 مساعدين اجتماعيين رئيسيين.
- وممرضة متخصصة للصحة العمومية، بالإضافة إلى الأعوان المتعاقدين 08 أعوان متعاقدين.

3- المجال الزماني:

تعد الدراسة الميدانية ثاني مرحلة من مراحل إعداد البحث العلمي بعد إعداد الجانب النظري للدراسة، هذا الأخير الذي دامت مدة إنجازه في هذه الدراسة في شهر مارس إلى شهر أفريل، بعدها بدأ التحضير للدراسة الميدانية بدءا من إعداد الإطار المنهجي ثم جمع البيانات وتحليلها وصولا إلى نتائج الدراسة إذ يمكننا تقسيم الفترة التي تمت فيها هذه الدراسة إلى المراحل التالية:

المرحلة الأولى:

في هذه المرحلة تم القيام بالعديد من الخطوات المهمة والتي تعد ممهدة وأساسية للمراحل اللاحقة، والتي تم فيها إعداد خطة مبدئية للدراسة الميدانية، تضمنت الإجراءات المنهجية للدراسة تحديد مجالات الدراسة والمنهج المتبع ومجتمع البحث وإعداد أداوت جمع البيانات.

المرحلة الثانية:

في هذه المرحلة تم النزول إلى ميدان الدراسة وتطبيق استمارة على المبحوثين في المركز المختص بإعادة التربية بالطاهير بعد شهر من بداية الدراسة، حيث استغرق توزيع الاستمارات من تاريخ 15 ماي 2022 إلى 19 ماي 2022.

المرحلة الثالثة:

في هذه المرحلة تم تفريغ البيانات في جداول لحساب التكرارات والنسب المئوية وتطبيق الأساليب الإحصائية للدراسة ثم تحليل هذه النتائج ومناقشتها واستخلاص النتائج العامة.

ثالثا: منهج الدراسة

إن المناهج العلمية تختلف باختلاف طبيعة المواضيع المدروسة، ويعتمد الباحث على المنهج من أجل جمع المعلومات، ومعرفة أسباب وعوامل حدوث الظاهرة الاجتماعية والإحاطة بكل تفاصيلها، وتختلف المناهج الاجتماعية باختلاف مواضيع الدراسة وميول واتجاهات الباحث وكذلك باختلاف المكان والدراسات الذي تجرى فيه الدراسة. [1]

وبناء على طبيعة الموضوع فقد ثم اختيارنا للمنهج الوصفي وهو أسلوب يعتمد على الوصف الدقيق والتفصيلي لظاهرة أو موضع محدد على صورة نوعية أو كمية رقمية، فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيحيطنا وصفا رقميا يوضح مقدار الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى.[2]

وبحكم هذين التعريفين وبناءا على ما تقدم فإن هذا المنهج يتناسب وطبيعة الموضوع "آليات الضبط الاجتماعي وجنوح الأحداث في الأحياء السكنية الجديدة" الذي يتطلب منا الوصف والاستطلاع، بمعنى الوقوف على واقع الجنوح في الأحياء السكنية الجديدة ومعرفة مسبباته والنتائج التي خلفها وعلاقة الضبط الاجتماعي من خلال آلياته الرسمية غير الرسمية بهذه الظاهرة.

ولأن هذا المنهج العلمي (المنهج الوصفي) يساعد على جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول الظاهرة المدروسة بتطبيق مختلف الأدوات الضرورية لجمع البيانات اللازمة لمعرفة العوامل ذات الصلة بموضوع الدراسة.

---

[1] إحسان محمد الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1992، ص 45.

[2] رجاء وجيد الدويدي، البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارساته العلمية، دار الفكر، دمشق، ط1، 2002، ص 183.

رابعا: مجتمع البحث

مجتمع البحث في هذه الدراسة هو عبارة عن أحداث جانحين موضوعين بالمركز المختص في إعادة التربية بالطاهير، وقد اختير مجتمع البحث في هذا المركز باعتباره مكان عمل إحدى الطالبتين بالإضافة إلى أن أغلب الأحداث الموضوعين في المركز ينحدرون من هذه الأحياء (الأحياء السكنية الجديدة).

بالإضافة إلى إجراء مقابلة مع متدخلين في عملية التكفل بالأحداث داخل المركز (الأخصائيين النفسانيين والاجتماعيين، المربين).

نظرا للعدد القليل والمحدود للجانحين بالمركز وهذا بتباين في طبيعة الوضع فأغلب الأحداث لا يوضعون بوضع نهائي فمدتهم بالمركز ليست محددة، ارتأينا إتباع أسلوب المسح الشامل لجميع أفراد مجتمع البحث في السنوات الأخيرة والبالغ عدهم 40 حدثا.

خامسا: أدوات جمع المعلومات

1- الملاحظة:

لقد أجمع علماء المنهجية على أن عملية الملاحظة العلمية ليست متن العمليات البسيطة والمباشرة، بل هي من العمليات المعقدة التي تتطلب تخطيطا دقيقا وتقوم على أساس الاختيار المتعمد لبعض المظاهر أو الجوانب الهامة التي يرغب الباحث في ملاحظتها في موقف معين وفي فترة معينة[1] وكان الدافع الأساسي لاختيار الملاحظة كأداة بحثية لاعتبار أن ظاهرة الأحياء السكنية الجديدة في المدن هي ظاهرة مرئية بالدرجة الأولى تستدعي ملاحظة واقع الأحياء السكنية الجديدة من حيث الأصل الجغرافي لأفرادها والظروف الاجتماعية والاقتصادية لها.

وكذلك تسمح الملاحظة بالمشاهدة المبنية على أسس علمية بملاحظة التداخل بين أنماط الثقافات والذهنيات بهذه الأحياء السكنية والتي تنتج سلوكيات انحرافية، كما ساعدتنا أداة الملاحظة في التعرف على آليات الضبط الاجتماعي وعلاقتها بجنوح الأحداث في هذه الأحياء.

---

[1] الطيب كشرود، البحث العلمي ومناهجه في العلوم الاجتماعية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2007، ص178.

كما استعنا بأداة الملاحظة في التأكد من المعطيات التي استقيناها من المصادر الأخرى كالمقابلة والوثائق والسجلات عن طريق ملاحظة ومشاهدة المعطيات الواقعية والميدانية.

وبما أن إحدى الطالبين معايشة للظاهرة، ومجال الدراسة هو مكان عمل الطالبة الأمر الذي سهل القيام بعملية الملاحظة وقد استمرت الملاحظة طيلة الدراسة وذلك لرصد السياقات والأماكن التي يكثر فيها الجنوح والمتمثلة في لأحياء السكنية الجديدة وعلاقة آليات الضبط الاجتماعي الرسمية و غير الرسمية بها.

2- المقابلة:

تعتبر المقابلة من بين الوسائل الهامة لجمع البيانات والمعطيات عن موضوع الدراسة، فالمقابلة هي من الأساليب البحثية التي تتضمن جمع البيانات عن طريق التفاعل الشفوي المباشر بين الباحث والمبحوث، وقد عرفها "إنجلش" بأنها "مقابلة موجهة يقوم بها شخص مع شخص آخر أو أشخاص آخرين هدفها استثارة أنواع معينة من المعلومات لاستغلالها في بحث علمي والاستعانة بها في التوجيه والتشخيص والعلاج"[1]، ومن خلال هذه الدراسة تم استعمال المقابلة لجمع معطيات والمعلومات التي يتعذر جمعها عن طريق الملاحظة والاستمارة، خاصة فيما يخص آراء المختصين حول واقع الضبط الاجتماعي وعلاقته بجنوح الأحداث الظاهرة السلبية التي اعترت الأحياء السكنية الجديدة.

وتتمثل المقابلات التي أجريت مع بعض المتدخلين في عملية التكفل بالأحداث الجانحين والذين بحوزتهم معلومات لها علاقة بموضوع الدراسة والتي تتمثل في مدير المركز المختص بإعادة التربية بالطاهير، وأخصائيين اجتماعيين ونفسانيين ومربيين.

3- الاستمارة:

تعد الاستمارة وسيلة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع بحث معين يتم تعبئتها من قبل عينة ممثلة من أفراد، ويسمى الشخص الذي يجيب على الاستمارة بالمجيب أو المبحوث. [2]

حيث قمنا بعرض الاستمارة على المبحوثين لتعذر إرسال الاستمارة نظرا للمستوى التعليمي لبعض المبحوثين الذين يتعذر عليهم فهم الأسئلة والإجابة عليها بدون شرح، حيث تتم الاستمارة عن طريق مقابلة

---

[1] عطوي جودت عزت، أساليب البحث العلمي، دار الثقافة، ط 1، الأردن، 2007، ص 110.

[2] أحمد حسن الرفاعي: مناهج البحث العلمي تطبيقات إدارية واقتصادية،دار وائل للنشر والتوزيع،عمان،1998 ص 81.

المبحوثين وملأها مما يتيح إمكانية الشرح وتسجيل أجوبة المبحوثين، وقد تم تطبيق هذه الأداة مع الأحداث الموضوعين بالمركز المختص بإعادة التربية بالطاهير والمقيمين بالأحياء السكينة الجديدة.

تم عرض الاستمارة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين تكونت من (04) أعضاء في قسم العلوم الاجتماعية والإنسانية وقد طلب من المحكمين إبداء الرأي في أسئلة الاستمارة، من حيث الصياغة اللغوية والانتماء للمجال المخصصة له، وإجراء أي تعديل يرونه مناسبا لأي من الأسئلة، أو اقتراح أو حذف أو إضافة أسئلة جديدة لم تتضمنها الاستمارة.

وبناءا على نتائج التحكيم فقد تكونت الاستمارة في صورتها النهائية على (84) سؤال تستهدف جميعها آليات الضبط الاجتماعي وجنوح الأحداث في الأحياء السكنية الجديدة.

وقد توزعت أسئلة الاستمارة على المحاور الأربعة على النحو التالي:

المحور	عدد الأسئلة	رقم الأسئلة
البيانات الشخصية	13	16_15_14_13_12_11_10_9_8_7_6_5_4
مساهمة وضعية الأحياء السكنية الجديدة في تراجع القيم الأسرية	19	25- 24- 23- 22- 21- 20- 19- 18-17 33- 32- 31- 30- 29- 28- 27- 26- 35_34
تراجع آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمية في الأحياء السكنية الجديدة تعود إلى تخلي الأسر عن مسؤولياتها تجاه أبنائها	39	44- 43- 42- 41- 40- 39- 38- 37- 36- 53- 52- 51- 50- 49- 48- 47- 46- 45- 61- 60- 59- 58- 57- 56 - 55 - 54 69- 68- 67 - 66 -65- 64- 63- 62- 74_73 -72- 71- 70
مساهمة بعض آليات الضبط الاجتماعي الرسمية في معالجة جنوح الأحداث في الأحياء السكنية الجديدة	12	83- 82- 81- 80- 79- 78- 77- 76- 75- 86_85 -84

واشتملت الاستمارة على 84 سؤال موزعة على أربع محاور كالتالي:

المحور الأول: محور البيانات الشخصية

تضمنت بيانات شخصية عن الحدث وعن أسرته، ويتضمن أسئلة متعلقة بالسن والمستوى التعليمي وعدد أفراد الأسرة ومل الإقامة، سبب دخول المركز، ونوع الأسرة وسن الوالدين والمستوى التعليمي للوالدين ومهنة الوالدين وقيمة الدخل الشهري للوالدين.

المحور الثاني: مساهمة وضعية الأحياء الجديدة في تراجع القيم الأسرية

ويتضمن أسئلة خاصة ببنية السكن وطبيعة إقامة الأفراد بالحي السكني الجديد، بالإضافة إلى أسئلة خاصة بنوعية العلاقات وطبيعة الصلات بالحي السكني الجديد والتي تحتوي بدورها على أسئلة حول الرضا عن الحي الجديد، طبيعة العلاقات، الرضا عن الأصدقاء بالحي الجديد والسلوكيات اللاأخلاقية السائدة في الحي الجديد وسبب وجود هذه السلوكيات حسب رأي المبحوث.

المحور الثالث: تراجع آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمية راجع إلى تخلي الأسرة عن مسؤولياتها تجاه أبنائها بالأحياء السكنية الجديدة

ويشتمل هذا المحور على أسئلة خاصة بالعلاقات الأسرية، علاقة الحدث بوالديه، وعلاقته بإخوته، وحول حدوث نزاعات بالبيت وطريقة العقاب، وأهم المواضيع التي يتناقش فيها الوالدين ومن يشرف بصفة دائمة ومباشرة على الحدث، بالإضافة إلى بيانات عن مسؤوليات الأسرة تجاه أبنائها في توفير الحاجيات المادية من أكل وملبس وعلاج وتعليم وحاجيات معنوية من حنان وراحة ولعب وأمان وحول قيام الأسرة بأدوارها في المراقبة المتابعة لأبنائها كما تضمنت بيانات خاصة بالقواعد الدينية والقيم الأسرية الخاصة وبيانات خاصة بالعادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية، حول تدخل الأسرة بالمظهر العام بالحدث ومرافقة الحدث لزيارة الأقارب، وحث الحدث على مشاركتها في الأعياد الدينية ونهيه على الاحتفال بالأعياد الغربية الدخيلة وغيرها.

المحور الرابع: مساهمة بعض آليات الضبط الاجتماعي الرسمية في علاج جنوح الأحداث بالأحياء السكنية الجديدة.

تضمن التعرف على وجود مؤسسات رسمية للضبط الاجتماعي في الحي السكني الذي يقيم به الحدث وفي حالة حدوث اعتداءات ومناوشات من يتدخل وهل يكون تدخل الأجهزة الأمنية دائما، وموقف

الحدث من القبض عليه من قبل الأجهزة الأمنية، وإذا ما كانت سياسة الردع والعقاب هي الوسيلة الوحيدة لعلاج جنوح الأحداث بالحي السكني الذي يقيم به الحدث، وحول ما إذا كان يعتبر دخوله المركز ردع وعقاب أو حماية وإصلاح وعن الخدمات المقدمة له داخل المركز، ومدى استفادته منها، وعن الجهة المستلمة له عند انتهاء وضعه بالمركز.

بالإضافة إلى أسئلة مقابلة فهي سؤالين تم تطبيقها على مجموعة من المتدخلين في عملية التكفل بالأحداث داخل المركز والذين لهم آراء ومعلومات حول الموضوع وتتمثل هذه المجموعة من مدير المركز المختص في إعادة التربية وأخصائيين اجتماعيين ونفسانيين ومربيين معايشين للظاهرة. (أنظر الملحق رقم 01)

4- الوثائق والسجلات:

نظرا لأهمية الوثائق والإحصائيات والسجلات في إعداد البحوث الأكاديمية، تم الاعتماد على مجموعة من الوثائق والتي من خلالها تم الحصول على معلومات نظرية وواقعية عن موضوع الدراسة، منها التحقيقات والبحوث والتقارير الاجتماعية والنفسية.

وهي الوسيلة التي تدلنا على كامل المعطيات الميدانية التي تحيط بكل حالة من أفراد العينة وتعرفنا بكل ما تحمله من خصائص اقتصادية كانت أو اجتماعية أو ثقافية.

سادسا: أساليب معالجة البيانات

استخدمنا في هذه الدراسة الأسلوبين التاليين وهما:

1- الأسلوب الكمي:

هو الأسلوب الذي يستعمل النسب المئوية في الكشف عن الفرضيات، أي يعمل على تكميم المعطيات الواقعية، التي حصل علبها الباحث من استمارة البحث، فهذا الأسلوب الذي يعني بتكميم البيانات وجعلها نسب مئوية ووضعها في جداول.

ويعرف بأنه "عملية تعيين قيم عددية للسمة المقابلة وفق قواعد محددة بمعنى أن قيام الباحث بجمع البيانات معينة حول ظاهرة ما تقود إلى ترجمة هذه البيانات إلى قيم عددية قد تأخذ صورة المتوسط الحسابي أو الانحراف المعياري أو النسب المئوية والتي تدخل ضمن الإحصاء الوصفي".

ومن أدوات التحليل الكمي المتمثلة في بحثنا هذا: [1]

$$\text{النسبة المئوية } \% = \frac{\text{التكرار}}{\text{أفراد مجتمع البحث}} \times 100$$

على شكل جداول بسيطة وهي جداول وصف أفراد مجتمع البحث على الشكل التالي:

الجدول رقم (02): وصف أفراد مجتمع البحث حسب التحليل الكمي البسيط

الإجابة	التكرار	النسبة
الاقتراحات المقترحة	–	–
المجموع	حجم أفراد مجتمع البحث	%100

وعلى جدولين ذات مدخلين:

الجدول رقم (03): وصف أفراد مجتمع البحث حسب التحليل الكمي المركب

الإجابة	المتغير المستقل				المجموع	
المتغير التابع	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	المجموع الجزئي
المجموع	المجموع الجزئي	النسبة %	المجموع الجزئي	النسبة %	النسبة %	حجم

[1] لكحل خيرة، التغير الاجتماعي على أساليب التنشئة الاجتماعية للأسر بمنطقة الجلفة، لدراسة ميدانية ببعض الأسر بمدينة الجلفة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس، علم اجتماع التربية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2008، 2009.

2- الأسلوب الكيفي:

والذي يعنى بتحليل البيانات وتفسيرها، أي عن طريق عرض النتائج وتفسير المعطيات الكمية والكيفية، واكتشاف العلاقات بينها، ومحاولة ربطها بالإطار النظري الذي انطلق منه الباحث لمعرفة مدى تحقق بعض الأفكار ومستوى صدقها بالنسبة لموضوع الدراسة.

أي أنه ما اشتمل على تفسير وتحليل للمعطيات والبيانات في ضوء الشواهد الواقعية والإطار التصوري للدراسة ويقوم هذا الأسلوب على إضفاء بعد إنساني للقيم والبيانات والشواهد المتحصل عليها.

فالباحث يهدف من وراء هذا الأسلوب إلى استنطاق القيم وتحويلها إلى معاني تحمل دلالات واضحة ملموسة بغية الوصول إلى نتائج نهائية.

خلاصة:

لقد تم حلال هذا الفصل تحديد الإطار المنهجي الذي اتبعناه خلال دراستنا لهذه الظاهرة كطريق لاختبار الفرضيات ميدانيا والوصول إلى نتائج تثبت أو تنفي صحة هذه الفرضيات، وكذلك مجتمع البحث أو العينة وطريقة اختيارها والمنهج المتبع والملائم وكذا الأدوات المستخدمة ثم مصادر جمع المعلومات وأخيرا الأساليب الإحصائية المستعملة لتحليل المعطيات وهذا ما يتطلبه هذا الفصل.

الفصل السادس: عرض وتحليل بيانات الدراسة

تمهيد

أولا: عرض البيانات تحليلها وتفسيرها

ثانيا: تحليل وعرض نتائج المقابلة

خلاصة الفصل

تمهيد:

يعتبر الجانب الميداني من أهم جوانب البحث الاجتماعي لأنه يربط الجانب النظري بالجانب الميداني أي واقع للدراسة.

وعلى ضوء ما طرح ونوقش في الفصول النظرية السابقة، سنقوم بإعطاء شواهد كمية وذلك من خلال تفريغ البيانات الموجودة في الاستمارات بعد جمعها وذلك بترتيبها في شكل أرقام في جداول وتصنيفها اعتمادا على طريقة التوزيع التكراري وهي أسهل الطرق لعرض البيانات، وتعد التوزيعات التكرارية من التطبيقات الكمية للمعلومات، ثم نحاول التعليق عليها بعد أن تم استنطاق المعطيات الإحصائية لبيانات مجتمع الدراسة وتحليلها قصد حصر مجموعة من النتائج التي يمكن أن تزيد من توضيح وشرح موضوع الدراسة.

أولا: عرض البيانات تحليلها وتفسيرها

المحور الأول: معلومات خاصة بالحدث

أ- بيانات شخصية عن الحدث:

يجدر بنا قبل الدخول في تحليل البيانات الشخصية أن نبرز الخصائص المميزة لأفراد مجتمع البحث لكي تكون واضحة عند قراءة أي نتيجة في بقية الأجزاء التي يحتوي عليها هذا الفصل، حيث يتألف مجتمع البحث من 40 فرد، في مركز إعادة التربية.

الجدول رقم (04): يبين جنس أفراد مجتمع البحث

الجنس	التكرار	النسب
ذكر	40	%100

والشكل الموالي يوضح جنس أفراد مجتمع البحث اعتمادا على معطيات الجدول السابق:

الشكل رقم (03): يمثل جنس أفراد مجتمع البحث

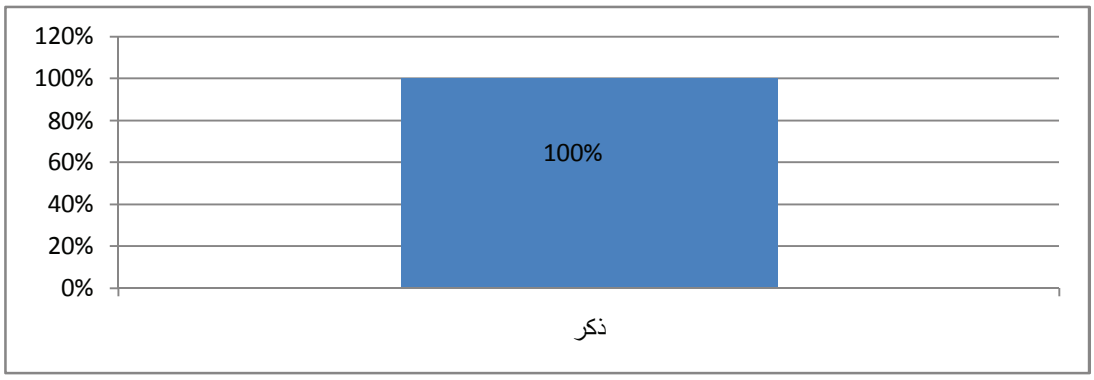

يمثل الجدول أعلاه جنس أفراد مجتمع البحث، حيث قدرت بـ100% ما يعادل 40 حدث وذلك لكوننا أجرينا دراستنا في مركز إعادة التربية بالطاهير خاص بالذكور.

الجدول رقم (05): يوضح توزيع أفراد مجموعة البحث حسب السن

الاحتمالات	التكرار	النسبة
[13- 15]	19	%47,5
[16- 18]	21	%52,5
المجموع	40	100

ونمثل ذلك بالشكل التالي:

الشكل رقم (04): يمثل توزيع أفراد مجتمع البحث حسب السن

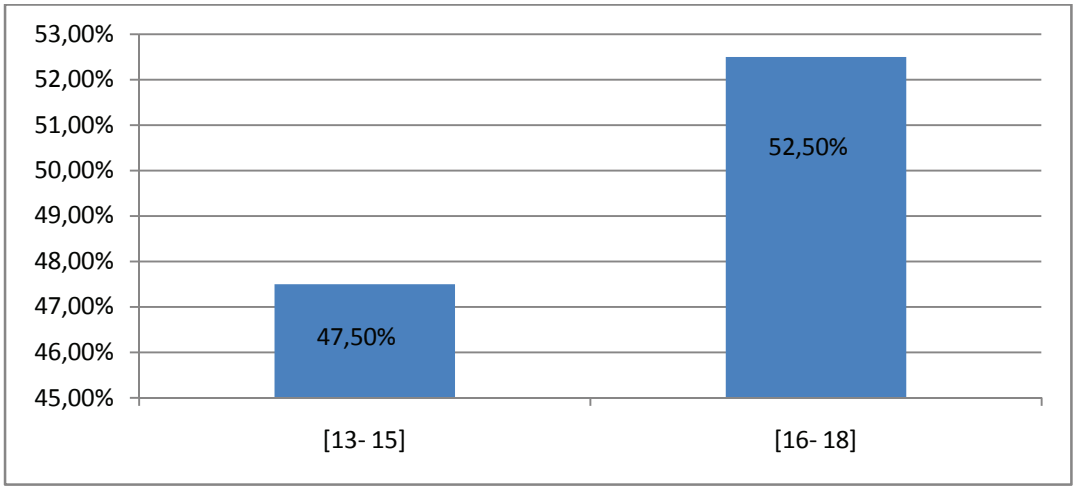

يتبين من خلال الجدول رقم (05) أن أفراد مجتمع البحث يتوزعون على فئتين عمريتين هما [13-15]، [16- 18] حيث تمثل الفئة الأولى من [13-15] وقد بلغ أفراد مجتمع البحث الذين ينتمون إلى هذه الفئة (19) فرد أو ما يعادل 47,5%، بينما مثلت الفئة العمرية [16-18] 21 فرد بنسبة 52,5% من أفراد مجتمع البحث.

نستنتج أن الفئة العمرية [16-18] يحتمل أن يطرد فيها الكثير من الأحداث من المدارس، فيقع في الفراغ الذي يدفعهم إلى التسكع في الشارع، وبالتالي إمكانية سقوطهم في الجنوح واردة، كما أن هذه الفئة تمثل سن المراهقة وهي مرحلة النمو الخطيرة ان لم يستغل فيها فراغ الحدث ولم تلبي متطلباته فإنه يندفع لإشباعها بالطرق الغير مشروعة.

وخاصة في غياب الضبط الأسري فهذه الفترة تتميز بالميل الشديد إلى الاستقلالية والنضج العقلي الذي يمكن المراهق من إدراك المفاهيم المجردة، وبالتالي تصبح نظرة المجتمع إلى المراهق وإلى سلوكه نظرة المسؤول مما يدفعه إلى القيام بالسلوكات المنحرفة ليختبر هذه المسؤولية التي حمله إياها المجتمع.

الجدول رقم (06): يبين المستوى التعليمي لأفراد مجتمع البحث

المستوى التعليمي	التكرار	النسب
ابتدائي	10	%25
متوسط	25	%62,5
ثانوي	05	%12,5
المجموع	40	%100

والشكل رقم (05) يوضح المستوى التعليمي لأفراد مجتمع البحث كما يلي:

الشكل رقم (05): يبين المستوى التعليمي لأفراد مجتمع البحث

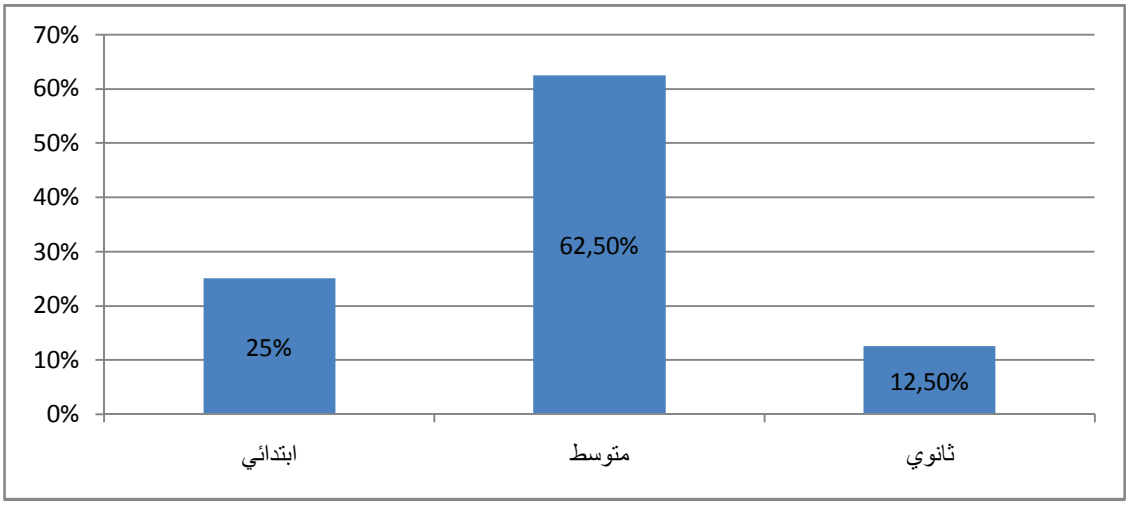

يبين الجدول أعلاه المستوى التعليمي لأفراد مجتمع البحث، فنجده ضعيفا ينحصر بين الابتدائي والمتوسط والثانوي، فأفراد مجتمع البحث غادروا مقاعد الدراسة لسبب أو لآخر في سن مبكرة، حيث تم تسجيل 10 أفراد من مجموع 40 فرد أي بنسبة 25% لم يتجاوز مستوى تعليمهم الابتدائي وهي نسبة معتبرة، ونجد أن 25 فرد من 40 فرد من مجتمع البحث بنسبة 62,5% وصلوا إلى مرحلة التعليم المتوسط وفئة ضئيلة إلى مرحلة التعليم الثانوي 5 أفراد أي بنسبة لا تفوق 12,5%.

وما يمكن ملاحظته من خلال عرض نسب المستويات التعليمية لدى الأحداث الموضوعين بالمركز هو تقارب المستوى عندهم حيث سجلت ارتفاع نسبة المستوى المتوسط والابتدائي وانخفاض نسبة المستوى الثانوي عند المبحوثين، من هنا تبين لنا أن المستوى الدراسي الضعيف هو الغالب لدى الأحداث المقيمين بالأحياء السكنية الجديدة والموضوعين بالمركز المختص في إعادة التربية بالطاهير.

الجدول رقم (07): يوضح عدد أفراد أسرة (إخوة) مجتمع البحث

الاحتمالات	التكرار	النسب%
من 1 إلى 4	8	%20
من 5 إلى 8	23	%57,50
من 9 فما فوق	9	%22,50
المجموع	40	%100

ونوضح ذلك بالشكل الموالي:

الشكل رقم (06): يوضح عدد أفراد أسرة (إخوة) مجتمع البحث

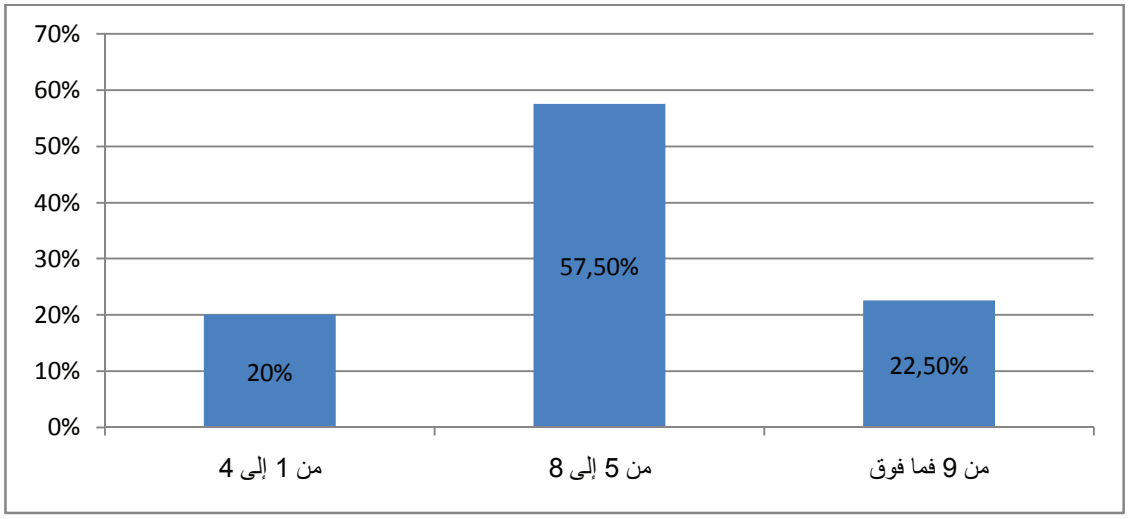

يوضح الجدول رقم (07) عدد أفراد الأسرة (الإخوة) حيث نلاحظ أن الحدث الجانح ينحدر من أسر كبيرة الحجم، إذ نجد أن8 أفراد أسرهم من (2 إلى 4) أفراد بنسبة 20%، و23 فرد يتراوح عدد أفراد أسرهم من (5 إلى 8) أفراد أي بنسبة 57,5%،و9 أفراد يتراوح عدد أفراد أسرهم (من 9 فما فوق) فردا، أي بنسبة 22,5%.

من خلال الجدول نلاحظ أن أغلبية الأحداث عدد أفراد أسرهم كبير، وهذا ما يؤثر سلبا على الأحداث، بحيث لا يمكن أن تتوفر الراحة والعناية الكافية داخل البيت سواء من الناحية المادية أي توفر المأكل والملبس والتعليم أو من الناحية المعنوية أي الراحة والعناية النفسية التي لا يمكن أن تتوفر بشكل كاف كلما كان عدد أفراد الأسرة كبيرا.

الجدول رقم (08): يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير مكان الإقامة

الاحتمالات	التكرار	النسب%
حضرية	26	%65
شبه حضرية	14	%35
المجموع	40	%100

الشكل رقم (07): يمثل توزيع المبحوثين حسب متغير مكان الإقامة

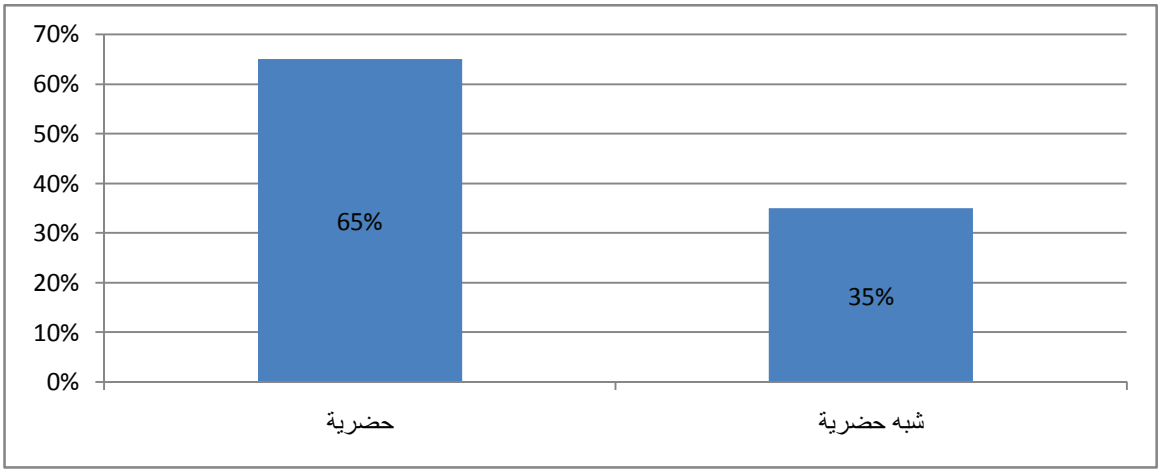

يمثل الجدول أعلاه قراءة إحصائية لتوزيع المبحوثين حسب متغير مكان الإقامة حيث يتضح لنا أن أعلى نسبة من الأحداث هم الذين يقيمون حاليا في المناطق الحضرية وعددهم 26 فرد من مجموع أفراد مجتمع البحث بنسبة 65%، بينما يبلغ عدد أفراد مجتمع البحث الذين يقيمون بمناطق شبه حضرية 14 فرد بنسبة 35%.

ومن هنا نستنتج أن أغلب المنحرفين يقطنون في المناطق الحضرية وذلك لكثافة السكان الحالية، بالإضافة إلى أن هذه الأسر لم يكن لها خيار إلا في الاستقرار في هذه المناطق التي أنشأت فيها هذه الأحياء للقضاء على الأحياء الهامشية والفوضوية بالمدن، فهذه المناطق تعتبر الملاذ الوحيد لهذه الأسر من أجل التوصل إلى حياة طبيعية.

الجدول رقم (09): يوضح سبب دخول أفراد مجتمع البحث إلى المراكز

الإحتمالات	التكرار	النسب %
مخالفة	00	00
جناية	10	25
جنحة	30	75
المجموع	40	100

ويمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (08): يوضح سبب دخول أفراد مجتمع البحث إلى المراكز

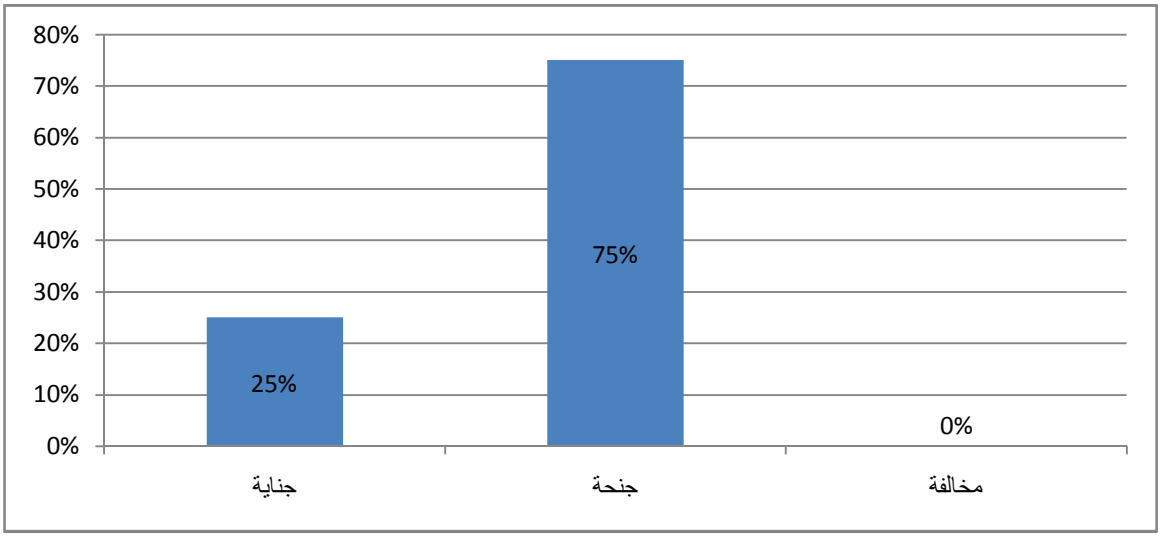

من خلال الجدول الموضح أعلاه وانطلاقا من الشواهد الإحصائية نجد أن لا أحد من أفراد المجتمع البحث وضعوا بالمركز لارتكاب مخالفة وهذا ما يدل على سبب دخول أفراد مجتمع البحث المركز يتنوع بين الجنح والجنايات، حيث نجد أن 30 فرد من (40) أي مجتمع البحث الكلي يمثلون نسبة 75% ممن دخلوا إلى المركز بجنحة، فيما نجد أن نسبة 25% وضعوا بالمركز بسبب جناية.

ما يلاحظ من خلال ما سبق أن القيام بالأفعال الأقل جسامة وخطورة هي خاصية فكرة المراهقة والمراهق في بداية تعرضه للانحراف وهي بوادر انحرافه.

الجدول رقم (10): يبين نوع الفعل المرتكب من طرف الحدث

الاحتمالات	التكرار	النسب %
سرقة	13	%32,5
الضرب والجرح العمدي	11	%27,5
حمل سلاح أبيض محظور	5	%12,5
الفعل المخل بالحياء	4	%10
محاولة قتل	1	%2,5
تعاطي المخدرات	5	%12,5
التعدي على الأصول	1	%2,5
المجموع	40	%100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (09): يبين نوع الفعل المرتكب من طرف الحدث

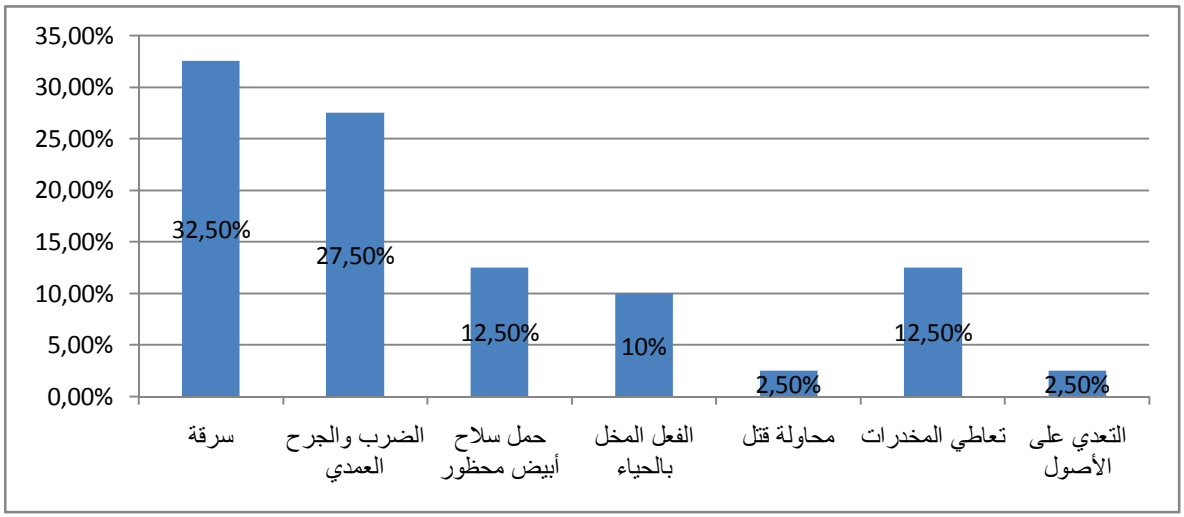

ما يلاحظ في المركز المختص في إعادة التربية أن مدة إقامة أفراد العينة من مجتمع البحث متفاوتة، وذلك راجع إلى اختلاف الفعل المرتكب وخطورته، فتقر لغة أرقام الجدول رقم (10) المبين أعلاه أن أغلب أفراد مجتمع البحث وضعوا بالمركز بسبب ارتكاب السرقة وذلك بنسبة 32,5% مقابل 27,5% ارتكبوا جنحة أو جناية الضرب والجرح العمدي، بينما كانت نسبة حمل سلاح أبيض محظور بنسبة 12,5%، وهي ميزة للأحياء السكنية الجديدة، والتي صارت مهددة بحرب العصابات، كما تبلغ

نسبة ارتكاب الفعل المخل بالحياء نسبة 10% وهذا ربما راجع إلى مشاهدة الأفلام الجنسية وزيارة المواقع الإباحية، بالإضافة إلى حب الفضول، بينما لا تتعدى محاول القتل نسبة 2,5% في حين تمثل نسبة تعاطي المخدرات 12,5% وهي غالبا ما تكون في شكل حبوب مهلوسة، وأنواع الغراء أما فيما يخص ارتكاب التعدي على الأصول بنسبة ضئيلة قدرت بـ2,5%، وهذا لأن أغلب أفراد العينة يقضون أوقاتهم بالحي فأغلب مشاكلهم مع أقرانهم.

نستنتج أن السرقة تحتل المرتبة الأولى نظرا الأوضاع الاقتصادية والمادية التي تعيشها الأسر في الأحياء السكنية الجديدة، نتيجة لعدم إشباع حاجيات الأطفال يتوجه لإشباعها عن طريق السرقة.

كما ترتفع أيضا نسبة الضرب والجرح العمدي وهذا ما يثبت طغيان سلوك العنف في هذه الأحياء وهذا ما أكدته الباحثة سلمى مصيبح حول انتشار العنف بالأحياء السكنية الجديدة.

الجدول رقم (11): يوضح كيفية ارتكاب أفراد مجتمع البحث للجناية أو الجنحة

الاحتمالات	التكرار	النسب %
مع مجموعة	30	%75
بمفردك	10	%25
المجموع	40	%100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (10): يمثل كيفية ارتكاب أفراد مجتمع البحث للجناية أو الجنحة

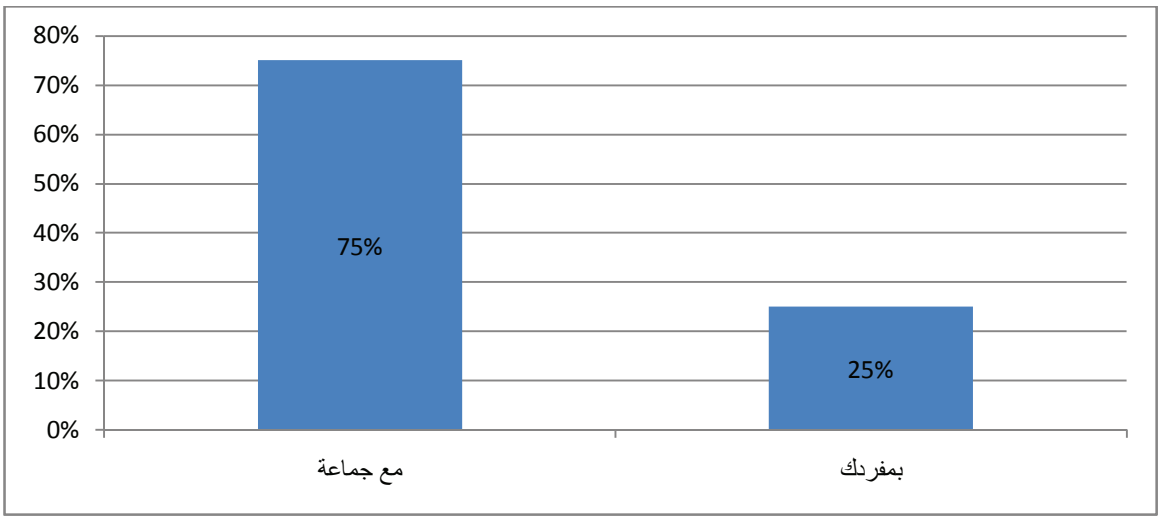

يوضح لنا الجدول رقم (11) أن معظم أفراد العينة ارتكبوا الجنح أو الجنايات مع مجموعة، حيث مثلت فئة ارتكاب الجنحة أو الجناية مع مجموعة 30 فردا من مجموع أفراد مجتمع البحث والتي قدرت بـ75%، ونجد فئة الأفراد الذين ارتكبوا الجنحة أو الجناية بمفردهم 10 أفراد من مجموع أفراد مجتمع البحث، والتي قدرت بـ25%.

ومنه تبين المعطيات الإحصائية الموضحة في الجدول أعلاه أن أغلب الأحداث بنسبة 75% ارتكبوا الجنحة أو الجناية مع مجموعة وهذا يدل على قوة تأثير جماعة الرفاق في هذه السن الحرجة للأحداث.

ب-بيانات عن أسرة الحدث:

الجدول رقم (12): يوضح نوع أسرة الحدث

نوع الأسرة	التكرار	النسب%
ممتدة	04	%10
نووية	36	%90
المجموع	40	%100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (11): يوضح نوع أسرة الحدث

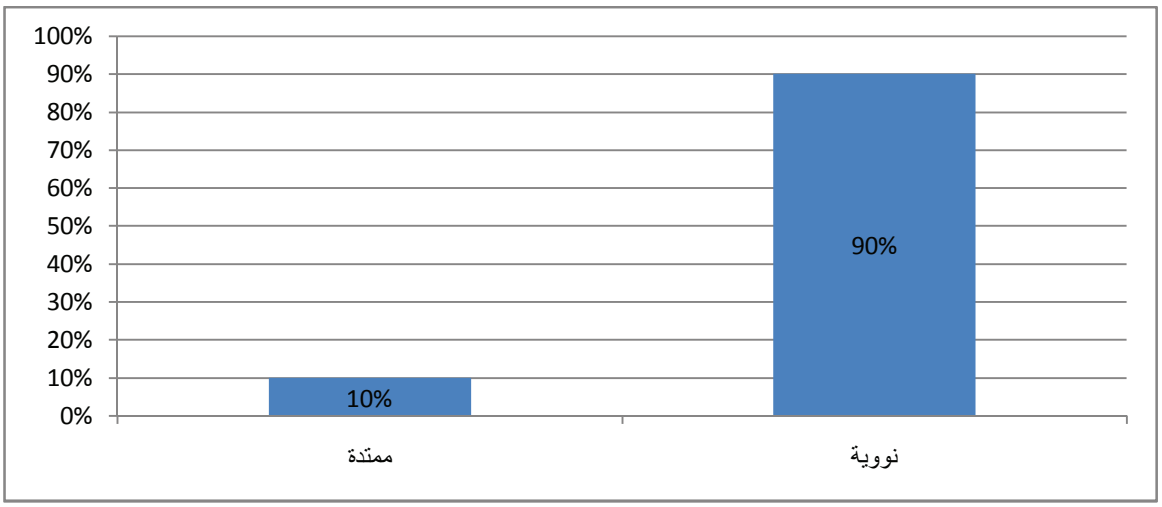

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن 04 أفراد من أفراد مجتمع البحث وبنسبة 10% ينتمون إلى أسر ممتدة، في حين نجد 36 فرد من أفراد مجتمع البحث ينتمون إلى أسر نووية أي ما يعادل نسبة 90%.

وفي الأخير يمكن القول أن نمط الأسرة النووية أي الأسرة المكونة من الأب والأم والأبناء يخص أسر الأحياء السكنية الجديدة بنسبة أكبر، وبذلك لأن أسر الأحياء السكنية الجديدة يتسمون بطابع ونمط الأسرة النووية، وهذا حسب ما أسفرت عليه نتائج الدراسة.

الجدول رقم (13): تتكون أسر وأفراد مجتمع البحث من

الاحتمالات	التكرار	النسبة
الأب والأم	02	%5
أسرة في غياب الأم	07	%17,5
أب وأم وإخوة	16	%40
أسرة في غياب الأب	10	%25
الأب والأم وآخرون	04	%20
لا توجد أسرة	01	%10

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (12): تتكون أسر وأفراد مجتمع البحث من

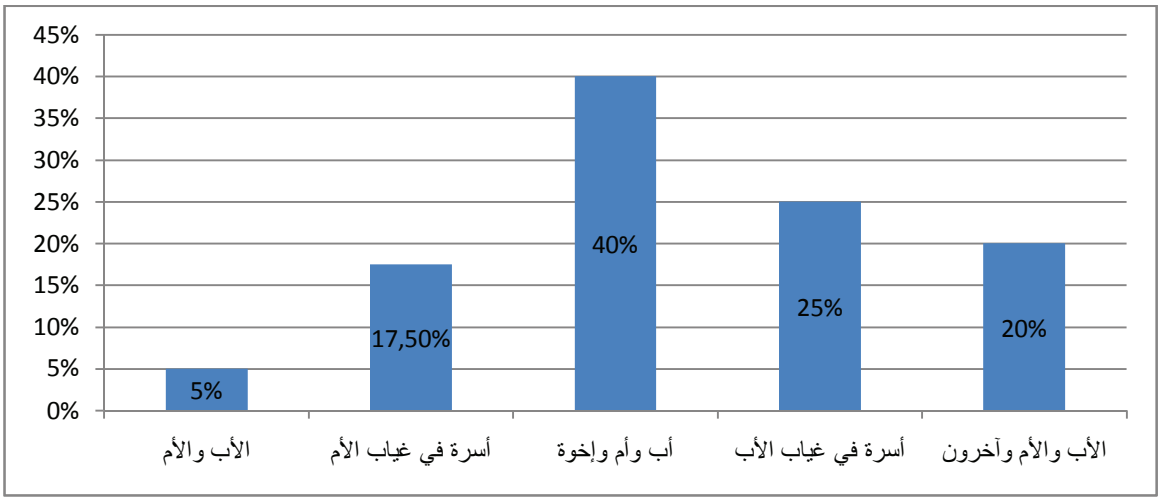

يبن الجدول أعلاه أن (02) من أفراد مجتمع البحث وما يعادل 5% يعيشون مع أسرة بدون إخوة أي الأب والأم فقط في حين (07) أفراد ما يعادل سبة 17,5% يعيشون في أسرة في غياب الأم وهذا بسبب الوفاة أو الانفصال بينما (16) فرد من أفراد مجتمع البحث وما يعادل 40% يعيشون في أسرة تتكون من الأب والأم والإخوة و(10) أفراد وما يعادل 25% يعيشون في أسرة في غياب الأب بسبب الوفاة أو الانفصال بينما نجد (04) أفراد بنسبة 10% يعيشون مع الأب والأم وآخرون وأغلبهم الذين يعيشون في أسر ممتدة وفرد واحد بدون أسرة أو يعيش في أسرة كفيلة.

ونستنتج مما سبق أن أعلى نسبة وهي 40% يعيشون في أسرة تتكون من الأب والأم والإخوة وهذا يدل على أن نسب التفكك الأسري وحدة العامل الذي يدفع إلى الجنوح والانحراف، في حين نجد ثاني نسبة 25% يعيشون في أسرة في غياب الأب، فدور الأب ومكانته داخل الأسرة في هذه السن الحرجة (المراهقة) مهم باعتباره قدوة الطفل فغياب الرقابة الأبوية يمكن أن يكون سبب في اختلال توازن الأسرة لتصارع الأدوار على الأم وفي ظل هدا التصارع يفلت الطفل من الثوابت الأسرية لتحتضنه مغريات البيئة الخارجية.

الجدول رقم (14): يوضح المستوى التعليمي لأب وأم أفراد مجتمع البحث

الاحتمال	التكرار		النسب%	
	الأم	الأب	الأم	الأب
أمي	11	4	%27,5	%10
يقرأ ويكتب	4	12	%10	%30
ابتدائي	15	6	%37,5	%15
متوسط	2	5	%5	%12,5
ثانوي	5	11	%12,5	%27,5
جامعي	3	2	%7,5	%5
المجموع	40	40	%100	%100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (13): يوضح المستوى التعليمي لأب وأم أفراد مجتمع البحث

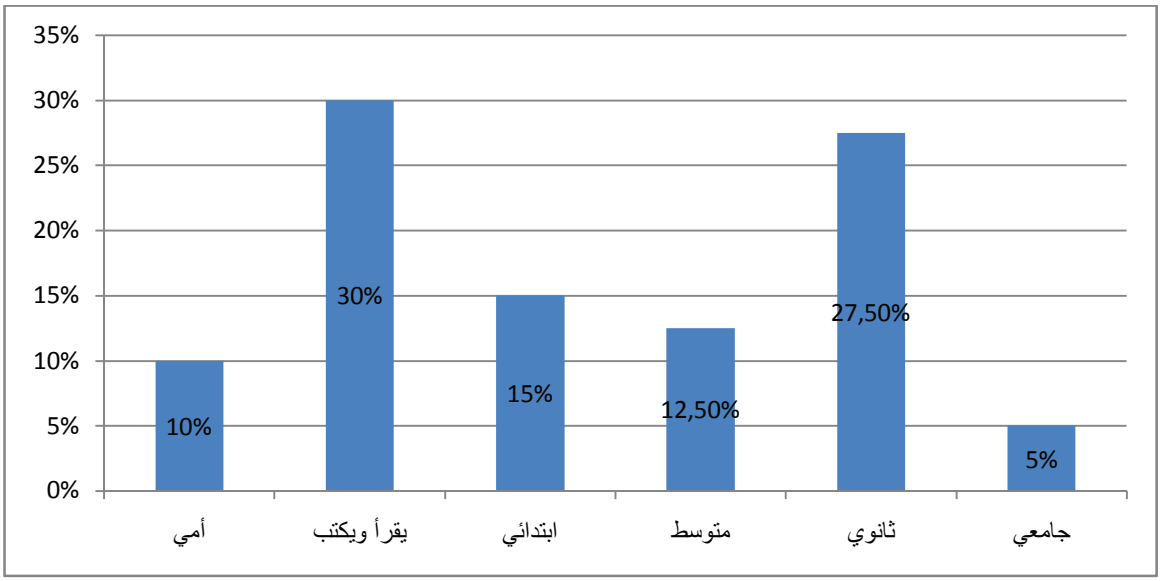

يوضح الجدول أعلاه أن أعلى نسبة والتي تقدر بـ30% تبين أن آباء أفراد مجتمع البحث يقرؤون ويكتبون فقط، في حين نجد نسبة 27,5% ذات مستوى ثانوي لآباء أفراد مجتمع البحث، وفي حين نجد نسبة مستوى التعليمي لآباء المبحوثين تتضاءل وقدرت بـ15% ذات مستوى ابتدائي، لتنقص هذه النسبة مرة أخرى في المستوى المتوسط والتي قدرت بـ12,5%، ثم نجد نسبة 10% من المستوى الأمي لدى آباء أفراد مجتمع البحث، وفي المقابل نجد نقص هذه النسبة وتكاد تنعدم في المستوى الجامعي حيث قدرت بـ5%.

ونجد من الدراسة الإحصائية للجدول رقم (14) والذي يوضح المستوى التعليمي لربات الأسر فقد كانت أعلى نسبة هي نسبة المستوى الابتدائي، حيث قدرت بـ37,5% وهو ما يعد أكثر النسب ارتفاعا، وعن مستوى الأمي عندهم فقد بلغت نسبته عندهم 27,5%، كما وصلت نسبة المستوى الثانوي 12,5% وتليها نسبة 10% الذين تعلمن القراءة والكتابة في حين خفضت هذه النسبة وقدرت بـ7,5% عند المستوى الجامعي ثم تليها أدنى نسبة عند المستوى الثانوي وقدرت بـ5%.

وما نستنتجه من خلال عرض المستويات التعليمية لدى أرباب الأسر وربات الأسر هو تقارب المستوى عندهم، حيث سجلت ارتفاع المستوى الذي يقرؤون ويكتبون ونسب متقاربة عند المستوى الثانوي والمتوسط ومن ثم نستنتج أن المستوى الاجتماعي البسيط هو الغالب لدى المقيمين في الأحياء السكنية الجديدة،وهدا يمكن ان يكون سببا في انحراف الأبناء لجهل الأولياء بأساليب التنشئة السليمة.

الجدول رقم (15): يوضح مهنة أرباب أسر أفراد مجتمع البحث

الجدول رقم (15-1): يوضح مهنة أباء أفراد مجتمع البحث

المهنة	التكرار	النسب%
موظف	08	%20
مهنة مستقلة	04	%10
متقاعد	05	%12,5
عامل يومي	20	%50
بدون عمل	03	%2,7
المجموع	40	%100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (14): يوضح مهنة أباء أفراد مجتمع البحث

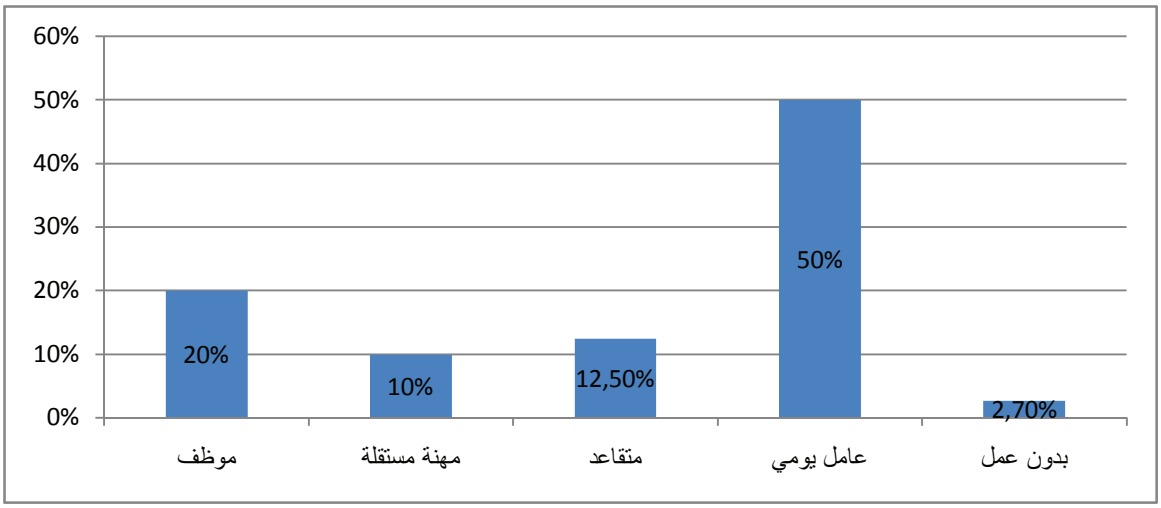

الجدول رقم (15-2): يوضح مهنة أمهات أفراد مجتمع البحث

المهنة	التكرار	النسب%
موظفة	12	%30
متقاعدة	08	%20
ربة بيت	20	%50
المجموع	40	%100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (15): يوضح مهنة أمهات أفراد مجتمع البحث

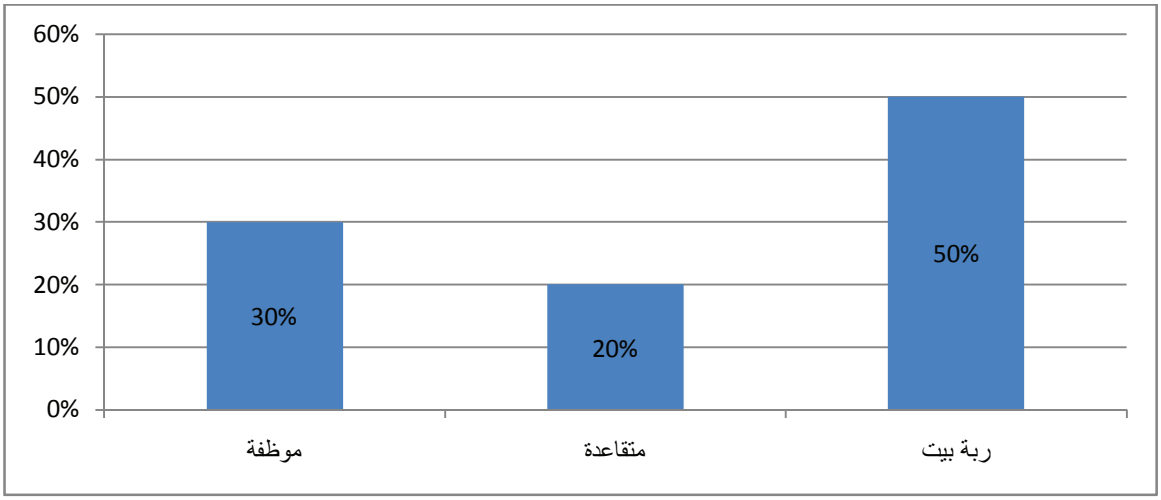

من الجدول رقم (15-1) تبين أن أكبر نسبة والتي تقدر بـ50% تبين أن أغلب آباء المبحوثين عمال يوميين، في حين نجد نسبة 20% من آباء المبحوثين موظفين في عدة قطاعات مختلفة وفي المقابل نجد نسبة 12,5% من آباء المبحوثين متقاعدين أي هم كبار السن، ونجد نسبة 10% من آباء المبحوثين ذات مهنة مستقلة أي عدة مجالات منها التجارة والنجارة... الخ، ثم نجد أدنى نسبة وهي 7,5% أن أرباب الأسر بدون عمل أي بطالين وبطبيعة الحال البطالة تأثر بصفة فعالة على نمط العيش الأسري، وبالتالي تساهم في تحديد نمط السلوك الفردي لأن البطالة تعتبر بذرة الفقر وبذرة الفقر تغذي السلوكات الانحرافية والعنيفة في غالب الأحيان.

ومن خلال استقراء أرقام الجدول(15-2) رقم يبين أن أكبر نسبة والتي تقدر بـ50% والتي وضحت أن أغلب أمهات المبحوثين ربات بيت لا يعملن فهي نسبة جد مرتفعة فمنهن من لم يكملن دراستهن ومنهم من لم يتركهن أزواجهن للعمل، وذلك راجع لاعتبارات شخصية تخص الزوج، ونجد نسبة 30% من أمهات المبحوثين موظفات في عدة قطاعات وتخصصات مختلفة فمنهن من تعملن لمساعدة الزوج في متطلبات البيت والأبناء، ومنهن من تعملن إثبات وجودهن لكي لا تذهب دراستهن هباء، وفي المقابل نجد نسبة 20% من أمهات المبحوثين متقاعدين ويعود ذلك إلى كبر سنهن.

ونستنتج من معطيات الجداول أن اغلب المهن بالنسبة للآباء هي عامل يومي وان الأمهات اغلبهن ربات بيوت فنوع مهنة الوالدين له علاقة بانحراف الابناء.

الجدول رقم (16): يوضح الجدول الدخل الفردي للوالدين

الدخل الفردي	التكرار	النسب %
بدون دخل	4	% 10
دخل غير محدد	5	%12,5
أقل من 18000	9	%22,5
من 18000 إلى 24000	15	%37,5
أكثر من 24000	7	%17,5
المجموع	40	%100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (16): يوضح الجدول الدخل الفردي للوالدين

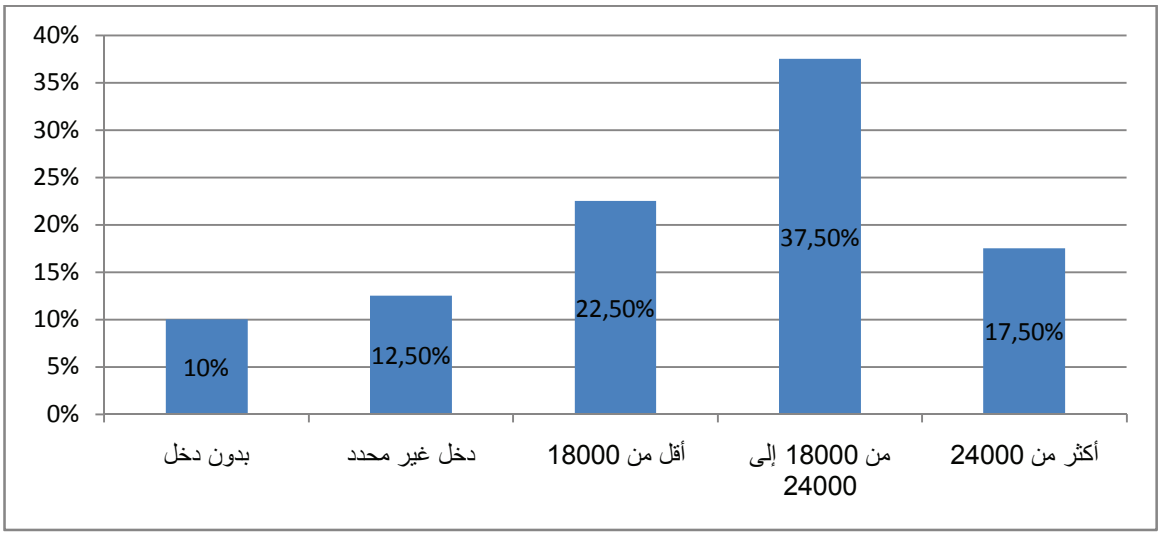

يوضح الجدول أعلاه أن نسبة 37,5% من المبحوثين دخل أسرهم الشهري يتراوح ما بين 18000 إلى 24000 دج ونجد نسبة 22,5% من دخل أسر المبحوثين الشهري أقل من 18000 دج، ونسبة 17,5% من المبحوثين دخل أسرهم الشهري يتراوح ما بين أكثر من 24000 دج، وفي المقابل نجد نسبة 12,5% من الأسر المبحوثين دخل أسرهم غير محدد، ونجد نسبة 10% من الأسر بدون دخل.

وفي الأخير نستنتج أن الدخل القليل للأسرة لا يلبي متطلباتها وخاصة ما ينتظره الأطفال من حاجيات مختلفة، وبالتالي إذا عجزت الأسرة عن تلبية متطلبات الحدث فإنه قد يلجأ إلى السبيل الغير

مشروعة لإشباع حاجياته، فيرتكب بعض الانحرافات كالاعتداء على الأموال بالسرقة التي قد يستعمل فيها بعض الانحرافات الأخرى بالاعتداء جسديا على الأفراد الذين يعترضون طريقه.

كما نلاحظ بناءا على ما سبق نلاحظ أن دخل أسر أفراد مجمع البحث الخاص بالأحياء السكنية الجديدة هو دخل محدود إلى متوسط، أي أن دخل الأسرة غير متوافق مع حجم الأسرة (دخل محدود وحجم كبير لأفراد الأسرة).

المحور الثاني: مساهمة وضعية الأحياء الجديدة في تراجع القيم الأسرية

أ- بنية السكن وطبيعة إقامة الأفراد بالحي السكني الجديد:

جدول رقم (17): يبين مدة إقامة أفراد مجتمع البحث في أحيائهم السكنية

الاحتمالات	التكرار	النسبة
أقل من 10 سنوات	18	%45
من 10 سنوات إلى أقل من 20 سنة	14	%35
20 سنة إلى أقل من 30 سنة	08	%20
المجموع	40	100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (17): يبين مدة إقامة أفراد مجتمع البحث في أحيائهم السكنية

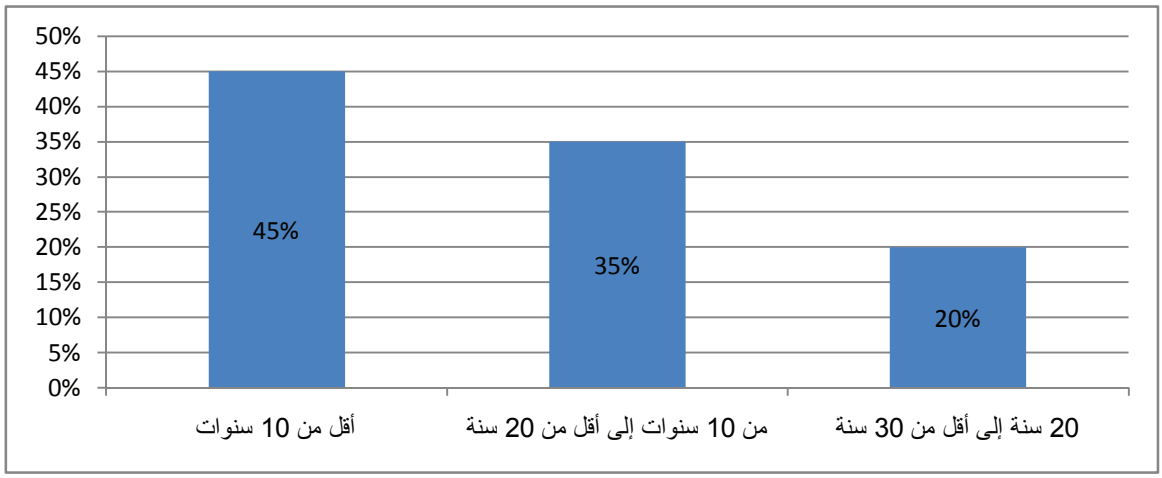

يبن الجدول أعلاه أن أعلى نسبة والتي قدرت بـ45% قد بينت أن أغلبية أفراد مجتمع البحث مدة إقامتهم في الحي السكني الجديد أقل من 10 سنوات، يعني أنهم سكان جدد في هذه الأحياء، في حين نجد نسبة 35% تبين أن معظم أفراد مجتمع البحث لهم من 10 سنوات إلى أقل من 20 سنة وهم يسكنون هذا الحي السكني، وفي المقابل نجد نسبة 20% من مجموع أفراد مجتمع البحث لديهم من 20 سنة إلى أقل من 30 سنة في هذه الأحياء السكنية.

وفي الأخير نستنتج أن أغلبية السكان جدد في هذه الأحياء السكنية قدموا من مناطق مختلفة أما الآخرين فهم أكثر من 20 سنة هم يسكنون هذه الأحياء.

الجدول رقم (18): يوضح مكان الإقامة السابق

الاحتمالات	التكرار	النسب
الريف	15	%37,5
المدينة	25	%62,5
المجموع	40	%100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (18): يوضح مكان الإقامة السابق

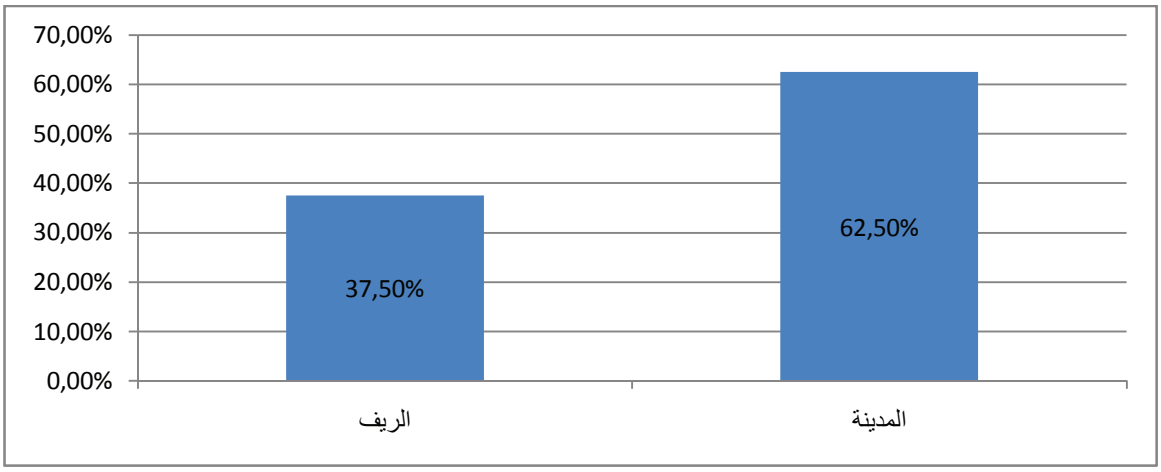

توضح الشواهد الإحصائية في الجدول أعلاه أن مكان الإقامة السابق للأفراد مجتمع البحث بالمدينة هو 25 فرد أو ما يعادل نسبة 62,5%، بينما نلاحظ أن الذين كان مكان إقامتهم بالريف هم

15فرد من أفراد المجتمع الكلي الذي يقدر بـ 40 فرد، أي بنسبة 37,5% بالريف، وهذا يدل على أن هذه السكنات بالأحياء الجديدة كانت توزع بنسبة أكبر على السكان الدين أقاموا بالمدن.

الجدول رقم (19): يوضح نوعية السكن السابق

الاحتمالات	التكرار	النسب
بيت قصديري	10	25
عمارة	15	37.5
سكن هش	7	17.5
بناء فوضوي	7	17.5
فيلا	1	2.5
المجموع	40	%100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (19): يوضح نوعية السكن السابق

باستقراء نتائج الجدول أعلاه نجد أن العمارة تحتل الصدارة في الأحياء السكنية الجديدة، حيث قدرت نسبة هذا النمط 37,5% أي ما يعادل (15) أسرة كان سكنها السابق عبارة عن عمارة من مجموع الأحداث المستجوبين، ثم يليها البيت القصديري أي (10) أفراد من مجتمع البحث أي بنسبة 25%، في المقابل نجد كل من السكن الهش والبناء الفوضوي بنسبة 17,5% لكل منهما أي (7) أفراد من مجتمع البحث من كانوا يقيمون في السابق في هذا النوع من السكن، فيما نجد نمط الفيلا بنسبة 2,5% أي ما يعادل فرد (1) كان يقيم سابقا في فيلا.

وبطبيعة الحال فما يمكن قوله هنا أن هذه الأنماط السكنية الثلاثة وبدرجة أخص (البيت القصديري، السكن الهش، البناء الفوضوي) كان أمر حتمي لإجراء عملية الإسكان بالأحياء السكنية الجديدة.

كما نجد أن أعلى نسبة من أفراد مجتمع البحث هم من كانوا يسكنون بعمارة وهذا ربما يرجع إلى تغير مكان السكن بسبب البحث عن السكن أو الاستفادة من مسكن في إطار السكن الاجتماعي أو التساهمي.

جدول رقم (20): يوضح أسباب الانتقال إلى الحي السكني الجديد

الاحتمالات	التكرار	النسب
البحث عن عمل	09	%22,5
البحث عن مسكن	10	%25
الدراسة	02	%5
هشاشة وفوضوية السكن السابق	10	%25
انعدام الأمن	09	%22,5
المجموع	40	%100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (20): يوضح أسباب الانتقال إلى الحي السكني الجديد

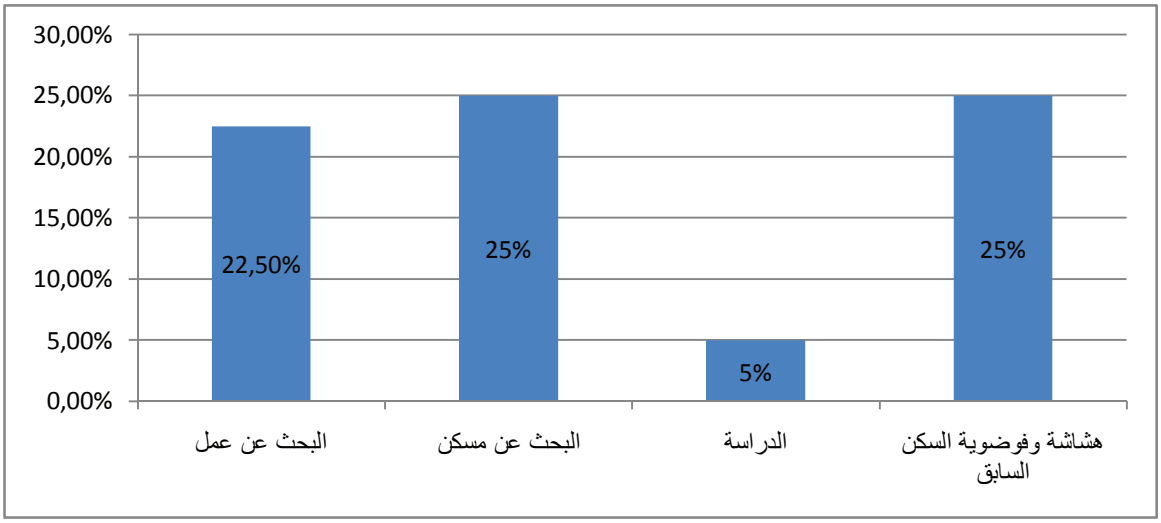

تعددت واختلفت أسباب انتقال أسر الأحداث إلى الأحياء السكنية الجديدة، حيث تعتبر الدولة الموجه الوحيد لعملية الإسكان إذ أخذت على عاتقها إنشاء مثل هذه السكنات لحل أزمة السكن التي تعاني منها المدن، حيث شملت هذه الأحياء على طبقات اجتماعية مختلفة، منهم من كانوا يبحثون عن عمل بالمدن ومنهم بغرض البحث عن مسكن، ومنهم بسبب تدريس الأبناء، كما تضمنت الذين كانوا يقطنون بسكنات هامشية وفوضوية وهشة ولم يكن لهم خيار إلا الانتقال لهذه الأحياء، ومنهم من نزحوا من الأرياف بسبب انعدام الأمن.

حيث نجد نسبة 22،5% من أفراد مجتمع البحث انتقلوا إلى هذه الأحياء بحثا عن عمل، فيما نجد أن 25% كان انتقالهم إلى الأحياء السكنية الجديدة بغرض البحث عن مسكن وعدد الأفراد الذين انتقلوا بسبب الدراسة كان (02) أفراد أي ما يعادل 5% وهي نسبة ضئيلة وفي المقابل نجد نسبة 25% كان انتقالهم بسبب هشاشة وفوضوية السكن السابق وتليها نسبة 22,5% ممن كان انتقالهم بسبب انعدام الأمن في السكن السابق.

ما لوحظ من خلال ما سبق تقارب وتكافؤ في النسب وهذا راجع إلى تقارب أسباب الانتقال إلى الحي السكني الجديد فأغلب أفراد مجتمع البحث لهم نفس الأسباب التي أجبرتهم على الانتقال والإقامة بهذه الأحياء.

الجدول رقم (21): يوضح نوع السكن بالحي السكني الجديد

نوع السكن	التكرار	النسب
عمارة	37	%92,5
سكن فردي	3	%7,5
المجموع	40	%100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (21): يوضح نوع السكن بالحي السكني الجديد

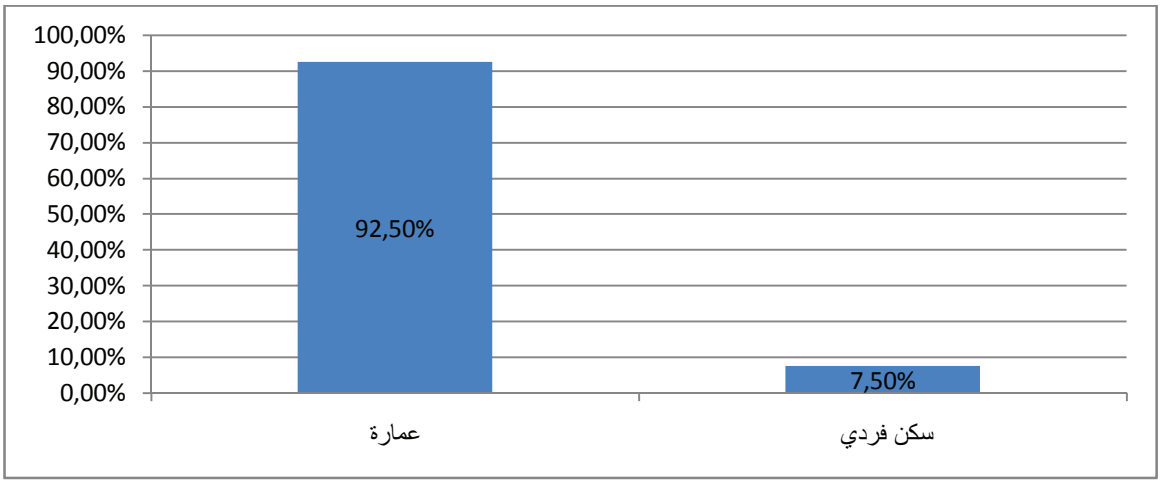

يوضح الجدول رقم (21) نوع السكن بالحي السكني الجديد، إذ أنه يعتبر من متطلبات الحياة لأنه يوفر الراحة والاستقرار للأسرة، فمن خلال الدراسة الإحصائية لأرقام الجداول أعلاه نجد أن نسبة 92,5% أي ما يعادل 37 فردا من مجتمع البحث يعيشون في عمارة أي أن مستواهم المعيشي الضعيف والمتوسط لايسمح لهم ببناء مساكن فردية بينما نجد نسبة 7,5% ما يعادل 3 الأفراد من مجتمع البحث يعيشون في سكن فردي وذلك لقدرتهم على بناء مسكن مستقل لتجنب الوقوع في المشاكل.

ونلاحظ في الأخير أن الدولة قامت بإنشاء هذه السكنات لتخفيف الضغط على المدن وأغلبيتها عمارات.

الجدول رقم (22): يوضح ما نوع العمارة

الاحتمالات	التكرار	النسبة
سكن فردي	03	%7,5
سكن اجتماعي	22	%55
سكن تساهمي	07	%17,5
البيع بالإيجار	05	%12,5
خاص	03	%7,5
المجموع	40	100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (22): يوضح ما نوع العمارة

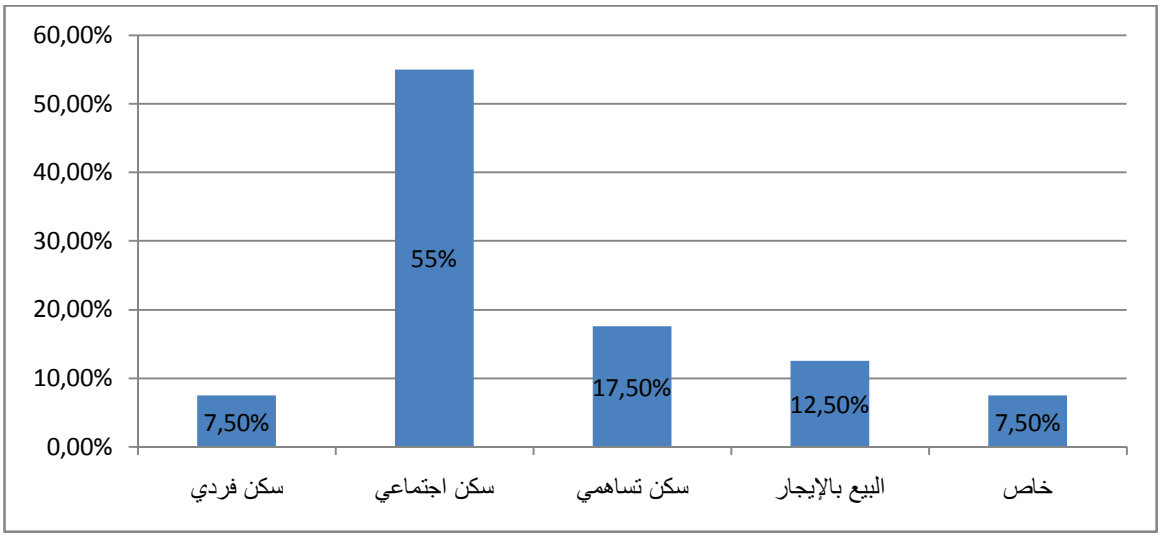

الجدول رقم (23): يوضح ملكية العمارة

الاحتمالات	التكرار	النسبة
مستأجر	12	%30
مالك	28	%70
المجموع	40	100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (23): يوضح ملكية العمارة

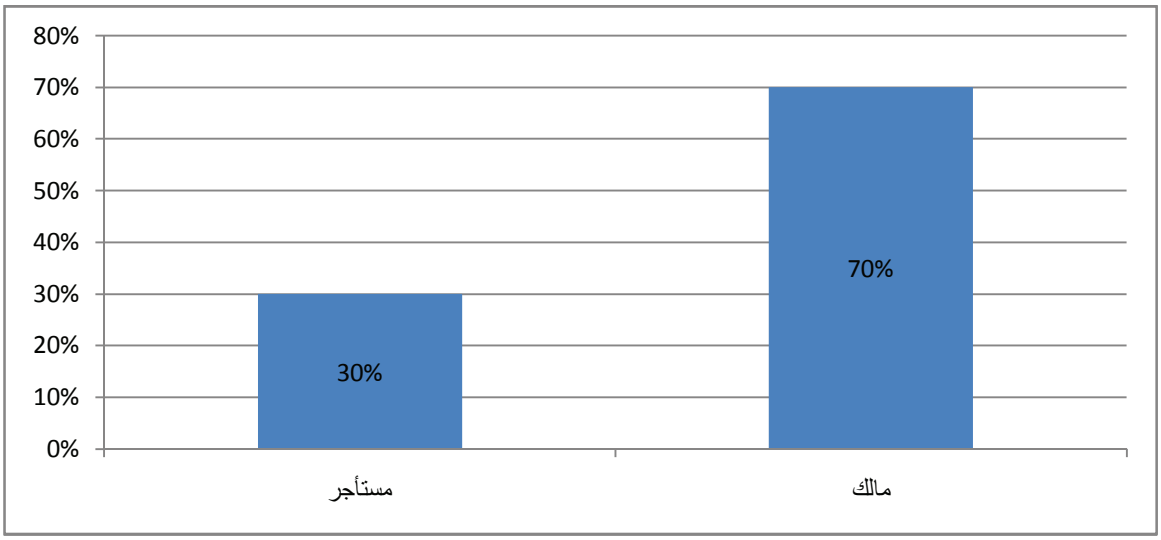

حيث يتضح من الجدول رقم (22) وبناءا على معطيات الجدول السابق رقم (21) بحيث تحصلنا على أعلى نسبة 92,5% من إجابات أفراد مجتمع البحث حول نوع السكن في الحي الجديد، على أن أغلبية الأفراد يسكنون عمارة حيث أن نسبة السكن الاجتماعي والتي قدرت بـ55% تصدرت قائمة الأنماط الأخرى للسكن، حيث نجد 07 فقط وما يقدر بنسبة 17,5% يسكنون بالسكن التساهمي بينما نجد 05 أفراد يسكنون ببيوت بيع بالإيجار وما يقدر بنسبة 12,5%، كما نجد نسبة ضئيلة من الذين يسكنون ببيوت خاصة، قاموا بشرائها وأصبحت ملك للأسرة بهذه الأحياء.

ومنه فإن اختلاف نمط السكن يبرر اختلاف نوع العمارة أو المسكن من عدة جوانب من حيث الشكل وعدد الطوابق.... الخ.

ونلاحظ من خلال الشواهد الإحصائية أن أكبر وأعلى نسبة وتقدر بـ92,5% هي السكن الاجتماعي لأفراد مجتمع البحث لأنه النمط الأول الذي أنشأ لهذه الأحياء الجديدة وهذا منذ سنوات، كما أنه النمط الملائم لدخل الأسر بالأحياء السكنية الجديدة لأن أغلب الأسر دخلها ضعيف إلى متوسط.

ومن خلال استقرار نتائج الجدول رقم (23) الخاص بملكية السكن أو الإيجار يتبين حسب ما تقره الشواهد الإحصائية المتحصل عليها أن 12 فرد من 40 فرد أي ما يعادل 30% يقيمون في مسكن مستقر وإنما يعود هذا لمحدودية الدخل وعدم القدرة على الموازنة بين شراء مسكن وتحقيق المطالب المعيشية والاجتماعية والاقتصادية الأخرى، فيما نجد 28 فرد من أفراد مجتمع البحث أي ما يعادل 70% ممن يملكون المسكن الذي يقطنون فيه وربما هذا راجع إلى أن أغلب الأفراد في هذه الأحياء جيء بهم من أماكن مختلفة بالمدينة لتسوية وضعيتهم الهامشية والفوضوية، في إطار منظم ليعيشون الحياة الطبيعية وهدا ما انعكس على الوضع العام لهده الأحياء وافرز عدة ظواهر اجتماعية سلبية منها جنوح الأحداث

الجدول رقم (24): يوضح ما إذا كان الحث يشعر بضيق في السكن

الاحتمالات	التكرار	النسب
نعم	32	%80
لا	8	%20
المجموع	40	%100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (24): يوضح ما إذا كان الحث يشعر بضيق في السكن

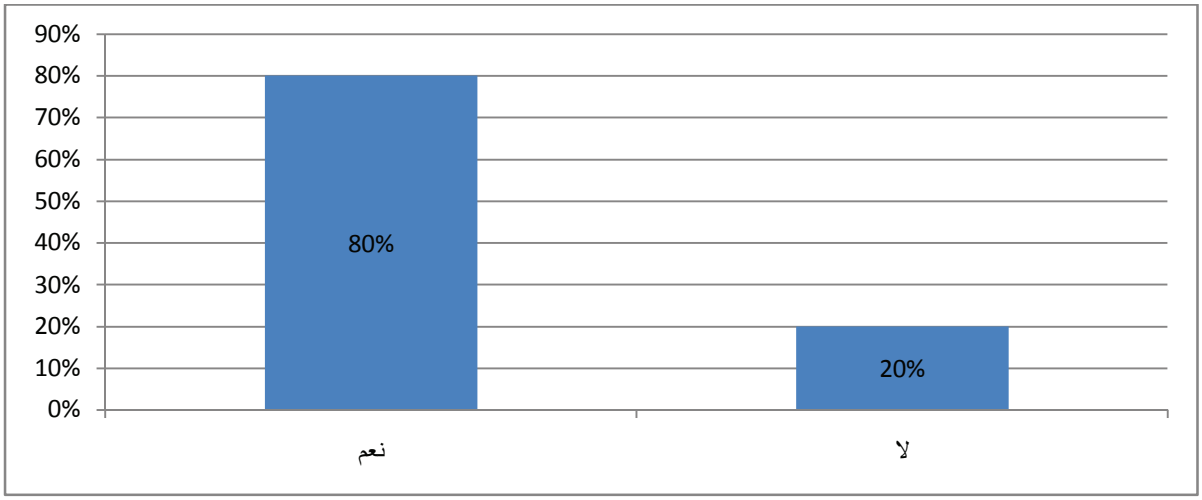

تقر لغة الأرقام في الجدول رقم (24) أن نسبة أفراد مجتمع البحث الذين يشعرون بالضيق داخل البيت تقدر بـ80% أي ما يعادل 32 فرد من 40 فرد فهي نسبة مرتفعة مقارنة بالثانية أي الذين لا يشعرون بضيق إذ تقدر نسبتهم بـ20% فقد يرجع ذلك إلى نوع السكن الذي يقطنه الحدث أو لكثرة أفراد العائلة والمشاكل داخل البيت.

الجدول رقم (25): يوضح اسباب شعور الحدث بضيق في المسكن

الاحتمالات	التكرار	النسب
لا	08	%20
كثرة الأفراد بالمسكن	12	%30
ضيق السكن	15	%37,5
عدم تهيئة المسكن	05	%12,5
المجموع	40	%100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (25): يوضح ما إذا كان الحث يشعر بضيق في السكن

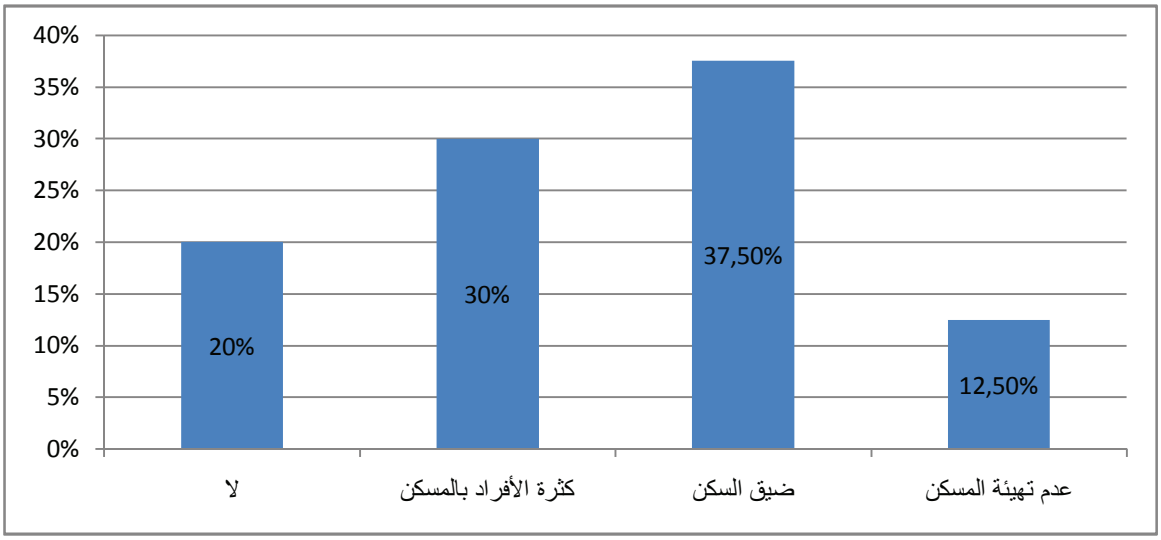

وحسب الجدول رقم (25) نجد أن 08 أفراد أي ما يعادل نسبة 20% كما هو موضح في الجدول أعلاه لا يشعرون بضيق في البيت، في حين نجد 12 فرد وما يعادل 30% من أفراد مجتمع البحث الذين يشعرون بضيق ويعللون ذلك بكثرة الأفراد داخل البيت، بينما 15 فرد ما يعادل 37,5% من أفراد المجتمع البحث الذين يشعرون بضيق يرون ذلك لضيق السكن وهي نسبة معتبرة وهذا لقلة عدد غرف المسكن حيث لا يستوعب العدد الكبير للأفراد و5 أفراد أي بنسبة 12,5% وهي نسبة ضئيلة ممن يعللون شعورهم بالضيق بعدم تهيئة المسكن وهذا ممن قاموا بإنشاء سكن فردي بهذه الأحياء ولم يتمكنوا من تهيئته بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية أو ممن أعادوا ترميم عمارتهم ولم يتمكنوا من إتمام تجهيزها وتهيئتها

الجدول رقم (26): يوضح مكان قضاء وقت الفراغ لأفراد مجتمع البحث

الاحتمالات	التكرار	النسب
بالشارع	23	%57,5
بالحي القديم	10	%25
بالانترنت	04	%10
بالقراءة والمطالعة	02	%5
ممارسة الرياضة	01	%2,5
المجموع	40	%100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (26): يوضح مكان قضاء وقت الفراغ لأفراد مجتمع البحث

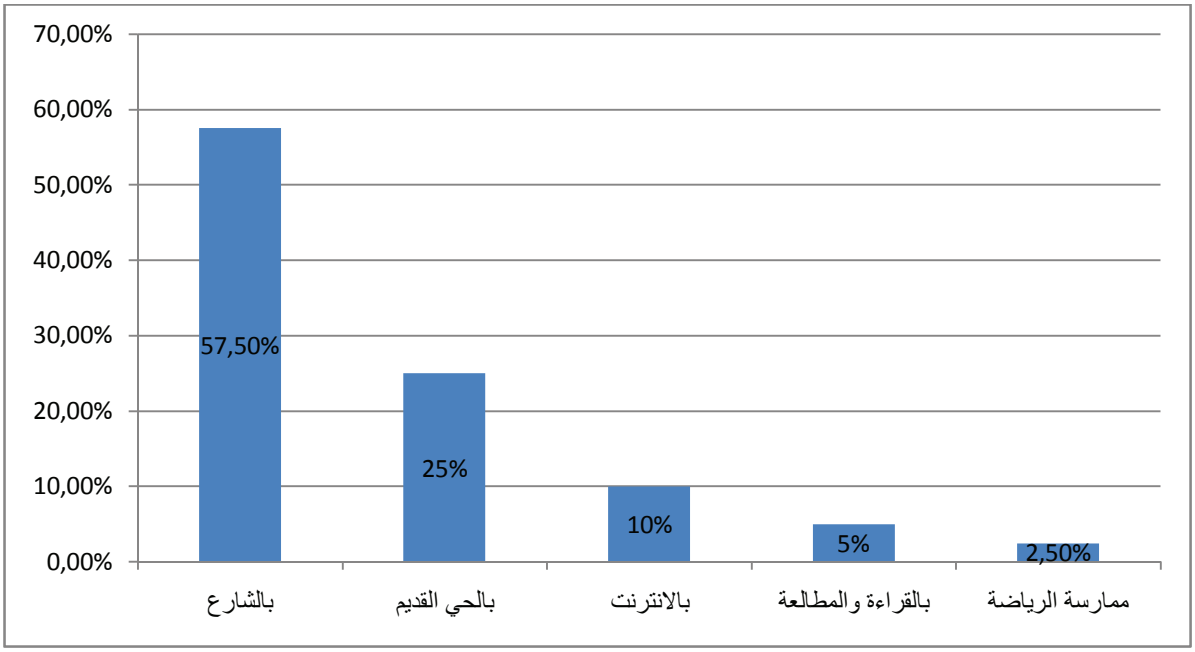

تؤكد الشواهد الكمية الواردة في الجدول رقم (26) أن أكبر نسبة سجلت والمقدرة بـ57,5% من أفراد مجتمع البحث، تقضي أوقات فراغها بالشارع مع وجود نسبة 25% من أفراد مجتمع البحث يقضون وقت فراغهم بالحي القديم وهذا برفقة أصدقائهم بالحي السابق، في حين 10% من الأفراد المبحوثين يقضون وقت فراغهم بالانترنيت لا من أجل البحث والمطالعة ولكن من أجل الإطلاع على بعض المواقع، بينما نسبة 5% يقضون أوقات فراغهم بالمطالعة بينما فرد واحد من مجموع 40 فرد يمارس الرياضة أي ما يعاد نسبة 2,5% مع أن النشاط الرياضي له دور هام في كبح سلوكات الحدث السلبية وضبطها.

ونستنتج أن قضاء وقت الفراغ لدى أفراد مجتمع البحث (الأحداث الجانحين) في الشارع يرجع إلى ضيق المسكن والنقص الكبير لمجالات ومرافق الترفيه وقاعات الرياضة، كما أن نسبة كبيرة من أفراد مجتمع البحث يقضون أوقات فراغهم في الحي السكني القديم أي البيئة السابقة أين تشكلت لهم شبكة علاقاتهم وجماعتهم (جماعة الرفاق).

ب-نوعية العلاقات بالحي السكني الجديد وطبيعة الصلات:

الجدول رقم (27): يوضح الرضا عن الحي الجديد

الاحتمالات	التكرار	النسب
نعم	3	%7,5
لا	37	%92,5
المجموع	40	%100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (27): يوضح الرضا عن الحي الجديد

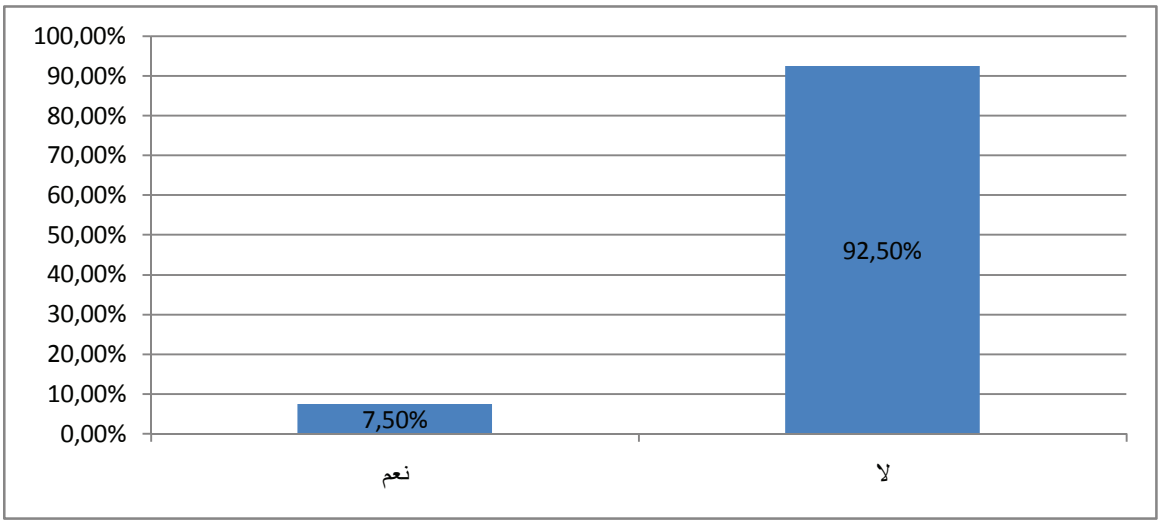

الجدول رقم: (26): يوضح الى مادا يرجع عدم رضا المبحوثين عن الحي الجديد

الاحتمالات	التكرار	النسب
نعم	03	%7,5
عدم توفر الظروف الصحية	01	%2,5
المسكن بالحي الجديد غير ملائم لحجم الأسرة	02	%5
عدم وجود تفاهم مع أبناء الحي	26	%65
وجود سلوكات غير أخلاقية	06	%15
عدم توفر النوادي الترفيهية والحدائق	02	%5
المجموع	40	%100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (28): يوضح أسباب عدم الرضا عن الحي الجديد

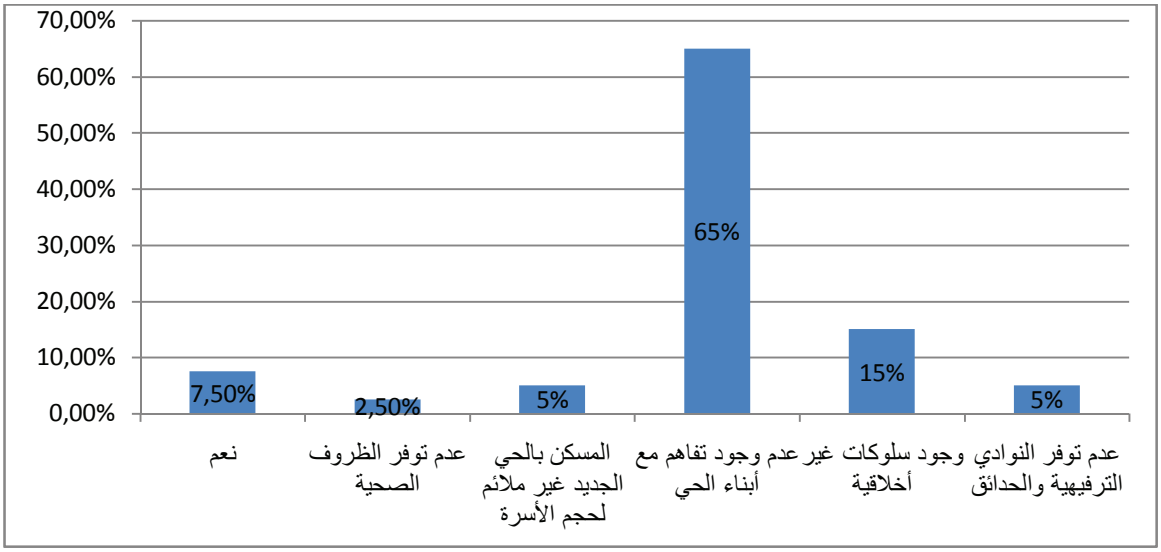

من خلال الجدول نجد أن 7,5% فقط من الأحداث أي ما يعادل 3 أحداث من مجموع 40 حدث أجابت برضاها عن الحي الجديد، وذلك لملائمة السكن التي وزعت عليهم مع حجم الأسرة، في المقابل نجد نسبة عالية قدرت بـ92,5% أي ما يعادل 37 حدث من نفس المجموع السابق عبرت عن استيائها عن الحي الجديد، وهذا ما أقرت عليه الشواهد الإحصائية في الجدول أعلاه بأن هذا يرجع بالدرجة الأولى إلى عدم تفاهم بين أبناء الحي بنسبة 65% كما يرجع هذا إلى وجود سلوكيات غير أخلاقية داخ الحي السكني الجديد حيث أقر 06 أفراد من 40 فرد وهو العدد الكلي لمجتمع الكلي بنسبة 15% بهذا، كما يبرر استياء أفراد مجتمع البحث من الحس السكني الجديد بنسبة كبيرة عدم ملائمة المسكن بالحي الجديد لحجم الأسرة حسب تصريحات المبحوثين بنسبة تقدر بـ5%. بالإضافة إلى نقص المرافق والنوادي الترفيهية بالحي الجديد حسب آراء بعض الأحداث بنسبة 5%،وهدا بدوره يدفع الى الانحراف.

الجدول رقم (29): يوضح طبيعة الصلات التي تربط أفراد مجتمع البحث مع الجيران بالحي السكني الجديد

طبيعة الصلات	التكرار	النسب
علاقات عائلية	2	%5
علاقات جيرة قديمة	10	%25
علاقات جيرة جديدة	25	%62,5
لا تربطكم أية علاقة	3	%7,5
المجموع	40	%100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (29): يوضح طبيعة الصلات التي تربط أفراد مجتمع البحث مع الجيران بالحي السكني الجديد

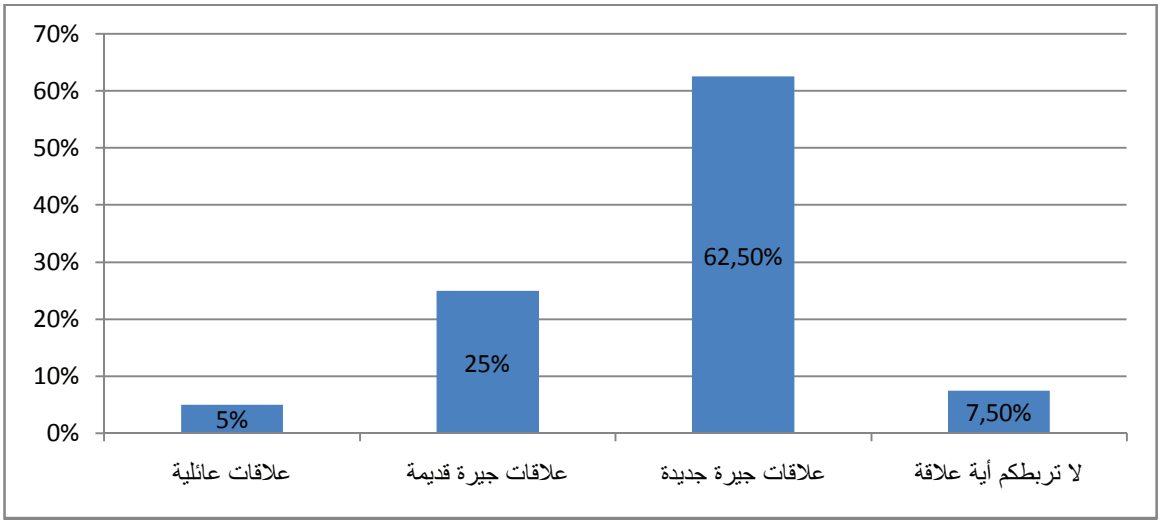

حسب النتائج المتحصل عليها من الجدول أن أكبر نسبة قدرت بـ 62,5% والتي اتخذت 25 حدث من أصل 40 حدث من مجتمع البحث أقروا أن العلاقة التي تربطهم مع الجيران هي علاقة جيرة جديدة فقط لا أكثر من ذلك، وذلك لأجل تفادي الوقوع في المشاكل وفي المقابل نجد نسبة 25% أي ما يعادل 10 أحداث من نفس المجموع السابق لأفراد مجتمع البحث تربطهم علاقة جيرة قديمة مع الجيران، كما نجد أن نسبة 5% أي ما يعادل 2 أحداث تربطهم علاقات عائلية أي نفس العائلة، وكذلك نجد نسبة

7,5% أي ما يعادل 3 أحداث لا تربطهم أي علاقة في الحي الجديد وذلك من أجل تفاديهم للسلوكيات منحرفة.

الجدول رقم (30): يوضح طبيعة العلاقة مع الأحداث

طبيعة العلاقة	التكرار	النسب
علاقة تفاهم	11	%27,5
علاقة نزاع وصراع	29	%72,5
المجموع	40	%100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (30): يوضح طبيعة العلاقة مع الأحداث

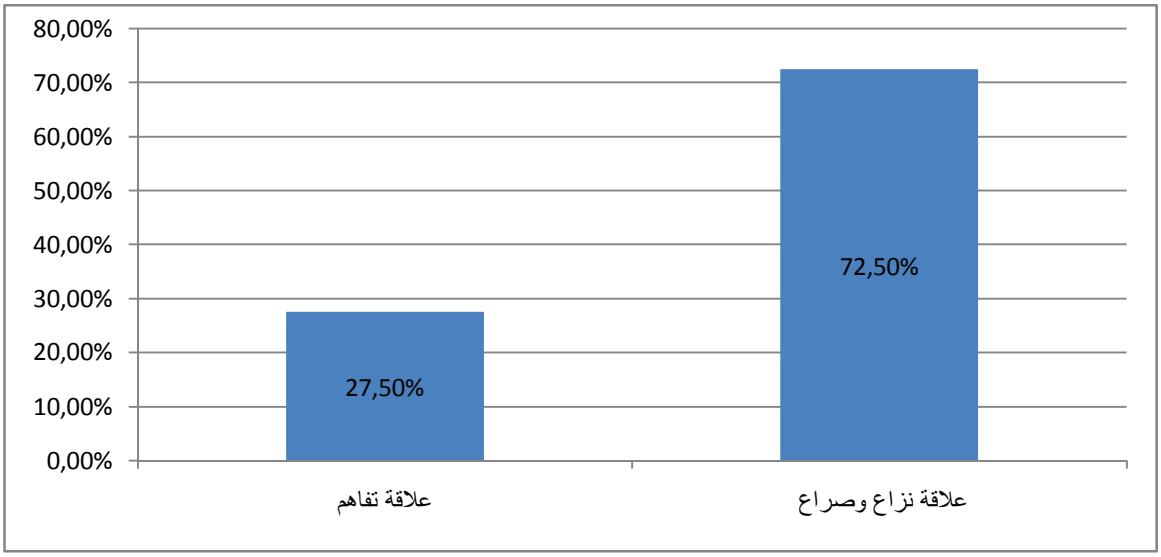

يبين الجدول أعلاه أن عدد المبحوثين الذين أجابوا بأن علاقاتهم مع جيرانهم علاقة تفاهم11 حدث بنسبة 27,5%، أما الذين أجابوا بأن علاقاتهم مع جيرانهم علاقة نزاع وصراع 29 حدث بنسبة 72,5% وهذا راجع لاختلاط الثقافات وتعدد العشائر وتعارض في العادات والتقاليد وعدم تقبل تدخل الغير في شؤونهم الداخلية.

ونستنتج أن النزاع والصراع بين أفراد وأسر الحي السكني الجديد هو خاصية تميز هذه الأحياء السكنية الجديدة وهذا ما يقود إلى ما يعرف بحرب عصابات الأحياء.

الجدول رقم (31): يوضح في حالة وجود نزاعات بين أفراد مجتمع البحث وجيرانهم

الاحتمالات	التكرار	النسبة
علاقة تفاهم	11	%27,5
تغير مكان الإقامة	03	%7,5
قطع العلاقات مع الجيران	18	%45
الرغبة في التأثر والانتقام	08	%20
المجموع	40	100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (31): يوضح في حالة وجود نزاعات بين أفراد مجتمع البحث وجيرانهم

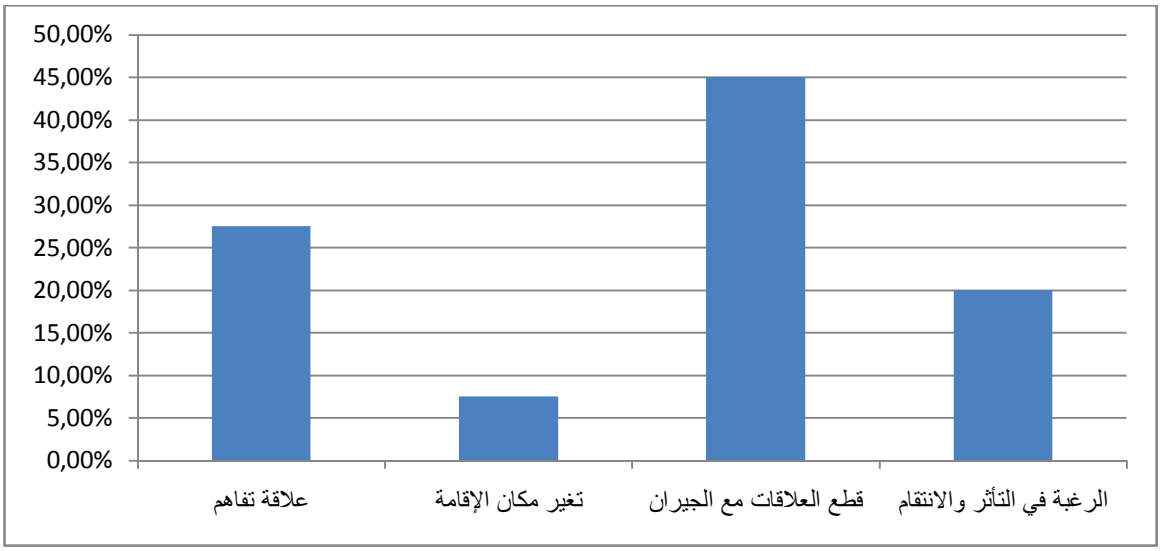

تمثل الدراسة الإحصائية للجدول أعلاه أن أغلبية أفراد مجتمع البحث أقروا في حالة وجود نزاعات بينهم وبين جيرانهم يقطعون العلاقة معهم وقدرت نسبتهم بـ45% وهذا من أجل فك النزاعات بأقل خطورة يقومون بقطع العلاقة معهم في حين نجد 20% من أفراد مجتمع البحث يرغبون في الثأر والانتقام من جيرانهم بأي طريقة وهذا ما يزيد من النزاعات والصراعات في الأحياء السكنية الجديدة وفي المقابل نجد نسبة 7,5% من أفراد مجتمع البحث يقومون بتغيير مكان الإقامة من أجل التخلص من هذه النزاعات وعدم ارتكاب جرائم وانحرافات داخل هذه الأحياء السكنية الجديدة.

نستنتج مما سبق أن قطع العلاقات مع الجيران هو اقرب حل يقوم به الأفراد في هدا الوسط لتجنب المزيد من النزاعات وهدا ما اثر على الجانب العلائقي بين الأفراد وساهم في إنتاج السلوك الانحرافي

الجدول رقم (32): يوضح الرضا عن الأصدقاء بالحي السكني الجديد

الاحتمالات	التكرار	النسب
نعم	5	12,5
لا	35	87,5
المجموع	40	%100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (32): يوضح الرضا عن الأصدقاء بالحي السكني الجديد

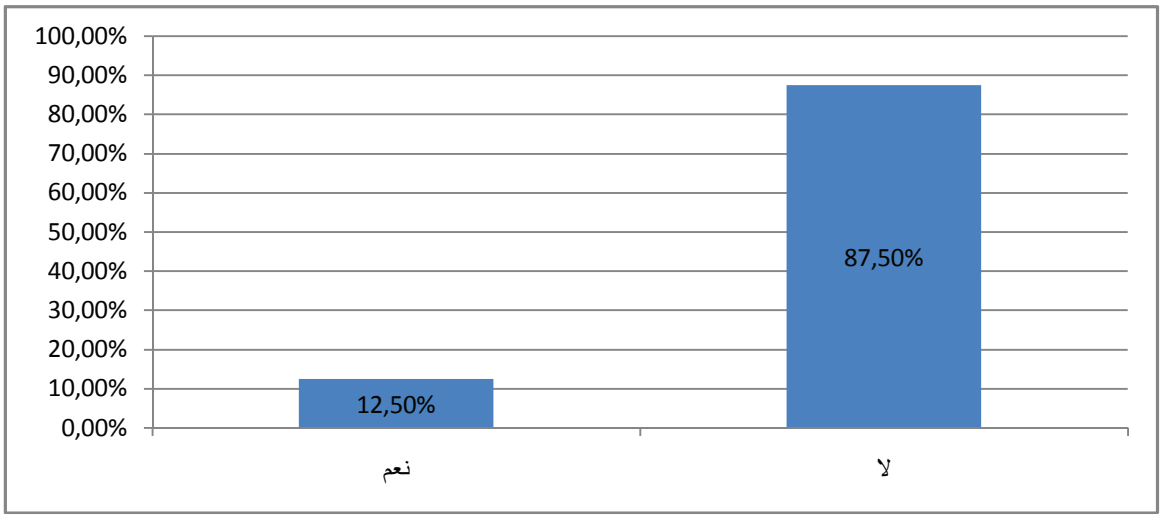

الجدول رقم (33): يوضح سبب عدم الرضا عن الأصدقاء بالحي السكني الجديد

الاحتمالات	التكرار	النسب
نعم	3	%7,5
لا تعجبك سلوكياتهم	16	%40
لا تستطيع التكيف معهم	10	%25
تخشى الوقوع في مشاكل	09	%22,5
المجموع	40	%100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (33): يوضح الرضا عن الأصدقاء بالحي السكني الجديد

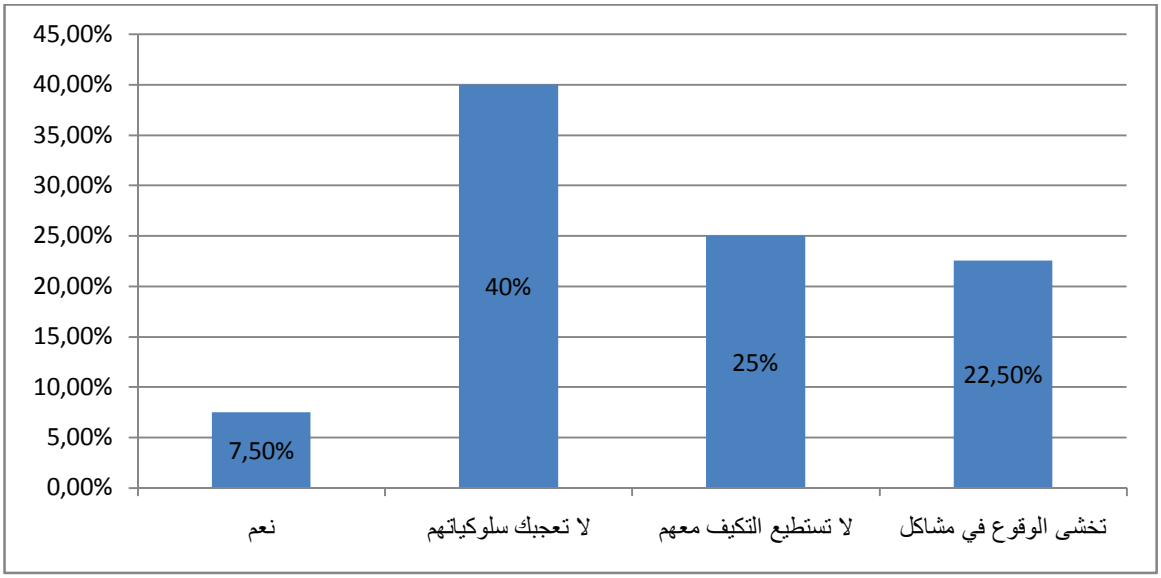

تكشف النتائج الإحصائية المتحصل عليها في الجدول رقم (32) أن 5 أفراد من مجموع 40 فرد وما يعادل نسبة 12,5% لم يكونوا راضين عن أصدقائهم بالحي السكني الجديد، بينما توضح شواهد الجدول أعلاه بأن 35 فرد من أفراد مجتمع البحث وما يعادل نسبة 87,5% غير راضين عن أصدقائهم بالحي الجديد. وهي نسبة معتبرة.

وحسب الجدول رقم (33) وما أسفرت عليه الدراسة علل أفراد مجتمع البحث عدم رضاهم عن الأصدقاء بالحي الجديد بأن سلوكياتهم لا تعجبهم بنسبة 40%، في حين أقر 10 أفراد أي ما يعادل 25% بأنهم لا يستطيعون التكيف معهم، بينما يوجد 09 أفراد من أفراد مجتمع البحث وما يعادل نسبة 22,5% بأنهم يخشون الوقوع في مشاكل معهم.

وما يلاحظ بأن أغلب أفراد مجتمع البحث (الأحداث) سبب وضعهم بالمركز له علاقة بأصدقائهم داخل الحي الذي يقيمون فيه، حيث يوجد فارق في السن بين فئة الشباب في هذه الأحياء فيقومون بممارسة أعمال الشغب على الأصغر منهم سنا، كما يلعبون دور القائد وبالتالي جرهم إلى السلوكات المنحرفة، بالإضافة إلى وجود نوع من الجهوية بين أفراد مجتمع البحث والشباب الآخرين المقيمين بهذه الأحياء، والمنحدرين من مناطق مختلفة، وأنه كلما قل احتكاكهم بالأصدقاء بالحي الجديد قل احتمال وقوعهم في مشاكل.

الجدول رقم (34): يوضح ما نوع السلوكات اللاأخلاقية السائدة في حيك

الاحتمالات	التكرار	النسب
السرقة	12	30
حمل أسلحة بيضاء محظورة	7	17,5
حرب العصابات	10	25
تعاطي المخدرات	05	12,5
المضايقات والاعتداءات	04	10
السب والشتم	01	2,5
التعدي على الأصول	01	2,5
المجموع	40	%100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (34): يوضح ما نوع السلوكات اللاأخلاقية السائدة في حيك

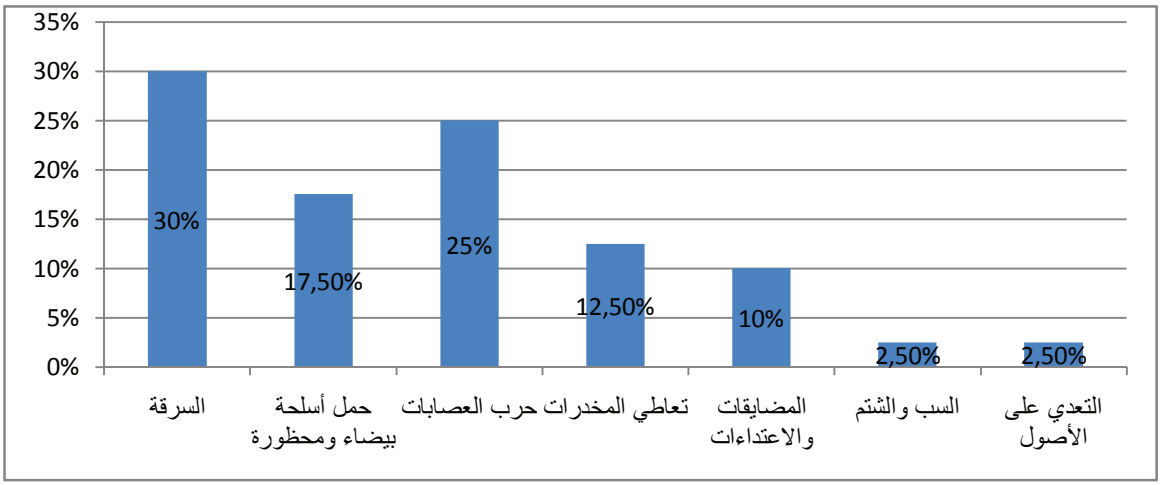

تعددت السلوكيات اللاأخلاقية التي تعرضت لها وعاشتها هذه الفئة (الأحداث) أي أفراد مجتمع البحث في الحي السكني الجديد والذي يعيشون فيه، وتم حصرها في الجدول رقم (34) حيث سجلنا السرقة بنسبة 30% وهي تعادل 12 فرد من أفراد مجتمع البحث، وهذا نظرا للأوضاع الاجتماعية التي يعيشها أفراد الأحياء السكنية الجديدة، فنتيجة لعدم إشباع حاجات الأطفال البيولوجية والنفسية يتوجه الأطفال لإشباعها عن طريق سرقة أشياء إما لأكلها أو لتوفير المال، في حين نجد 07 أفراد من 40 فرد أي ما يعادل 17,5% صرحوا بوجود حمل أسلحة بيضاء، بينما أقروا 10 أفراد من مجموع أفراد مجتمع

البحث، وما يعادل 5% بوجود حرب العصابات داخل الحي السكني الذي يقيمون فيه وهي نسبة معتبرة، وهي الطابع الذي يميز هذه الأحياء (أعمال العنف).

في حين سجلنا 12,5% من تصريحات 05 أفراد من أفراد مجتمع البحث بوجود تعاطي المخدرات، كما أقر 04 أفراد أي ما يعادل 10% بملاحظة وجود اعتداءات ومضايقات، في حين صرح فرد واحد ما يعادل نسبة 2,5% وجود سب وشتم ونسبة 2,5 %وهي نسبة ضئيلة أيضا ممن صرحوا بملاحظة تعدي على الأصول.

الجدول رقم (35): يوضح ما سبب وجود هذه السلوكيات في الحي حسب آراء أفراد مجتمع البحث

الاحتمالات	التكرار	النسب
قدوم الأفراد من أماكن مختلفة	21	52,5
نشوؤهم في أماكن مختلفة	6	15
عدم تكيفهم مع الوسط الجديد	5	12,5
اختلاف الذهنيات لدى السكان	8	20
المجموع	40	%100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (35): يوضح ما سبب وجود هذه السلوكيات في الحي حسب آراء أفراد مجتمع البحث

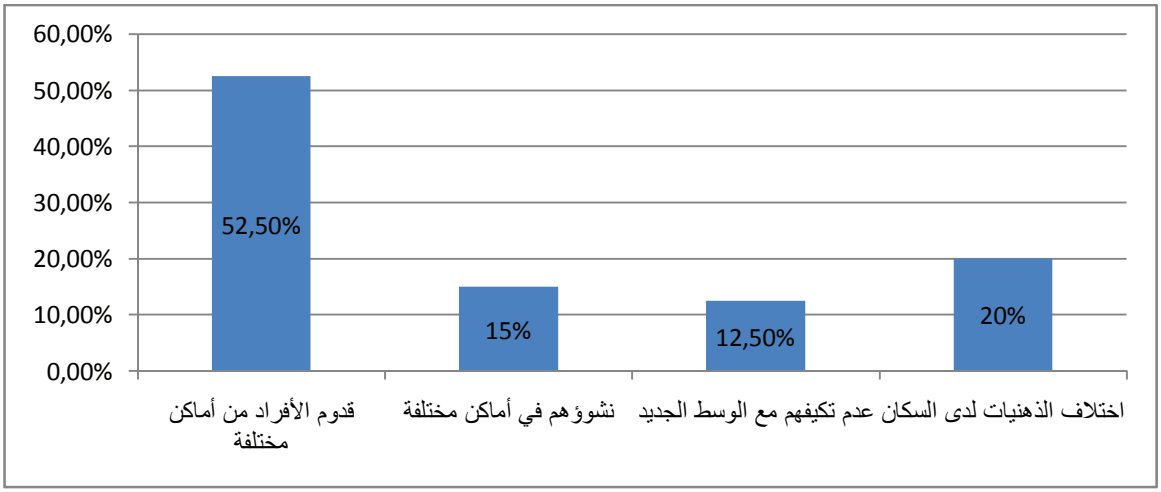

وعلل أفراد مجتمع البحث (الأحداث) سبب وجود هذه السلوكيات بالحي، حسب ما أسفرت عليه الشواهد الإحصائية الموضحة في الجدول رقم (35) حيث نجد أن الأغلبية رجحت السبب وحصرته في

قدوم الأفراد من أماكن مختلفة واستقرارهم لهذه الأحياء بنسبة 52,5% وما يعادل 21 فرد من مجموع 40 فرد، بينما نجد أن 06 أفراد من أفراد مجتمع البحث أي ما يعادل 15% ممن عللوا وجود هذه السلوكيات في الأحياء السكنية الجديدة لنشوء الأفراد في أحياء مختلفة، في حين نجد 05 أفراد من 40 فرد وما يعادل 12,5% برروا وجود هذه السلوكيات لعدم تكيف الأفراد مع الوسط الجديد.

بينما صرحت نسبة 20% ما يعادل 08 أفراد من مجتمع البحث الكلي المقدر بـ (40 حدث) أسباب وجود سلوكيات لا أخلاقية في الحي السكني الجديد اختلاف في الذهنيات لدى الأفراد وتعددها.

من خلال الجدول تبين أن أعلى نسبة لأسباب وجود السلوكيات اللاأخلاقية في الأحياء السكنية الجديدة هي 52,5% وهي نسبة معتبرة حيث رجعوا قدوم الأفراد من أماكن مختلفة سبب لوجود هذه السلوكيات، وتليها اختلاف وتعدد الذهنيات لدى الأفراد بنسبة 20% وهذا ما وضحته النظرية الجغرافية ومدرسة شيكاغو التباين في الأصل الجغرافي وربما يرجع ذلك أيضا إلى اختلاف التنشئة الأسرية حيث يعتبر الموقع الجغرافي من بين العوامل المتحكمة في التنشئة الأسرية (هذا ما وضحناه في الجانب النظري من الفصل الأول في التنشئة الأسرية والضبط) حيث أدى هذا إلى تعارض المصالح واحتدام الصراعات حول الأدوار والمراكز ومحاولة سيطرة فئة معينة على أخرى.

المحور الثالث: تراجع آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي يرجع إلى تخلي الأسرة عن مسؤوليتها اتجاه أبنائها بالأحياء السكنية الجديدة

أ- العلاقات الأسرية:

الجدول رقم (36): يوضح حدوث الانفصال بين الوالدين

الاحتمالات	التكرار	النسبة
نعم	11	%27,5
لا	29	%72,5
المجموع	40	100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (36): يوضح حدوث الانفصال بين الوالدين

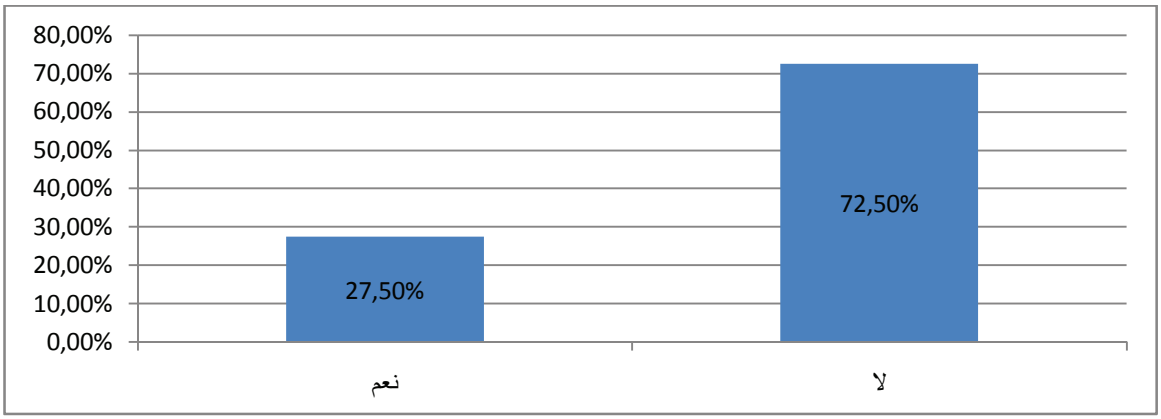

الجدول رقم (37): يوضح مع من يعيش الحدث

الاحتمالات	التكرار	النسبة
الوالدين	16	%40
الوالد	07	%17,5
الوالدة	12	%30
آخرين	05	%12,5
المجموع	40	100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (37): يوضح مع من يعيش الحدث

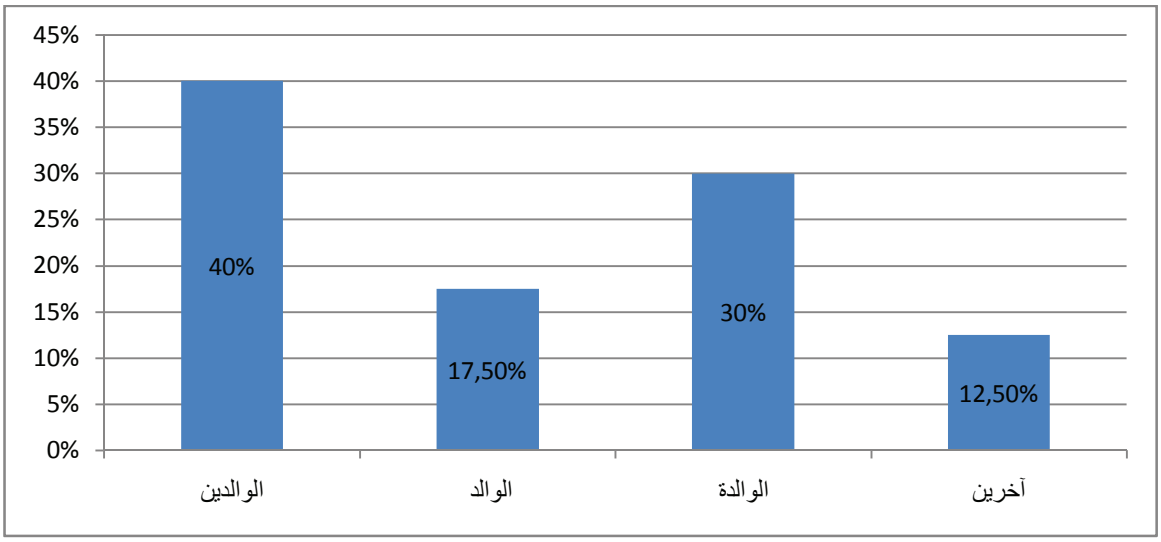

الجدول رقم (38): يوضح احتمال وفاة الأب والأم

الاحتمالات	الأب		الأم	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
على قيد الحياة	32	%80	35	%87,5
متوفين	08	%20	05	%12,5
المجموع	40	100	40	100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (38): يوضح احتمال وفاة الأب والأم

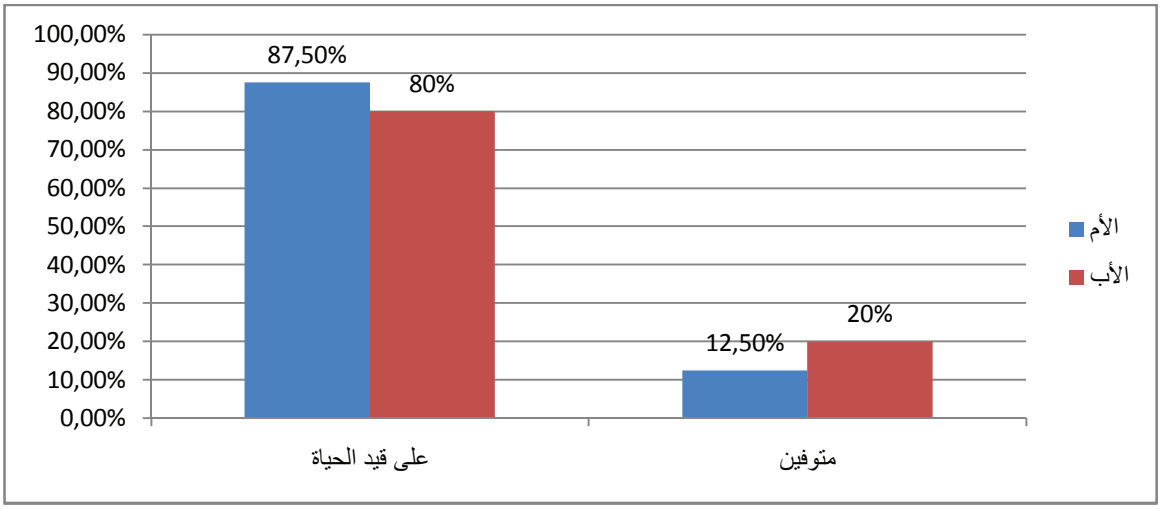

الجدول رقم (39): يوضح احتمال زواج الأب للمرة الثانية

الاحتمالات	التكرار	النسبة
وفاة	08	%20
نعم	12	%30
لا	20	%50
المجموع	40	100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (39): يوضح احتمال زواج الأب للمرة الثانية

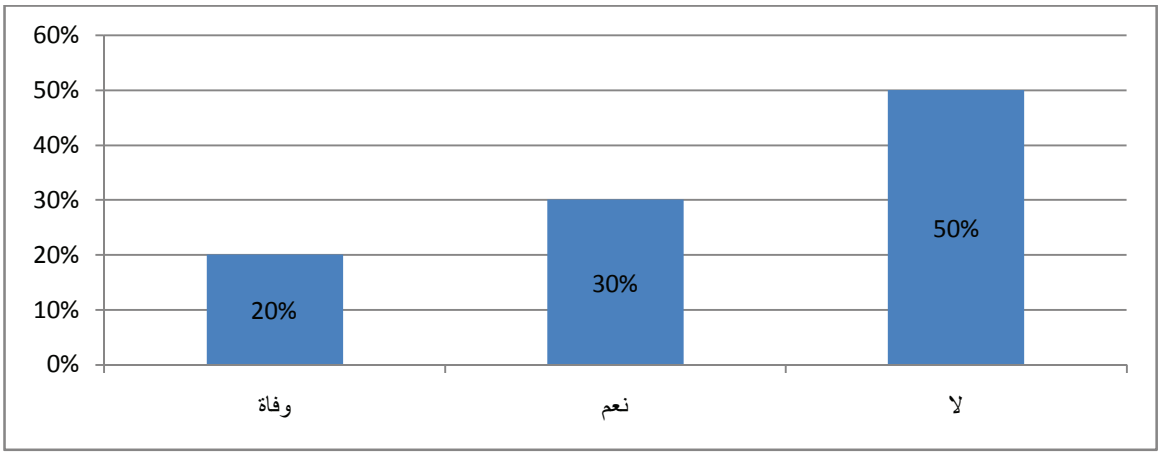

جدول رقم (40): يوضح احتمال زواج الأم للمرة الثانية

الاحتمالات	التكرار	النسبة
وفاة	05	%12,3
نعم	06	%15
لا	29	%72,5
المجموع	40	100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (40): يوضح احتمال زواج الأم للمرة الثانية

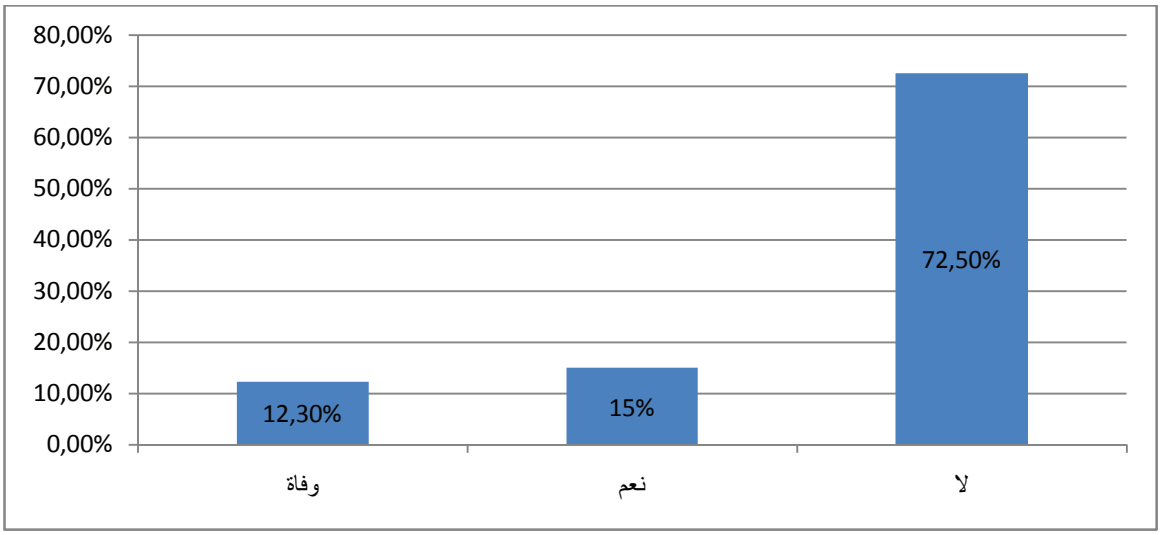

تقر لغة الأرقام الجدول رقم (36) أن 11 فرد أي ما يعادل 27,5% والديهم منفصلان وفي المقابل نجد أن 29 فرد من أفراد مجتمع البحث وما يقدر بـ 72,5% والديهم غير منفصلين.

من خلال الجدول رقم (37) نلاحظ أن 16 فرد من أفراد مجتمع البحث وما يعادل 40% يعيشون مع الوالدين في حين نجد أن (07) أفراد نسبته 17.5% يعيشون مع الوالد، بينما (12) فرد من مجموع (40) فرد أي المجتمع البحث الكلي أو ما يعادل 30% يعيش مع الوالدة و(05) أفراد من مجتمع البحث ونسبته(12.5%يعيشون مع آخرين أي مع أحد الأقارب والذين يكون في معظم الأحيان الجد والجدة في حالة حدوث الطلاق أو وفاة أحد الوالدين أو كليهما.

وبناء على ما تقدم نستنتج أن أغلب أفراد مجتمع البحث يعيشون مع الوالدين أي أسرة تتسع بوجود الأب والأم معا، وهذا ما جعلنا نقول أن فقدان أحد الأبوين أو كليهما ليس سببا رئيسا في انحراف الأحداث وإنما التربية والتنشئة المتبعة من طرف الأبوين هي العامل الأساسي في جنوحهم، في حين نستنتج أن أغلب أفراد مجتمع البحث يختارون العيش مع الأم وهذا في حالة حدوث الانفصال أو وفاة الأب، وهذا للدور الذي تلعبه الأم داخل الأسرة.

ويتبين من خلال الجدول رقم (38) أن (32) من أفراد مجتمع البحث آبائهم على قيد الحياة وما يعادل 80% في حين (08) أفراد وما يعادل 20%في حالة وفاة، أما فيما يخص الأم (35) فرد من (40) أفراد أو ما يعادل 87.5%أمهاتهم على قيد الحياة و05 أفراد من أفراد مجتمع البحث أمهاتهم متوفيات

12% من أفراد مجتمع البحث أي ما يعادل 30% أعاد آباءهم الزواج للمرة الثانية ومن هؤلاء من هو متزوج من امرأتين دون أن يحصل على الطلاق، وهذا ما يجعل الحدث يفقد حنان الأم بوجود امرأة أخرى مما يسبب هروبه من البيت واللجوء إلى البيئة الخارجية، كما نجد 50% لم يتزوج للمرة الثانية ومنهم 20% آباءهم متوفين.

ومن خلال نتائج الجدول رقم (39) نلاحظ أن أفراد مجتمع البحث التي أعادت أمهاتهم الزواج 06 أفراد أي ما يعادل 15% بينما تبلغ نسبة 72% أمهات أفراد مجتمع البحث (الأحداث) لم يحدث الزواج على عكس الآباء حسب الجدول رقم (40) في حين نجد أن (05) أفراد من مجتمع البحث الكلي وما يعادل 12% أمهاتهم متوفيات.

هذا ما يفسر تمسك الأم بالعيش مع أبنائها وتكريس حياتها لتربيتهم على عكس الأب، فغياب الأب داخل الأسرة يتيح للأبناء حرية التصرف وبالتالي فسح المجال أمام طريق الانحراف.

الجدول رقم (41): يوضح العلاقة بين أفراد مجتمع البحث وأهلهم

الاحتمالات	التكرار	النسب
محدودة ترتكز على الإحترام المتبادل	6	%15
علاقة عادية حسب الظروف	9	%22,5
علاقات سيئة و أحيانا متوترة	25	%62,5
المجموع	40	%100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (41): يوضح العلاقة بين أفراد مجتمع البحث وأهلهم

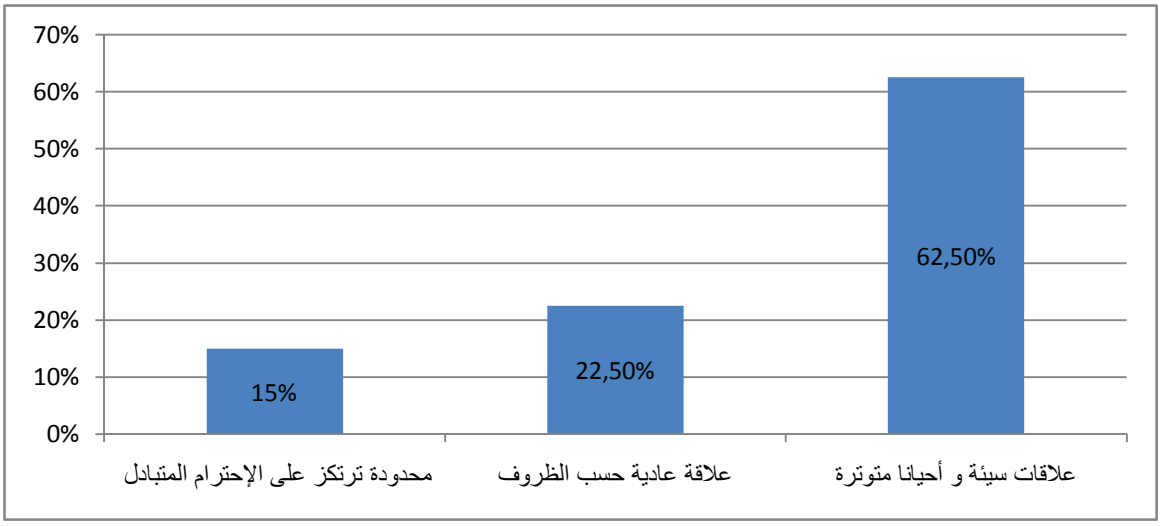

من خلال بيانات الجدول رقم (41) تبين أن أكبر نسبة من افراد مجتمع البحث وتقدر بـ62,5% أي ما يعادل 25 حدث علاقاتهم سيئة، ومتوترة، مع آبائهم، وذلك للظروف التي يعيشونها داخل الأسرة وفي المقابل نجد نسبة 22,5% ما يعادل 9 أحداث علاقاتهم مع آبائهم عادية حسب الظروف، في حين نجد نسبة 15% ما يعادل 6 أحداث تكون علاقاتهم مع آبائهم علاقات محدودة ترتكز على الاحترام المتبادل.

وفي الأخير نستنتج من خلال الشواهد الإحصائية الموضحة في الجدول أعلاه أن أعلى نسبة 62,5% في طبيعة العلاقة بين الأحداث والوالدين علاقات سيئة ومتوترة وهذا يشكل عائق أمام الأسرة في فتح وإقامة أساليب الحوار بين أفراد الأسرة، ويصعب الاتصال والتواصل بين الأسرة والأبناء وهذا ما يهدد كيان الأسرة حسب الاتجاه التفاعلي، حيث يحدث شرخ في العلاقة التفاعلية الداخلية لأفراد الأسرة.

الجدول رقم (42): يوضح العلاقة بين أفراد مجتمع البحث وإخوتهم

الاحتمالات	التكرار	النسب
علاقات يسودها الاحترام المتبادل	10	%25
علاقات بدون حدود كأصدقاء	12	%30
علاقات سيئة وأحيانا متوترة	18	%45
المجموع	40	%100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (42): يوضح العلاقة بين أفراد مجتمع البحث وإخوتهم

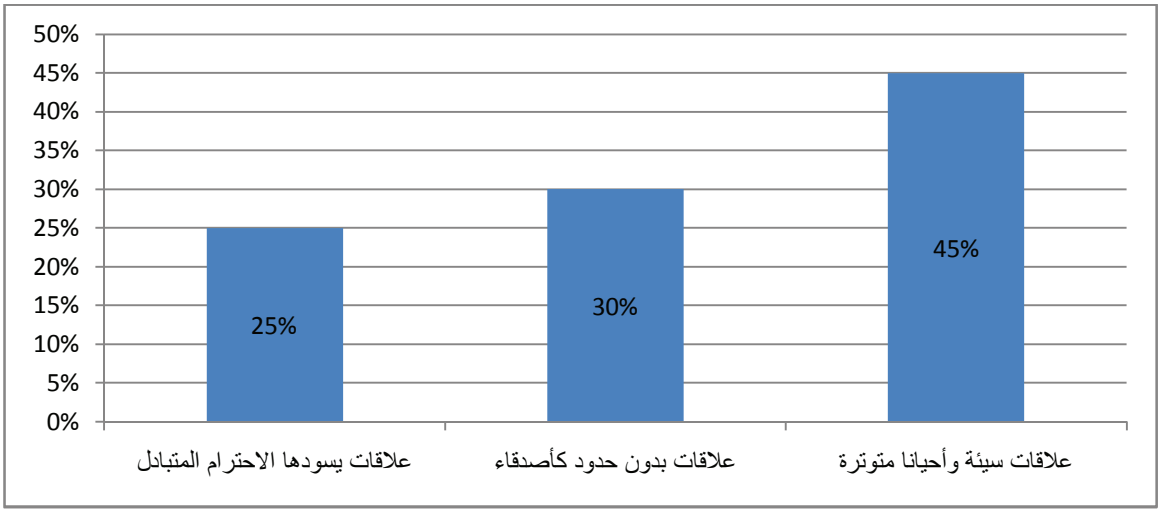

من خلال الدراسة الإحصائية للجدول أعلاه نلاحظ أن أعلى نسبة قدرت بـ45% وقد خصت علاقة متوترة وأحيانا سيئة في حين نجد أن النسبة وهي 30% من أفراد مجتمع البحث علاقاتهم مع اخوتهم بدون حدود كالأصدقاء، وفي المقابل نجد نسبة 25% قد خصت علاقات يسودها الاحترام المتبادل بين أفراد المجتمع وإخوتهم.

وفي الأخير نستنتج أن نوع العلاقة بين الإخوة تتميز بالطابع السيئ حيث اخدت أعلى نسبة وهي 45% وهدا ربما يرجع إلى عدم وجود ضوابط وقيم وضعف في النسق القيمي القائم على الألفة والأخوة والاحترام بين أفراد الأسرة الواحدة في الأحياء السكنية الجديدة.

الجدول رقم (43): يوضح حدوث نزاعات بالبيت يكون:

الإحتمالات	التكرار	النسب %
دائما	24	%60
أبدا	04	%10
أحيانا	12	%30
المجموع	40	%100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (43): يوضح حدوث نزاعات بالبيت يكون:

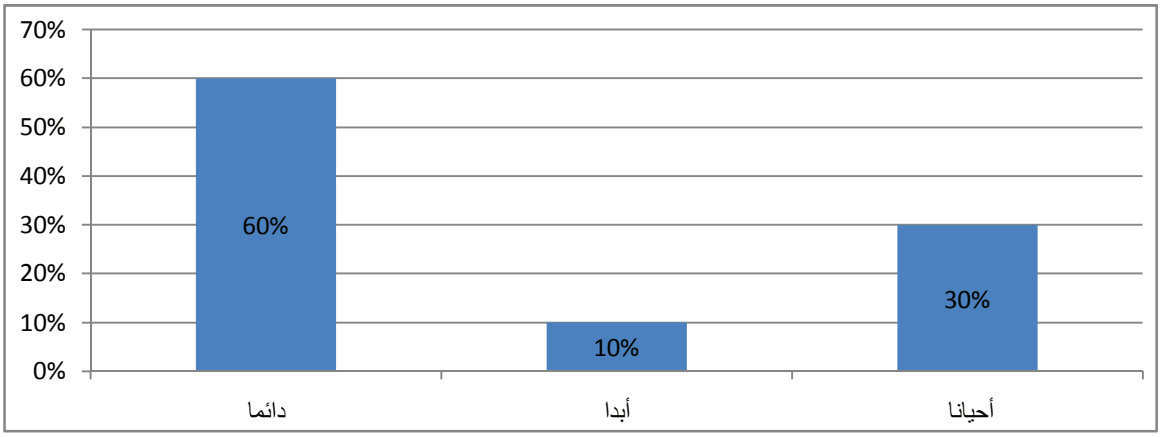

الجدول رقم (44): يوضح موقف أفراد مجتمع البحث عند حدوث نزاعات

الاحتمالات	التكرار	النسب %
أبدا	04	%10
الخوف	03	%7,5
الخروج من البيت	20	%50
العزلة	06	%15
التذبذب في التحصيل الدراسي	07	%17,5
المجموع	40	%100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (44): يوضح موقف أفراد مجتمع البحث عند حدوث نزاعات

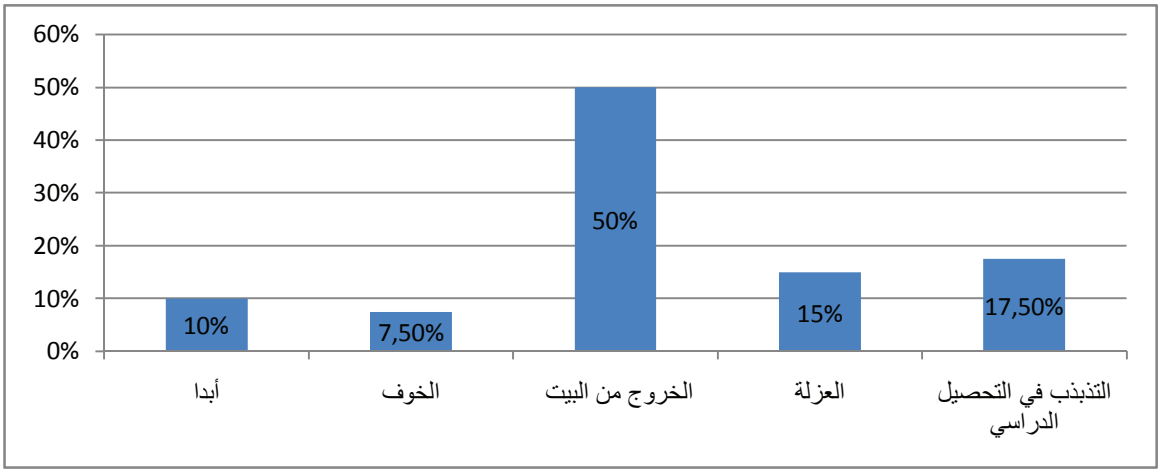

من خلال استقراء المعطيات الكمية للجدول رقم (41) يتبين أن حدوث نزاعات بالبيت لدى الحدث يكون دائما، حيث أقر 24 فرد أي ما يعادل 60% من أفراد مجتمع البحث بأن النزاعات تكون دائما بالبيت، في حين 12 فرد ما يعادل 30% أقروا بأن النزاعات تكون أحيانا، وأقر 4 أفراد أي بنسبة 10% بعدم حدوث نزاعات بالبيت، وهذا ربما راجع إلى عدم إشباع حاجيات أفراد الأسرة نتيجة المستوى المادي المنخفض، بالإضافة إلى افتقار الأسر للقيم التي تحافظ على تماسك العلاقة الأسرية ونقص التفاعل الإيجابي بين أفرادها، وهذا ما دفع بالمبحوثين إلى الخروج من البيت، حيث أقر 50% من أفراد مجتمع البحث بذلك، ما يتيح لهم فرصة الاحتكاك بكل عوامل الانحراف من أصدقاء سوء واكتساب كل المغريات والسلوكيات السلبية للبيئة الخارجية، وما تحتويه من علل وأمراض اجتماعية. بينما صرح 17,5% من المبحوثين بحدوث تذبذب في التحصيل الدراسي ما دفع بهم للولوج إلى عالم الجنوح، بتخليهم وتسريبهم الدراسي، في حين 15% ينعزلون عن الأفراد مما يعيق تواصلهم وقدرتهم على تكوين علاقات اجتماعية، وهذا يدفع بهم إلى الجنوح والانحراف. و7,5% من أفراد مجتمع البحث الذين يشعرون بالخوف جراء هذه النزاعات، مما يؤدي إلى اهتزاز الشخصية لديهم، بالإضافة إلى شعورهم بعدم الأمان الذين يبحثون عنه بعيدا عن أسرهم مما يدفع بهم إلى الجنوح والانحراف.

الجدول رقم (45): يوضح مدى إتاحة الفرصة من طرف الآباء لإبداء آراء أبنائهم

الاحتمالات	التكرار	النسب
دائما	3	
أبدا	13	
أحيانا	24	
المجموع	40	%100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (45): يوضح مدى إتاحة الفرصة من طرف الآباء لإبداء آراء أبنائهم

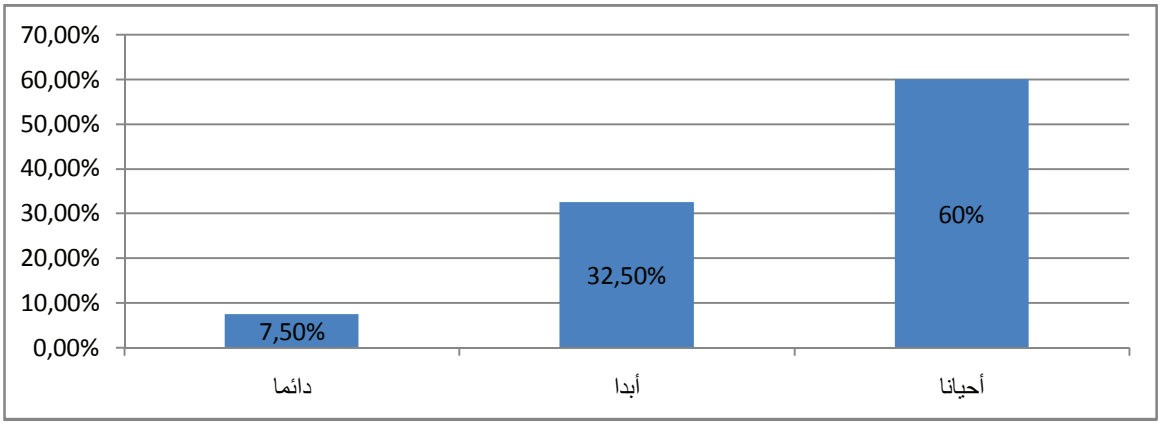

من خلال الجدول أعلاه تبين أن أكبر نسبة من مجموع أفراد العينة لا يسمحون لأبنائهم بإبداء أرائهم داخل الأسرة إلا في بعض الأحيان، وتقدر بـ60% من مجموع مجتمع البحث، في حين نجد 32,5% لا يسمحون لأبنائهم بإبداء آرائهم داخل البيت، وفي المقابل نجد 7,5% من الآباء يسمحون أيضا لأبنائهم بإبداء آرائهم داخل البيت.

الجدول رقم (46): يوضح عند سماح والدين أفراد مجتمع البحث لهم بإبداء أرائهم كيف يأخذوها

الاحتمالات	التكرار	النسب
أبدا	13	%35,5
يأخذ برأيك بعين الاعتبار	9	%22,5
لا يوليه اهتماما	18	%45
المجموع	40	%100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (46): يوضح عند سماح والدين أفراد مجتمع البحث لهم بإبداء أرائهم كيف يأخذوها

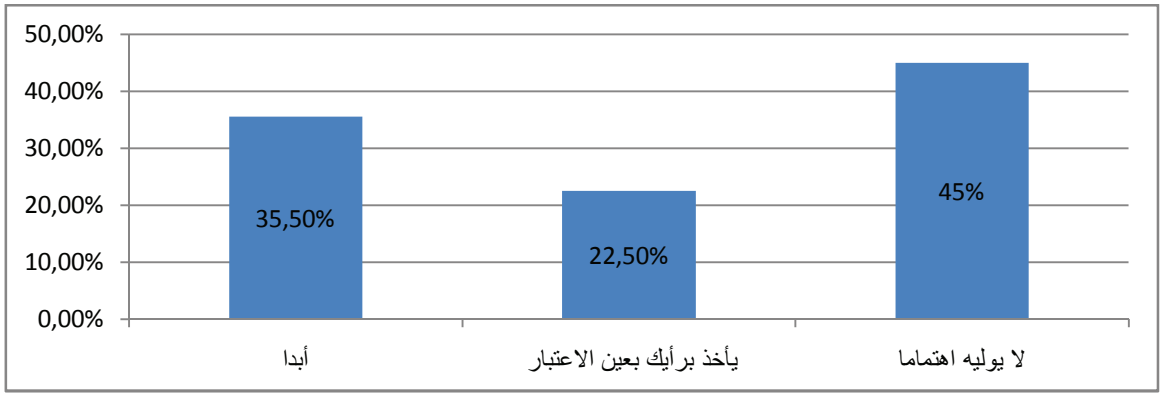

نلاحظ من خلال الدراسة الإحصائية لهذا الجدول أن أغلب الآباء لا يسمحون لأبنائهم بإبداء آرائهم وإتاحة الفرص أمامهم للمناقشة وهذا ما يدفعهم إلى ارتكاب سلوكيات منحرفة، لكن هناك منهم من يأخذون آراء أبنائهم بعين الاعتبار ومنهم من لا يولون أي اهتمام لآراء أبنائهم فنجد 45% من أفراد مجتمع البحث لا يولون لآراء أبنائهم أي اعتبار وهذا مما يشعرهم بالإهمال وفقدان الثقة بالنفس مما يدفعهم للبحث عن الاهتمام في جماعة الرفاق والتي توصف غالبا بهده الأحياء بالسيئة في المقابل نجد 22,5% من الآباء يأخذون آراء أبنائهم بعين الاعتبار.

الجدول رقم (47): يوضح تصرفات الوالدين مع الأحداث عندما تحدث تصرفات خاطئة من أفراد مجتمع البحث

الاحتمالات	التكرار	النسب
اللامبالاة	20	%50
النصح والإرشاد	7	%17,5
العتاب اللفظي	05	%12,5
العقاب البدني	08	%20
المجموع	40	%100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (47): يوضح تصرفات الوالدين مع الأحداث عندما تحدث تصرفات خاطئة من أفراد مجتمع البحث

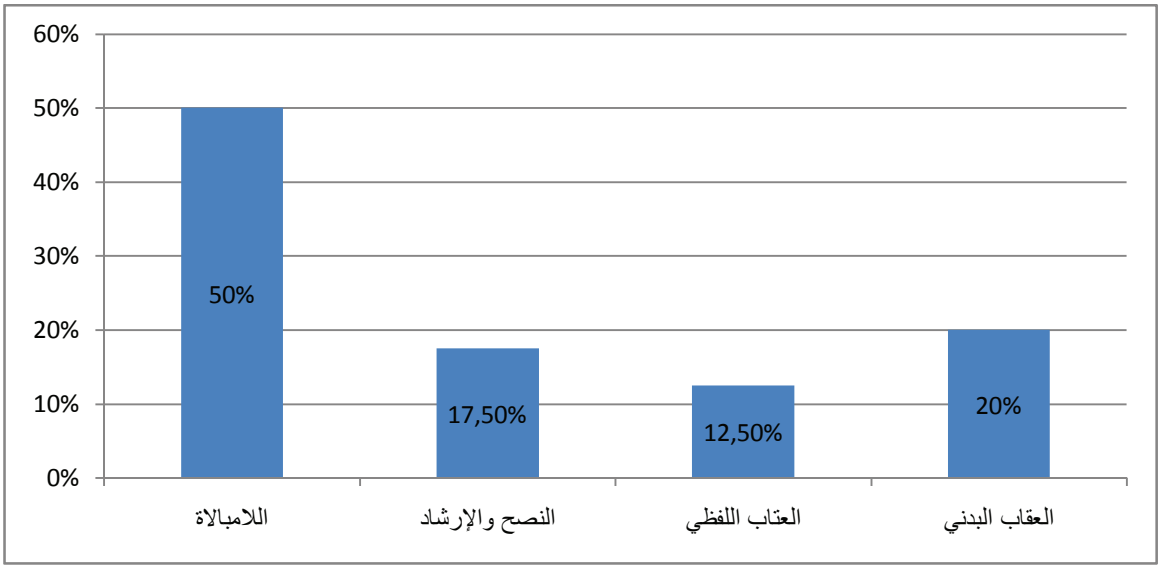

من خلال الجدول رقم (47) يتبين أن أكبر نسبة من مجموع أفراد مجتمع البحث تقدر بـ50% عندما تحدث تصرفات خاطئة من أبنائهم لا يبالون بهذه التصرفات، في حين 20% من مجموع أفراد مجتمع البحث يستعملون أسلوب العقاب البدني مع الأحداث عند ارتكابهم سلوكيات خاطئة، في المقابل نجد 17,5% من أولياء أمور أفراد مجتمع البحث يستعملون أسلوب النصح والإرشاد عند صدور تصرفات خاطئة وسلوكيات منحرفة من طرف الأحداث، ونجد أيضا نسبة 12,5% وهي نسبة ضئيلة من الأولياء الذين يستعملون أسلوب العتاب اللفظي مع الأحداث، ونستنتج من خلال تحليلنا لهذا الجدول أن أغلبية الأولياء لا يبالون ولا يهتمون عند ارتكاب أبنائهم تصرفات وسلوكيات خاطئة، وهذا ما زاد من مساحة حرية الأحداث في التوجه إلى الانحراف والطريق الخاطئ،والاستمرار فيه

الجدول رقم (48): يوضح المواضيع التي يتحدث الآباء فيهم مع الأحداث

الإحتمالات	التكرار	النسب %
الدراسة والمستقبل	03	7,5
المواضيع العائلية	33	82,5
مواضيع عامة ومستجدات	06	10
المجموع	40	%100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (48): يوضح المواضيع التي يتحدث الآباء فيهم مع الأحداث

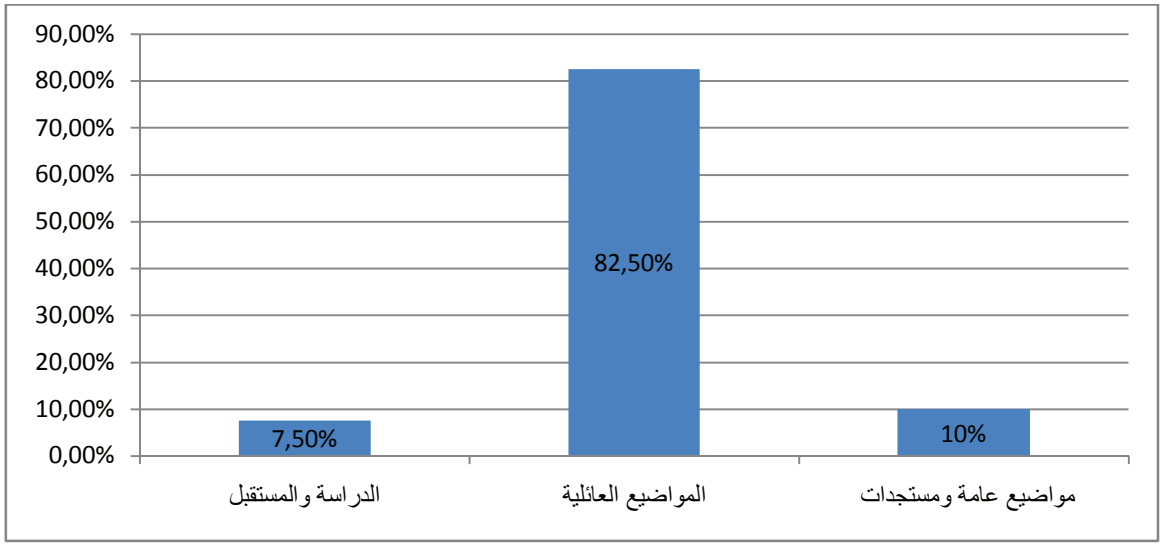

من خلال الجدول أعلاه تبين أن أكبر نسبة من مجموع أفراد مجتمع البحث وتقدر بـ82,5% يتحدث فيها الآباء مع أبنائهم حول المواضيع العائلية بينما 10% من مجموع أفراد مجتمع البحث يتحدثون مع أبنائهم حول مواضيع عامة ومستجدات،والمواضيع التي لاتهم الابناء في حين نجد 7,5% من مجموع أفراد مجتمع البحث يتحدثون مع أبنائهم وبنسبة ضئيلة جدا حول الدراسة والمستقبل.

وهذا يوضح أن أغلب الأسر الأحداث لا تبالي لقيمة المواضيع الدراسية وهذا سبب من أسباب تخلي الأحداث على الدراسة وانحرافهم.

الجدول رقم (49): يوضح إلى من يشرف على الحدث بصفة دائمة ومستمرة

الاحتمالات	التكرار	النسب
الأب	11	%27,5
الأم	18	%45
كليهما	08	%20
آخرين	03	%7,5
المجموع	40	%100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (49): يوضح إلى من يشرف على الحدث بصفة دائمة ومستمرة

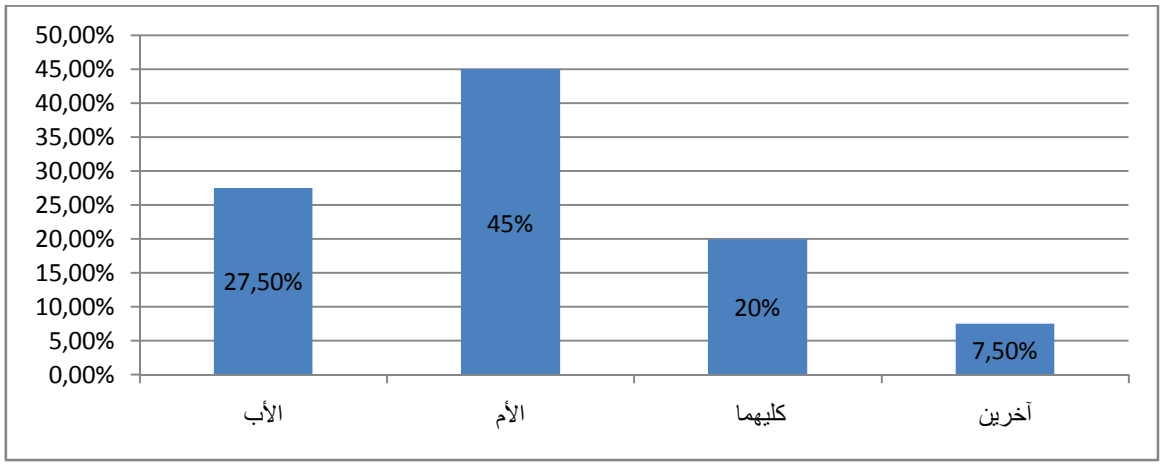

من خلال بيانات الجدول رقم (49) يتبين أن 11 فرد من40 فرد أي ما يعادل نسبة 27,5% من يشرف عليهم الأب في حين نجد أن 18 فرد من أفراد مجتمع البحث وما يعادل 45% تشرف عليهم الأم بصفة دائمة ومباشرة وذلك لأنهن ماكثات بالبيت لا عمل لهن سوى الاعتناء بالأبناء وتربيتهم بينما 08 أفراد وما يعادل 20% صرحوا بأن كل من الأب والأم يقومان معا بالإشراف عليهما بصفة مستمرة ودائمة أي يوجد تكامل في الأدوار داخل الأسرة ونسبة 7,5% ما يعادل 03 أفراد هي نسبة ضئيلة مقارنة بالنسب الأخرى من يشرف عليهم آخرين وغالبا ما يكون الجد والجدة في حالة وفاة الوالدين أو أحدهما أو انفصالهما.

من خلال استقراء البيانات الإحصائية للجدول رقم (49) يتبين أن تدخل الأم في الإشراف على الأبناء بصفة دائمة ومستمرة بنسبة معتبرة أي 45% أو ما يعادل 18 فرد من 40 فرد وهذا يدل على غياب دور الأب في التنشئة الأسرية، فغياب النموذج حسب نظرية النمذجة بالنسبة للطفل يدفعه للانحراف والجنوح.

الجدول رقم (50): يوضح إلى من يصغي الحدث أكثر

الاحتمالات	التكرار	النسب
الأب	08	%20
الأم	17	%42,5
كليهما	12	%30
آخرين	03	%7,5
المجموع	40	%100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (50): يوضح إلى من يصغي الحدث أكثر

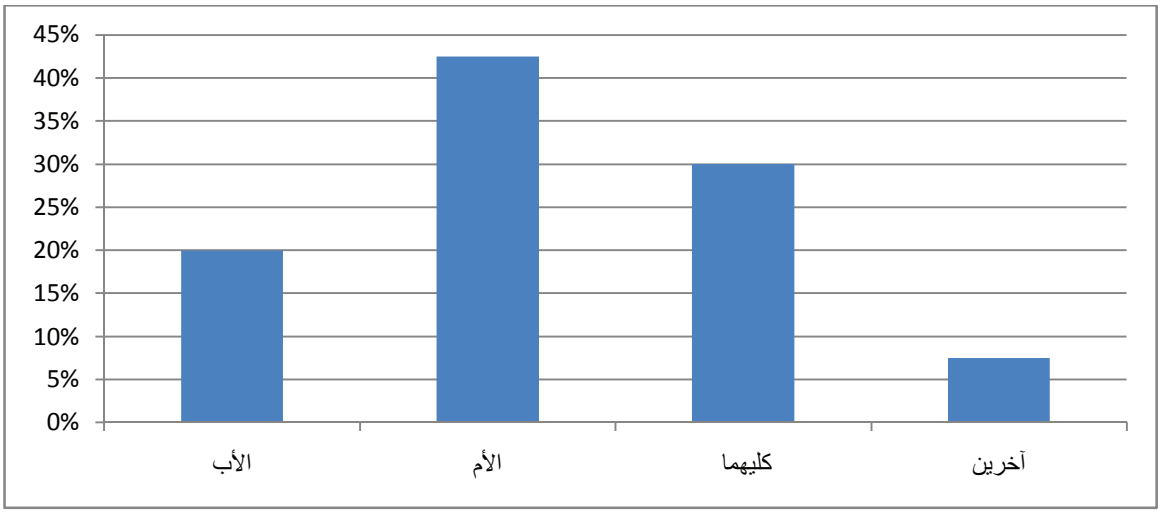

من خلال بيانات الجدول رقم (50) يتضح أن 06 أفراد وما يعادل 20% من أفراد مجتمع البحث يصغي إلى الأب، في حين 17 فرد وما يعادل 42,5% أقروا بأنهم يصغي إلى الأم، بينما 12 فرد من أفراد مجتمع البحث وما يعادل نسبة 30% صرحوا بأنهم يصغون إلى كليهما، و3 أفراد بنسبة 7,5% يصغي لآخرين ممن يشرفون عليهم ويقومون برعايتهم وتربيتهم.

وما يلاحظ من خلال ما سبق أن أغلب أفراد مجتمع البحث يصغي إلى الأم أكثر من الأب وهذا ربما يدل على تنازل الأب على أدواره في التربية والرعاية أدى إلى تصارع الأدوار على الأمهات، في ظل السلوكيات التي يتميز بها الأحياء السكنية الجديدة ومغريات البيئة الخارجية، وهذا ما يؤدي إلى انفلات

الأبناء من الضوابط الأسرية والانصياع وراء مغريات البيئة الخارجية، كما نرجع إصغاء الأبناء للأمهات أكثر من الأب يرجع لطبيعة عمل الأب وضعف التفاعل والاتصال والتواصل بين الأبناء والآباء.

ب- مسؤوليات الأسرة اتجاه أبنائها:

الجدول رقم (51): يوضح مدى توفير الأسرة ما يحتاج من مأكل وملبس وعلاج

الاحتمالات	التكرار	النسب
دائما	12	%30
أبدا	10	%25
أحيانا	18	%45
المجموع	40	%100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (51): يوضح مدى توفير الأسرة ما يحتاج من مأكل وملبس وعلاج

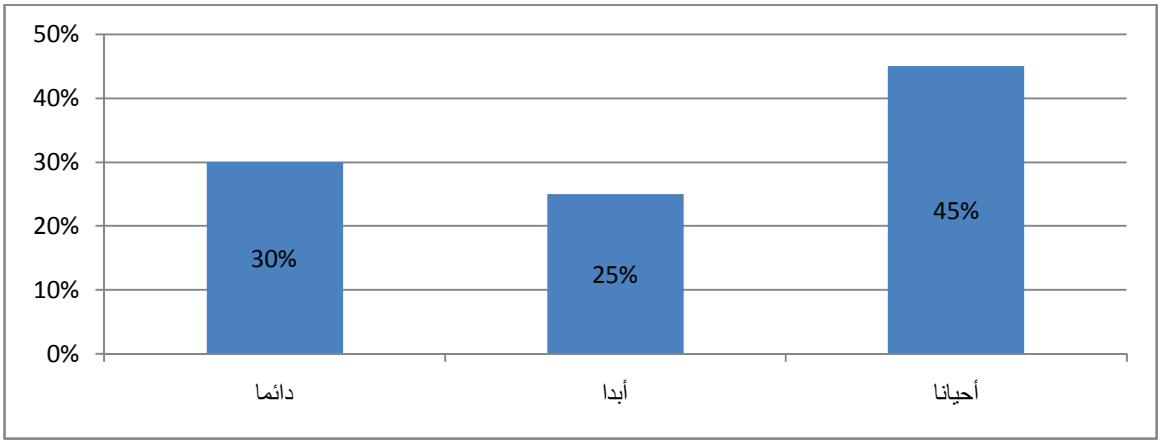

تقر الشواهد الإحصائية الموضحة في الجدول أعلاه أن 12 فرد من أفراد مجتمع البحث وما يعادل 30% توفر لهم أسرهم ما يحتاجونه من مأكل وملبس وتعليم بصفة دائمة، في حين نجد 10 أفراد ما يعادل نسبة 25% لا توفر لهم أسرهم الحاجيات المادية أبدا، يليها 18 من أفراد مجتمع البحث أو ما يعادل 45% توفر لهم أسرهم حاجياتهم من ملبس ومأكل وتعليم وعلاج في بعض فقط.

وكانت أعلى نسبة تمثل من توفر لهم أسرهم حاجياتهم من ملبس ومأكل وعلاج وتعليم في بعض الأحيان فقط، وربما يرجع هذا إلى الظروف الحياتية السيئة ومستواهم المعيشي المتدني وهذا يعتبر دافع للجوء الأبناء إلى مصادر أخرى لتوفير حاجياتهم البيولوجية والمادية.

الجدول رقم (52): يوضح من يتولى توفير حاجيات الحدث

الاحتمالات	التكرار	النسب
أبدا	10	%25
الأب	12	%30
الأم	10	%25
كليهما	03	%7,5
آخرين	03	%7,5
المجموع	40	%100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (52): يوضح من يوفر حاجيات الحدث

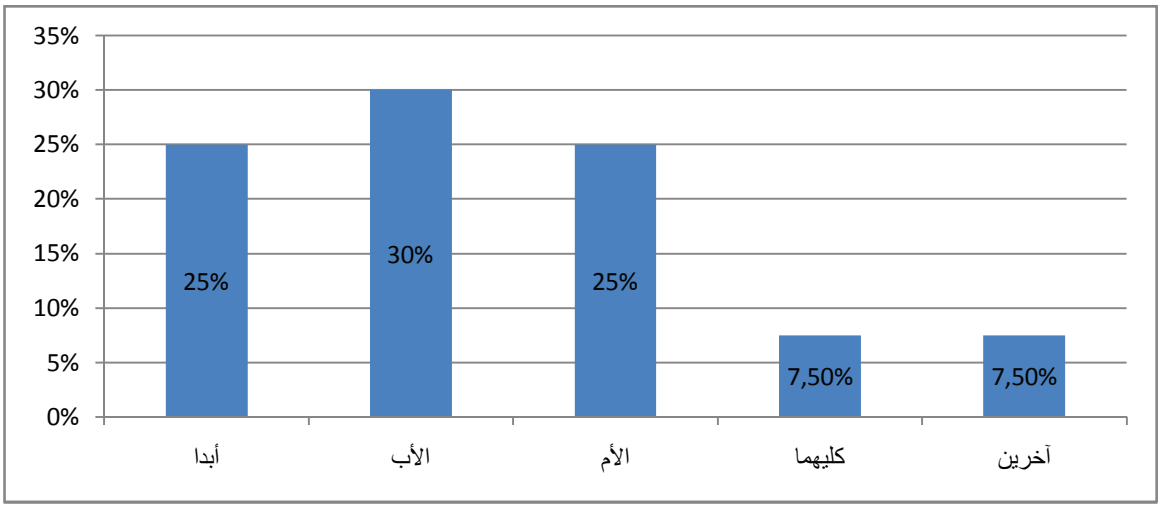

ويوضح الجدول رقم (52) تولي توفير حاجيات الحدث من ملبس ومأكل وعلاج وتعليم يكون بنسبة 25% من أفراد مجتمع البحث وما يعادل 10 أفراد الذين أجابوا بـ أبدا، بينما يتضح لنا من خلال الجدول أن 12 فرد من أفراد مجتمع البحث ما يعادل نسبة 30% يقرون بأن الأب هو الذي يتولى توفير حاجياتهم، في حين 10 أفراد ما يعادل نسبة 25% من الذين يصرحون بأن الأم هي من تتولى توفير

احتياجاتهم من ملبس ومأكل وعلاج وتعليم، بينما يوجد 3 أفراد من مجتمع البحث (الأحداث) ما يعادل نسبة 7,5% ممن يتولى توفير الحاجيات المادية لهم كل من الأب والأم، ونسبة 12,5% من الأحداث الذين يتولى توفير حاجياتهم المادية آخرين (من الأقرباء، الأخوال، الأعمام، الجد والجدة).

نلاحظ مما سبق أن أكبر نسبة من أفراد مجتمع البحث يتولى الأب توفير حاجياتهم من ملبس ومأكل وتعليم وعلاج باعتبار الأب هو الحاصل على المال والمعيل للأسرة.

الجدول رقم (53): يوضح توفير الأسر حاجيات الحدث من لعب وحنان وحب

الاحتمالات	التكرار	النسب
دائما	3	%7,5
أبدا	19	%47,5
أحيانا	18	%45
المجموع	40	%100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (53): يوضح توفير الأسر حاجيات الحدث من لعب وحنان وحب

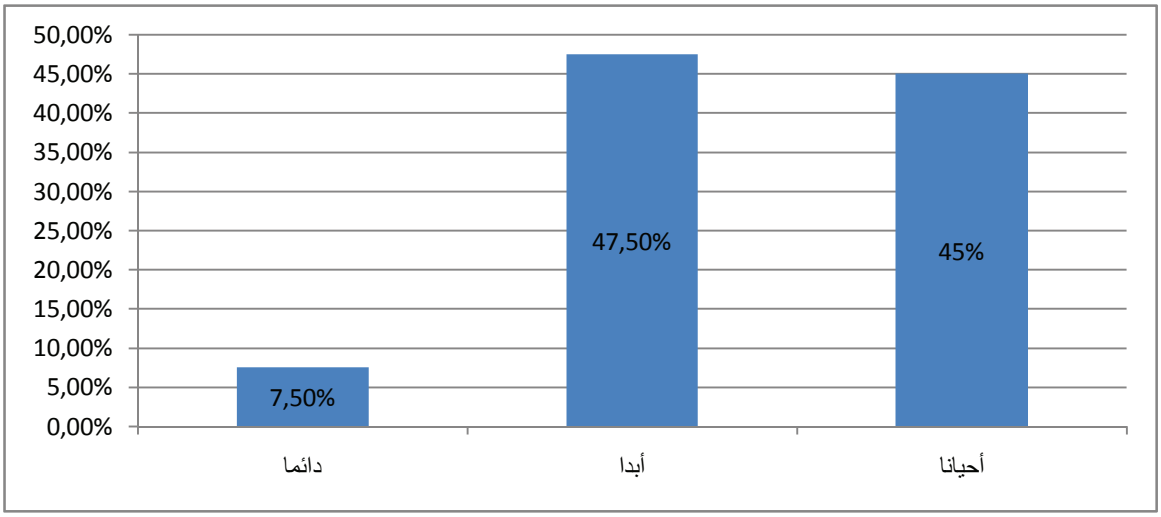

تقر لغة الأرقام الموضحة في الجدول أعلاه أن عدد الأفراد الذين توفر لهم أسرهم حاجياتهم من لعب وحب وحنان 03 أفراد من 40 فرد دوما ما يعادل 7,5% وهي نسبة ضئيلة مقارنة بعدد الأفراد

الذين لا يوفرون لهم أسرهم حاجياتهم من حنان ولعب وحب بنسبة 47,5% وما يعادل 19 فرد من أفراد المجتمع الكلي المقدر بـ40 فرد، بينما 18 فرد من توفر لهم أسرهم حاجياتهم أحيانا بنسبة 45%.

ما يلاحظ أن افتقار الأبناء للحاجيات العاطفية وحاجات الحب والانتماء باعتبار الأبناء في هذه الفترة الحرجة(فترة المراهقة)بحاجة إلى مسايرتهم معنويا وعاطفيا وافتقاد هده المسايرة، يدفعهم إلى البحث عن تلك الحاجات خارج ومحاولة إشباعها بطرق منافية لقيم المجتمع مما يؤدي بهم الى السقوط في فخ الانحراف.

الجدول رقم (54): يوضح شعورك بالأمان داخل أسرتك يكون

الاحتمالات	التكرار	النسب
دائما	3	%7,5
أبدا	21	%52,5
أحيانا	16	%40
المجموع	40	%100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (54): يوضح شعورك بالأمان داخل أسرتك يكون

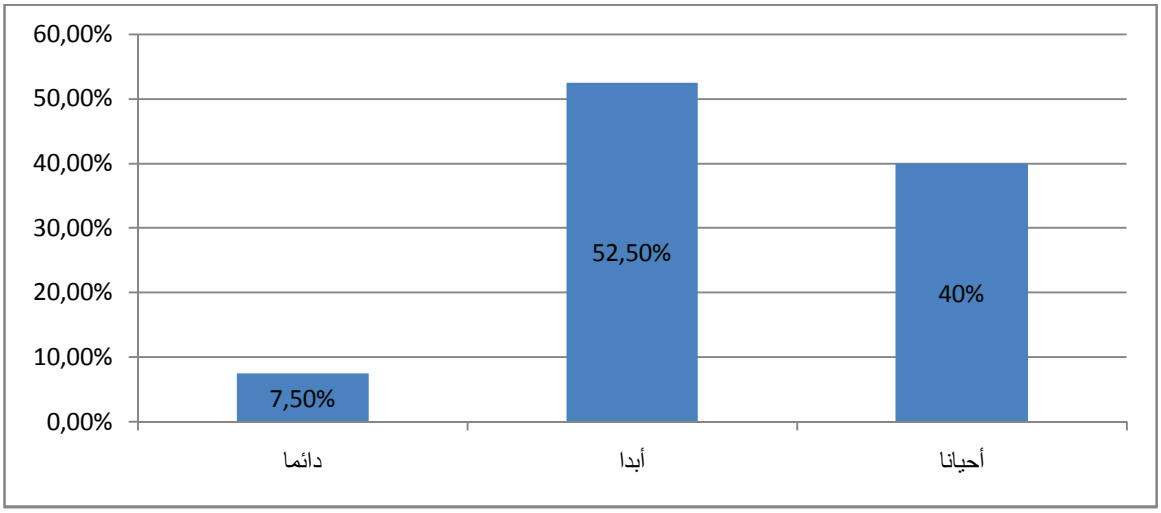

تقر الشواهد الإحصائية الموضحة في الجدول رقم (54) بأن 03 أفراد من أفراد مجتمع البحث وما يعادل نسبة 7,5% يشعرون بالأمان داخل أسرهم وهي نسبة ضئيلة إذا ما قارناها بالنسب الأخرى، بينما

عدد الأفراد الذين لا يشعرون بالأمان داخل أسرهم يقدر عددهم بـ21 فرد من 40 فرد وهو عدد أفراد مجتمع البحث وما يعادل 52,5%، في حين نلاحظ أن 16 فرد بنسبة 40% ممن يشعرون بالأمان داخل أسرهم في بعض الأحيان.

ما يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أغلب أفراد مجتمع البحث (الأحداثِ يفتقدون لحاجات الأمان داخل أسرهم، وذلك نتيجة للصراعات الأسرية المتكررة أو وجود مظاهر العنف بالبيت، حيث تعتبر حاجة الأمان في مرحلة المراهقة مهمة في تنمية شخصيته وان لم يحصل عليها و يحيد عن الطريق السليم.

الجدول رقم (55): يوضح مراقبة ومتابعة أسرتك لك بالشارع والمدرسة يكون

الاحتمالات	التكرار	النسب
دائما	3	%7,5
أبدا	22	%55
أحيانا	15	%37,5
المجموع	40	%100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (55): يوضح مراقبة ومتابعة أسرتك لك بالشارع والمدرسة يكون

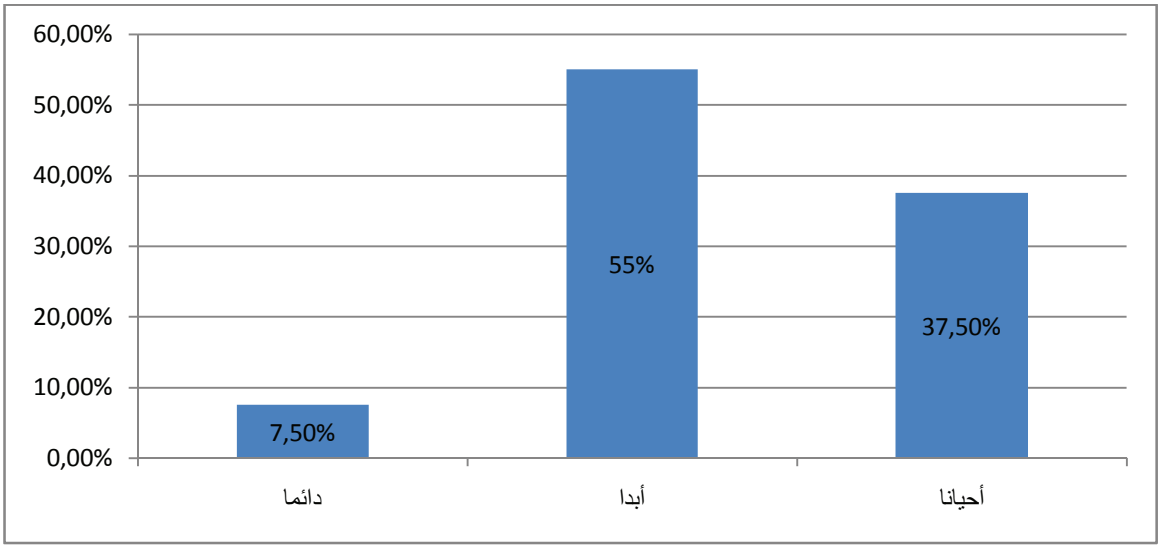

يوضح الجدول أعلاه أن 3 أفراد من أفراد مجتمع البحث ما يعادل 7,5% من الذين يقرون بمراقبة ومتابعة أسرهم لهم سواء بالشارع أو بالمدرسة، بشكل دائم، في حين نلاحظ بأن 22 فرد ما يعادل 55%

من أفراد مجتمع البحث بعدم متابعة ومراقبة أسرهم لهم، والذين يراقبون ويتابعون أبناءهم في بعض الأحيان فقط هو 15 فرد وما يعادل 37,5%.

بناءا على ما سبق يتضح أن أغلب الأحداث بالأحياء السكنية الجديدة يتعرضون للإهمال من طرف أسرهم، حيث لا يقومون بدورهم في المراقبة والمتابعة وهذا ما يمهد لانفلات الأبناء في سن المراهقة وصعوبة رصد وضبط سلوكياتهم مرة أخرى.

الجدول رقم (56): يوضح من يشرف علَى مراقبة الأحداث في الشارع أو المدرسة

الاحتمالات	التكرار	النسب
أبدا	22	%55
الأب	2	%5
الأم	6	%15
كليهما	7	%17,5
آخرين	3	%7,5
المجموع	40	%100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (56): يوضح من يشرف علَى مراقبة الأحداث في الشارع أو المدرسة

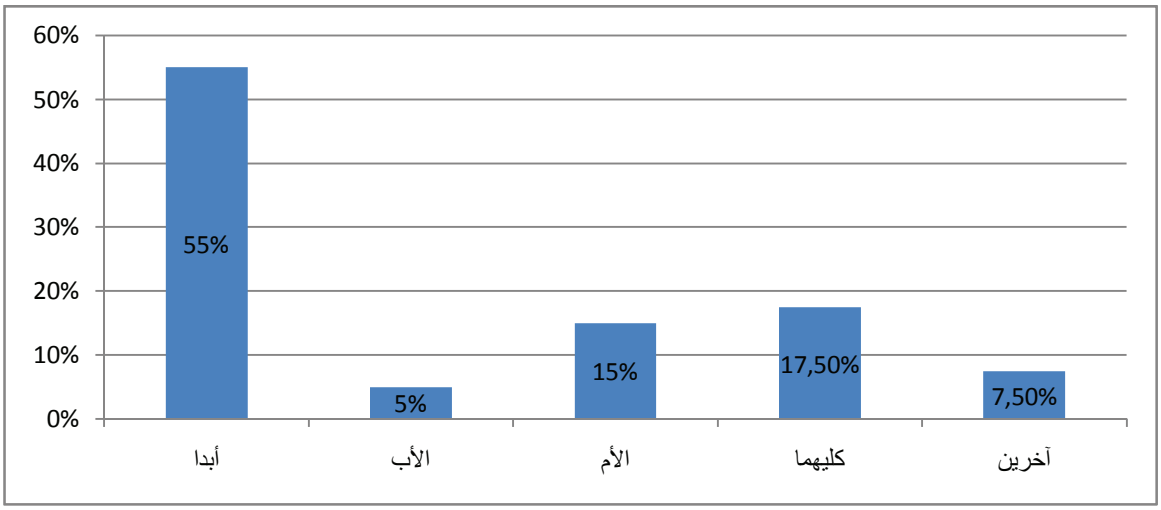

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (56) بأن أغلب أفراد العينة أجابوا بعدم قيام الأسرة بالمتابعة والمراقبة سواء بالشارع أو بالمدرسة، وقدرت نسبتهم بـ55% وهي نسبة معتبرة، في حين نجد أن أفراد

مجتمع البحث الذين تقوم أسرهم بمتابعتهم ومراقبتهم نلاحظ أن نسبة 05% ممن يقوم بدور المتابعة هو الأب، في حين يقر (06) أفراد بأن الأم هي من يقوم بدور المتابعة والمراقبة لأبنائها في الشارع وفي المدرسة وبنسبة 17,5% من الأفراد الذين يقرون بأن كل من الأب والأم يقوما بدور المتابعة والمراقبة لأبنائهم، بينما يوجد (03) أفراد من (40) فرد أفراد مجتمع البحث بنسبة 7,5% يقوم بمتابعتهم آخرين، والجد والجدة، الأخوال، الأعمام....

ما استنتجناه من هذا الجدول هو الأم من تقوم بمتابعة ومراقبة الأبناء، في ظل غياب زوجها متعمدا كان أو بسبب العمل وتوفير لقمة العيش،وتصارع الأدوار على الأم يجعل احتمال انحراف الأبناء في ظل هدا التصارع والصراع للأدوار واردا.

الجدول رقم (57): يوضح تحديد أوقات الدخول والخروج من البيت من طرف أسرة أفراد مجتمع البحث يكون

الاحتمالات	التكرار	النسب
دائما	5	%12,5
أبدا	14	%35
أحيانا	21	%52,5
المجموع	40	%100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (57): يوضح تحديد أوقات الدخول والخروج من البيت من طرف أسرة أفراد مجتمع البحث

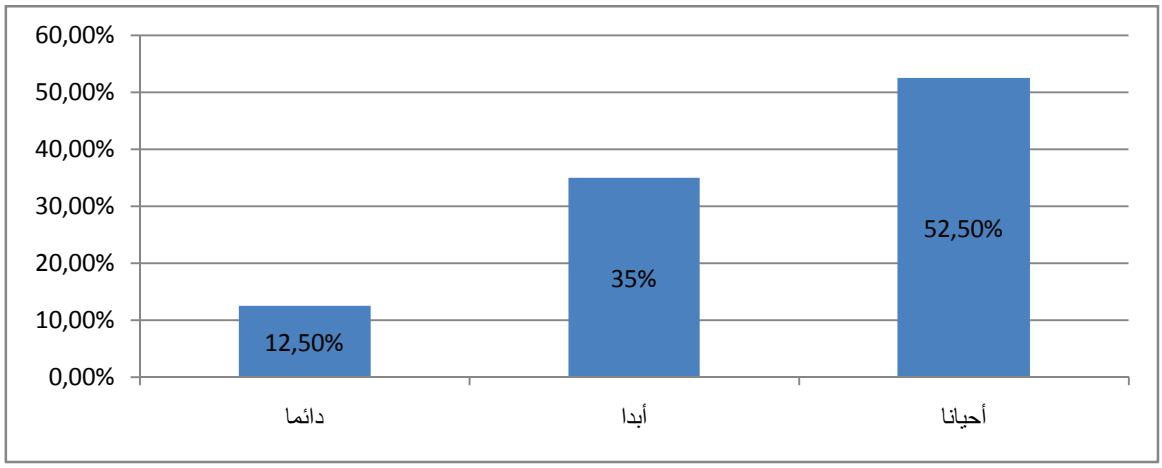

توضح بيانات الجدول أعلاه أن (5) أفراد من أفراد مجتمع البحث أي ما يعادل 12,5% تحدد لهم أسرهم أوقات الدخول والخروج من البيت وهي نسبة ضئيلة مقارنة مع باقي النسب، في حين 14 فرد من مجموع 40 فرد وهم يمثلون مجتمع البحث الكلي وما يعادل 35% تحدد أسرهم أوقات الدخول والخروج من البيت، بينما 21 فرد من أفراد مجتمع البحث أي 52,5% يكون تحديد أوقات الدخول والخروج من طرف أسرهم في بعض الأحيان.

نستنتج من خلال الشواهد الإحصائية المذكورة في الجدول أعلاه أن أغلب الأسر تحدد أوقات الدخول والخروج لأبنائها إلا في بعض الأحيان فقط وبعضهم لا تحدد أبدا أوقات الدخول والخروج لأبنائها، مما يدل أن أغلب أسر هذه الأحياء غير مبالية ومهملة لتصرفات أبنائها، ولتصرفاتهم خارج البيت مما يتيح الفرصة للأبناء بالسهر خارج البيت ودخولهم لأوقات متأخرة من الليل بدون رقيب ولا حسيب مما يسقط بهم مهاوئ الإنحراف.

الجدول رقم (58): يوضح في حالة الإيجاب ما هو موقفك

الاحتمالات	التكرار	النسب
أبدا	14	%35
الامتثال	6	%15
العصيان	20	%50
المجموع	40	%100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (58): يوضح في حالة الإيجاب ما هو موقفك

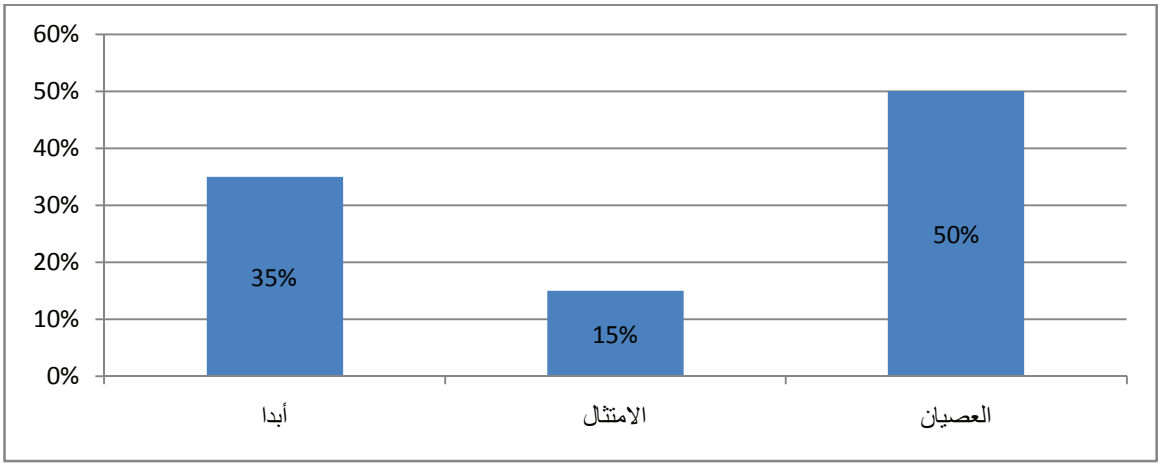

كما موضح في الجدول رقم (58) أن 14 فردا من أفراد العينة أي ما يعادل 35% لا تحدد لأسرهم أوقات الدخول والخروج، في حين 26 فرد الذين تحدد لهم أسرهم أوقات الدخول والخروج، منهم 6 أفراد من أفراد المجتمع، أي ما يعادل 15% يمتثلون لتدخل الأسرة حول تحديد أوقات الدخول والخروج في حين يوجد 20 فرد من أفراد المجتمع الكلي أي ما يعادل 50% من أفراد مجتمع البحث ممن يكون رد فعلهم من تدخل والديهم العصيان وهذا لتعودهم على أساليب خاطئة في التنشئة التي انتهجتها الأسرة في التربية كالتدليل الزائد الذي تعود عليه أو القسوة الزائدة.

ج- القواعد الدينية والقيم الأسرية:

الجدول رقم (59): يوضح حث الأسرة أبنائها على المواظبة على الصلاة

الاحتمالات	التكرار	النسبة
دائما	08	%20
أبدا	17	%42,5
أحيانا	10	%37,5
المجموع	40	100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (59): يوضح حث الأسرة أبنائها على المواظبة على الصلاة

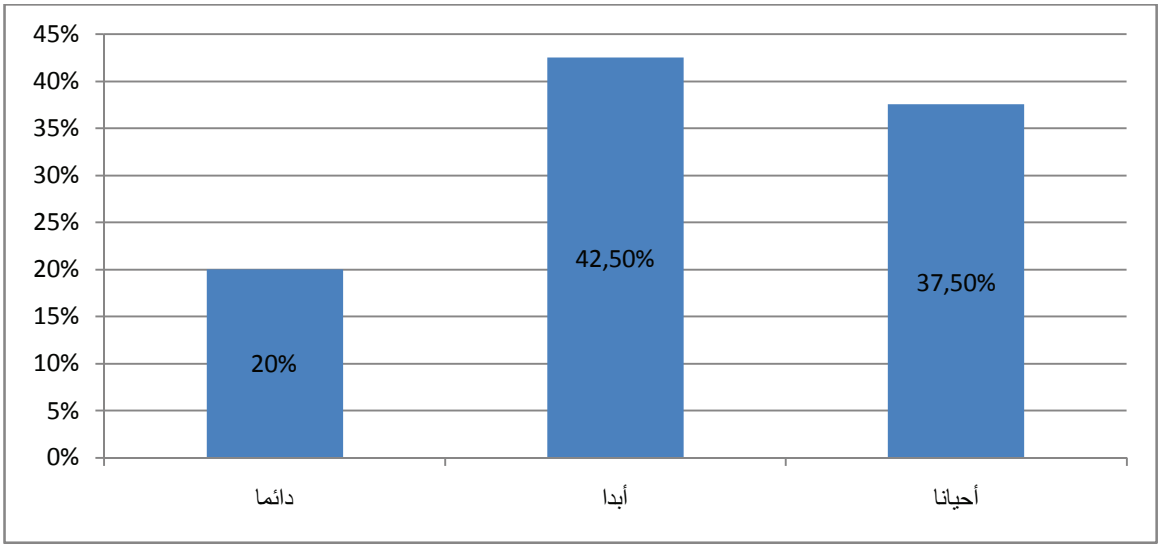

الجدول رقم (60): يوضح إدا كانت أسرة أفراد مجتمع البحث ترغمهم على أداء فريضة الصلاة كيف تكون ردة الفعل

الاحتمالات	التكرار	النسبة
دائما	17	%42,5
نعم	07	%17,5
لا	16	%40
المجموع	40	100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (60): يوضح إدا كانت أسرة أفراد مجتمع البحث ترغمهم على أداء فريضة الصلاة كيف تكون ردة الفعل

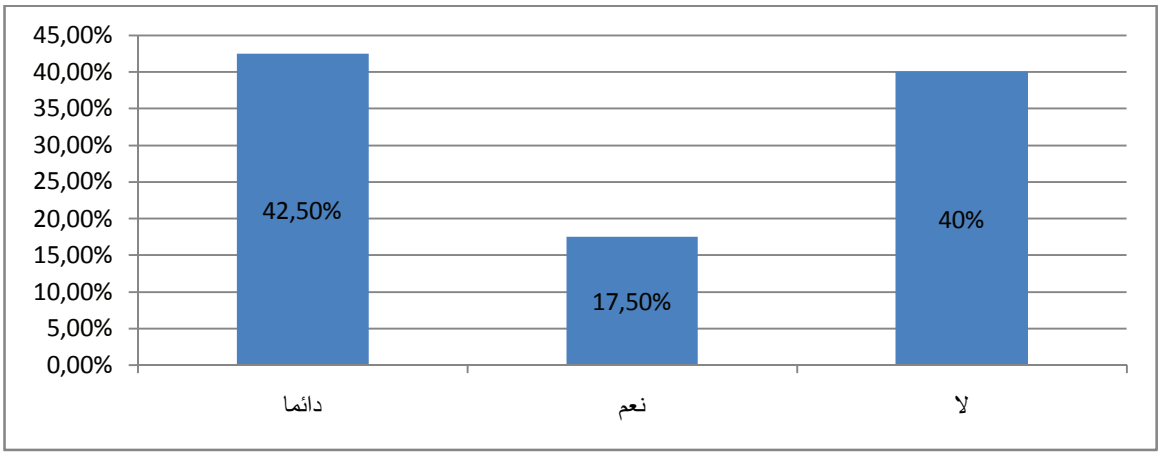

إن الصلاة هي عماد الدين، وذلك لأهميتها العظيمة فهي تشحن المسلم بالإيمان وتقويته، وتغرس فيه القيم النبيلة والفضائل السامية والآداب الحسنة، وتكسبه تربية اجتماعية تبعده عن الفحشاء والمنكر.

ولهذا حث النبي (ص) الأولياء أن يأمروا أولادهم بالصلاة وهم أبناء سبع، ويؤدبونهم برفق عليها إذا امتنعوا عن أدائها حتى يتعود الصغير على العبادة والطاعة، ويتمثل الغير مند منذ نعومة أظافره، وقد كان إبراهيم يدعوا ((ربي اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي)) إبراهيم/ 40.

ومن خلال الجدول أعلاه يتبين أن (08) أفراد من أفراد مجتمع البحث وما يعادل 20% ممن تحثهم أسرهم على الصلاة بينما (17) رد من مجموع 40 فرد أي ما يعادل 42% ممن لا تحدثهم أسرهم

على القيام بفريضة الصلاة في حين نجد (15) فرد من أفراد مجتمع البحث وما يعادل 37,5% ممن تحثهم أسرهم في بعض الأحيان فقط.

نستنتج من خلال ما ذكر سابقا أن أغلب الأسر لا تحث أبنائها على الصلاة، وذلك ربما نرجعه إلى الوالدين لا يؤدون فريضة الصلاة ولهذا لا يحثون أبنائهم لأنهم أصلا لا تهمهم القواعد الدينية، وباعتقادهم أن أبنائهم يقومون بالصلاة بإرادتهم دون الضغط عليهم.

ويتضح من خلال الجدول رقم (60) أن الأسر الذين يحثون أبنائهم على الصلاة بصفة دائمة وأحيانا والذين تبلغ نسبتهم 57,5%، 7 أفراد منهم وما يعادل 17,5% يرغمون أبنائهم على أداء الصلاة في وقتها في حين نجد 16 فرد من أفراد المجتمع الكلي وما يعادل نسبة 40% ممن لا يرغمون أبنائهم على أدائها في وقتها ما يفسر أن هذه الأسر تفتقر إلى الوازع الديني، كما أنها لا تعتبره كمرجع وكمنهج لتربية أبنائها وهذا ما يرجع إمكانية وقوع الأبناء في الجنوح.

الجدول رقم (61): يوضح ما إذا كان يرافق الآباء أبنائهم إلى المسجد

الاحتمالات	التكرار	النسب
دائما	06	%15
أبدا	31	%77,5
أحيانا	03	%7,5
المجموع	40	%100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (61): يوضح ما إذا كان يرافق الآباء أبنائهم إلى المسجد

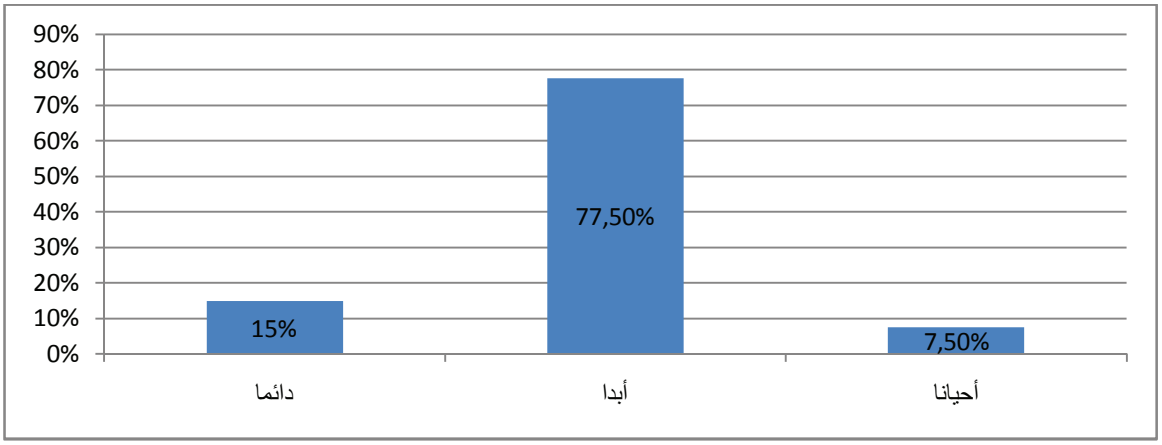

توضح الأرقام الإحصائية الموضحة في الجدول أعلاه أن 06 أفراد فقط من أفراد مجتمع البحث وما يعادل نسبة 15% من يرافقون أبنائهم معهم إلى المسجد لأداء شعيرة الصلاة، في حين نجد (31) فرد من مجموع 40 فرد وما يعادل نسبة 77% وهي نسبة معتبرة من أفراد مجتمع البحث أقروا بعدم مرافقة آبائهم لهم إلى المسجد، و3 أفراد بنسبة 7,5% ممن تكون مرافقتهم من طرف آبائهم للمسجد بعض الأحيان فقط،باعتبار أن المسجد مؤسسة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية يعمل على توجيه سلوك الأفراد وعزوفهم عنه يجعلهم يستمرون في سلوكاتهم الخاطئة.

نستنتج مما سبق عزوف الأفراد عن شعيرة الصلاة خاصة في الأحياء السكنية الجديدة جعل الأبناء يقومون بالسلوكيات المنحرفة تحت تأثير الفراغ وسوء استغلال الوقت، فالصلاة تزود الطفل في مراحل عمره الأولى بالأخلاق الحميدة والأفكار التي من شأنها الشعور بالمسؤولية، كما تحثه على الحفاظ على نظام المجتمع، كما يتعلم تجنب السلوكات الخارجة عن الجماعة والتي تجرمها المجتمع انطلاقا من مبادئ الدين الإسلامي وذلك بمعرفة الحلال من الحرام والصواب من الخطأ، وفقدان الأسر في هذه الأحياء لهذه الشعيرة أدت بهم إلى فقدان توازن الأسرة بجنوح أبنائها وأدى بها إلى السقوط في مهاوئ الانحراف.

الجدول رقم (62): يوضح حث الأسرة للأبناء على قراءة وحفظ القران الكريم

الاحتمالات	التكرار	النسبة
دائما	01	%2,50
أبدا	12	%30
أحيانا	27	%67,50
المجموع	40	100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (62): يوضح حث الأسرة للأبناء على قراءة وحفظ القران الكريم

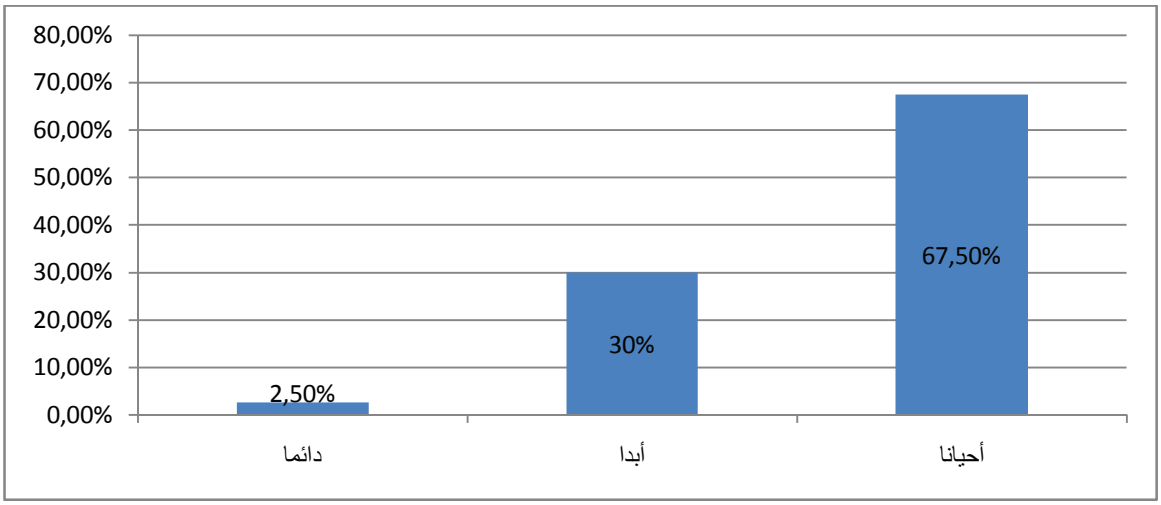

الجدول رقم (63): يوضح جزاء ومكافأة الأسرة للحدث عند حفظ وقراءة القرآن

الاحتمالات	التكرار	النسبة
أبدا	12	%30
المدح والثناء	08	%20
اشتراء هدية	05	%12,50
لا شيء	15	%37,50
المجموع	40	100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (63): يوضح جزاء ومكافأة الأسرة للحدث عند حفظ وقراءة القرآن

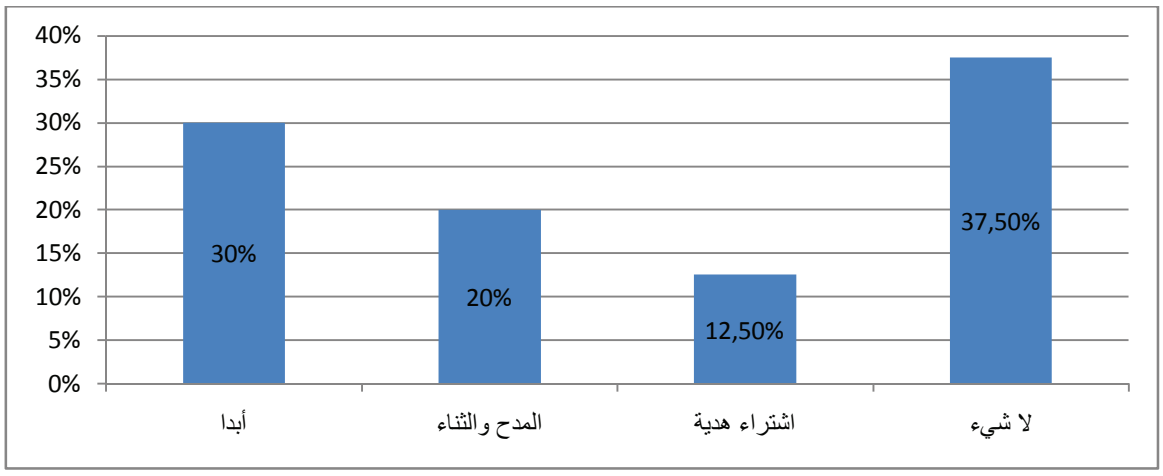

من خلال الجدول رقم(62) يتبين فرد واحد من 40 فرد وما يعادل نسبة 2,5% يقرون بأن أسرهم تحثهم على قراءة وحفظ القرآن هي نسبة ضئيلة جدا إذا ما قمنا بمقارنتها بالذين لا يحثون أبنائهم أبدا على قراءة وحفظ القرآن، والذين تقدر نسبهم بـ30%، كما نجد من الأسر التي تحث أبنائهم على حفظ وقراءة القرآن في بعض الأحيان بنسبة 67,5%.

نستنتج من خلال الجدول أعلاه أن أعلى نسبة هي 67,5% الذين لا يحثون أبنائهم على حفظ وقراءة القرآن إلا في بعض الأحيان مما يدل على أسر الأحياء السكنية الجديدة، لا تستند إلى الضوابط الدينية في تربية أبنائها وعزوف الأبناء على قراءة وحفظ القرآن باعتباره يعلم الطفل حسن استغلال وقت الفراغ والتفريق بين الحلال والحرام يعتبر هذا العزوف مؤشر على انحراف الأبناء في هذه الأحياء.

بناءا على الجدول السابق رقم (62) يتضح لنا أن الأسر التي تحث أبنائها على حفظ وقراءة القرآن يبلغ عددهم (28) فرد بنسبة 70% منهم يكون جزاءهم من طرف أسرتهم على حفظ وقراءة القرآن ومكافئتهم حسب الجدول وبناء على تصريحات المبحوثين، حيث 08 أفراد من أفراد مجتمع البحث وما يعادل 20% جزاءهم المدح والثناء، في حين 12,5% يقدمون لهم هدية كمكافأة عن ذلك، و(15) فرد من أفراد المجتمع الكلي وما يعادل 37,5% ممن لا يقدمون لهم شيء، مما يؤكد على عدم تشجيع الأسرة أبنائها على حفظ وقراءة القرآن، حيث أن تشجيع الأطفال خاصة في سن المراهقة على سلوك معين يحفزهم على زيادة احتمالات تكرار ذلك السلوك، وهذا ما يفتقره أبناء الأحياء السكنية الجديدة، مما يضعف لديهم الشعور بالوازع الديني، وهذا يمكن أن يؤدي بالأبناء إلى الانفلات إلى مغريات البيئة الخارجية لطالما لا تضبطه موجهات داخلية.

الجدول رقم (64): يوضح تشجيع الأسر لأبنائهم على مشاهدة البرامج الدينية

الاحتمالات	التكرار	النسبة
دائما	07	%17,5
أبدا	21	%52,5
أحيانا	12	%30
المجموع	40	100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (64): يوضح تشجيع الأسر لأبنائهم على مشاهدة البرامج الدينية

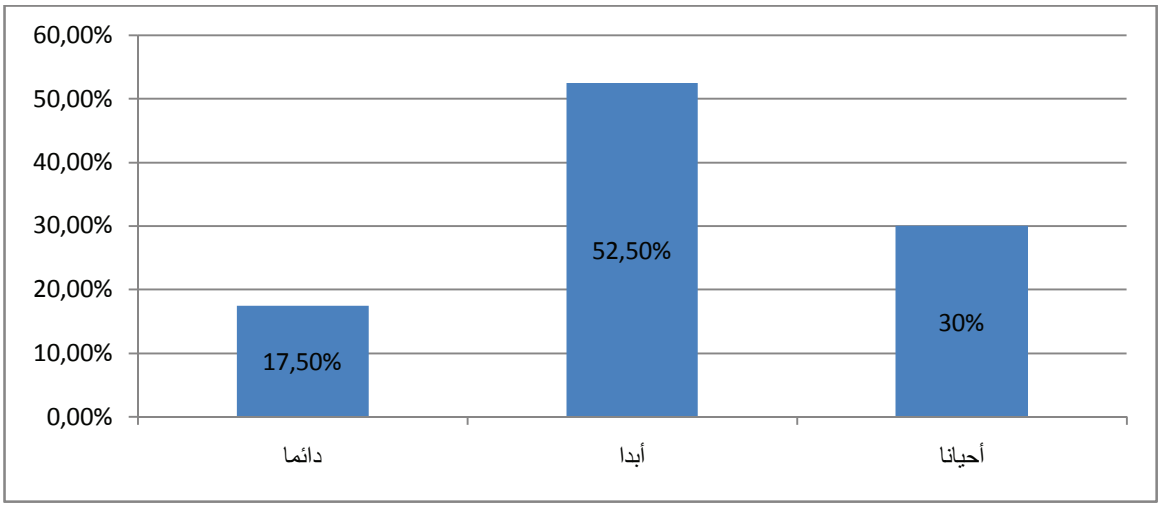

يلاحظ من خلال الجدول رقم (64) أن 7 أفراد من مجتمع البحث ما يعادل 17,5%من الأسر التي تشجع أبنائها دائما على مشاهدة البرامج الدينية في حين (21) فرد من أفراد مجتمع البحث وما يعادل 52,5% من الأسر التي لا تشجع أبنائها على مشاهدة البرامج الدينية، بينما 12 فرد من أفراد مجتمع البحث وما يعادل 30% أقروا بأن أسرهم تشجعهم على مشاهدة البرامج الدينية في بعض الأحيان.

ومن هنا نستنتج أن أسر الأحياء السكنية الجديدة لا تحدد نوعية البرامج الدينية التي يشاهدها أبنائها باعتبار البرامج التي يشاهدها الطفل لها دور هام في توجيه سلك الطفل وعدم تحديد الأسر لأبنائها لنوع البرامج التي يشاهدها وعدم تشجيعها على مشاهدة البرامج الدينية يجعل من الطفل سهل الاستهواءو الانصياع للبرامج الأفلام التي تنقل العنف أو الجنس أو غيرها من الظواهر الاجتماعية السلبية.

الجدول رقم (65): يوضح ما إذا تشجع الأسرة أبنائها على الصوم

الاحتمالات	التكرار	النسبة
نعم	36	%90
لا	04	%10
المجموع	40	100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (65): يوضح ما إذا تشجع الأسرة أبنائها على الصوم

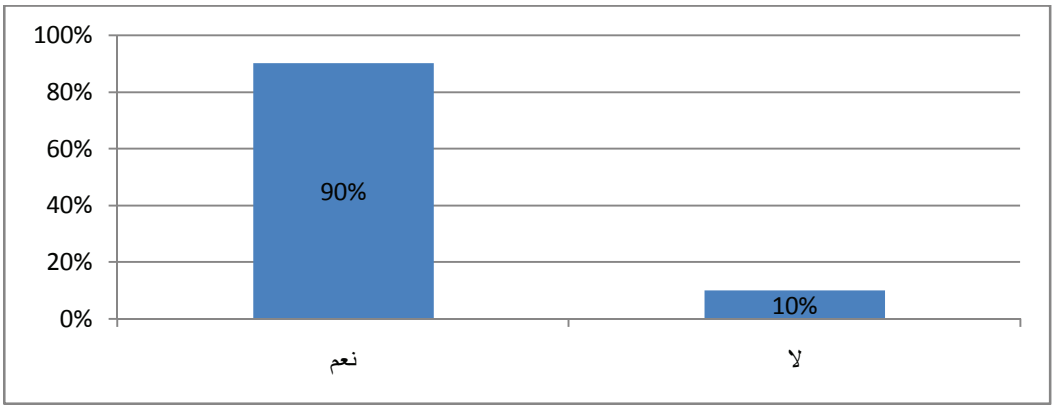

تقر لغة الأرقام الموضحة في الجدول رقم (65) أن 36 فرد من مجموع 40 فرد ما يعادل 90% أقروا بأن أسرهم تشجعهم على الصوم، في حين 04 أفراد وما يعادل 10% من أفراد مجتمع البحث (الأحداث) ممن يقرون على عدم تشجيع أسرهم على الصوم.

نستنتج من خلال ما سبق أن أغلب الأسر تشجع أبنائها على الصوم ذلك لأنها من الفرائض التي تحدث مرة في الشهر فقط، خوفا على أبنائها من التعرض للعقوبة، لأن انتهاك حرمة رمضان جنحة يعاقب عليها القانون لأن الصوم في رأيهم واجب عليهم لذلك يشجعون أبنائهم وهم صغار على الصوم ليتعودوا وكذا لكي يكونوا مستعدين حينما يبلغون السن التي يكون واجب عليهم فيها.

الجدول رقم (66): يوضح حث الأسرة أبنائها عن الصدق والأمانة والاحترام والعفو ومساعدة الآخرين

الاحتمالات	التكرار	النسبة
دائما	04	%10
أبدا	15	%37,5
أحيانا	21	%52,5
المجموع	40	100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (66): يوضح حث الأسرة أبنائها عن الصدق والأمانة والاحترام والعفو ومساعدة الآخرين

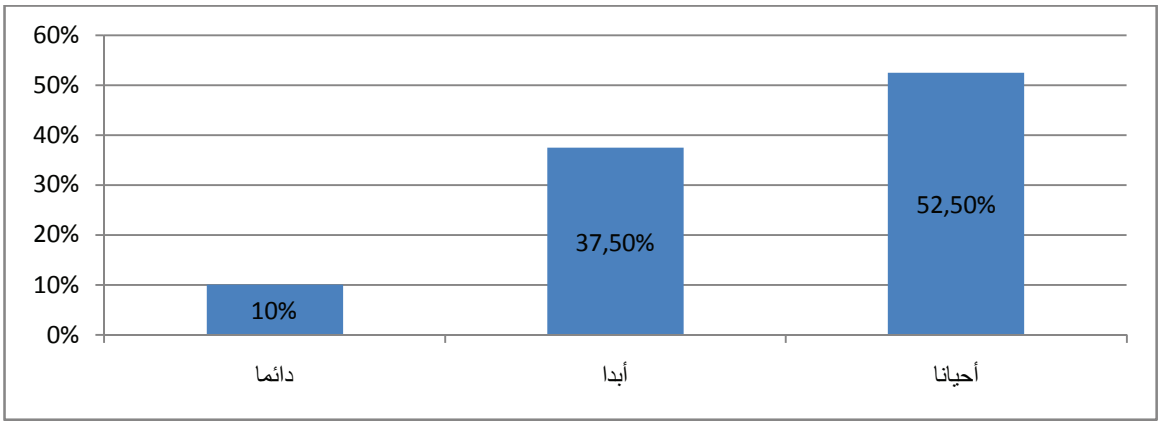

الجدول رقم (67): يوضح في حالة حث الأسرة أبنائها عن الصدق والأمانة والاحترام ومساعدة والعفو الآخرين يكون عن طريق

الاحتمالات	التكرار	النسبة
أبدا	15	%37,5
القصة والحكاية	07	%17,5
النماذج والأمثلة	18	%45
المجموع	40	100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (67): يوضح في حالة حث الأسرة أبنائها عن الصدق والأمانة والاحترام ومساعدة والعفو الآخرين يكون عن طريق

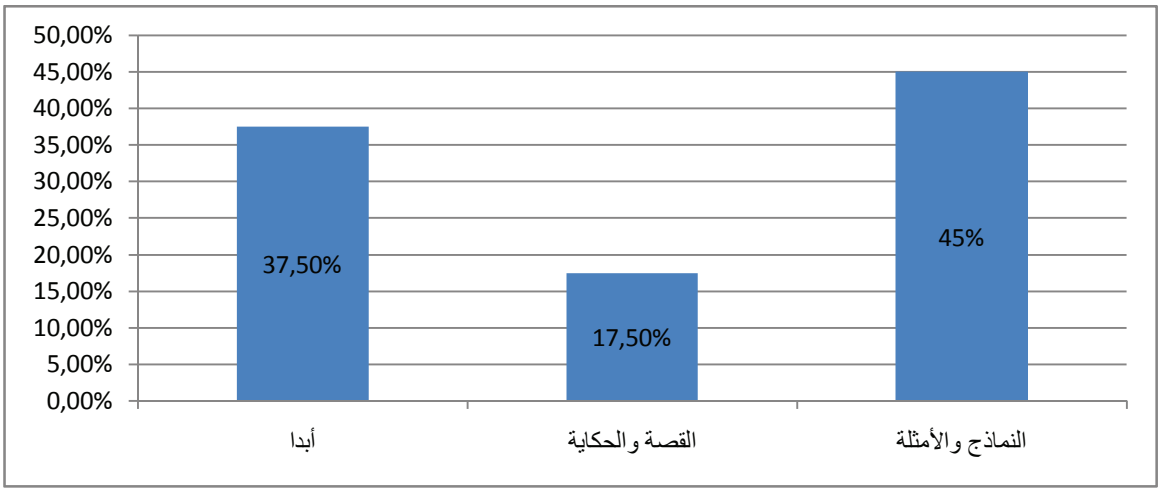

تقر لغة الأرقام الموضحة في الجدول رقم (66) أن (4) أفراد من أفراد مجتمع البحث وما يعادل 10% من الأسر التي تحث أبنائها على الصدق والأمانة والعفو ومساعدة الآخرين وهي نسبة ضئيلة مقارنة من النسب الأخرى، وربما العدد القليل للأسر التي تحث أبنائها على الصدق والأمانة يرجع إلى عدم قيام الأسرة بدورها في إرشاد وتوجيه وتقديم النصح لأفرادها ،كما أنها لا تتيح فرصة الحوار والمناقشة للخوض في زرع وغرس مثل هذه القيم مما يضعف الاتصال والتواصل بين الأبناء والأولياء وهذا سبب شعورهم بالاغتراب داخل أسرهم مما يدفعهم إلى المحيط الخارجي وما يحتويه من أصدقاء سوء ومختلف الظواهر السلبية، في حين (15) فرد من 40 فرد وما يعادل 37,5% لا تحثهم أسرهم على الصدق والأمانة والعفو والاحترام ومساعدة الآخرين بينما نجد (21) فرد من أفراد مجتمع البحث وما يعادل 52,5% ممن تحثهم أسرهم في بعض الأحيان فقط، فمن بين مؤشرات تراجع الضوابط الغير رسمية في هذه الأحياء السكنية الجديدة التي يقيم فيها أفراد مجتمع البحث مردها إلى تخلي الأسر عن بعض مسؤولياتها في تقديم الدعم المعنوي والنفسي والعاطفي للأبناء والإرشاد والنصائح.

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (67) أن نسبة الأسر التي تحث أفرادها على الصدق والأمانة والاحترام ومساعدة الآخرين كانت62.5% وكان من بينهم 07 أفراد وما يعادل17,5% وهي نسبة ضعيفة نوعا مايقدمون النصائح بالقصة والحكاية باعتبارها قناة اتصال بين الأبناء والآباء مما يتيح التفاعل الإيجابي بين أفراد الأسرة الواحدة، فيما نجد (18) فرد من أفراد مجتمع البحث وما يعادل 45% مما يحثون أبائهم بالصدق والأمانة، ... وغيرها بالأمثلة والنماذج ممن الواقع.

الجدول رقم (68): يوضح حث الأسر أبنائها على الأعمال التطوعية

الاحتمالات	التكرار	النسبة
دائما	07	%17,5
أبدا	23	%57,5
أحيانا	10	%10
المجموع	40	100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (68): يوضح حث الأسر أبائها على الأعمال التطوعية

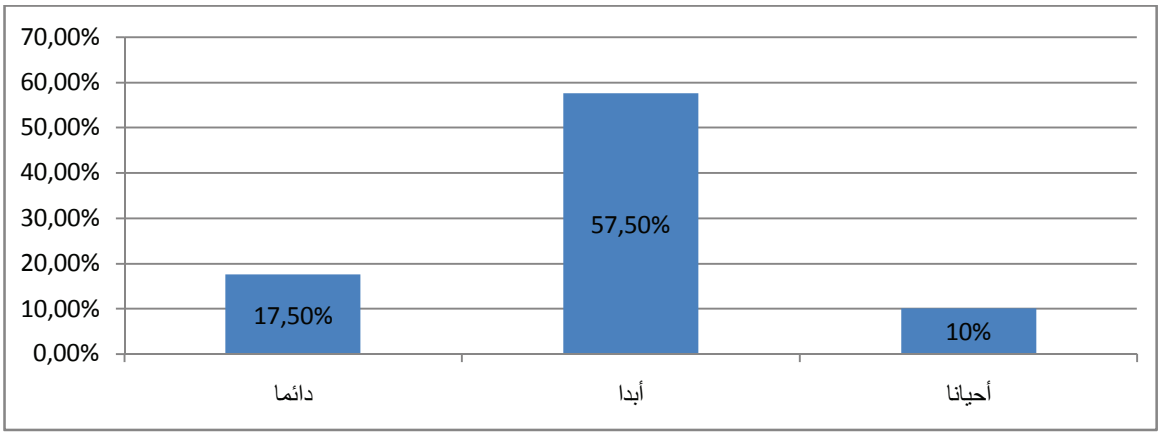

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن (07) أفراد من مجتمع البحث وما يعادل سبة 17,5% الذين أقروا بأن أسرهم تحثهم على الأعمال التطوعية وهي نسبة ضئيلة باعتبار أن الأعمال التطوعية تنمي روح التضامن والتكامل بين أفراد المجتمع الواحد كما تدفع بالأفراد إلى تكوين علاقات تفاعلية إيجابية، في حين نجد أن 23 فرد من أفراج مجتمع البحث أي (40) فرد ما يعادل 57,5% من الأسر التي تحث أبنائها على القيام بأعمال تطوعية بينما 10 أفراد وما يعادل 25% من الأسر التي تحث أبنائها على الأعمال التطوعية في بض الأحيان فقط.

والجدير بالملاحظة من خلال الشواهد الإحصائية المبينة في الجداول بأن أغلبية الأسر لا تحث أبنائها على الأعمال التطوعية والمقدرة بنسبة 57,5% يؤدي إلى ضعف التضامن بين الأفراد مما يشكل نوع من الأنوميا أو اللامعيارية وهذا يدفع إلى الجنوح والانحراف عن القيم والمعايير الاجتماعية السائدة وتعززيها عدم قيام الأسر بمسؤولياتها أو التهاون في مسؤولياتها.

د- العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية:

الجدول رقم (69): يوضح تدخل أسرتك في المظهر العام

الاحتمالات	التكرار	النسب
دائما	07	%17,5
أبدا	20	%50
أحيانا	13	%32,5
المجموع	40	%100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (69): يوضح تدخل أسرتك في المظهر العام

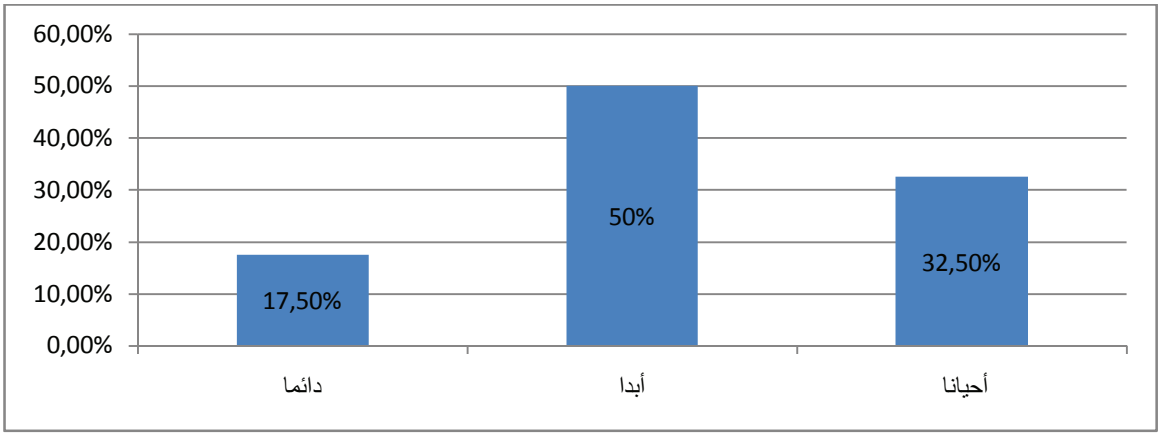

الجدول رقم (70): يوضح حول ماذا تتدخل الأسر في المظهر العام

الاحتمالات	التكرار	النسب
أبدا	20	%50
طريقة ونوع اللباس	07	%17,5
كل ما يجلب الانتباه	03	%7,5
تسريحة الشعر	10	%25
المجموع	40	%100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (70): يوضح حول ماذا تتدخل الأسر في المظهر العام

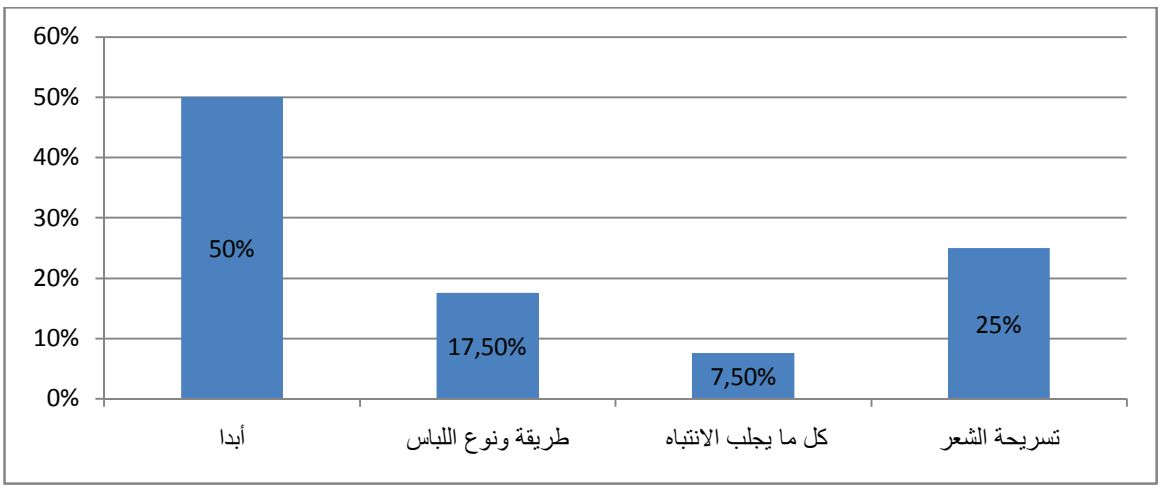

من خلال بيانات الجدول رقم (69) يتبين أن أعلى نسبة من مجموع أفراد مجتمع البحث وتقدر بـ50% يقرون أن أسرهم لا يتدخلون في المظهر العام لهم، بينما 32,5% من مجموع أفراد مجتمع البحث يقرون أن أسرهم يتدخلون في مظهرهم العام أحيانا فقط، في حين نجد 17,5%يتدخل أسرهم دائما في مظهرهم العام وذلك في طريقة ونوع اللباس وكل ما هو ملفت للانتباه.

وفي المقابل نجد الجدول رقم (70) يوضح حول ماذا يتدخل أسر أفراد مجتمع البحث في مظهرهم العام فنجد نسبة 25% وتعتبر أعلى نسبة تبين أن أسر أفراد مجتمع البحث يتدخلون كثيرا في طريقة تسريح الشعر الخاص بأبنائهم وذلك لأجل إبعادهم عن الموضة الغربية التي اتبعوها، في حين نجد 17,5% من مجموع أفراد مجتمع البحث يتدخلون أسرهم في نوع وطريقة اللباس، في حين نجد 7,5% من أسر أفراد مجتمع البحث يتدخلون في كل ما هو ملفت للانتباه ويجذب الانتباه من ألوان وعطور .. الخ.

وفي الأخير نستنتج أن أغلبية الأسر لا يتدخلون في المظهر العام لأبنائهم وهذا ما زادهم حرية و زاد اتجاههم إلى سلوكات منحرفة ,زيادة على ضعف العادات الاسلامية وحلت محلها قيم غربية دخيلة.

الجدول رقم (71): يوضح مرافقة أفراد مجتمع البحث أسرهم لزيارة الأقارب

الاحتمالات	التكرار	النسب
دائما	05	%12,5
أبدا	30	%75
أحيانا	05	%12,5
المجموع	40	%100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (71): يوضح مرافقة أفراد مجتمع البحث أسرهم لزيارة الأقارب

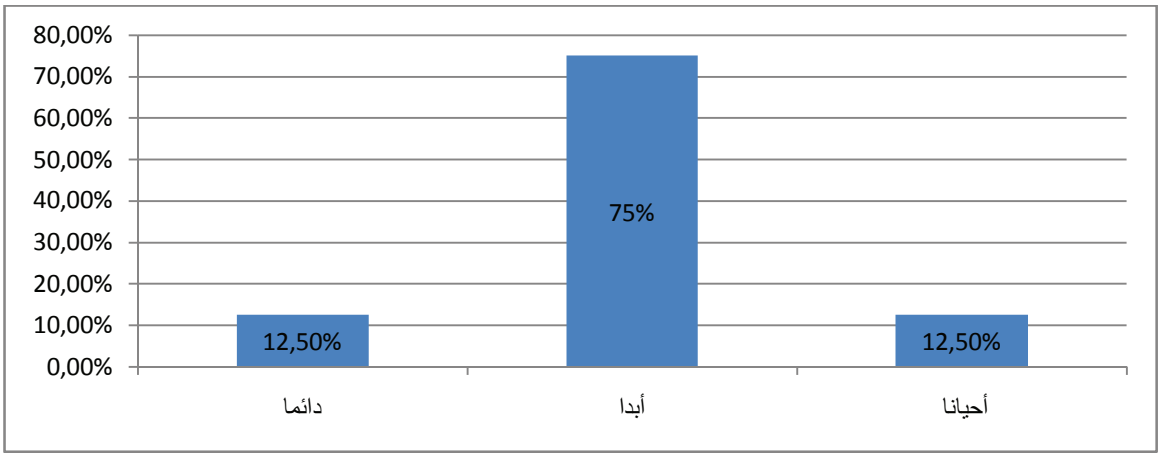

يبين الجدول أعلاه أن أعلى نسبة والتي تقدر بـ75% قد بينت أن أغلبية أفراد مجتمع البحث لا يرافقون أهلهم عند زيارة الأقارب في حين نجد نسبتين متكافئتين قدرت بـ 12,5% التي بينت أن بعض أفراد مجتمع البحث يرافقون أسرهم إلى زيارة الأقارب دائما والبعض الآخر أحيانا.

ونستنتج في الأخير أن أغلبية أفراد مجتمع البحث لا يرافقون أسرهم عند زيارة الأقارب وهذا راجع إلى عدم اهتمام ومبالاة أسرهم بهم في حين نجد الأقلية فقط من يرافقون أسرهم عند زيارة الأقارب.

الجدول رقم (72): يوضح مدى طلب الأسر مشاركة أفراد مجتمع البحث في استقبال الأعياد الدينية (عيد الفطر، عيد الأضحى، المولد النبوي الشريف)

الاحتمالات	التكرار	النسب
دائما	22	%55
أبدا	14	%35
أحيانا	04	%10
المجموع	40	%100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (72): يوضح مدى طلب الأسر مشاركة أفراد مجتمع البحث في استقبال الأعياد الدينية (عيد الفطر، عيد الأضحى، المولد النبوي الشريف)

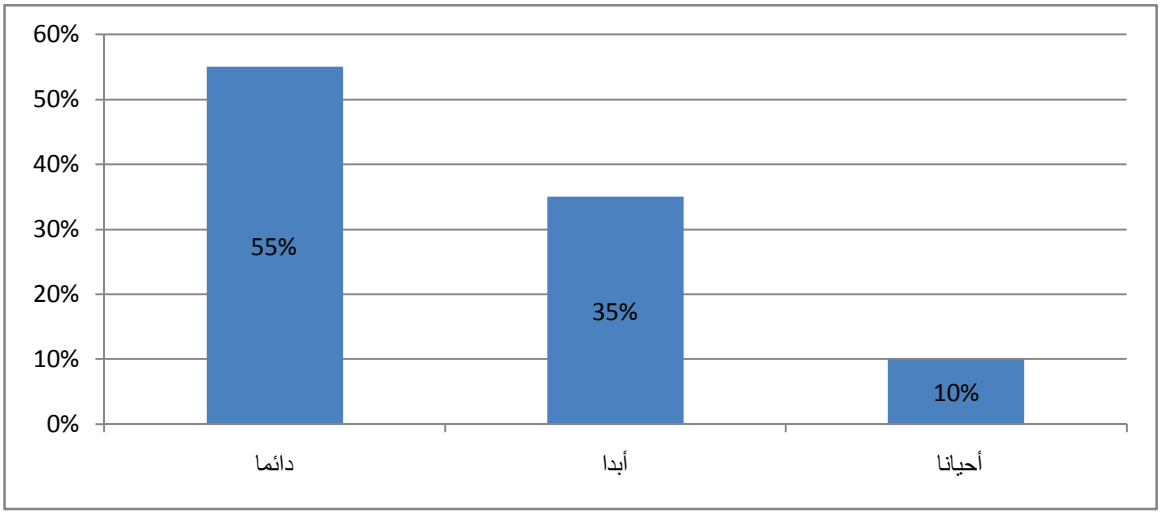

توضح القراءة الإحصائية للجدول أعلاه أن أكبر نسبة من أسر أفراد مجتمع البحث وتقدر بـ55% أن أسرهم يطلبون منهم دائما مشاركتهم في استقبال الأعياد الدينية للمسلمين من بين هذه الأعياد (عيد الفطر، عيد الأضحى، المولد النبوي الشريف) وهذا من أجل الحفاظ على عادات استقبال الأعياد وتوارثها عبر الأجيال، في حين 35% من أسر أفراد مجتمع البحث يطلبون من أبنائهم مشاركتهم استقبال الأعياد الدينية أحيانا، وفي المقابل نجد 10% من أسر أفراد مجتمع البحث لا يطلبون أبدا من أبنائهم مشاركتهم استقبال الأعياد الدينية.

ونستنتج من خلال هذه القراءة الإحصائية أن أغلبية الأسر يحثون أو يطلبون من أبنائهم مشاركتهم استقبال الأعياد الدينية وهذا للحفاظ على هذه المراسيم لاستقبال الأعياد الدينية وتوارثها بين الأجيال، أما بعض الأسر لا يهمهم استدراج أبنائهم معهم في استقبال الأعياد الدينية وهذا يقودهم إلى السلوكات المنحرفة وهذا لعدم تشبعهم بالعادات والأعراف الاجتماعية التي تضبط سلوكهم.

الجدول رقم (73): يوضح نهي الأسر أفراد مجتمع البحث عن الاحتفال بالأعياد الغربية الدخيلة (رأس السنة الميلادية، عيد الحب، عيد الكذب)

الاحتمالات	التكرار	النسب
دائما	08	%20
أبدا	22	%55
أحيانا	10	%25
المجموع	40	%100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (73): يوضح نهي الأسر أفراد مجتمع البحث عن الاحتفال بالأعياد الغربية الدخيلة (رأس السنة الميلادية، عيد الحب، عيد الكذب)

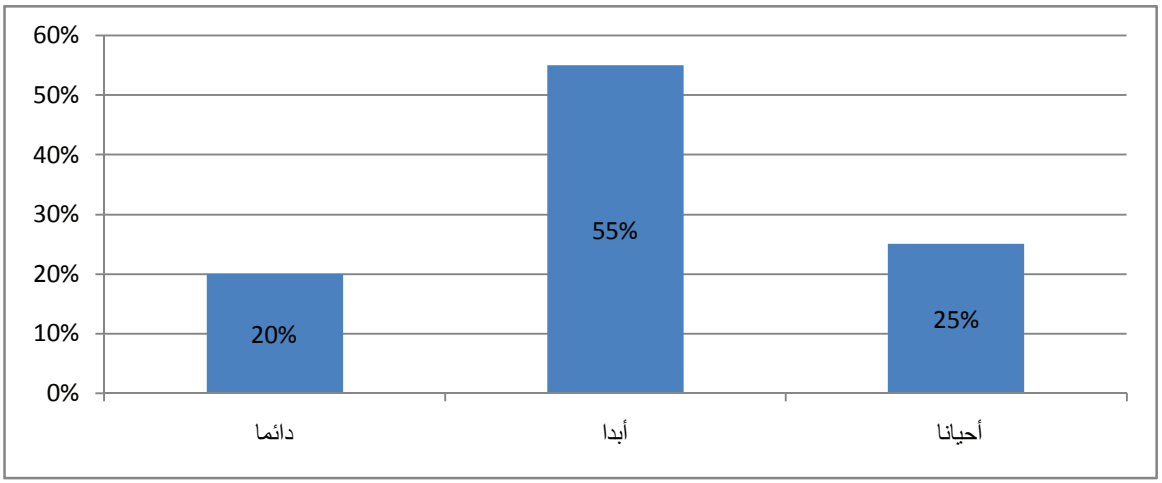

من خلال الدراسة الإحصائية للجدول رقم (73) تبين أن 55% من مجموع أفراد مجتمع البحث لا ينهون أسرهم عن الاحتفال بالأعياد الغربية الدخيلة (رأس السنة الميلادية، عيد الحب، عيد الكذب) وبهذا فهم يفسحون المجال أمام أبنائهم للولوج إلى عالم الانحرافات والسلوكيات اللاأخلاقية وأن الاحتفال بهذه الأعياد مجرد تسلية وترفيه عن النفس، بينما 25% من أسر أفراد مجتمع البحث ينهون أحيانا عن عدم الاحتفال بمثل هذه الأعياد وذلك لمعرفتهم بمدى خطأ الاحتفال بهذه الأعياد الغربية في حين نجد 20% من أسر أفراد مجتمع البحث ينهون دائما عن الاحتفال بهذه الأعياد لأنها أعياد غربية ودخيلة على أعياد المسلمين.

الجدول رقم (74): يوضح مدى مرافقة أفراد مجتمع البحث أسرهم إلى الأعراس

الاحتمالات	التكرار	النسب
دائما	0	%0
أبدا	22	%55
أحيانا	18	%45
المجموع	40	%100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (74): يوضح مدى مرافقة أفراد مجتمع البحث أسرهم إلى الأعراس

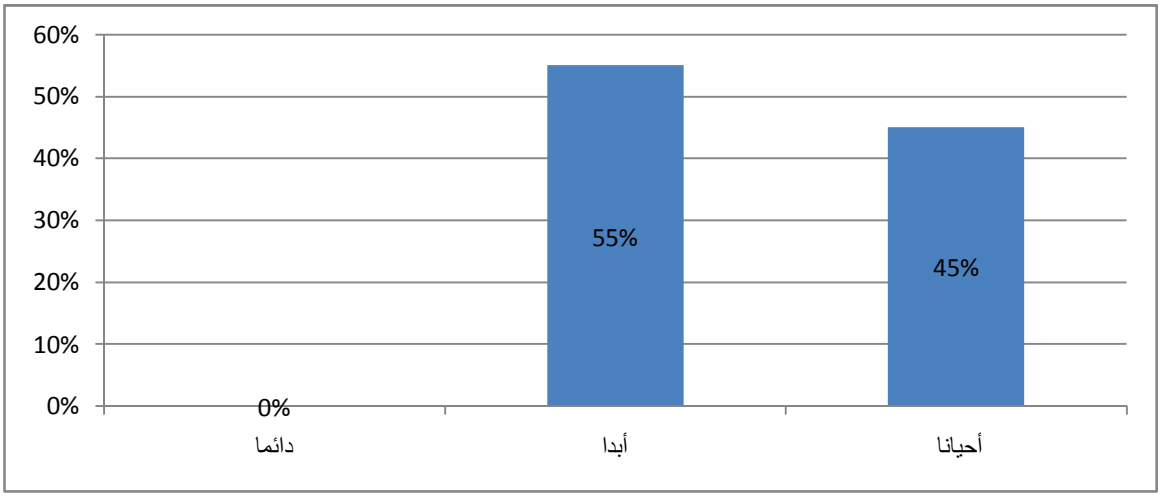

من خلال بيانات الجدول أعلاه يبين أن أكبر نسبة من مجموع أفراد مجتمع البحث وتقدر بـ55% لا يرافقون أسرهم عند ذهابهم إلى الأعراس، وفي المقابل نجد نسبة 45% أحيانا يرافقون أسرهم عند ذهابهم إلى الأعراس في حين نجد نسبة منعدمة تماما 0% الذين يرافقون أسرهم إلى الأعراس دائما.

ومن خلال التحليل الإحصائي للجدول نلاحظ أن أغلب الأسر لا تأخذ أبنائها إلى الأعراس والحفلات الأمر الذي يجعل الأبناء يجهلون العديد من عادات وتقاليد المجتمع وبالتالي يضعف ضبط سلوكهم باعتبارها آليات ضبطية تلقائية مما يزيد من احتمالية الانحراف.

المحور الرابع: مساهمة بعض آليات الضبط الاجتماعي الرسمية في علاج جنوح الأحداث

الجدول رقم (75): يوضح وجود المؤسسات الرسمية للضبط الاجتماعي

الاحتمالات	التكرار	النسب
نعم	36	%90
لا	04	%10
المجموع	40	%100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (75): يوضح وجود المؤسسات الرسمية للضبط الاجتماعي

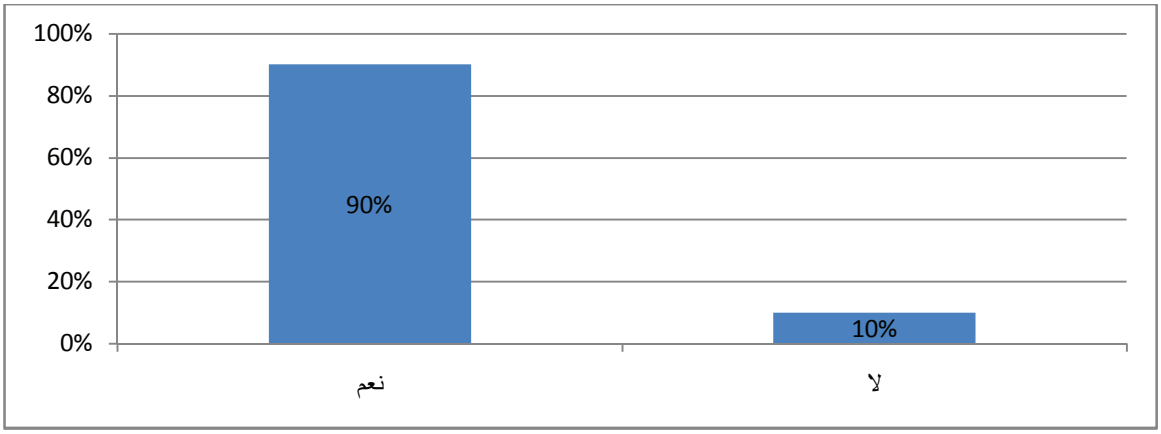

الجدول رقم (76): يوضح المؤسسات الرسمية للضبط الاجتماعي الموجودة في الأحياء السكنية الجديدة

الاحتمالات	التكرار	النسبة
مركز الشرطة	24	
الدرك الوطني	12	
لا توجد مراكز	04	
المجموع	40	100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (76): يوضح المؤسسات الرسمية للضبط الاجتماعي الموجودة في الأحياء السكنية الجديدة

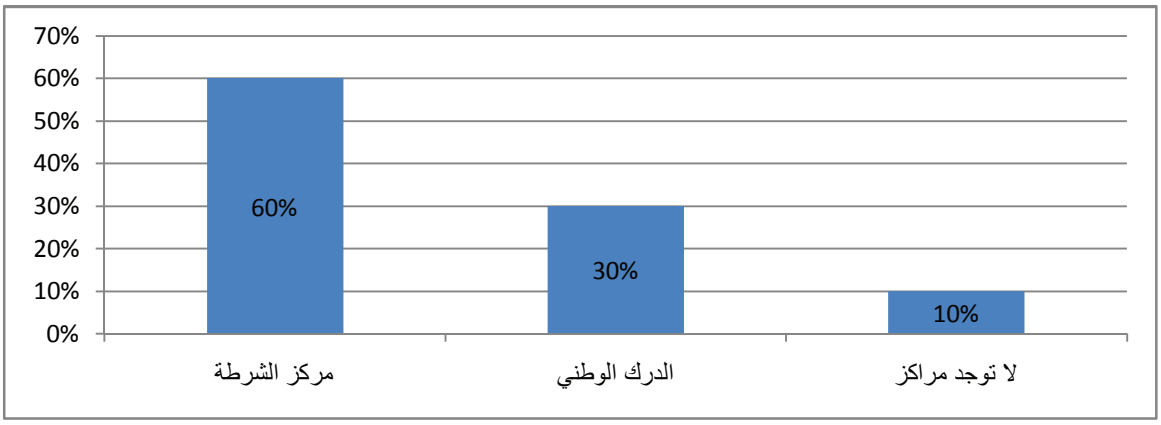

الجدول رقم (77): يوضح عند حدوث مناوشات واعتداءات في الحي السكني لأفراد مجتمع البحث يتدخل:

الاحتمالات	التكرار	النسب
كبار الحي	1	%2,5
الأجهزة الأمنية	19	%47,5
لا يوجد أي تدخل	20	%50
المجموع	40	%100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (77): يوضح عند حدوث مناوشات واعتداءات في الحي السكني لأفراد مجتمع البحث يتدخل:

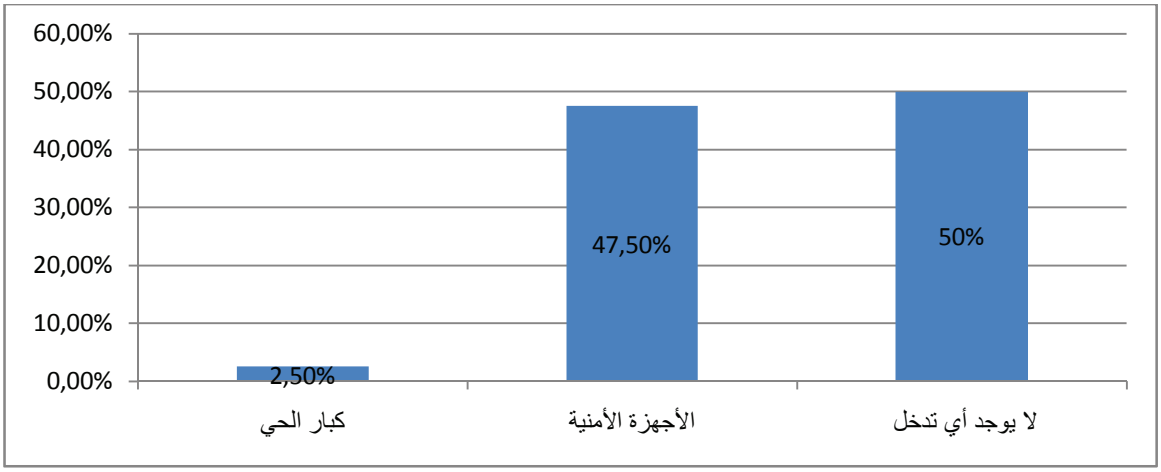

باستقراء النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (75) نجد تقريبا أن جل أفراد مجتمع البحث أقرت بوجود مؤسسات رسمية ضبطية في حيهم السكني ومقدر عددهم بـ36 فرد أي ما يعادل 90%، في حين نجد 04 أفراد وما يعادل 10% أقروا بعدم وجود مؤسسات أمنية في حيهم السكني وهي تتمثل في بعض الأحياء الجديدة الهامشية عن النسيج الحضري.

ومن حيث الجدول رقم (76) أقر أفراد مجتمع البحث بوجود مراكز أمنية أنه (24) من أفراد مجتمع البحث أي ما يعادل 60% بوجود مراكز للشرطة وأغلبهم الذين يقيمون بمناطق حضرية، في حين صرح (12) فرد أي ما يعادل 30% من المبحوثين بوجود مراكز للدرك الوطني وهم الأفراد الذين يقيمون بمناطق شبه حضرية، مثل "حي حراثن".

أما عن التدخل عند حدوث مناوشات واعتداءات بهذه الأحياء السكنية حسب تصريحات أفراد مجتمع البحث (الأحداث) حسب الجدول رقم (77) فإنه يتضح أن فرد واحد من أفراد مجتمع البحث أقر بتدخل كبار الحي وهي نسبة ضئيلة جدا أي ما تبلغ نسبته 2,5%، مما يؤكد على افتقار هذه الأوساط المحتضنة لشرائح متعددة ومختلفة المستويات والذهنيات والتي ساهمت في إنتاج سلوكيات لا أخلاقية وانحرافية تتجاوز العنف اللفظي والسرقة والخلافات إلى ارتكاب جرائم إلى أعراف ومعايير تضبط هذه السلوكيات الشاذة ولا يوجد أمثلة ونماذج يقتدى بها مثل هؤلاء الشرائح بعد أن كان كبار الحي في وقت مضى يحتكمون إليهم دون الوصول للقضاء، في حين نجد (19) فرد من أفراد مجتمع البحث أو ما يعادل نسبة 47,5% ممن أقروا بتدخل الأجهزة الأمنية وهذا كبديل عن فشل العادات والقيم والأعراف التي تحكم وتكبح سلوكيات هذه الجماعة.

بينما نجد (20) فرد أو ما يعادل نسبة 50% أقروا بأنه لا يوجد أي تدخل من أي أجهزة وهذا ربما مرده إلى خصوصيات نظامها خاصة عندما تكون جرائم خاصة بالأحداث، فالتدخل لا يكون إلا من طرف فرقة حماية الأحداث، أو بحدوث هذه المناوشات والنزاعات بالأماكن التي لا تستطيع الأجهزة الأمنية الدخول إليها وهي الأماكن المدروسة مسبقا لاحترافهم السلوكيات المنحرفة، وهذا ما يتطلب تكافؤ الجهود ووضع الحدود لمكافحة هذه الظاهرة التي احتضنتها هذه الأحياء لأنها مسؤولية الجميع.

الجدول رقم (78): يوضح موقف الحدث من تدخل الأجهزة الأمنية

الاحتمالات	التكرار	النسب
لا توجد	01	%2,5
لا يوجد أي تدخل	20	%50
الامتثال	04	%10
الهروب	10	%25
التمرد	05	%12,5
المجموع	40	%100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (78): يوضح موقف الحدث من تدخل الأجهزة الأمنية

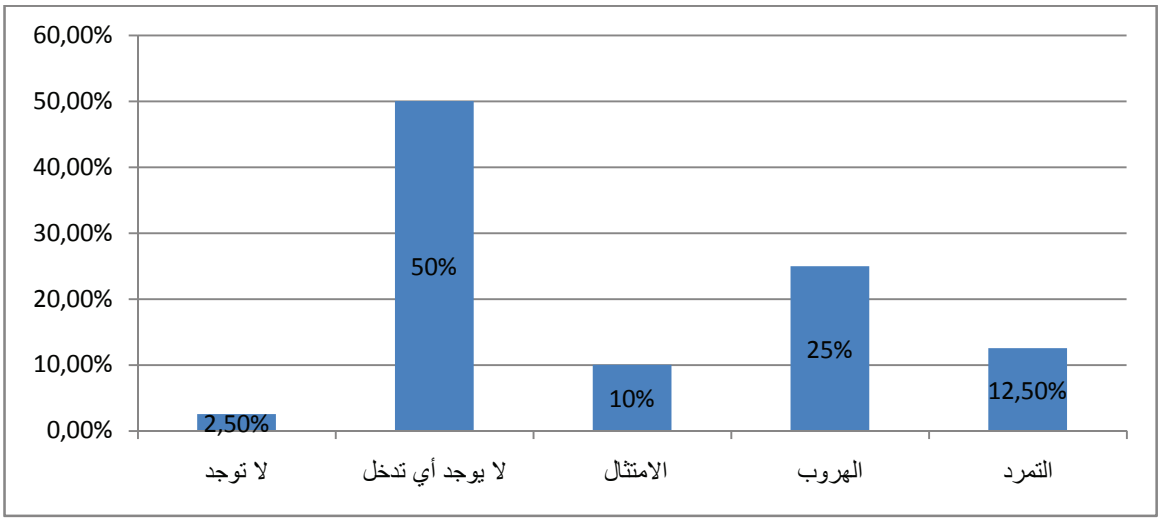

تقر لغة الأرقام الموضحة في الجدول رقم (78) أن أفراد مجتمع البحث الذين صرحوا بتدخل الأجهزة الأمنية أو الضبطية عددهم (19) فرد أي ما يعادل 47,5% منهم 04 أفراد (أحداث) او ما يعادل 12,5% أقروا بأنهم يمتثلون للأجهزة الأمنية عند حدوث مناوشات في الحي، في حين (10) أفراد من أفراد مجتمع البحث أي ما يعادل 25% صرحوا بأن موقفهم من تدخل الجهات الأمنية يكون بالهروب والفرار وذلك خوفا من الردع والمحاكمة كما صرح 05 أفراد من مجتمع البحث (أحداث) وما يعادل 12,5% يتمردون على الأجهزة الأمنية بالمواجهة وسلوك العنف، كمحاولة منهم التخلص والهروب لمعرفتهم المسبقة بالأحكام القضائية والمصير الذي ينأون إليه بعد القبض عليهم، كما أن الجماعات

المنحرفة التي يقودها الكبار في هذه الأحياء تساعد الأحداث على معرفة التقنيات والأساليب المحترفة للفرار من قبضة الأمن الشيء الذي يساعدهم على مواصلة ممارسة الانحراف.

الجدول رقم (79): يوضح ما إذا كانت سياسة الردع والجزاء هي الوسيلة الوحيدة لعلاج الجنوح السكني لأفراد مجتمع البحث حسب رأيهم

الاحتمالات	التكرار	النسب
نعم	36	%90
لا	4	%10
المجموع	40	%100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (79): يوضح ما إذا كانت سياسة الردع والجزاء هي الوسيلة الوحيدة لعلاج الجنوح السكني لأفراد مجتمع البحث حسب رأيهم

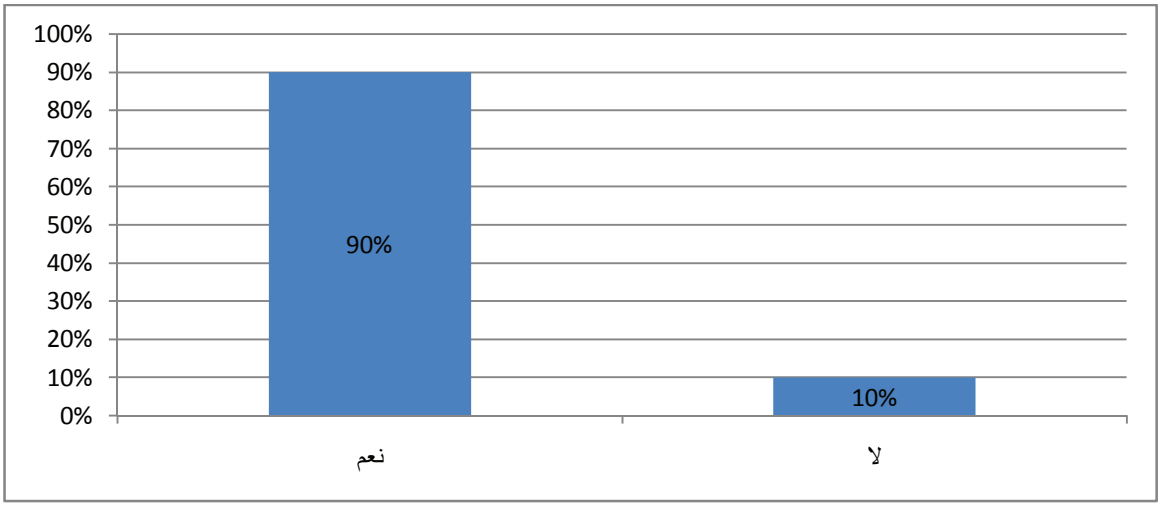

من خلال استقراء النتائج الإحصائية في الجدول أن 36 فرد من أفراد مجتمع البحث (الأحداث) وما يعادل 90% وهي نسبة معتبرة أقروا بأن سياسة الردع والجزاء هي الوسيلة الوحيدة حسبهم لعلاج الجنوح ولاستجابة أفراد الحي وهذا لتراجع الضوابط التلقائية (مثل الأعراف والتقاليد، القيم الاجتماعية والوازع الديني) التي تضبط سلوكيات أفراد هذه الأحياء ولاحتضان هذه الأحياء المتعددة الذهنيات أنواع مختلفة من السلوكيات الجانحة والمنافية لقيم ومثل المجتمع، في حين نجد (4) أفراد من أفراد مجتمع

البحث أي ما يعادل 10% ممن يعتبرون سياسة الردع والجزاء ليس الأسلوب الوحيد لعلاج جنوح الأحياء في حيهم السكني.

الجدول رقم (80): يوضح ما إذا يعتبر الحدث دخوله إلى المركز ردع وعقاب أو حماية وإصلاح؟

الاحتمالات	التكرار	النسب
ردع وعقاب	14	%35
حماية وإصلاح	26	%65
المجموع	40	%100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (80): يوضح ما إذا يعتبر الحدث دخوله إلى المركز ردع وعقاب أو حماية وإصلاح؟

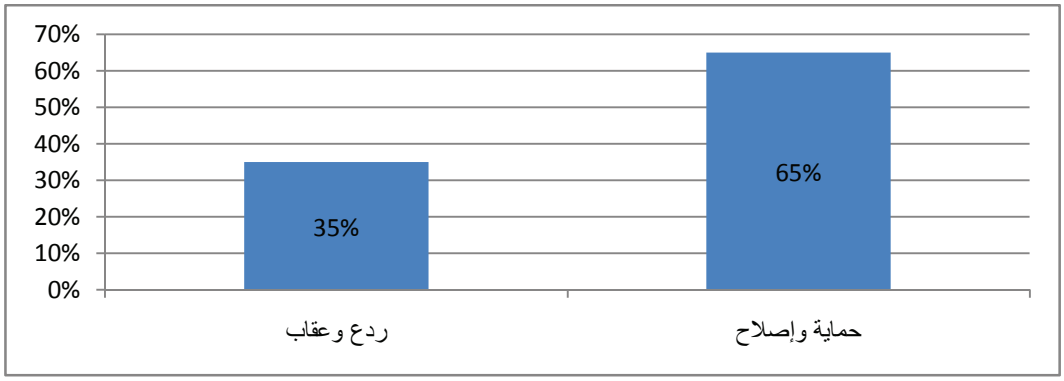

الجدول رقم (81): يوضح الخدمات التي يقدمها المركز للأحداث

الاحتمالات	التكرار	النسب
خدمات صحية	05	%12,5
تربية وتعليم	04	%10
خدمات نفسية واجتماعية	13	%32
إدماج وتكوين مهني	18	%45
المجموع	40	%100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (81): يوضح الخدمات التي يقدمها المركز للأحداث

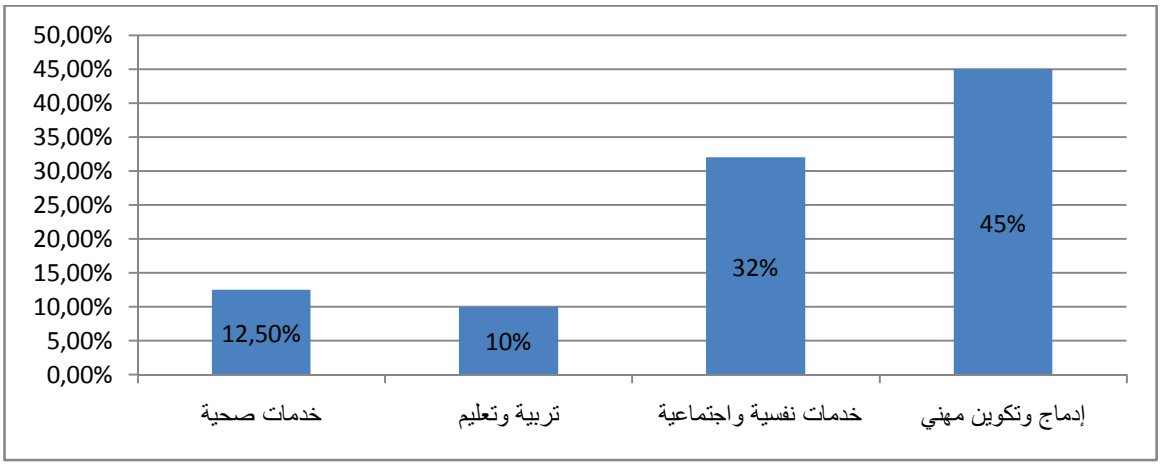

يتضح من خلال الجدول رقم (81)أن 14 فرد من أفراد مجتمع البحث أي ما يعادل نسبة 35% يعتبرون دخولهم إلى المراكز ردع وعقاب وذلك لأنهم لم يتأقلموا مع نظام المركز واختلافه مع الحياة التي ألفها خارج المركز، في حين نجد أن 26 فرد (من مجموع 40 فرد) وما يعادل نسبة 65% وهي نسبة معتبرة حيث يعتبرون دخولهم إلى المركز حماية وإصلاح وهذا يؤكد على تبصر الأحداث بمدى خطورة السلوكيات التي ارتكبوها وأنه يعتبر تشكيل وتوجيه سلوكيات المبحوثين من طرف المركز واستغلال طاقاتهم استغلالا ايجابيا في ظل الإمكانيات المتاحة في المركز ولهذا أصبحت لدى المبحوثين (الأحداث) نظرة مستقبلية إيجابية تجاه أنفسهم وتجاه الآخرين.

ومن خلال الجدول رقم (81) يوضح الخدمات التي قدمها المركز للأحداث واراء الأحداث في هذه الخدمات المقدمة من طرف المركز فقد أقر 5 أفراد أي ما يعادل نسبة 12,5% خدمات صحية في حين (04) أفراد من أفراد مجتمع البحث أي ما يعادل نسبة 10% يقرون بأن المركز يقدم لهم من التربية والتعليم، و(13) فرد من أفراد مجتمع البحث أو ما يعادل 32,5% صرحوا بأن المركز قدم لهم خدمات نفسية واجتماعية، و18 فرد من مجموع (40) فرد أي ما يعادل 45% صرحوا بأن المركز قدم لهم تكوين وإدماج مهني، ويلاحظ أنها أعلى نسبة وهذا يرجع إلى نظرة المبحوثين الذين يرون في التكوين والإدماج المهني مشروعه المهني لتأهيلهم مهنيا وإدماجهم اجتماعيا لقيام بأدوارهم الاجتماعية واستعادة مكانتهم الاجتماعية.

الجدول رقم (82): يوضح مدى استفادة أفراد مجتمع البحث الأحداث من المركز

الاحتمالات	التكرار	النسبة
تعلمت القراءة والكتابة والحساب	03	%7,5
تعلمت الانضباط وأصبحت أدرك عواقب الأمور	06	%15
إعادة ربط علاقتك بأسرتك	15	%37,5
الحصول على شهادة تؤمن لك تأهيلك المهني والاجتماعي	16	%40
المجموع	40	100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (82): يوضح مدى استفادة أفراد مجتمع البحث الأحداث من المركز

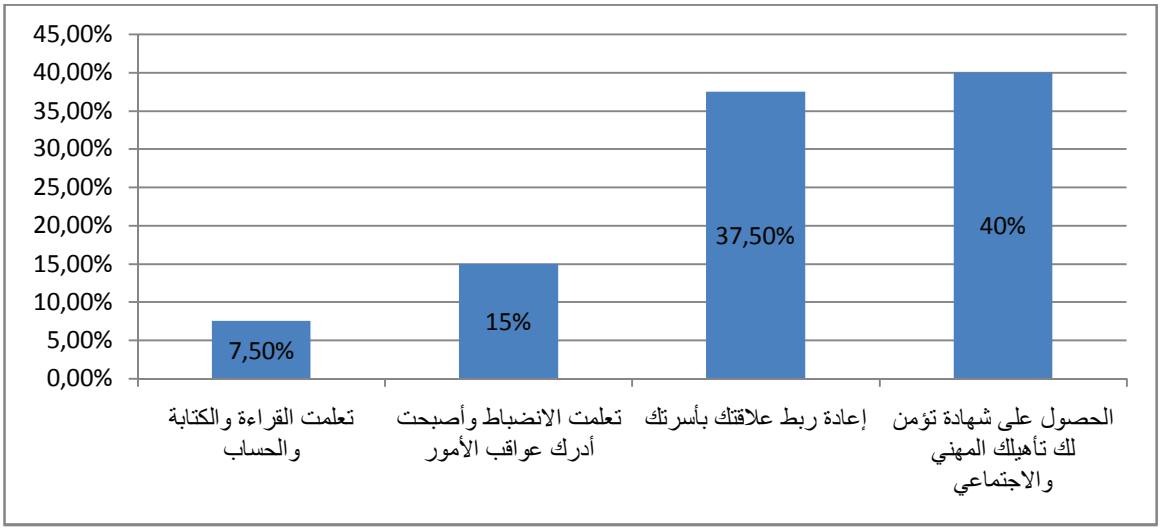

من خلال الشواهد الإحصائية الموضحة في الجدول يتبين أن أفراد العينة الذين استفادوا من الكتابة والقراءة والحساب 3 أفراد وما يعادل نسبة 7,5% في حين (06) أفراد ما يعادل 15% تعلموا الانضباط وإدراك عواقب الأمور بينما أقر (15) حدث وما يعادل نسبة 37,5% فإعادة الروابط العائلية والأسرية، و(16) فرد من أفراد مجتمع البحث (الأحداث) ما يعادل 40% أقروا بأنهم استفادوا من المركز في الحصول على شهادة تؤمن لهم تأهيلهم المهني والاجتماعي وهي نسبة معتبرة مقارنة بالنسب الأخرى بالإضافة إلى إعادة ربط الحدث بأسرته بعد ما كانت علاقتهم متوترة مع أسرهم.

فأهمية الإدماج المهني للأحداث الجانحين تمكن من المساعدة على محاولة استئصال نزعة الجنوح من أصحابها وتجنب معاودة ارتكاب السلوك الجانح، وقد خلصت ندوة Sait lak aity بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 2001 والتي نظمتها الجمعية الدولية لمسؤولية الحريات المشروطة على العمل على التقليل من إعادة ارتكاب السلوك الجانح للأفراد من خلال تشجيع التقليل من العودة لارتكاب السلوك الجانح للأفراد من خلال تشجيع إعادة الإدماج الاجتماعي للجانحين وذلك من خلال التخطيط والتوجيه الجيدين، فعملية التخطيط والتوجيه يجب أن تتم في الصورة التي تضمن حماية الأفراد من جهة وتستجيب لمطالب الفرد الجانح من جهة أخرى وتجعله مسؤولا عند خروجه من المؤسسة من خلال وضع برنامج تكون أسرته طرفا فيه، بحيث يقوم بالمركز المختص في إعادة التربية بالطاهير وفق خطوات تأخذ بعين الاعتبار حالة الفرد المراد إعادة إدماجه مهنيا من خلال خطوات قام المركز بعقد اتفاقية مع الغرفة التقليدية من أجل دورات قصيرة المدى وهذا نظرا لطبيعة وضع الحدث بالمركز والمدة القصيرة التي يقضيها الحدث داخل المركز حتى يستفيد كل الأحداث من الإدماج المهني بالإضافة للاتفاقية المبرمة مع التكوين المهني.

الجدول رقم (83): يوضح من يستلم الحدث عند خروجه من المركز

الاحتمالات	التكرار	النسبة
والديك	28	%70
وصي عنك (شخص ذو ثقة)	01	%2,5
مركز إيواء	00	%00
والديك مع خضوعك إلى نظام الحرية المشروطة	11	%27,5
المجموع	40	100

يمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (83): يوضح من يستلم الحدث عند خروجه من المركز

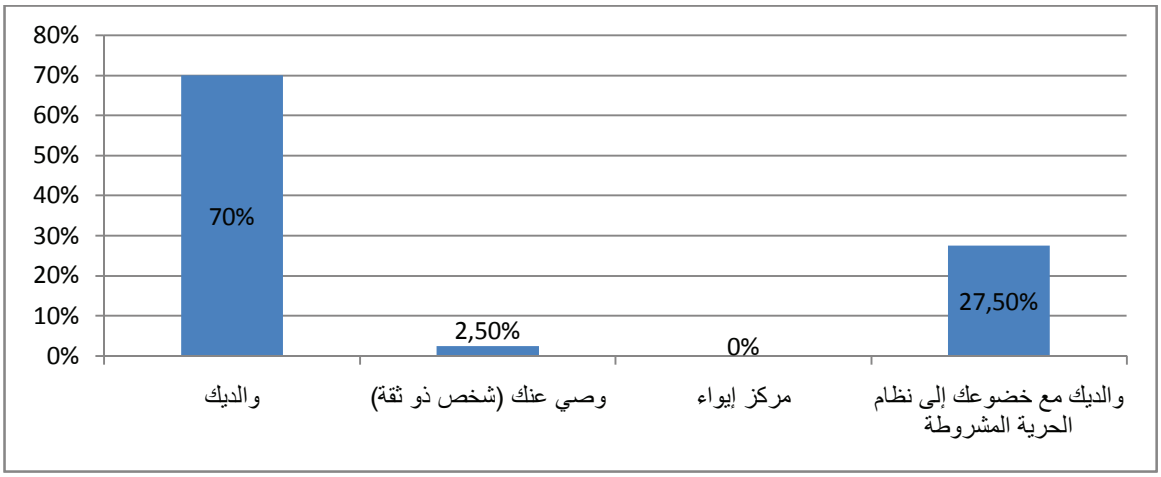

عند استقراء البيانات الإحصائية للجدول أعلاه يتبين أن 28 فرد من أفراد مجتمع البحث ما يعادل 70% وهي نسبة معتبرة مقارنة مع باقي النسب يسلمون إلى أسرهم وأوليائهم وهذا ما يؤكد نجاح المركز في إعادة الإدماج العائلي للحدث الجانح، في حين نجد أن فرد واحد من أصل 40 فرد سلم لشخص ذو ثقة كوصي عنه.

ولم يسلم أي فرد من أفراد مجتمع البحث إلى مراكز الإيواء، بينما وضع 11 فرد (حدث) تحت نظام الحرية المشروطة.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن أغلب الأحداث الموضوعين بمركز إعادة التربية سلموا لأسرهم وأدمجوا عائليا.

ثانيا: عرض وتحليل نتائج المقابلة

_ تحليل نتائج المقابلة الأولى: تبين آراء المتدخلين في عملية التكفل بالأحداث حول القوانين 15-12 وقانون محاربة عصابات الأحياء لعلاج ظاهرة جنوح الأحداث والوقاية منها، واقتراحاتهم لدلك

من خلال استعراضنا لآراء المختصين في الأحداث بالمركز حول آليات الضبط الاجتماعي ارتأينا أنه لإثبات فعاليتها وأثرها في المجتمع:

يقر المتدخلون في التكفل بالأحداث في المركز المختص في إعادة التربية بأن قانون 15-2 والمتعلق بحماية الطفل وقانون مكافحة والوقاية من عصابات الأحياء (حيث لوحظ في السنوات الأخيرة

ارتفاع كبير في عدد الجرائم كالقتل حيث أصبح الشباب أكثر عدائية وعنف وقد سيطر على الوسط الجديد أي الأحياء السكنية خاصة الجديدة منها مشهد حمل السكاكين والسيوف والخناجر والذي زاد من حدتها تعاطي المخدرات حيث أصبح العنف ميزة تطبع هذه الأحياء وأصبحت مسرح للمواجهات والاعتداءات ومرتع للمنحرفين، دفع هذا بالدولة إلى سن قانون جديد لمعالجة هذه الظاهرة والحد من انتشارها بإصدار الأمر 20-03 المؤرخ في 30/ 08/ 2020 والمتعلق بمكافحة عصابات الأحياء والوقاية منها) غير كافيان لعلاج جنوح الأحداث بالأحياء السكنية الجديدة، ولتطبيق هده القوانين على ارض الواقع لا يتم إلا بتفعيل آليات معينة ، كما أن أشكال الانحراف في هذه الأحياء متعددة وليس عدوان وتشكيل عصابات فقط، قد يكون الفعل الإنحرافي صادر عن فرد أو عدة أفراد لايشكلون عصابة مثلا: تضامن العائلة مع بعضهم البعض ،"وكما يرى كالكون بارسونر" أن القانون يحل المشكلات التي تنجم عن الصراع بين قيم معينة في مجتمع واحد، أما الحالة الثالثة فهي الصراع منن أجل القيم أي اتفاق أعضاء المجتمع على أهمية الوصول مصالح معينة لكنهم يتصارعون من أجل التوصل إلى تلك القيم وتكون وظيفة القانون تحقيق التوازن بين تلك المصالح، فيرى المتدخلون في عملية التكفل باعتبارهم على تماس مباشر مع الأحداث،وكانت من بين الاقتراحات للمتدخلين تنشيط جمعيات ونوادي ثقافية وترفيهية لهذه الأحياء،كما أشار المتدخلون في عملية التكفل إلى ضرورة وجود أخصائي اجتماعي خاص بالأحياء للتدخل المبكر حتى لاتستفحل هده الظواهر،بالإضافة إلى الوقاية من الصعوبات الاجتماعية ،ولتسهيل عملية الرقابة الاجتماعية التي تقدمها المؤسسات الحكومية وغير الحكومية

ورأى أغلب المتدخلين في عملية التكفل وأكدوا على ضرورة استكمال هذه القوانين وتسهيل تطبيقها في الأحياء السكنية الجديدة بنشر الوعي لتكثيف الحملات التحسيسية والتوعوية التي تترك أثرا لدى الأفراد في هذه الأحياء. ، كما اقترح المتدخلين تفعيل الدور الإرشادي للمسجد من خلال تنصيب مرشدين دينيين،وتنمية الوازع الديني باعتبار أن الوازع الديني من أقوى الضوابط للمحافظة على نظام المجتمع لأن الدين من أهم النظم الاجتماعية في تعزيز الاستقرار والنظام ،حيث يقوم بمهمة الضبط الاجتماعي من خلال مبدأ الثواب والعقاب فهو أداة مهمة في ضبط النوازع الفردية،والدين موجه لسلوك الأفراد للتبصر والتمييز بين الصواب والخطأ وكبح السلوكيات الشاذة الدخيلة عن المجتمع .

عرض نتائج المقابلة الثانية: رأي المتدخلون في عملية التكفل داخل المركز في إشراك الوساطة الاجتماعية كآلية بديلة تنسق بين الأسرة والمراكز المتخصصة ومصالح الوسط المفتوح والمدارس والمجتمع المدني

آراء المتدخلون في عملية التكفل حول إشراك الوساطة الاجتماعية للوقاية من الصعوبات الاجتماعية وحماية الأحداث في الأحياء السكنية الجديدة.

حسب آراء المتدخلين مع الأحداث يتبين أن أغلب المتدخلين في عملية التكفل اقترح إشراك الوساطة الاجتماعية كآلية بديلة لتسيير التنسيق بين الأسرة والمدرسة والمراكز المتخصصة ومصالح الوسط المفتوح والمجتمع المدني وهذا للوقاية من الصعوبات الاجتماعية وحماية الأحداث في الأحياء السكنية الجديدة وتحليل أوضاعهم، بالإضافة إلى إرشاد وتوجيه العائلات في وضع صعب. وهذا لجبر الضرر الذي يتعرض له الأحداث والأسر ووضع حد لآثار جنوح الأحداث ومختلف الانحرافات والمساهمة في إعادة إدماج الطفل.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تمت معالجة وتحليل البيانات الشخصية للحدث، كذلك تحليل واقع الأحياء السكنية الجديدة، ومساهمتها في تراجع القيم الأسرية، كذلك تم من خلال التحليل الإحصائي للبيانات المتعلقة بالآليات الغير رسمية للضبط الاجتماعي معرفة علاقة تراجعها بتخلي الأسرة عن مسؤولياتها تجاه أبنائها في الأحياء السكنية الجديدة، ووفقا للشواهد الكمية والكيفية التي أقر بها أفراد مجتمع البحث، تم معرفة بعض البدائل لعلاج جنوح الأحداث في الأحياء السكنية الجديدة، والتي تتمثل في آليات الضبط الاجتماعي الرسمية مثل المراكز المتخصصة ... الخ.

الفصل السابع: مناقشة نتائج الدراسة

تمهيد

أولا: مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات

ثانيا: مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة

ثالثا: مناقشة النتائج في ضوء الأطر النظرية

رابعا: النتائج العامة للدراسة

خامسا: الاقتراحات والقضايا التي أثارتها الدراسة

خلاصة الفصل

تمهيد:

انطلاقا من تحليل الشواهد الإمبريقية واستخلاص النتائج منها، نتطرق في هذا الفصل إلى عرض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال المعطيات الميدانية وربطها بالجانب النظري الذي أعطى لنا فرصة لمعرفة واقع جنوح الأحداث في الأحياء السكنية الجديدة وعلاقة آليات الضبط الاجتماعي بهذه الظاهرة وذلك لفهم هذه العلاقة وإدراكها وإعطائها وصفا علميا.

كما يتم تلخيص الحلول في شكل اقتراحات وتجسيد التصور النظري الشخصي للباحث، والتي قد تساعد الجهات المختصة في إعادة النظر.

أولا: مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات

- أوضحت مناقشة الخصائص العامة لمجتمع الدراسة النتائج التالية:
- 100% من أفراد مجتمع البحث ذكورا، وهذا يعود إلى مركز إعادة التربية الذي أجريت فيه الدراسة خاص بالذكور فقط، والأحياء السكنية الجديدة أغلبها فقط من يقومون بالسلوكات المنحرفة داخلها.
- تتراوح أعمارهم ما بين [13-18] سنة لأن المركز يضم الأحداث من سن 13 إلى أقل من 18 سنة.
- 62,5% من أفراد مجتمع البحث مستواهم التعليمي متوسط.
- 57,5% من أفراد مجتمع البحث تتراوح أفراد أسرهم من 5 الى8 أفراد.
- 65% من أفراد مجتمع البحث يقيمون حاليا في مناطق حضرية.
- 75% من أفراد مجتمع البحث سبب دخولهم إلى المركز ارتكابهم جنح يعاقب عليها القانون
- 32,5% من أفراد مجتمع البحث كان نوع الجنحة المرتكبة اغلبهم سرقة حيث أن 27,5% ارتكبوا جنحة السرقة ،في حين أن 25% كان نوع الجنحة الضرب والجرح العمدي وباقي النسب متوزعة على عدة أنواع من الجنح المرتكبة (حمل سلاح أبيض محظور، الفعل المخل بالحياء، محاولة قتل، تعاطي المخدرات، التعدي على الأصول...).
- 75% من أفراد مجتمع البحث ارتكبوا الجنح أو الجناية مع جماعة.
- 90% من أفراد مجتمع البحث ينتمون إلى أسر نووية.
- 27,5% من أفراد مجتمع البحث المستوى التعليمي لآبائهم مستوى ثانوي.
- 27,5% المستوى التعليمي لأمهات أفراد مجتمع البحث يتلقين أي تعليم.
- 50% أرباب أسر أفراد مجتمع البحث عمال يوميين.
- 50%اي أغلبية أمهات مجتمع البحث ربات بيت أي ما كثين بالبيت.
- أغلبية اسر الأحداث دخلهم من 18000 إلى 24000 .

1- مناقشة النتائج في ضوء الفرضية الجزئية الأولى:

- والتي مفادها: وضعية الأحياء السكنية الجديدة تساهم في تراجع القيم الأسرية ،بالنظر إلى النتائج المتحصل عليها من خلال استقراء البيانات الإحصائية للجداول وكذا من إجابة المبحوثين في المقابلة

ومجموع الملاحظات في البحث الميداني أصبح من الممكن مناقشة هذه المحصلة في ضوء الفرضية الأولى الموسومة بـ"إن وضعية الأحياء السكنية الجديدة تساهم في تراجع القيم الأسرية".

- ومن المؤشرات الدالة على ذلك مدة إقامة الأفراد جديدة أغلبهم مدة إقامتهم أقل من 10 سنوات بنسبة 45% وانتمائهم إلى مناطق حضرية وشبه حضرية، وأغلبهم يتركزون في مناطق حضرية بنسبة 65% باحثين عن مسكن لائق حيث كانوا يقيمون بأحياء هامشية، وقصديرية على هامش المدن، فوضوية وهشاشة السكن دفعتهم إلى الانتقال والاستقرار بهذه الأحياء، وذلك بنسبة 25% وهذا حسب ما وضحه الجدول رقم (21) وأن أغلب مجتمع البحث تحصل على عمارات عبارة عن سكن اجتماعي بنسبة 55% حسب ما هو موضح في الجدول (22) وهذا وفقا للشروط التي يستوفي عليها أسر أفراد مجتمع البحث (الأحداث) بسبب محدودية الدخل لهؤلاء الأسر، حيث يتراوح دخلهم ما بين 18000 و24000 دج، ما يميز هذه الأنماط من السكنات في الأحياء الجديدة هو ضيق هذه السكنات وهذا ما توضحه نتائج الجدول (25) مما يدفع بالأبناء بالانقطاع عن الوسط الأسري لأوقات طويلة، حيث سجلنا 23 فرد من مجموع (40) فرد وما يعادل نسبة 57,5% من الأفراد يقضون أوقات فراغهم بالشارع، فيما نجد 25%يقضون أوقاتهم بالحي القديم لأنهم يرون شبكة علاقاتهم الاجتماعية تشكلت بالأحياء القديمة ومن الصعب إعادة تكوين علاقات اجتماعية أخرى، مما خلف لهم شعور بالاغتراب ترجم في شكل أفعال عدوانية وعنيفة تمثلت أهمها في:

- حمل أسلحة بيضاء محظورة وتكوين عصابات الأحياء بنسبة 25% والسرقة بنسبة 30% لافتقار هذه الأوساط إلى نوادي ترفيهية والتثقيفية التي تحد من المشاحنات اليومية حيث 57,5% من أفراد مجتمع البحث يقضون أوقاتهم في الشارع مما شكل بيئة خصبة لتنامي الإنحراف، وهذا ما أقرته الشواهد الإحصائية في الجدول (26) و(27)، كما تتميز هذه الأحياء بالاضطراب والتفكك على الصعيد العلائقي، ساهم هذا في خلق شعور عدم الرضا أبناء هذه الأحياء عن بيئتهم الجديدة بنسبة 92,5%، حسب النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (28) وربما هذا يرجع إلى أسباب عديدة أهمها عدم وجود تفاهم مع أبناء الحي، وحسب ما أقر به أفراد مجتمع البحث نسبة 65% فأغلب الأحداث غير راضيين على جماعة الرفاق بالحي الجديد بنسبة 87,5% لأنهم لا تعجبهم سلوكياتهم ولأن طبيعة الصلات والعلاقات بينهم هي علاقات جيرة جديدة فقط، إذ ساعدت النزاعات والصراعات القائمة بين أفراد هذه الأحياء بنسبة 72,5% حسب ما أقرت به الشواهد الإحصائية الخاصة بالجدول رقم (30) على قطع العلاقات القائمة بينهم بنسبة 45% حسب أفراد مجتمع البحث،و ما أسفرت عليهم نتائج الجدول رقم

(31) وعدم تكيف أفراد مجتمع البحث أو الأحداث مع هذا الوسط المستحدث والمتمثل في الأحياء السكنية الجديدة التي أصبحت بؤر للانحراف، وهذا راجع حسب آراء أفراد مجتمع البحث والشواهد الكمية للجدول رقم (35) إلى قدوم الأفراد من أماكن مختلفة بنسبة 52,5% بالإضافة إلى اختلاف الذهنيات لدى السكان بنسبة 20% أدت إلى تهيئة الجو المناسب لنمو السلوكيات الانحرافية خلقت شوائب على أرضية هذه الأحياء.

يتبين من خلال الدراسة الإحصائية أن الوضعية السيئة للأحياء السكنية الجديدة سواء من الجانب الاجتماعي والاقتصادي والمادي (الدخل المحدود وضيق السكن) حيث الدخل الأسري لا يتوافق مع الحجم الأسري ،بالإضافة إلى الجانب العلائقي (علاقات الجيرة) للاختلاف في نمط الحياة وتضارب المصالح مما عصف بالجانب القيمي على مستوى الأسرة، وتراجعت القيم الأسرية ولا يستطيعون المبحوثين التأقلم مع هذه المفارقات الاجتماعية إلا بالتمرد على هده القيم.

تساهم وضعية الأحياء السكنية الجديدة في تراجع القيم الأسرية

2- مناقشة النتائج في ضوء الفرضية الجزئية الثانية:

والتي مفادها :تراجع آليات الضبط الاجتماعي الغير رسمية ترجع إلى تخلي الأسرة عن مسؤولياتها تجاه أبنائها بالأحياء السكنية الجديدة، تبين نتائج الدراسة صدق الفرضية، حيث أن العلاقات الأسرية تلعب دورا كبيرا في توجيه سلوكيات الأفراد، أغلب مجتمع البحث أو الأحداث علاقتهم متوترة وأحيانا سيئة مع الوالدين بنسبة 62,5% كما أقرت الشواهد الكمية للجدول رقم (41) بالإضافة إلى سوء العلاقة بين الإخوة وأفراد مجتمع البحث أقر 18 فردا أي ما يعادل 45% بأن علاقتهم مع إخوتهم متوترة فطلاق أو وفاة أحد الوالدين أو زواج أحدهما مرة ثانية لا يعتبر وحده العامل الحاسم الذي يدفع إلى انحراف الأحداث حيث أقر 22 فردا وما يعادل 72,5% أن والديهم غير منفصلين في حين نجد 27 فرد أي ما يعادل 67,5%من أفراد مجتمع البحث والديهم غير متوفيان وأن أغلب أفراد مجتمع البحث يعيشون مع الوالدين بنسبة 40%، في حين نجد 30% يعيشون مع الأم وهذا في حالة الانفصال أو الوفاة لدورها ومركزها الهام في الأسرة في ظل غياب الأب تتصارع الأدوار على الأم فيقع اختلال التوازن في الوظيفة الأسرية مما يشجع على الانحراف، كما أن أفراد مجتمع البحث يعيشون نزاعات وصراعات أسرية في غالب الأحيان مما يدفع بالأبناء إلى الخروج ومغادرة البيت إلى البيئة الخارجية بسبب التصدع الذي اعترى

الوسط الأسري، حيث أقر 60% من أفراد مجتمع البحث حدوث نزاعات بشكل شبه دائم داخل البيت و50% من أفراد مجتمع البحث الذين يكون خروجهم من البيت نتيجة الإحباط النفسي وهذا ترجم في تشكل هروب ،ما وضحته البيانات الكمية في الجدولين (43) و(44) وتلعب ميكانيزمات التنشئة الأسرية دورا هاما في التأثير على الأبناء سلبا أو إيجابا فعدم إتاحة فرص الحوار أمام الأبناء للتعبير عن آرائهم يولد لديهم الشعور بالإحباط والغربة والدونية لعدم منحهم القسط الكافي من الاهتمام و أخذ آرائهم بعين الاعتبار، فيترسخ في ذهنه (الحدث)أنه منبوذ من طرف أسرته ومجتمعه، ما يدفعه إلى الهروب من الواقع المعاش إلى عالم العصابة والجنوح ورفاق السوء للحصول على الهوية بدل اللاهوية، والتقدير بدل الإهمال والاعتبار بدل اللااعتبار فيتبنى المعايير الجانحة التي تدفعه إلى الجنوح وهذا حسب ما وضحته لغة الأرقام في الجدولين (45) و(46) حيث أن 60% من أفراد مجتمع البحث لا تتاح لهم الفرصة للتعبير عن آرائهم وفي أغلب الأحيان 32,5% لا تتاح لهم الفرصة أبدا، حيث أنه أقر (18) فردا من مجموع (27) فردا من الذين تتاح لهم فرصة إبداء آرائهم وهي نسبة قليلة قدرت بـ7,5%، حيث أن آرائهم لا يوليها الوالدين اهتماما بنسبة 45% بالإضافة إلى أسلوب الإهمال والتساهل التي تنتهجه الأسر في الأحياء السكنية الجديدة مع أبنائها.

فحسب الجدول رقم (47) تقر الشواهد الكمية بأن 50% من أفراد مجتمع البحث تتعامل معهم اسرهم باللامبالاة نتيجة كبح سلوكياتهم الخاطئة، وهذا ما يؤدي إلى عدم الاتفاق على إستراتيجية موحدة للتغلب على العوامل التي أسهمت في الجنوح وعلى خطة موحدة لتربية أبنائهم وتنشئتهم مما أعاق نقل الوالدين لأساليب التربية والتهذيب والنصح والإرشاد لأبنائها كما فشلت في فتح أسلوب الحوار والمناقشة في المواضيع التي تخدمهم خاصة الدراسة والمستقبل لا تتناقش إلا في المواضيع العائلية حيث أقر أفراد مجتمع البحث بأن من أهم المواضيع التي يتحدث فيها الوالدين هي المواضيع العائلية بنسبة 82,5% كما أشارت نتائج الجدول رقم (49) و(50) أن فقدان الضبط الأسري والمتابعة والإشراف المباشر من طرف الأب ،وكما صرح أفراد مجتمع البحث أن 45% منهم تشرف عليهم الأم بصفة دائمة ومباشرة، وهذا ما يفقد الذكور نموذج رجل يقتدي به، وهذا لانشغاله في توفير لقمة العيش أو نتيجة الانفصال أو الاهمال، فالأم كما هو ملاحظ لا تستطيع في أغلب الأحيان الاطلاع بتلك المهمة، وذلك لطبيعة الدور الذي حدده لها المجتمع لانشغالها برعاية أمور البيت وهذا ما جعل أغلب الأفراد بنسبة 42,5% من مجتمع البحث

يصغي إلى الأم أكثر، فالتنشئة الأسرية الخاطئة واختلال في وظيفة القائمين عليها يدفع بالأبناء إلى تبني السلوك الانحرافي.

كما أن الحدث حسب المعطيات الكمية السابقة ينتمي إلى أسرة متدنية الدخل وهذا ما قد يكون عائق أمام الأسرة في القيام بمسؤولياتها لإشباع حاجات أبنائها مما يجعل الحدث يشعر بالحرمان الاقتصادي وينشأ لديه صراع بين إشباع الحاجات المادية وبين الالتزام بالقيم الأسرية والاجتماعية ،وغالبا ما ينتهي هذا الصراع إلى التمرد على القيم والاتجاه إلى الجنوح، بالإضافة إلى افتقار الأبناء إلى الحاجات المعنوية والعاطفية وهذا ما يولد فراغا يحاول تعويضه بالانتماء إلى جماعته (جماعة الرفاق) والجماعات الجانحة التي يظن أنها تمنحه العطف والحب والحنان، وذلك لأن الحب والحنان من الحاجات النفسية التي يرغب الإنسان في تحقيقها والحصول عليها خاصة من الأسرة كما أن الدراسة توصلت إلى أن أغلب مجتمع البحث يقرون بتخلي الأسرة عن مسؤولياتها في إشباع حاجات الأمان والانتماء والاستقرار وتتفق هذه النتيجة مع نظرية "ماسلو" حول الحاجات فترى أن من أهم عوامل الجنوح عند الأحداث الشعور بالحرمان فيلجأ الحدث إلى سبيل آخر لإشباع حاجات الأمن والانتماء فهذا يؤدي إلى الإنسياق في المغامرات الخارجة عن قيم الأسرة وهذا ما تبينه النتائج الكمية للجداول رقم (51) (52)، (53)، (54).

من خلال ما وضحته الدلائل الإحصائية في الجدول رقم (55) يتبين ضعف المراقبة والمتابعة الأسرية لأفراد مجتمع البحث حيث أن أغلب الأسر تخلت عن دورها ومسؤولياتها في المراقبة والمتابعة وذلك بنسبة 55% لا يتابعون أبنائهم سواء بالشارع أو المدرسة في حين توجد فئة القليلة والمقدرة بـ7,5% وهي نسبة ضئيلة من الأسر التي ترافق أبنائها وغالبا ما تكون هذه المراقبة لهذه الفئة من الأب والأم.

كما يمارسون أفراد مجتمع البحث حرياتهم في الدخول والخروج من البيت بحكم عدم ضبط أوقات خروج ودخول أبنائهم من البيت وهذا يجعل الأحداث يشعرون بنوع من الحرية المطلقة وأن أسرته ما هي إلا مجرد هوية وانتساب فقط، فغياب الضبط الأسري يشجع الأحداث على الجنوح طالما لا توجد سلطة ضابطة وأن النسبة القليلة المقدرة بـ12.5 من الأسر التي تحدد لأبنائها أوقات الدخول والخروج من البيت يقابلون أفراد مجتمع البحث هذا التدخل بالعصيان وهذا ما يوضحه الجدول رقم (57) (58).

من خلال البيانات المستقاة من الواقع وكما هو موضح ف الجدول رقم (59) أن 42,5% من أفراد مجتمع البحث أقروا بعدم حث أسرهم لهم على الصلاة وهذا راجع إلى ضعف الوازع الديني لدى الأسر في الأحياء السكنية الجديدة، بالرغم من أن فريضة الصلاة توجه سلوك الأفراد وتجعلهم يميزون بين الصواب والخطأ، فالوازع الديني ضابط للأفراد ووقاية من الانحرافات فالمجتمعات التي تضعف فيها الضوابط الدينية تكثر فيها السلوكيات اللاأخلاقية.

وكما يوضح الجدول رقم (61) أن أغلب أفراد مجتمع البحث لا يهتم أبائهم بمرافقتهم إلى المسجد لأداء فريضة الصلاة وهذا يرجع إلى عدم اهتمام وعدم تمسك الآباء بقواعد الدين الإسلامي وكما حث الإسلام على أمر الأبناء وتعليمهم على سبع سنوات بالإضافة إلى عدم اهتمام الأسر بحث أبناهم على قراءة وحفظ القرآن بمساعدة الأبناء على ملأ الفراغ وعدم احتكاكهم بالعوامل التي تساعد على الجنوح حيث أقر 67,5% من أفراد مجتمع البحث أنه في أغلب الأحيان لا تحثهم أسرهم على قراءة القرآن والنسبة الضئيلة التي تحث أبنائها على قراءة القرآن وهي 2,5% أغلبهم لا تقوم بمقابلة هذا السلوك الإيجابي بالتشجيع حيث صرح 37,5% أنهم لا تقوم أسرهم بأي تشجيع في المقابل 90% من أفراد مجتمع البحث تشجعهم أسرهم على الصوم وذلك لأن الصوم فريضة لا يؤديها أفراد المجتمع إلا شهر في السنة بالإضافة إلى أنها فريضة يعاقب على انتهاكها القانون وهذا ما يفسر التزام المبحوثين بها.

يمكن القول أن ضعف الضبط الديني كان عند المبحوثين بسبب عدم التزامهم وعدم حث الأسر لهم على الشعائر الدينية مثل الصلاة، الصدق، الأمانة،والقيم الأسرية مثل الأعمال التطوعية والعفو والاحترام ومساعدة الآخرين.

بالإضافة إلى التخلي عن مشاهدة البرامج الدينية وهذا حسب ما توضحه الجداول (63)، (64)، (65)، (66)، (67)، (68)، مما أفقدهم السلطة الروحية التي تضبط جنوح الفرد وتمنعه من التوجه إلى السلوكات المضادة للمجتمع خاصة الأحداث الذين كانوا لا يتلقون عقاب من اسرهم عند تركهم لهذه الشعائر مما ساعد كعامل عدم ضبط اجتماع على انحرافهم. فالقواعد الدينية تعد من أهم النظم الاجتماعية التي تستمد منها القيم الاجتماعية قوتها فإذا اهتزت القواعد الدينية ضعفت أمامها القيم الأسرية والأخلاقية والاجتماعية في أي مجتمع من المجتمعات كما تبين نتائج الدراسة أن 50% من أفراد مجتمع البحث أقروا بأنهم لا تتدخل أسرهم في المظهر العام لهم.

فيكون غالبا تدخلهم حسب نتائج الجدول رقم (70) حول تسريحة الشعر بنسبة 25% كما تبرز تخلي الأسر عن بعض العادات في الجدول رقم (71) حيث تبين أن نسبة 52,5% من المبحوثين لا يرافقون أسرهم لزيارة الأقارب، كما تخلت معظم الأسر عن نهي أبنائها عن الاحتفال بالأعياد الغربية الدخيلة عن عادات مجتمعنا بحيث صرح 55% من أفراد مجتمع البحث أن أسرهم لا تنهاهم عن الاحتفال بهذه الأعياد حسب ما وضحه الجدول رقم (73) إلا أنها تشارك أبنائها في الاحتفال بالأعياد الدينية لأنها من العادات الموروثة والتي لا يستطيع التخلي عنها، كما تبرز الدلائل الإحصائية للجدول رقم (74) بأن 55% من أفراد مجتمع البحث لا ترافقهم أسرهم للأعراس والتي تعتبر من تقاليد المجتمع .

وخلاصة القول أن:

أساليب التنشئة الاجتماعية الخاطئة وضعف الوازع الديني، وتراجع القيم الأسرية باعتبارها مكون للضمير والعادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية بدون توجيه أو الانحراف عن مسارها الصحيح، تخلي الأسر عن مسؤولياتها اتجاه أبنائها يؤدي إلى عدم إشباع الحاجات الأساسية للحدث وتنشأ لديه صراع بالتمرد على القواعد والقيم والتوجه إلى الجنوح، ولا تخفى على أحد أن الكثير من القيم الأخلاقية والأسرية والاجتماعية غالبا ما تهتز تحت تأثير الحرمان من الضروريات المادية والمعنوية اللازمة لثبات واستقرار الحياة الإنسانية وكل هذا يصب في الفرضية التي مفادها:

إن تراجع آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمية يرجع إلى تخلي الأسر عن مسؤولياتها تجاه أبنائها ي الأحياء السكينة الجديدة.

3- مناقشة النتائج في ضوء الفرضية الجزئية الثالثة:

والتي مفادها " تساهم بعض آليات الضبط الاجتماعي الرسمية في علاج جنوح الأحداث بالأحياء السكنية الجديدة"

من خلال بيانات الدراسة تبين صدق هذه الفرضية، إذ أن أن افراد مجتمع البحث وبنسبة 90%أقرو بوجود مؤسسات الضبط الاجتماعي الرسمية في الأحياء السكنية الجديدة منهم مراكز الشرطة ومراكز الدرك الوطني وهذا ما وضحه الجدولين (75) و(76) كما يوضح الجدول (77) أن نسبة 50 % من أفراد مجتمع البحث صرحوا بأنه لا يوجد تدخل من أي جهة والفئة القليلة التي صرحت بتدخل الأجهزة

الأمنية ،يكون رد فعل الحدث بنسبة 25% بالهروب خوفا من المتابعات القضائية، كما توضح الدلائل الإحصائية في الجدول رقم (79) أن عندما تضعف الضوابط التلقائية أو الغير رسمية كالدين والعادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية التي تشكل ضبطا ذاتيا لدى الفرد، ولا تستطيع فرض سيطرتها على الأفراد في هذه الأحياء (الأحياء السكنية الجديدة) حيث يقر 90% من أفراد مجتمع البحث بان سياسة الردع والجزاء هي الوسيلة الوحيدة لجنوح الأحداث.

ومن بين الآليات الرسمية للضبط الاجتماعي مراكز إعادة التربية إذ يرى 65% من أفراد مجتمع البحث دخولهم المركز حماية وإصلاح أكثر من ردع وعقاب وهذا ما تبين من خلال الجدول (80) حيث يقر 45% كأعلى نسبة من أفراد مجتمع البحث أن المركز قدم لهم عدة خدمات ويرى من أهم هذه الخدمات إدماج مهني وتكوين وأنهم استفادوا من المركز لحصولهم على شهادة تؤمن لهم تأهيلهم المهني والاجتماعي وهذا ما أقر به 40% من أفراد مجتمع البحث كما وضحه الجدول رقم (82) بالإضافة إلى عدم اتخاذ أي إجراء آخر أو تدبير آخر في حق هؤلاء الأحداث اد تم تسليمهم لأسرهم وهذا ما أقر به 70% من أفراد مجتمع البحث من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (83) ويؤكد هذا على أن المركز ساهم في إعادة إدماج الحدث في أسرته ومجتمعه.

المركز المختص في إعادة التربية ساهم نوعا ما في علاج الجنوح وإدماج الأحداث، ومن خلال هذا نرى أن الفرضية الجزئية الثالثة القائلة "تساهم بعض آليات الضبط الاجتماعي الرسمية في علاج جنوح الأحداث في الأحياء السكنية الجديدة" قد تحققت.

4- مناقشة النتائج في ضوء الفرضية العامة:

بما أن الفرضية العامة للدراسة تتمحور حول الكشف عن العلاقة الموجودة بين آليات الضبط الاجتماعي وجنوح الأحداث بالأحياء السكينة الجديدة جاءت نتائج الدراسة الميدانية مبينة ذلك من حيث انتشار وخطورة الظاهرة طبقا لما جاء به الواقع الميداني من خلال ما كشفته نتائج الفرضيات.

إذ اتضح من خلال الجداول (08) و(18) أن مكان الإقامة الحالي للأحداث هو المناطق الحضرية بنسبة 65% ومدة الإقامة بالأحياء في هذه المناطق الحضرية هي اقل من 10 سنوات بنسبة 45% وهذا ما يوضح أن أفراد مجتمع البحث أغلبهم ينتمون إلى أحياء جديدة بمناطق حضرية، وحيث تنتشر مختلف السلوكيات اللاأخلاقية التي تمثلت في السرقة بنسبة 30% وحرب العصابات داخل الأحياء

بنسبة 25% حسب الجدول رقم (34) وقد تعددت أسباب انتشار هذه السلوكيات ولعل أهم هذه الأسباب حسب ما أقر به أفراد مجتمع البحث ترجع إلى قدوم الأفراد من أماكن مختلفة بنسبة 52,5% واختلاف الذهنيات والثقافات بنسبة 20% حسب الجدول رقم (35) مما شكل تباين ثقافي بين مختلف الشرائح وتضارب في الذهنيات والاعتقادات، أين تضعف الضوابط الاجتماعية الغير رسمية التي تضبط آليات الأسرة مما يؤدي إلى انحراف أفرادها في ظل الإهمال واللامبالاة من طرف الأسرة وعدم ردع التصرفات والسلوكات الخاطئة وذلك حسب نتائج الجدول رقم (47) التي تصدر من أبنائها وهذا نتيجة ضعف الوازع الديني للأسرة، حيث أن أغلب الأسر لا يحثون أبنائهم على أداء فريضة الصلاة بنسبة 20% وهذا حسب الجدول رقم (59).

بالإضافة إلى تمرد الأبناء على عادات وتقاليد وأعراف المجتمع على سبيل المثال نذكر تسريحة الشعر وطريقة اللباس التي انتشرت بين أوساط الشباب ومست فئة المراهقين خاصة، وهذا راجع إلى ضعف المتابعة والمراقبة الو الدية كما توضح الشواهد الكمية في الجدول رقم (69) حيث أغلب الأسر لا تتدخل في طبيعة المظهر العام لأبنائهم بنسبة 50% وهي نسبة معتبرة مقارنة مع باقي النسب.

فكانت الضوابط الاجتماعية الرسمية بديل عن الآليات الغير رسمية للضبط الاجتماعي وهذا ما توضحه نتائج الجدول (79) والتي أقرها أفراد مجتمع البحث أن الوسيلة الوحيدة لعلاج الجنوح والانحراف في الأحياء السكنية الجديدة هي سياسة الردع والجزاء بنسبة 90%، كما أن أغلب الأحداث الذين وضعوا داخل المركز اعتبروا أن إيداعهم المركز حماية وإصلاح لهم لإبعادهم عن مختلف الظواهر الاجتماعية السلبية بنسبة 65% حسب ما يوضحه الجدول رقم (80) حيث صرحوا بأنهم استفادوا من المركز في الحصول على شهادة تؤمن لهم تأهيلهم المهني والاجتماعي بنسبة 40% مما يفتح لهم أفاقا جديدة ويخلق لهم نظرة مستقبلية لبناء مشروعهم الحياتي بالإضافة إلى إعادة ربط علاقتهم بأسرهم بنسبة 37,5%.

حسب النتائج الإحصائية للجدول رقم (82) وهذا ما يدعونا إلى القول أن نتائج الدراسة أقرت

أن لآليات الضبط الاجتماعي علاقة عكسية بجنوح الأحداث في الأحياء السكنية الجديدة، حيث زاد جنوح الأحداث أين تراجعت آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمية، كما ضعفت هذه الظاهرة في ظل تفعيل آليات الضبط الاجتماعي الرسمية.

ثانيا: مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة

عند مقارنة الأهداف الخاصة بالدراسات السابقة بأهداف دراستنا يمكن ملاحظة:

– تحدثت أهداف الدراسة السابقة على ضرورة قيام مؤسسات المجتمع بواجبها المنوط بها كمؤسسة في المجتمع وسوف نتحدث عن إمكانية قيام هذه المؤسسات بجهد جديد ينبع من الإحساس بمشكلات المجتمع المحيط، خاصة وأن الإنسان هو العامل المشترك بين جميع مؤسسات المجتمع.

– لم تعرض أي من الدراسات السابقة الخطيرة المترتبة عن القصور في أداء آليات الضبط الاجتماعي على الأفراد خاصة التي لها علاقة بانحراف الشباب في الأحياء السكنية الجديدة.

– لم تحاول أي من الدراسات السابقة عمل مقترح لتصدي لظاهرة الجنوح بالأحياء الجديدة من خلال تفعيل آليات الضبط الاجتماعي، الخادمة للعملية التربوية والاجتماعية، وهذا ما سنسعى للقيام به في هذه الدراسة.

من خلال المنهج:

اتفقت معظم الدراسات السابقة مع دراستنا في اختيار المنهج الوصفي القائم على جمع المعلومات حول موضع الدراسة، وتحليلها وتفسيرها ومعرفة تأثير آليات الضبط الاجتماعي على جنوح الأحداث بالأحياء السكنية الجديدة.

عينة الدراسة:

اتفقت معظم الدراسات السابقة مع دراستنا في اختيار المسح الشامل.

من خلال نتائج الدراسة:

بعد استعراض بعض الدراسات التي تناولت موضوع الجنوح وموضوع الضبط الاجتماعي وأخرى تناولت ظاهرة الأحياء السكنية الجديدة وبعض الظواهر السلبية فيها في مناطق مختلفة من العالم من أجل الكشف عن العوامل المسببة لهذه الظواهر، وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة كونها من أوائل الدراسات التي تناولت وحاولت الكشف عن العلاقة بين آليات الضبط الاجتماعي بأنواعه المختلفة وجنوح

الأحداث بالأحياء السكنية الجديدة وطبقت هذه الدراسة على فئة مهمة وفي مجتمع دراسة لم تطبق فيه هذه المتغيرات.

ورغم تناول هذه الدراسات انطلاقا من أن لكل بلد ظروفه وطبيعته الخاصة به إلا أن ذلك لا يمنع من الاستفادة في تلك الدراسات في بعض الجوانب النظرية منها والمنهجية خاصة من حيث المنهج وتحديد العينة والأدوات المستخدمة والتقنيات الإحصائية، ومقارنة نتائجها مع نتائج مجتمع الدراسة الحالية.

ثالثا: نتائج الدراسة في ضوء الأطر النظرية للدراسة

إن النتائج المتحصل عليها من خلال دراستنا الميدانية تتقارب مع ما توصلت إليه النظريات المعتمدة والتي كانت جزءا مهما من دراستنا، إذ تعتبر هذه النظريات بمثابة المسار المرجعي الذي تحتكم إليه علميا، حيث اهتم كل منها بتفسير موضوع دراستنا (أي الضبط الاجتماعي وجنوح الأحداث بالأحياء السكنية الجديدة) من الزاوية التي يراها مناسبة لذلك، وهذا وفقا للأهداف والمكان والزمان التي أجريت فيه الدراسة.

إن ما توصلت إليه النظريات التقليدية للضبط الاجتماعي جاء موافق لنتائج الدراسة الحالية، حيث أن هذه النظريات منها النظرية البنائية الوظيفية أن كل جزء له وظيفته أو دور يؤديه للمحافظة على استمرارية المجتمع وجميع هذه الأجزاء تتعاون فيما بينها للوفاء بالاحتياجات الأساسية للمجتمع، ويعد الاجماع القيمي مصدرا أساسيا لضبط سلوك أفراد المجتمع ودفعهم نحو الامتثال للمتطلبات الوظيفية للنسق، فإذا اختل نسق الأسرة ظهرت السلوكيات الاجتماعية المنحرفة، فالحدث الذي ينشأ في أسرة مفككة لا تلتزم بالمعايير والقيم الاجتماعية، فحتما سوف ينقاد الطفل إلى الانحراف.

وهذا يتوافق مع نتائج دراستنا الموضحة في الجدول (58)، (59)، (65) و(68).

كما يرى ربلكس أن الجنوح يكون نتاجا للتفاعل بين شكلين من أشكال الضبط، ضبط داخلي وضبط خارجي، وأن الأفراد يتعرضون لعوامل طرد وجذب تجاه السلوك المنحرف، ويتوقف تأثير العوامل الدافعة إلى ارتكاب السلوك المنحرف على قوة الضبط الداخلية والخارجية، فيتوافق هذا مع الدراسة الحالية في انتقال أفراد مجتمع البحث إلى أحياء سكنية جديدة، حيث أن أغلب أفراد مجتمع البحث مدة إقامتهم

بالحي أقل من 10 سنوات بنسبة 45%، وهذا يعتبر من تأثير عوامل معينة نتيجة انتقال الأفراد وتعرضهم للانحراف.

كما تتفق نظرية سمنر والذي يرى أن الصفة الرسمية للواقع الاجتماعي تتبين من علاقات الأفراد المتبادلة تعرض نفسها بطريقة واضحة في تنظيم السلوك عن طريق العادات الشعبية إذ أنها تعمل على ضبط التفاعل الاجتماعي والعكس إذا كانت العلاقات محدودة متوترة، والعلاقات بين الأفراد أي علاقات الجيرة في الأحياء السكنية الجديدة قائمة على النزاعات والصراعات وهذا ما أدرى إلى تراجع العادات التي تضبط السلوك بهذه الأحياء، وهذا ما وضحته نتائج دراستنا من خلال الجدول رقم (30) حيث أن 72,5% من أفراد مجتمع البحث أقروا على أن علاقاتهم قائمة على نزاع.

كما أكد كولي على أن سلوك المجتمع ينضبط إلى حد كبير من خلال نمو الضمير وبما أن القيم هي التي تكون الضمير والقيم تستمد في المجتمع من الوازع الديني فضعف الوازع الديني يؤدي إلى تراجع القيم وأن الدراسة الحالية أثبتت تراجع الوازع الديني لدى أفراد مجتمع البحث، مما أحدث خلل في الضبط الاجتماعي غير الرسمي وهذا ما يؤدي إلى الانحراف. وهذا ما وضح من خلال الجداول (59)، (60)، (61)، (62) و(63)، -(64).

تتوافق نظرية ناي مع الدراسة الحالية في أن العلاقات الأسرية تأثر على السلوك الجانح بأن أغلب أفراد مجتمع البحث أي بنسبة 60% علاقات أسرية متوترة ومتصدعة وبما أن الأبناء يفتقرون لأسس التنشئة السليمة، حيث أغلب الأسر تتعامل مع أبنائها باللامبالاة وعدم إتاحة فرص التواصل والحوار وهذا ما يشكل انحرافا وجنوحا للأبناء حسب ما هو موضح في الجدول (47) باعتبار الأسرة حسب ناي أهم مصدر يعمل بممارسة الضبط على الأحداث والمراهقين.

يرى هولنشيد أي (نظرية التنظيم المجتمعي) بأن الضوابط التي يمارسها المجتمع تمكن الشخص من التوافق مع توقعات هذا المجتمع وقواعده ولوائحه ويلزمه بأن يفعل ذلك وإلا فسوف ينال عقابه إذا انحرف عنها ولا يمكن للضوابط أن تكون فعالة إلا من خلال الإطار التنظيمي الذي يحدد مختلف ظروف الحياة في أية وحدة اجتماعية، ويمكن للباحث أن يركز على تحليل استجابة الأشخاص لتلك الضوابط وهذا يتفق مع الدراسة الحالية حيث أن أفراد مجتمع البحث أي (الأحداث الجانحين) استجابوا لبعض الضوابط الرسمية ونذكر منها المركز المختص في إعادة التربية حيث أقر 40% بأن المركز حقق لهم

الإدماج العائلي والاجتماعي والمهني وهذا بدوره يساهم في علاج الجنوح ولو نسبيا وهذا موضح في الجدول رقم (82).

أكدت الدراسة الميدانية أن العوامل البيولوجية للإنسان لا علاقة لها بجنوح الأحداث، فمن خلال المقابلات ومعايشتنا للظاهرة لم نسجل أي تغيرات فزيولوجية مثل التي أشرات إليها النظرية البيولوجية، إلا أن هذا لا ينكر أهمية العوامل الوراثية وأن كان دورها غير بارز في مجتمع الدراسة، ومنه يمكن القول أن هذه الدراسة لم تؤكد ما جاءت به النظرية البيولوجية فيما يخص الملامح الفزيولوجية، لأن معظم الأحداث في مجتمع دراستنا كان انتهاجهم للسلوك الانحرافي ناتجا عن وضعيتهم الاجتماعية والاقتصادية ومن طبيعة البيئة الجغرافية التي تؤثر عليهم وتدفعهم إلى الجنوح.

إن ما توصلت إله النظريات النفسية والاجتماعية جاء موافق للدراسة الحالية، حيث أرجعت السلوك الجانح الصادر عن الأحداث ما هو إلا تعبير عن احساس الحدث لعدم الانتماء الاجتماعي الذي يبدأ من الأسرة وصولا للمجتمع.

كما أن الحدث نشأ في أسرة متماسكة تحافظ على معايير وقيم المجتمع وتلتزم بها ويساعده ذلك على التكيف والاندماج الاجتماعي داخل المجتمع والعكس إذ نشأ الحدث في أسرة لا تلتزم بالمعايير والقيم الاجتماعية فحتما سوف ينقاد إلى الانحراف لأن الطفل قبل أن يتعلم يقلد.

فقدان الحدث الإحساس بالانتماء والاهتمام والرعاية هذا يدفعه إلى تشكيل عالم بديل من أجل برهنة مسؤوليته وهو عالم العصابة الجانحة، بالإضافة إلى أن الحدث لم يصبح جانحا إلا بعد أن انعدمت لديه سبل التكيف فوقع ضحية إدانة المجتمع فارتكاب الحدث لجنحة السرقة واعتبارها أسلوبا سريعا لكسب المال ،وعدم الاهتمام برد فعل المجتمع ما هي إلا محاولة منه للتمرد على قيم المجتمع، وهو ما يعني في النهاية تكوين الشخصية الجانحة، بالإضافة إلى أهمية الوسط الاجتماعي للحدث في جنوحه أو عدمه، فتواجد الحدث في أحياء هامشية امتاز بالأمراض الاجتماعية (الباتولوجيا) تقوي لديه رغبة التقليد الناجمة عن البيئة والثقافة الاجتماعية وقد برهن ذلك (لاكساني)، كما أن موقع الأحياء السكنية الجديدة المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة التي تسكن هذه الأحياء من أكثر العوامل أهمية في جنوح الأحداث، وهذا ما أسفرت عليه نتائج هذه الدراسة الميدانية حيث تبين أن أغلبية الأحداث الجانحين يعيشون في أسر محدودة الدخل هذا ما وضحه الجدول (16) بالإضافة إلى ضيق المسكن وكثرة عدد الأفراد حسب

الجدول (24) وأن أغلبهم ينتمون إلى أسر فقدت بعض القيم والمعايير في عملية التنشئة الاجتماعية وتجلى ذلك في أسلوب المعاملة التي كان يتلقاها الحدث حسب الجداول (46) و(47) وفقدانه للأمان في أسرته وهذا حسب ما بينته الجدول رقم (54).

إن للنظرية الجغرافية دور في تفسير أسباب الجنوح فأصحاب المدرسة الجغرافية اهتموا بالعامل الجغرافي في تفسير الكثير من الظواهر التي تتعلق بالحياة الإنسانية وهذا ما أكدته نتائج الدراسة الميدانية، فالجنوح يختلف من منطقة إلى أخرى، وهذا ما يؤكده ابن خلدون بقوله تأثير البيئة الجغرافية على الحياة الاجتماعية في تشكيل نوع المجتمع ونوع الحرفة بل تؤثر على أخلاق الناس وطبعهم.

تتفق النظرية الحضرية مع الدراسة الحالية إلى ما ذهب إليه ويرث إلى نمو المدينة وتنوعها يؤديان إلى إضعاف العلاقات الاجتماعية بين السكان وهذا ما أقر به أفراد مجتمع البحث في دراستنا الحالية بنسبة 52,5% وهذا ما يوضحه الجدول رقم (35) وأن أساليب الضبط الرسمية تحل محل أساليب الضبط غير الرسمية القائمة على التقاليد والأعراف وبالتالي نمو المدينة وتزايد حجمها تتحول العلاقات بين الأفراد من علاقات شخصية إلى علاقات رسمية، وهذا ما يتضح من خلال الجدول رقم (79) الذي صرح فيه 90%من أفراد مجتمع البحث بأن السياسة الوحيدة لعلاج الجنوح والانحراف هي الردع والعقاب.

ويرى الاتجاه القيمي أهمية تأثير القيم الدينية على التشكيل الإيكولوجي وتحديد ملامح البناء الاجتماعي لها، وهذا ما يتفق مع الدراسة الحالية حيث تأثرت الأحياء السكنية الجديدة وطابعها الاجتماعي بالقيم الدينية وذلك للترابط الشديد ين الدين والحياة الاجتماعية في الأحياء السكنية الجديدة، حيث نجد أن بتراجع القيم الدينية تراجعت القيم الاجتماعية بالمدن.

رابعا: النتائج العامة للدراسة

من خلال ما تقدم عرضه في إطار النظري والذي تضمن التراث النظري السوسيولوجي حول آليات الضبط الاجتماعي وجنوح الأحداث بالأحياء السكنية الجديدة، إضافة إلى الدراسة الميدانية التي قمنا بها حول موضوع الدراسة تمكنا من التوصل إلى جملة من النتائج التالية:

1- ارتبط جنوح الأحداث بالأحياء السكنية الجديدة بمرحلة المراهقة لكون أغلبية المبحوثين من الفئة العمرية [16- 18] نظرا لصعوبة هذه المرحلة في بناء شخصية الأحداث وعدم تمكن الأبناء من ضبط سلوك أبنائهم.

2- تبين من واقع الدراسة أن أغلب المبحوثين حجم أسرهم كبير وهذا أدى إلى انفلات الحدث في ظل ضعف المراقبة والمتابعة الأسرية وبالتالي انحرافه وجنوحه.

3- المستوى التعليمي لأغلب المبحوثين هو مستوى متوسط، وهذه فترة مصاحبة لفترة المراهقة والتي غالبا ما يقع فيها انحرافات ورغبة الفرد في الاستقلالية بهذه المرحلة ولهذا يتخلى الأبناء عن الدراسة في هذه المرحلة (المتوسطة)، فالمستوى التعليمي المتدني جعل تفكيرهم محدود، ذا أبعاد محدودة تمثلت في محاولة إشباع حاجاتهم على حساب القيم والمعايير التي تحكم المجتمع.

4- أن أغلب المبحوثين محل إقامتهم الحالية هي المناطق الحضرية لأن المدينة يعرف عليها أنها تستقطب الأفراد بسبب العمل أو البحث عن مسكن أو لم يكن لهم خيار آخر نقلوا مجبرين.

5- تبين من خلال الدراسة الحالية أن أغلب الجنح التي دخل بسببها الأحداث إلى المركز هي السرقة، الضرب والجرح العمدي، حمل أسلحة محظورة، الفعل المخل بالحياء، تعاطي المخدرات التعدي على الأصول، وأن أغلب الأحداث وضعوا بسبب ارتكاب السرقة لعدم كفاية الأسرة لتوفير متطلبات أبنائها، أو ارتكبها بسبب التقليد لأن أغليهم كان مع مجموعة وهذا ما يفسر تأثير جماعة الرفاق في الأفراد في هذه المرحلة في توجيه سلوكهم، بالإضافة إلى أعمال العنف المتمثلة في الجرح والضرب العمدي، بسبب اختلاط الثقافات وتنوع الذهنيات بالأحياء السكنية الجديدة في ظل تخلي الأسر عن مسؤوليتها تجاه أبنائها.

6- أغلب المبحوثين يعيشون في أسر نووية مع الأم والأب، وهذا نتيجة التغير الاجتماعي الذي صاحبه خروج المرأة للعمل، بالإضافة إلى ضيق السكنات بالأحياء الجديدة، بحيث لا تستوعب الأسر الممتدة لكبر حجمها.

7- اتضح من خلال معطيات الدراسة أن أغلب المبحوثين والديهم مستواهم التعليمي محدود بالنسبة للآباء مستواهم التعليمي متوسط والأمهات أغلبهن ليدهن مستوى ابتدائي، ولهذا اقترن المستوى التعليمي والثقافي للأولياء بالجنوح لعدم وعيهم بأساليب التنشئة الاجتماعية السليمة عدم القدرة على ضبط والتحكم في الأبناء مما ترك الحرية للأبناء للتفاعل مع كل إغراءات البيئة الخارجية والتي دفعت بهم إلى الجنوح.

8- تمثلت مهنة والدي المبحوثين أغلبها في أن آبائهم عامل يومي والأمهات أغلبن ربات بيت وهذا يرتبط بدخل الأسرة المحدود أغلب الأسر دخلهم ضعيف أو أقل من المتوسط لا يتوافق مع حجم الأسرة الكبير وهذا أدى إلى جنوح الأبناء وانحرافهم لعدم القدرة على إشباع حاجاتهم المادية.

9- أغلب المبحوثين مدة إقامتهم بالأحياء السكنية الجديدة أقل من 10 سنوات فهم أفراد جدد بهده الأحياء وكان مكان إقامتهم السابق عبارة عن مدن وأن سبب انتقالهم هو البحث عن مسكن بسبب فوضوية وهشاشة السكن السابق، وهذا يفسر أنهم من طبقات وعشائر مختلفة أقاموا على هامش المدن، تم انتقالهم إلى هذه الأحياء فاختلاف المناطق الوافدين منها واختلاف الثقافات والذهنيات أدى إلى إنتاج السلوك العدواني وبالتالي الجنوح والانحراف.

10- أنواع السكنات في الأحياء الجديدة أغلبها عمارات لأن أغلب المبحوثين أسرهم نمط السكن هو النمط الاجتماعي وهذا طبقا لدخل هؤلاء الأسر.

11- أغلب المبحوثين السكن بالأحياء الجديدة هو ملك لهم.

12- أسفرت نتائج الدراسة على أن أغلب المبحوثين يشعرون بضيق في المسكن وهذا ربما يرجع لضيق المسكن وعدم استيعابه لحجم الأفراد مما يدفعهم إلى قضاء معظم وقتهم في الشارع أو الحي القديم، ويخلق لديهم شعور بعدم الرضا عن هذا الوسط الحضري الجديد لجهلهم بعادات وقيم المجتمع الحضري نتيجة عدم التفاعل مع أصحاب المدينة وتعرفهم على أصحاب جدد فدائرة علاقاتهم محدودة في الوسط الحضري وهذا ما أعاق عملية التكيف الاجتماعي مع الوسط المستحدث ووقوعهم في فخ الإنحراف في ظل غياب تام للنوادي الترفيهية والثقافية والرياضية وانتشار السلوكيات اللاأخلاقية داخل هذه الأحياء.

13- كشف واقع الدراسة أن طبيعة الصلات التي تربط المبحوثين مع الجيران هي علاقات جيرة جديدة قائمة أغلبها على النزاعات والصراعات والتي غالبا ما تنتهي بإنهاء وقطع العلاقات مع الجيران ما جعل الكثير يعيش حالة اغتراب عن بيئته التي يقيم فيها وبالتالي التوجه إلى سبيل الإنحراف عن قيم المجتمع.

14- أغلب المبحوثين غير راضين عن أصدقائهم بالحي السكني الجديد وهذا راجع إلى سلوكياتهم بالإضافة إلى عدم القدرة على التكيف معهم.

15- كشفت الدراسة الحالية أن أغلب السلوكيات السائدة في الأحياء السكنية الجديدة هي السرقة وحرب العصابات وهذا ربما راجع إلى قدوم الأفراد من مناطق مختلفة واختلاف في الذهنيات وهذا بسبب آراء المبحوثين.

16- أغلب المبحوثين يعيش مع والديهم ووالديهم غير منفصلان والنسبة الضئيلة الذين تعرضوا والديهم للطلاق يعيشون مع الأم وهذا ربما راجع إلى الدور الهام الذي تقوم به الأم تجاه أبنائها إضافة إلى القانون الذي يعطي حق الحضانة للأم، ويفسر هذا أيضا بأن ليس الانفصال وحده هو الذي يدفع إلى الانحراف بل توجد عوامل أخرى تؤدي إلى ذلك.

17- أغلب المبحوثين علاقاتهم بالبيت متوترة سواء مع والديهم أو بين الإخوة مع بعضهم البعض، يعيشون في أسر تسودها النزاعات مما يؤدي بالأبناء إلى الخروج من البيت و يتيح له الفرصة بالاحتكاك والتفاعل مع البيئة الخارجية وسلبياتها وتبني السلوك الجانح.

18- أسفرت نتائج الدراسة على أن أغلب الأسر لا تتيح لأبنائها فرص الحوار والتواصل لإبداء آرائهم أو لا يأخذون آرائهم بعين الاعتبار مما يفقد ثقة الحدث بنفسه وشعوره بعدم الانتماء والتي يرغب بإشباع هذه الحاجات مع جماعة الرفاق وبالتالي اكتساب سلوكياتهم المنحرفة.

19- يتعامل أغلب الأسر مع تصرفات أبنائها الخاطئة باللامبالاة الأمر الذي ساعد كعامل مباشر على جنوح الأحداث وأتاح كل الحرية أمامهم للبحث عن الاهتمام من مصادر أخرى هي الشارع.

20- أغلب الأسر لا تتحدث مع أبنائها في المواضيع التي تهمهم وتخدم مستقبلهم كالدراسة وغالبا ما يتحدثون إلا في المواضيع الخاصة بالعائلة.

21- كشف واقع الدراسة أن أغلب الأحداث في الأحياء السكنية الجديدة تشرف عليهم الأم وهذا ما جعلهم يصغون إلى الم فقط، وهذا راجع إلى تنازل الأب عن دوره في الإشراف وهذا يفتح أمامهم الفرصة للقيام بمختلف السلوكيات المنحرفة.

22- كشفت الدراسة الحالية أغلب الأسر في الأحياء السكنية الجديدة لا تقوم بمسؤولياتها تجاه أبنائها ولا تؤدي وظائفها لإشباع الحاجات الفيزيولوجية لأبنائها والحاجات الأساسية من مأكل وملبس وعلاج وهذا لمحدودية دخلها المادي بالإضافة إلى عدم توفير الحاجيات العاطفية، والمعنوية من حب وعطف وأمان وهذا يعتبر العامل المباشر لانحراف الأحداث والبحث عن إشباع هذه الحاجيات خارج الأسرة.

23- عدم ممارسة الأسر للمتابعة والمراقبة بالمدرسة أو بالحي، بالإضافة إلى عدم تحديد أوقات الدخول والخروج من البيت جعل الأبناء ينفلتون من الأسرة وبالتالي يصعب رصد تصرفاتهم خارج البيت فيسهرون لأوقات متأخرة خارج البيت ويتناولون مختلف أعقاب السجائر والمواد المخدرة.

24- الضوابط الدينية كانت ضعيفة عند المبحوثين بسبب عدم ممارستهم للشعائر الدينية وعدم حث أغلبية الأسر على ذلك مما أفقدهم السلطة الروحية التي تكبح وتضبط انحراف الفرد وتمنعه من التوجه إلى السلوكيات المضادة للمجتمع.

25- يلقى أفراد مجتمع البحث الحرية التامة في اختيار البرامج من دون توجيه من قبل الأسرة لمشاهدة البرامج الدينية وهذا أثر عليهم سلبا خاصة وأنهم في مرحلة حرجة من حياتهم (فترة المراهقة) مما سهل التأثر بأبطال العنف والاقتداء بهم وأسقطهم في مهاوئ الانحراف.

26- أسفرت نتائج الدراسة على أن قيام الأسر بدورها في نقل القيم الأخلاقية لأبنائها ضئيل جدا (مثل الأمانة والاحترام والقيام بالأعمال التطوعية) وهذا ربما يرجع إلى الثقافة السائدة في هذه الأحياء بسبب التباين الثقافي والاختلاف في الذهنيات وعدم وجود نموذج في هذه الأحياء مما جعل الأحداث يقعون في الانحراف باعتبار أن القيم مكون ومشكل للشخصية وللضمير.

27- تتميز الأسر بالأحياء السكنية الجديدة بالتخلي عن عاداتها وتقاليدها وأعرافها المتمثلة في زيارة الأقارب والمشاركة في الأعياد وحضور الأعراس غيرها،والتي تعتبر كضوابط غير رسمية موجهة لسلوك الأفراد، عدم وجود آليات ضبط أسرية تحكم سلوك الحدث ما ساعد الحدث على التمرد على العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية وكثيرا ما تتجسد هذه المواقف في سلوكيات غير توافقية مع الذات ومع المجتمع وتتمثل في جنوحهم وانحرافهم.

28- تبين من خلال الدراسة أن الأحياء السكنية الجديدة أغلبها تتوفر على مؤسسات ضبط رسمية والمتمثلة في مراكز الشرطة ومراكز الدرك الوطني إلا أن تدخلها محدود في حالة وجود اعتداءات ومناوشات بالحي وهذا للكثافة السكانية بهذه الأحياء، وقيام هذه الاعتداءات بأزقة ضيقة بالإضافة لعدم تدخل بعض الجهات لعدم اختصاصها، وعدم تبليغها وفي حالة تدخل هذه الأجهزة يكون رد فعل الأحداث بالهروب خوفا من الجزاء القانوني والمتابعات القضائية.

29- يتبين من خلال الدراسة الحالية أن سياسة الردع والجزاء هي الوسيلة الوحيدة لعلاج الأحداث بالأحياء السكينة الجديدة حيث أقر 90% من المبحوثين على ذلك كآلية ضبط اجتماعي رسمية وهذا عندما فشلت آليات الضبط الغير رسمية في ضبط سلوك أفراد هذه الأحياء.

30- أغلب الأحداث الجانحين الموضوعين بالمركز اعتبروا دخولهم إلى المركز حماية وإصلاح وهذت نتيجة الخدمات التي قدمها المركز للأحداث في سبيل إدماجهم الاجتماعي والعائلي والمهني، حيث أقر

أغلب الأحداث بأنهم تحصلوا على شهادات مهنية تضمن تأهيلهم المهني والاجتماعي بالإضافة إلى إعادة ربط علاقاتهم بأسرهم.

31- توصلت الدراسة من خلال المقابلة مع المتدخلين في عملية التكفل داخل المركز إلى اقتراح تفعيل مؤسسة العبادة في المحافظة على تماسك الأسر والجماعة بالأحياء السكنية الجديدة حتى تستعيد دورها التوجيهي والإرشادي في لمجتمع، بالإضافة إلى إنشاء نوادي وجمعيات ثقافية وترفيهية تكون محور للخدمات الثقافية والتربوية الهادفة.

32- ضرورة إيجاد إستراتيجية متكاملة واضحة المعالم للتعامل مع مشكلة الجنوح في الأحياء السكنية الجديدة تشترك فيها جميع المؤسسات التي لها علاقة بالشباب والأطفال عن طريق إدراج الوساطة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية.

الاقتراحات والقضايا التي تثيرها الدراسة:

بناءا على تشخيص الواقع المعاش للظاهرة من خلال النزول للميدان جاءت الاقتراحات التالية:

- التركيز على برامج التوعية الدينية وتنمية الوازع الديني لدى أفراد الأحياء السكنية الجديدة بتفعيل الدور الإرشادي والتوجيهي للمسجد.
- ضرورة إيجاد إستراتيجية متكاملة واضحة المعالم للتعامل مع مشكلة الجنوح ي الأحياء السكنية الجديدة تشترك فيها جميع المؤسسات التي لها علاقة بالشباب والأطفال بإدراج الوساطة الاجتماعية للتنسيق بين هذه المؤسسات ومختلف الفاعلين، وتوعية الأسر وتحسيسها بمقومات التنشئة السليمة لأنها (الأسرة) المصدر الخام في بث بذور الانحراف وهي في الوقت نفسه العامل المباشر لاستئصال بذوره.
- إنشاء نوادي ثقافية وترفيهية كي تضفي حيوية وديناميكية دائمة في هذا الوسط الجديد الذي هو بحاجة لذلك وبالتالي امتصاص شعور الاغتراب لدى السكان الجدد حتى تسهل عملي التكيف مع الوسط الجديد.
- وضع كاميرات مراقبة في جميع الأحياء السكنية الجديدة لتأمينها مع الالتزام الصارم باحترام مبدأ حرية الحياة الخاصة للأفراد المكفولة قانونا ودستورا مما يوفر على الأجهزة الأمنية الجهد والوقت في ممارسة صلاحياتها في الضبط الإداري.

- متابعة الأحداث الذين خرجوا من المركز ومرافقتهم اجتماعيا حتى يتخلصوا من الوصم الاجتماعي، ومساعدتهم على إعادة الاندماج في المجتمع.

القضايا التي تثيرها الدراسة

- واقع التنشئة الاجتماعية في الأحياء السكنية الجديدة في ظل التحولات السوسيوثقافية.
- دور الأسرة في تنمية القيم الاجتماعية لدى الشاب المراهق.
- ضعف الوازع الديني وعلاقته بانتشار سلوك العنف بالأحياء السكنية الجديدة.
- القيم الأسرية وعلاقتها بالاختلال الوظيفي في الوسط الحضاري.
- علاقات الجيرة في الأحياء السكنية الجديدة وجنوح الأحداث.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم استعراضه في هذا الفصل الذي تضمن تحليل النتائج في ضوء الفرضيات والدراسات السابقة والأطر النظرية تم التوصل إلى الكشف عن واقع آليات الضبط الاجتماعي وجنوح الأحداث بالأحياء السكنية الجديدة، ومعرفة مواطن القوة والضعف لهذه الآليات لتحقيق التكامل في العلاقة بين هذه الآليات لعلاج جنوح الأحداث بالأحياء السكنية الجديدة.

الخاتمـــة

من خلال دراستنا السوسيولوجية التي كانت بعنوان "آليات الضبط الاجتماعي وجنوح الأحداث بالأحياء السكنية الجديدة" فقد تبين لنا مدى فعالية آليات الضبط الاجتماعي في جنوح الأحداث بالأحياء السكنية الجديدة، وعن طريق تقنيات وأدوات معينة هي: الملاحظة والمقابلة والاستمارة مع الأحداث الجانحين والمتدخلين في عملية التكفل بالأحداث داخل المركز المختص بإعادة التربية بالطاهير، بالإضافة إلى الوثائق والسجلات والتقارير المتوفرة في المركز على الأحداث، قد كشفت الدراسة الميدانية أن الخصائص والخلفيات الاجتماعية للأحداث الجانحين وأسرهم تتميز بأنها خلفيات وأوضاع مشجعة على حدوث الانحراف لدى الأحداث، حيث تتميز بنوع من التصدع في العلاقات الاجتماعية وتباين في المستوى التعليمي والاقتصادي مع وجود تباين ثقافي واختلاف الذهنيات وتعددها ، كذلك تبين من خلال دراستنا أن العلاقات الأسرية و طبيعة البيئة السكنية وما تحتويه من ظواهر اجتماعية سلبية ،هدا ما أعاق الأسرة على توفير الحماية والرعاية والتربية الإيجابية والتوجيه الفعال في عملية التنشئة الاجتماعية ،وانتهج الآباء للأسلوب التربوي الخاطئ المتمثل في الإهمال الذي يدفع بالحدث إلى الشعور بالنبذ مما يضعف عملية تكيفه مع محيطه الأسري والاجتماعي، هذا الوسط المستحدث المتمثل في الأحياء السكنية الجديدة الذي يمتاز بكثرة الأمراض الاجتماعية فيه بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي المزري كل هدا قلص من مهمة الأولياء وحددها ،مما جعل الأحداث يعانون من الحرمان المادي والمعنوي، هذا الخلل الذي اعترى الأسرة في بنيتها الاجتماعية والاقتصادية، مما أضعف الضوابط التي تركز على ذات الفرد والتي تعمل على تنمية ضميره كي يصبح ضابطا لنفسه، كما تعتبر مكونة للضمير وهذه الضوابط تعتبر غير رسمية وتتمثل في الوازع الديني أو القيم الدينية، وبالتالي يكون المجتمع عرضة للتحلل والتمزق ويسود فيه الانحراف والجنوح بشتى أنواعه، لتحل محل هده الضوابط ضوابط أخرى رسمية أو ما يعرف بآليات الضبط الرسمية والتي ينقاد إليها الفرد مجبرا لإعادة التوازن والتساند إلى النسق.

فمساهمة المركز المختص في إعادة التربية في علاج الجنوح الأحداث من خلال تأهيلهم وإعادة إدماجهم عائليا اجتماعيا بالإضافة إلى حصولهم على شهادات مهنية تضمن لهم استعادة مكانتهم الاجتماعية.

فأغلب الدراسات اتفقت على أنها توجد علاقة بين آليات الضبط الاجتماعي وجنوح الأحداث بالأحياء السكنية الجديدة.

قائمة

المراجع

أ- المعاجم والقواميس:

1. إبراهيم مدكور، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1975.

2. ابن منظور، لسان العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2003.

3. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993.

ب- الكتب:

4. إبراهيم أبو الغار، دراسات في علم الاجتماع القانوني، دار المعارف، مصر، ط 1، 1968.

5. ـــــــــــــ، علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي، القاهرة، مكتبة الشروق، 1985.

6. إحسان محمد الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، دار الطليعة، بيروت، ط 1، 1992.

7. أمال عبد الحميد وآخرين، الانحراف والضبط الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، ط 1، مصر، 2000م.

8. بدرة ميموني معتصم، الاضطرابات النفسية والعقلية عند الطفل المراهق، الجزائر، ط 2، 2005.

9. بوحوش عمر، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الجزائر، ط 3، 2001.

10. جابر عبد الحميد جابر، سيكولوجية التعلم ونظريات التعلم، دار النهضة العربية، القاهرة، 1976.

11. الجابري خالد فرج، دور مؤسسات الضبط في الأمن الاجتماعي، د ط، بيت الحكمة، الرياض.

12. جعفر عبد الأمير، أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث، عالم المعرفة، بيروت.

13. جلال مديولي، الإجماع الثقافي، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1979.

14. جودت بن جابر، علم النفس الإجتماعي، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

15. جورج ريتزر، رواد علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999.

16. حسام الدين محمود فياض، الضبط الاجتماعي (تعريفه، أهميته، أنواعه، آلياته، نظرياته)، دراسة سوسيولوجية تحليلية، ط 1، مكتبة نحو علم اجتماع تربوي، 2018م.

17. حسن الساعاتي، علم الاجتماع القانوني، مكتبة الأنجلو مصرية، ط3، مصر، 1968م.

18. حسن علي مصطفى، نشأة الدين بين التصور الإنساني، مؤسسة الإسراء، قسنطينة، ط ، 1991.

19. حميد خروف بلقاسم سلاطنية، الإشكاليات النظرية والواقع مجتمع المدينة نموذجا، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 1999.

20. خشاب أحمد، الضبط والتنظيم الاجتماعي، ط 2، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر، 1959.

21. خيري خليل الجميلي، نظريات في خدمة الفرد بين النظرية والتطبيق، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، مصر، 1999.

22. رجاء وجيد الدويدي، البحث العلمي، أساسياته النظرية وممارساته العلمية، دار الفكر، دمشق ط1، 2002.

23. السالم خالد عبد الرحمن، نظرية الضبط الاجتماعي في الإسلام، بدون دار نشر، ط 1، الرياض، 2000.

24. سامية محمد جابر، القانون والضوابط الاجتماعية، مدخل علم الاجتماع إلى فهم التوازن في المجتمع، مصر، 1997.

25. سعاد جبر سعيد، سيكولوجية التنشئة الأسرية للفتيات، عالم الكتب الحديث، د. ب. ن، 2008.

26. سعيد ناصف، المدينة الإسلامية دراسة في نشأة التحضر، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، د. ط، 1999.

27. السمري، عدلي محمد وآخرون، علم الاجتماع الجريمة والإنحراف، دار عمان المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط 1، 2010.

28. السيد حنفي، عوض سكان المدينة بين الزمان والمكان، الكتاب العالمي، الإسكندرية، مصر، 1997.

29. الصاري محمد مبارك، محصد البحث العلمي وأسسه وطريقة كتابته، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط1، 1999.

30. صالح محمد أبو جادو، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار الميرة، عمان، 2006.

31. الصالح، مصلح، الضبط الاجتماعي، الأردن للوراق للنشر والتوزيع، ط1، 2004.

32. صبري جرس، *مشكلة السلوك السيكوباتي*، دار المعارف، مصر، 1999.

33. الصويعي البشير صالح حنان، الخلفية الاقتصادية الاجتماعية للأسرة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي للمرأة بغازي، دار الكتب الوطنية، ط1، 2010.

34. عادل عبد الغاني محبوب، الاقتصاد الحضري، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، ، 2008.

35. عاطف عطية، المجتمع، الدين، التقاليد، بحث في إشكالية العلاقة بين الثقافة والدين والسياسة، لبنان، جروس برس، ط 1، 1993.

36. عاطف غيث محمد، مشاكل اجتماعية وسلوك انحرافي، دار المعرفة الجامعية، مصر، د. ط.

37. عامر مصباح، التنشئة الاجتماعية والسلوك الانحرافي لتلميذ المرحلة الثانوية، شركة دار الأمة، الجزائر، 2003.

38. عبد الرحمن العيساوي، حقوق الطفل في ضوء الدراسات النفسية، مؤتمر الطفل، الإسكندرية، 1988.

39. عبد الرزاق المنصوري، وأحمد حشمث، أصول القانون، مطبعة دار التأليف والنشر، القاهرة، 1950.

40. عبد العزيز غالب ناجي، جناح الأحداث في المجتمع اليمني، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، 2004.

41. عبد الغني عماد، سوسيولوجيا الثقافة المفاهيم والإشكاليات من الحداثة إلى العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، 2016.

42. عبد الكريم زيدان، الوجيز في أصول الفقه، دار النهضة العربية، القاهرة.

43. عبد الله رشدان، علم الاجتماع التربية، دار الشروق للنشر، ط 1، الأردن، 1999م.

44. عبد الله وريكات، أصول علمي الإجرام والعقاب، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 2009.

45. عبد الله زاهي الرشدان، التربية والتنشئة الاجتماعية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.

46. عبد الهادي الجوهري، أصول علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، سنة 1997.

47. عدلي السمري، الثابت والمتغير في آليات الضبط الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، ط 1، الإسكندرية، 2003.

48. عدلي السمري، الثابت والمتغير في آليات الضبط الاجتماعي، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ط 1، مصر، 2003.

49. عطوي جودت عزت، أساليب البحث العلمي، دار الثقافة، ط 1، الأردن، 2007.

50. علي إسماعيل علي، العلاج القصير في خدمة الفرد والتدخل في مواقف الأزمات، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1995.

51. علي عبد القادر الفهوجي، علم الإجرام وعلم العقاب، الدار الجامعية لطباعة والنشر، الإسكندرية، 2000.

52. علي محمد جعفر، الأحداث المنحرفون، المؤسسة الجامعية للدراسات الجامعية والنشر اللبنانية، ط 2، 1990.

53. عمر معن خليل، التنشئة الاجتماعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

54. عن ناصر حسين القريشي، الضبط الاجتماعي، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

55. غريب محمد سيد أحمد، سامية محمد جابر، علم الاجتماع السلوك الانحرافي، دار المعرفة الجامعية، د. ط، مصر، 2008.

56. فاطمة المنتصر الكتاني، الاتجاهات الوالدية في التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بمخاوف الذات لدى الأطفال، دار الشروق للنشر، عمان، 2000.

57. فتحي أبو عيانة، جغرافية العمران، دار النهضة العربية، ، بيروت، د. ط، 1999.

58. فهمي سليم الغزوي وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط 3، 2006.

59. فوزية ذياب، القيم والعادات الاجتماعية، مع بحث ميدان لبعض العادات، دار النهضة العربية، بيروت، 1980.

60. قابر مراد دندش، علم الاجتماع التربوي بين التكاليف والتدريس، دار قباء للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1، 2003.

61. الكنابيى إدريس، ظاهرة إنحراف الأحداث– دراسة اجتماعية الطفولة المنحرفة في المغرب، مطبعة التومي، ط 1، 1976.

62. لوجلي صالح الزوي، علم الاجتماع الحضري، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط 1، 2002.

63. ماكيفيد، المجتمع، ترجمة علي أحمد حسين، مكتبة الهيئة المصرية، القاهرة، 1961.

64. مايسة أحمد النيال، التنشئة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2007.

65. محمد أبو العلا عقيدة، أصول علم الإجرام، دار الفكر العربي، ط 2، 1994.

66. محمد أبو يحي وآخرون، الثقافة الإسلامية ثقافة المسلم وتحديات العصر، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2000.

67. محمد أحمد الزغبي، أسس علم النفس الجنائي، الأردن، 2001.

68. محمد الجوهري وآخرون، علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1998.

69. محمد الجوهري، سعاد عثمان، دراسة في الأنثروبولوجيا الحضرية، دار المعرفة الجامعية، ط 3، 1991.

70. محمد سلامة محمد غياري، انحراف الأحداث الأسباب والوقائع والعلاج، دار المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط1، 2015.

71. محمد سلامة، محمد غباري، الدفاع الاجتماعي في مواجهة الجريمة، دار الوفاء للنشر ، مصر، 2005.

72. محمد شفيق، البحث العلمي، لإعداد الخطوات المنهجية البحوث الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.

73. محمد عارف، الجريمة في المجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط 2، 1981.

74. محمد عاطف غيث، علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1987.

75. محمد عبد القادر قواسمية، جنوح الأحداث في التشريع الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1995.

76. محمد عمارة، الإسلام والأمن الاجتماعي، دار الشروق، مصر، ط 1، 1998م.

77. محمد مدحي جابر، جغرافية العمران الريفي والحضري، المكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط 2، 2006.

78. مرام طلعت، سين وجيم عن علم الاجتماع، مؤسسة الرسالة، عمان، ط 1، 1984.

79. مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه، الكتاب الثاني، المدخل إلى علم الاجتماع، مكتبة الأنجلو المصرية، 2006.

80. مصطفى حجازي، الأحداث الجانحون، دار الطليعة، بيروت، 1981.

81. مصلح صالح، الضبط الاجتماعي، الوراق للنشر والتوزيع، ط 1، لبنان، 2004.

82. مضر خليل العمرود، محمد أحمد عقلة المومني، جغرافية المشكلات الاجتماعية، دار الكندي للنشر والتوزيع، 2000.

83. معين خليل العمر، الضبط الاجتماعي، ط 1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

84. ناصر ثابت، دراسات في علم الاجتماع التربوي، الكويت، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 1999.

85. وجيه الفرج الحسن، التنشئة الاجتماعية لطفل ما قبل المدرسة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، د. س.

ج- المجلات والدوريات:

86. البطاقة الوطنية للسكن.

87. الديوان الوطني للإحصاء وديموغرافيا الجزائر- 2014، الجزائر، 2014.

88. العيد سليمان، وقاية الأولاد من الانحراف، المجلة العربية، 1990.

88. سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن، مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، بيروت، 2008.

89. صندوق النقد الدولي، حان الوقت لدفعة في مجال البنى التحتية، نشرة صندوق النقد الدولي، واشنطن، العاصمة، 2014.

90. فتحي عبد الله سالم الطالبي، دور وسائل الضبط الاجتماعي في الحد من الجريمة، مجلة القرطاس، العدد الثاني عشر (12)، يناير 2021، كلية التربية تيجي، جامعة الزنتان.

89. محمد أبو عبد الله، أزمة السكن في الجزائر تهدد بإنفجار اجتماعي، جريدة العربي الجديد، لندن، 2015.

90. محي الدين مختار، التنشئة الاجتماعية المفهوم والأهداف، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 9، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1998.

91. ناصر بن يوسف العرزي، المبادئ الإسلامية لتحقيق الأمن الاجتماعي، أشغال مؤتمر الأمن الاجتماعي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، البحرين، أيام 29- 31 أكتوبر 2007.

92. نورية سوالمية، جماعات الجيرة داخل الأحياء الحضرية (دراسة ميدانية بحي حضري بولاية وهران)، مجلة المرافق للبحوث والدراسات في المسح والتاريخ، العدد 175 بتاريخ 2013.

د- الرسائل الجامعية:

93. أحمد محمد عبد الهادي إبراهيم، رؤية الطلاب لمدى فعالية مؤسسات الضبط الاجتماعي في مواجهة العنف المدرسي، رسالة ماجستير، جامعة المنصورة، السنة الجامعية 2017- 2018.

94. إسعد فايزة، العادات الاجتماعية والتقاليد في الوسط الحضري بين التقليد والحداثة، رسالة دكتوراه، جامعة وهران، 2011- 2012.

95. بن سعيد سعاد، علاقات الجيرة في السكنات الحضرية الجديدة، دراسة ميدانية في المدينة الجديدة علي منجلي، قسنطينة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة منتوري، 2006- 2007.

96. جميلة العلوي، واقع الأحياء المتخلفة لمجتمع سطيف، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 2007.

97. سعي سعاد، دور الضبط الاجتماعي في الحد من السلوك الإجرامي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم علم الاجتماع التربوي، 2013- 2014.

98. سلمى مصييح، العنف بالأحياء السكنية الجديدة، دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، علم اجتماع الحضري، 2004- 2005.

99. سمية حومر، الخريطة الاجتماعية للجنوح الأحداث، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه قسم علم الاجتماع الحضري، 2009، 2010.

100. علي بوعناقة، الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية والاجتماعية على الشباب، دراسة ميدانية لمدينة قسنطينة، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 1982- 1983.

101. لكحل خيرة، التغير الاجتماعي على أساليب التنشئة الاجتماعية للأسر بمنطقة الجلفة، لدراسة ميدانية ببعض الأسر بمدينة الجلفة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس، علم اجتماع التربية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2008، 2009.

102. لمياء فالق، السكن التطوري في مدينة خنشلة الانعكاس على المجال وعلى الإنتاج السكني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006.

103. محمد مزيان، الأسرة وانحراف الأحداث، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة جيجل، الجزائر، 2010.

104. مريم بنت بعد الله بن سواد النحوية، اتجاهات العاملين في قضايا الأحداث الجانحين بمحافظة مسقط نحو العوامل المساهمة في جنوح الأحداث، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير، قسم تربية، تخصص إرشاد نفسي، 2012- 2013.

هـ- القوانين والمراسيم:

105.قانون رقم 87-03 مؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1407هـ الموافق لـ 27 يناير سنة 1997م، المتعلق بالتهيئة العمرانية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 05، نشرت بتاريخ 28 يناير 1987.

و- المواقع الإلكترونية:

106. Oxford English dicionary online, see more ،https://www.oxforddicionaires.com /définition/English/infrastructure

ز- المراجع الأجنبية:

107. Rekless, Watter, and Simon dimity, pioneering with self concept as vulnerability factor in delin quenag, giminology and police science, 1967.

قائمة

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة محمد الصديق بن يحي – تاسوست-

العنوان:

آليات الضبط الاجتماعي وجنوح الأحداث بالأحياء السكنية الجديدة

دراسة ميدانية: بالمركز المختص بإعادة التربية بالطاهير

مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع

إعداد الطلبة:

✓ يحياوي دليلة

✓ بوفدش صورية

تحت إشراف:

* أ. د. الربيع كواهي

ملاحظة: المعلومات الواردة في هذه الاستمارة لا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

وضع علامة (x) في المكان المناسب.

السنة الجامعية: 2021/ 2022

المحور الأول: معلومات خاصة بالحدث

أ- بيانات شخصية عن الحدث:

1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2- السن من]13-15] ☐ من]16-18] ☐

3- المستوى التعليمي: ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐

4- عدد أفراد الأسرة (عدد الإخوة): ذكور ☐ إناث ☐

5- محل الإقامة: منطقة حضرية ☐ منطقة شبه حضرية ☐

6- ما هو سبب دخولك المركز: ارتكاب جناية ☐ ارتكاب جنحة ☐ مخالفة ☐

7-ما نوعها: سرقة: ☐ الضرب والجرح ☐ حمل سلاح أبيض ☐

فعل مخل بالحياء ☐ محاولة قتل ☐ تعاطي المخدرات ☐ اعتداء ☐

8- هل قمت بارتكاب الجنحة أو الجناية؟ بمفردك ☐ مع مجموعة ☐

ب-بيانات عن أسرة الحدث:

9-ما نوع الأسرة التي تنتمي إليها؟ ممتدة ☐ نووية ☐

10- تتكون أسرتك من:

الأب والأم ☐ أسرة في غياب الأم ☐

الأب والأم والإخوة ☐ أسرة في غياب الأب ☐

الأب والأم وآخرون ☐ لا توجد أسرة ☐

11- المستوى التعليمي للأب:

أمي ☐ يقرأ ويكتب ☐ ابتدائي ☐

متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

12- المستوى التعليمي للأم:

أمي ☐ تقرأ وتكتب ☐ ابتدائي ☐

متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

13- مهنة الأب: موظف ☐ أستاذ ☐ مهنة مستقلة ☐

متقاعد ☐ عامل يومي ☐ بدون عمل ☐

14- مهنة الأم: موظفة ☐ أستاذة ☐ متقاعدة ☐ ربة بيت ☐

15- قيمة الدخل الشهري للوالدين: بدون دخل ☐ دخل غير محدد ☐

أقل من 18000دج ☐ من 18000دج إلى 24000دج ☐ أكثر من 24000دج ☐

المحور الثاني: مساهمة وضعية الأحياء الجديدة في تراجع القيم الأسرية:

أ- بنية السكن وطبيعة إقامة الأفراد بالحي السكني الجديد:

16- مدة الإقامة بالحي السكني الجديد:

- أقل من 10 سنوات ☐
- من 10 سنوات إلى أقل من 20 سنة ☐
- 20 سنة إلى أقل من 30 سنة ☐
- من 30 سنة فما فوق ☐

17- مكان الإقامة السابق: ريف ☐ مدينة ☐

18- نوع السكن بالحي السكني السابق:

بيت قصديري ☐ عمارة ☐ سكن هش ☐ بناء فوضوي ☐ فيلا ☐

19- انتقالك للحي الجديد كان بسبب:

البحث عن عمل ☐ البحث عن مسكن ☐ تدريس الأبناء ☐

هشاشة وفوضوية السكن السابق ☐ الكوارث الطبيعية والفيضانات ☐ انعدام الأمن ☐

20- نوع السكن بالحي الجديد: عمارة ☐ سكن فردي ☐

21- إذا كانت عمارة ما هو نوع السكن: اجتماعي ☐ سكن تساهمي ☐ البيع بالإيجار ☐

22- هل أنت: مستأجر ☐ مالك ☐

23- هل تشعر بضيق في المسكن؟ نعم ☐ لا ☐

24- إذا كانت الإجابة بنعم يعود ذلك إلى: كثرة الأفراد بالمسكن ☐

ضيق المسكن ☐

عدم تهيئة المسكن ☐

25- أين تقضي وقت فراغك؟

بالشارع ☐ مع الأصدقاء ☐ بالحي القديم ☐

بالانترنيت ☐ بالقراءة والمطالعة ☐ ممارسة الرياضة ☐

ب-نوعية العلاقات بالحي السكني الجديد وطبيعة الصلات:

26- هل أنت راض عن الحي الجديد؟ نعم ☐ لا ☐

27- إذا كانت الإجابة بـ"لا" يرجع ذلك إلى:

- عدم توفر الظروف الصحية ☐
- المسكن بالحي الجديد غير ملائم لحجم الأسرة ☐
- عدم وجود تفاهم مع أبناء الحي ☐
- وجود سلوكات غير أخلاقية ☐
- عدم وجود الأمن والاستقرار داخل الحي ☐
- عدم توفر النوادي الترفيهية ☐

28- ما طبيعة الصلات التي تربطكم مع الجيران بالحي الجديد؟

علاقات عائلية ☐ علاقات جيرة قديمة ☐ علاقات جيرة جديدة ☐ لا تربطكم ☐

29- ما هي علاقاتكم مع الجيران؟

- علاقة تفاهم ☐
- علاقة نزاع وصراع ☐

30- في حالة وجود نزاعات بينكم يؤدي ذلك إلى:

- تغيير مكان الإقامة ☐
- قطع العلاقات مع الجيران ☐ - الرغبة في الثأر والانتقام ☐

31- هل أنت راض عن أصدقاءك في الحي الجديد؟ نعم ☐ لا ☐

32- في حالة الإجابة بـ"لا" يرجع ذلك إلى:

- لا تعجبك سلوكياتهم ☐
- لا تستطيع التكيف معهم ☐
- تخشى الوقوع في مشاكل ☐

33- ما هي السلوكيات اللاأخلاقية السائدة في حيك؟

السرقة ☐ حمل أسلحة بيضاء محظورة ☐ حرب العصابات ☐ السب والشتم ☐

تعاطي المخدرات ☐ المضايقات والاعتداءات ☐ التعدي على الأصول ☐

34- في رأيك ما سبب وجود هذه السلوكيات بالحي؟

- قدوم الأفراد من أماكن مختلفة ☐ - نشوءهم في أحياء متخلفة ☐
- عدم تكيفهم مع الوسط الجديد ☐ - اختلاف الذهنيات لدى السكان ☐

المحور الثالث: تراجع آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي يرجع إلى تخلي الأسرة عن مسؤولياتها اتجاه أبنائها بالأحياء السكنية الجديدة

أ- **العلاقات الأسرية:**

35- هل والداك منفصلان؟ نعم ☐ لا ☐

36- مع من تعيش؟ الوالدين ☐ الوالد ☐ الوالدة ☐ آخرين ☐

37- متوفيان: الأب ☐ الأم ☐

38- هل تزوج ثانية؟ الأب ☐ نعم ☐ لا ☐

39- الأم ☐ نعم ☐ لا ☐

40- ما هي علاقتك مع والديك؟

- علاقة محدودة ترتكز على الاحترام المتبادل ☐
- علاقة عادية حسب الظروف ☐
- علاقة سيئة وأحيانا متوترة ☐

41- ما هي علاقتك مع إخوتك؟ - علاقات يسودها الاحترام المتبادل ☐

- علاقات بدون حدود كالأصدقاء ☐

- علاقات سيئة وأحيانا متوترة ☐

42- حدوث نزاعات بالبيت يكون: دائما ☐ أبدا ☐ أحيانا ☐

43- في حالة (دائما وأحيانا) ما هو موقفك من ذلك؟

الخوف ☐ الخروج من البيت ☐ العزلة ☐ التذبذب في التحصيل الدراسي ☐

44- إتاحة الفرصة بإبداء رأيك من قبل والديك يكون:

دائما ☐ أبدا ☐ أحيانا ☐

45- في حالة الإيجاب: - يأخذ رأيك بعين الاعتبار ☐

- لا يوليه اهتماما ☐

46- عندما تحدث تصرفات خاطئة منط يكون تصرف والديك معك بـ:

اللامبالاة ☐ النصح والإرشاد ☐

العتاب اللفظي (اللوم والتوبيخ) ☐ العقاب البدني (الضرب) ☐

47- ما هي المواضيع التي يتحدث فيها والديك؟

الدراسة والمستقبل ☐ المواضيع العائلية ☐ مواضيع عامة ومستجدات ☐

48- من يشرف عليك بصفة دائمة ومباشرة؟

الأب ☐ الأم ☐ كليهما ☐ آخرين ☐

49- إلى من تصغي أكثر؟ الأب ☐ الأم ☐ كليهما ☐ آخرين ☐

ب-مسؤوليات الأسرة تجاه أبنائها:

50- توفير أسرتك لك ما تحتاج من مأكل ولبس وتعليم وعلاج يكون:

دائما ☐ أبدا ☐ أحيانا ☐

51- في حالة الإيجاب، من يتولى ذلك؟ الأب ☐ الأم ☐ كليهما ☐ آخرين ☐

52- توفير أسرتك ما تحتاج من راحة ولعب وحب وحنان يكون:

دائما ☐ أبدا ☐ أحيانا ☐

53- شعورك بالأمان داخل أسرتك؟

دائما ☐ أبدا ☐ أحيانا ☐

54- مراقبة ومتابعة أسرتك لك بالشارع والمدرسة يكون:

دائما ☐ أبدا ☐ أحيانا ☐

55- في حالة الإيجاب، من يتولى ذلك؟

الأب ☐ الأم ☐ كليهما ☐ آخرين ☐

56- تحديد أوقات الدخول والخروج من البيت من طرف أسرتك يكون:

دائما ☐ أبدا ☐ أحيانا ☐

57- في حالة الإيجاب، ما هو موقفك من هذا التدخل؟

الامتثال ☐ العصيان ☐

ج- القواعد الدينية والقيم الأسرية:

58- حث أسرتك لك على المواظبة على الصلاة يكون:

دائما ☐ أبدا ☐ أحيانا ☐

59- في حالة الإيجاب، هل ترغمك على أدائها بوقتها؟

نعم ☐ لا ☐

60- مرافقة أبيك لك معه إلى المسجد يكون: دائما ☐ أبدا ☐ أحيانا ☐

61- حث أسرتك لك على قراءة وحفظ القرآن يكون: دائما ☐ أبدا ☐ أحيانا ☐

62- في حالة الإيجاب ما هو جزاء عمل ذلك؟

المدح والثناء ☐ شراء لك هدية ☐ لا شيء ☐

63- تشجيع أسرتك لك لمشاهدة البرامج الدينية يكون:

دائما ☐ أبدا ☐ أحيانا ☐

64- هل تشجعك أسرتك على الصوم؟ نعم ☐ لا ☐

65- حث أسرتك لك على الصدق والأمانة والعفو والاحترام ومساعدة الآخرين يكون:

دائما ☐ أبدا ☐ أحيانا ☐

66- في حالة الإيجاب، يكون ذلك عن طريق:

القصة والحكاية ☐ الأمثلة والنماذج ☐

67- حث أسرتك لك على الأعمال التطوعية يكون:

دائما ☐ أبدا ☐ أحيانا ☐

د- العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية:

68- تدخل أسرتك في المظهر العام لك يكون: دائما ☐ أبدا ☐ أحيانا ☐

69- في حالة الإيجاب، حول ماذا بالضبط؟

طريق ونوع اللباس ☐ كل ما يجذب الانتباه(ألوان وتعطر شديد) ☐ تسريحة الشعر ☐

70- مرافقة أسرتك لك لزيارة الأقارب يكون: دائما ☐ أبدا ☐ أحيانا ☐

71- طلب أسرتك منك مشاركتها في استقبال الأعياد الدينية (عيد الفطر، عيد الأضحى، المولد النبوي الشريف) يكون: دائما ☐ أبدا ☐ أحيانا ☐

72- نهي أسرتك لك على الاحتفال بالأعياد الغربية الدخيلة (رأس السنة الميلادية، عيد الحب، عيد الكذب...) يكون: دائما ☐ أبدا ☐ أحيانا ☐

73- مرافقة أسرتك لك للأعراس يكون: دائما ☐ أبدا ☐ أحيانا ☐

المحور الرابع: مساهمة بعض آليات الضبط الاجتماعي الرسمية في علاج جنوح الأحداث

74- هل توجد مؤسسات الضبط الاجتماعي الرسمية في حيك السكني؟

نعم ☐ لا ☐

75- إذا كانت إجابتك بـ "نعم" ما هي؟.....

76- عند حدوث مناوشات واعتداءات بحيك السكني من يتدخل؟

كبار الحي ☐ الأجهزة الأمنية ☐ لا يوجد تدخل ☐

77- عند تدخل الأجهزة الأمنية ما هو موقفك؟ الامتثال ☐ الهروب ☐ التمرد ☐

78-هل سياسة الردع والجزاء هي الوسيلة الوحيدة لعلاج جنوح الأحداث في حيك السكني؟

نعم ☐ لا ☐

79-دخولك للمركز تعتبره: ردع وعقاب ☐ حماية وإصلاح ☐

80-ما هل الخدمات التي قدمها لك المركز؟

خدمات صحية ☐ تربية وتعليم ☐

خدمات نفسية واجتماعية ☐ إدماج مهني وتكوين ☐

81-ما مدى استفادتك من المركز؟

-تعلمت القراءة والكتابة والحساب ☐

-تعلمت الانضباط وإدراك عواقب الأمور ☐

-إعادة ربط علاقتك بأسرتك ☐

-الحصول على شهادة تؤمن لك تأهيلك المهني والاجتماعي ☐

82-عند خروجك من المركز تم تسليمك إلى:

والديك ☐ وصي عنك (شخص ذو ثقة) ☐ مركز إيواء ☐

معهد تربية وتكوين ☐ والديك مع خضوعك إلى نظام الحرية المشروطة ☐

أسئلة خاصة بمقابلة مع المتدخلين في عملية التكفل بالأحداث الجانحين بالمركز:

83-هل تعتقد أن قانون 15-12 والمتعلق بحماية الطفل وقانون محاربة عصابات الأحياء السكنية كاف لعلاج ظاهرة جنوح الأحياء والوقاية منها في هذه الأحياء السكنية الجديدة؟

نعم ☐ لا ☐

84- إذا كانت إجابتك بـ "لا" ماذا تقترح:

-حملات تحسيسية ودورات توعوية ☐

-جمعيات لرعاية وحماية الشباب ☐

-نوادي وجمعيات ثقافية ترفيهية ☐

-تكثيف دوريات الشرطة ☐

-أخصائي اجتماعي خاص بالأحياء السكنية ☐

85-في رأيك على الوقاية من الصعوبات الاجتماعية وحماية الأحداث في الأحياء السكنية الجديدة يتطلب إشراك الوساطة الاجتماعية كآلية بديلة تنسق بين الأسرة والمراكز المتخصصة ومصالح الوسط المفتوح والمدارس والمجتمع المدني؟

نعم ☐ لا ☐

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التضامن الوطني والأسرة
مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن - جيجل -
المركز المختص في إعادة التربية بالطاهير
مكتب الإدماج الاجتماعي والمهني

بطاقة متابعة ميدانية للمتمهنين

- إسم المؤسسة المستخدمة:.....
- العنوان:.....
- **عدد المتمهنين:**.....

- إسم ولقب المتمهن:.....
- التخصص :.....
- **بداية التمهين:**.....
- مدة التمهين:.....

التاريخ	سبب المتابعة	ملاحظات

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة

مديرية النشاط الإجتماعي والتضامن لولاية جيجل

المركز المختص في إعادة التربية بالطاهير

وثيقة المتابعة

- الإسم واللقب: .....

- تاريخ ومكان الإزدياد: .....

- تاريخ الوضع: .....

- سبب الوضع: .....

مدة الوضع: .....

التاريخ	الملاحظات
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة

مديرية النشاط الإجتماعي والتضامن لولاية جيجل

المركز المختص في إعادة التربية بالطاهير

بـــيـان مقـــابـــلة

- تاريخ المقابلة:.....
- إسم ولقب الحدث:.....
- تاريخ دخول المركز:.....
- سبب دخول المركز:.....
- الجهة القضائية:.....
- عنوان الأسرة:.....

– معلومات عن أسرة الحدث:

*الحالة الاجتماعية:.....

*الحالة الاقتصادية:.....

*المستوى التعليمي:.....

– معلومات عن الحدث:

*مظهره:.....

*حديثه:.....

* المستوى التعليمي:.....

الحالة الصحية:.....

* ميول للتدخين:.....

– علاقة الحدث بأفراد الأسرة:.....

– علاقة الحدث الخارجية:.....

العلاقة بين الوالدين:.....

– رأي الحدث في موقفه:.....

– ملاحظات ختامية:.....

.....

- القيم التربوية : .....

.....

.....

8- الحالة الصحية :.....

.....

.....

9 - الحالة المدرسية :

التحصيل المدرسي :.....

سلوك الحدث في المدرسة :.....

01 -الحالة الإجتماعية :

- المعاشرة :.....

.....

- كيفية قضاء وقت الفراغ : .....

- كيفية حصوله على مصاريفه:.....

- سلوك الحدث خارج الأسرة :.....

- التسلية ومحور الاهتمامات : .....

11 - الحالة المهنية : .....

.....

الخلاصة :

.....

.....

.....

.....

الطاهير في :.....

4 – الوضعية الأسرية:

أ) – السوابق الأسرية:

هل الولدان منفصلان أو متوفيان ؟:.....السبب :.....

تاريخ الطلاق أو الوفاة:.....

هل تزوجا ثانية: الأب:.....الأم:.....

ب) الإخوة :

عدد الإخوة :..... نكور : .....إناث : .....

رتبة الحدث حسب الإخوة:.....

من الوالدين	محل الإقامة	تاريخ و مكان الازدياد	المهنة	علاقتهم بالحدث
-				
-				
-				
-				
-				
-				
-				
من الأب فقط:				
-				
-				
من الأم فقط:				
-				
-				

5 – الحالة الاقتصادية للأسرة:.....

.....

.....

6 – السكن :

وصف الحي وموقع السكن :.....

.....

نوع السكن :.....

عدد الغرف:.....

المكيفات : الغاز :.....الماء:.....الكهرباء:.....

7 – الحالة الثقافية والتربوية للأسرة :

- المستوى الثقافي للأسرة:.....

.....

- العلاقات الأسرية : .....

.....

.....

الجمهـــورية الجزائـرية الديمقـراطـية الشعـبية

وزارة التضـــامـــن الـــوطنـــي

مديـريـة النـشـاط الاجتماعي لـولايـة جيـجل

المـركز المختـص فـي إعـادة التربيـــة بالطـاهير

تـحقـيـق إجتـمـاعـي

1 – استعلامات عـامـــة عـن الـحـدث:

الاسم : .....

اللـقـب: .....

تـاريـخ ومكـان الازدياد:.....

2 – استعلامات عن أســرة الـحدث:

الأب:	الأم :
الاسم واللـقـب :.....	.....
تاريــخ ومكــان الازدياد:.....	.....
الوظيـفـــــة:.....	.....

العنــوان الكـامل:.....

رقـم الهـاتـف : .....

3 – الوضعية القانونية للحـدث:

أ) - سبب الوضع : .....

ب) - تاريخ الوضـع:.....

ج) – الجهـة القضـائيـة:.....

د)- ملخص المشكلة من أقوال الأسرة:.....

.....

.....

.....

4 – الوضعية الأسرية:

ملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين آليات الضبط الاجتماعي بجنوح الأحداث بالأحياء السكنية الجديدة.

وقد تضمنت الدراسة سبعة فصول، أربعة منها في الجانب النظري وثلاث فصول في الجانب الميداني، استعملنا المنهج الوصفي وبعض تقنيات المنهج الإحصائي، كما استعنا بأدوات مختلفة لفهم موضوع الدراسة وهي: الملاحظة والمقابلة والاستمارة.

حيث اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على استمارة عدت خصيصا لجمع المعلومات من أفراد مجتمع البحث، بعد عرضها على مجموعة من المحكمين والتأكد من ثباتها واحتوت الاستمارة على 84 سؤال وزعت على 40 حدث الذين وضعوا بالمركز المختص في إعادة التربية بالطاهير –ولاية جيجل– والمنحدرين من أحياء سكنية جديدة ، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

أن الآليات الضبط الاجتماعي علاقة بجنوح الأحداث بالأحياء السكنية الجديدة وأن وضعية الأحياء السكنية الجديدة ساهمت في تراجع القيم الأسرية، كما خلصت إلى أن تراجع آليات الضبط الاجتماعي الغير رسمية يعود إلى تحلي الأسرة عن مسؤولياتها تجاه أبنائها وساهمت بعض آليات الضبط الاجتماعي الرسمية في علاج جنوح الأحداث وتتمثل في المركز المختص في إعادة التربية إذ أن أغلب المبحوثين تحصلوا على شهادات مهنية ساهمت في إعادة إدماجهم عائليا مهنيا واجتماعيا.

Summary:

The study aimed to know the relationship between the mechanisms of social control and juvenile delinquency and new residential neighborhoods.

The study included seven chapters, four of them on the theoretical side and three chapters on the pratical side. We used the descriptive side and some techniques of the statistical method. We also used different tools to understand the subject of the study, namely: observation, interview and questionnaire.

The study relied mainly on a form that was specially prepared to collect information from members of the research community, after it was presented to a group of arbitrators and to ensure its stability. The form contained 84 questions that was distributed to 40 juveniles who were placed in the specialized center for re-education in Tahir -Wilayat Jijel- and come from new residential neighborhoods, The study concluded that the mechanisms of social control are related to the delinquency of juveniles in the new residential neighborhoods and that the situation of the new residential neighborhoods contributed to the decline of family values. It also concluded that the decline of informal social control mechanisms is due to the family abandoning its responsibilities towards its children. In addition, Some of the official social control mechanisms have contributed to the treatment of juvenile delinquency and are represented in the specialized center for re-education, as most of the respondents obtained professional certificates that contributed to their family, professional and social reintegration.